

الفِرَقُ وَاللَّخْوِيَّةُ

للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري
أحد أعلام القرن الرابع الهجري

محققه وعلوه عليه
محمد بن القيم سليم

دار العلم والثقافة

للنشر والنوزيع

٦١ شارع الشيخ محمد الخادي — المنطقة السادسة

مدينة نصر — القاهرة

ت: ٢٧٤٩٥٠٤ — فاكس: ٣٩٠٩٦١٨

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الإهداء

إلي حفيدتي الغالية :

ريم

كان لتساؤلك عن سر تعدد أسماء
الغزلان والظباء ، وغيرها من الناس ،
والحيوان ، والأشياء - أثره في تلبية «دعوة
كريمة» إلي تحقيق كتاب «الضروق
اللغوية» لأبي هلال العسكري ؛ لعله
يجيب عن كل تساؤلاتك حول ما
يسمي بالمترادفات !

وها هو ذا بين يديك ؟

جدك

محمد إبراهيم سليم

الحب الذي تفتقده

لُغَتُنَا الْجَمِيلَةُ فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ

مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ أَحَبَّ رَسُولَهُ الْمُصْطَفَى ﷺ .
وَمَنْ أَحَبَّ النَّبِيَّ الْعَرَبِيَّ أَحَبَّ الْعَرَبَ .

وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبَ أَحَبَّ لُغَتَهُمُ الْعَرَبِيَّةَ الَّتِي نَزَلَ بِهَا
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، أَفْضَلُ الْكُتُبِ ، عَلَى أَفْضَلِ الْعَرَبِ
وَالْعَجَمِ !

وَمَنْ أَحَبَّ الْعَرَبِيَّةَ عُنِيَ بِهَا ، وَثَابَرَ عَلَيْهَا ، وَصَرَفَ
هَمَّتَهُ إِلَيْهَا !

وَمَنْ هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ ، وَشَرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِيمَانِ ، وَآتَاهُ
حُسْنَ سَرِيرَةٍ فِيهِ ، اعْتَقَدَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ خَيْرُ الرُّسُلِ ! ،
وَالْإِسْلَامَ خَيْرَ الْمِلَلِ ، وَالْعَرَبَ خَيْرَ الْأُمَمِ ، وَالْعَرَبِيَّةَ خَيْرَ
اللُّغَاتِ وَالْأَلْسِنَةِ . وَالْإِقْبَالَ عَلَى تَفْهَمِهَا مِنَ الدِّيَانَةِ ؛ إِذْ
هِيَ أَدَاةُ الْعِلْمِ ، وَمِفْتَاحُ التَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ ، وَسَبَبُ إِصْلَاحِ
الْمَعِاشِ وَالْمَعَادِ !

«التعالبي»

مقدمة المحقق

الحمد لله الذى جعل أمتنا خير الأمم ، ورسولنا خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربى مبين .

أما بعد .. فقد قلت لنفسي : إذا كنا نسائل أبناءنا وبناتنا فى مراحل التعليم المتنوعة عن سر التعبير بكلمة دون أخرى ، أى الكلمتين أجمل ؟ وأى التعبيرين أدق وأفضل ؟ إلى غير ذلك من أسئلة التذوق الجمالى ، فجدير بنا أن ننمى فيهم الوانا من المهارات اللغوية لإقذارهم على معرفة تلك «الفروق اللغوية» ، وحسن التذوق ، وتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض «ولاشك أن الألفاظ هى الوسيلة لتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض .

وإذا كانت المدلولات متنوعة فمن اللازم أن تتنوع الدوال تبعاً لها .

ولاشك فى أن الأفكار متفاوتة معنى ومدلولاً ، عموماً وخصوصاً ، جنساً ونوعاً^(١).

ولولا الألفاظ ما أمكن تقسيمها ، وتصنيفها ، ولا تحليلها وتركيبها .

وآية الفكر الدقيق تعبير دقيق يؤديه ، والعبارة المحكمة تؤدي إلى تفكير محكم» .

وقديماً وجه «أبو هلال العسكري» أحد أعلام القرن الرابع الهجرى - أنظارنا إلى تلك الفروق الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» وصولاً إلى تعبير دقيق يكون آية فكر دقيق ، وعبارة محكمة تقودنا إلى تفكير محكم .

ولقد شهد القرن الرابع الهجرى قمة ما بلغته الثقافة العربية ، وما أنجزته فى ميادين التقدم على اختلافها .

فلا عجب إذا رأينا عالماً من العلماء يُدلى بدلوه بين الدلاء ، ولا عجب إذا رأيناه قد أحب العربية ، وعنى بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها .

والكلمات الصادرة عن حب من حقها أن تحيا وقد مضى عليه أكثر من عشرة قرون منذ أن وقف أبو هلال العسكري يتصدى لظاهرة شغلت العلماء والأدباء فى عصره ، وكانت لهم فيها آراء وآراء تلك هى «قضية المترادف» التى ظلت حتى عصرنا موضع اهتمام العلماء من رجال اللغة والأدب .

(١) دكتور ابراهيم بيومى مذكور . سلسلة اقرأ - فى اللغة والأدب ص ١٩ .

ولقد كانت للعلماء فى الترادف آراء متباينة :

١- فالمبرد ، وثعلب ، وابن فارس ، والفارسى ، والعسكرى وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحسّ الأدبى ينكرون وجود الترادف التام ، ويؤكدون وجود المعانى الفارقة بين الألفاظ التى تبدو وكأنها مترادفة .

ومن أجل هذا وضع أبو هلال العسكرى كتابه هذا : «الفروق اللغوية» للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات مدلا بصورة عملية على ماذهب إليه .

ويعبر الدكتور المعاصر عثمان أمين - رحمة الله عليه - عن وجود تلك المعانى الفارقة بلغة العصر ، وإن شئت فقل بلغته «الجوانبية» فيقول : تكاد اللغة العربية تتفرد عن اللغات الحية الأخرى بخصيصةٍ جديدةٍ بالتويه ، وإن تكن قد خفيت زمانا على الكثيرين : شرقيين وغربيين ، تلك هى وفرة الألفاظ الدالة على الشيء منظورا إليه فى مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صورته وألوانه : «فالظما ، والصدى ، والأوام ، والهيام» كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها ، يصور درجة من درجاته :

فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء)

ثم يشتد بك العطش فتظما)

ويشتد بك الظما فتصدى)

ويشتد بك الصدى فتثوم)

ويشتد بك الأوام فتهميم)

وإذا قلت : إن فلانا عطشان : فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء لا يضيره أن تبطن عليه .

أما إذا قلت : إنه هائم فقد علم السامع أن الظما برّح به حتى كاد يقتله .

والعشق ، والغرام ، والولع ، والوله ، والتئيم ، صور من الحب ، أو درجات متفاوتة منه تبين حالاته المختلفة فى نفوس المحبين ؛ فليس كل محبّ مُغرماً ، ولا كل مغرم مولعاً ، ولا كل مؤلّه متيمماً .

وواضح أن هذه الخاصية العربية ، «خاصية التلوين الداخلى» الذى كأنما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صوراً ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارة مطولة ، نحدد بها المعنى المقصود ، وتجعلنا نقول للمشرف على الموت عطشا :

(١) د عثمان أمين - فلسفة اللغة العربية - المكتبة الثقافية .

إنه «هائم»^(١) .

وعلى هذا النحو تصدى العسكرى قديما فى هذا الكتاب لدراسة هذا النمط من اختلاف التعبير بين المترادفات فى «ثلاثين بابا» ضمت الكثير مما يحتاج إليه الباحثون ، والمدققون ، وأصحاب الحسّ الأدبى .

وإذا كنا نتادى بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، فأحرى بنا أن نعرف أن لكل كلمة مع صاحبها مقام ، وأن غيرها لا يُغنى عنها ولا يكون ذلك إلا بإدراك الفروق الدقيقة بين ما يسمى بالمترادفات .

٢- ولم يخلُ الجوّ لأبى هلال ومؤيديه ، فقد ظهر على الساحة فريق آخر ينكر وجود المعانى الفارقة بين المترادفات ، مؤكداً وجود الترادف^(١) التامّ .

وقالوا : لو لم يكن هناك ترادف تامّ ، وكان لكل لفظة معنى خاص بها لما أمكن أن نعبر عن الشيء بغير عبارته ، فنُصِّح كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء !

الا تراهم يقولون فى تفسير : «لاريب فيه» : «لاشك فيه» فلو كان «الريب» غير «الشك» لكان التعبير عن معنى الريب بالشك خطأ ، فلما عبر بهذا عن هذا دلّ على أن المعنى واحد .

ومن أصحاب هذا الرأى «الفخر الرازى» الذى أنكر على الاشتقاقيين تلمس المعانى الفارقة ، ومعه التاج السبكى .

وكان ابن خالويه أشدهم تحمّساً له ، وانشغالاً به ، ولقد كان للفيروزآبادى ولع شديد بهذا الرأى كما يبدو من كتابه : «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف» .

* ويميل المحدثون من علماء اللغة إلى هذا الرأى مسلمين بوجود الترادف التام مكتفين فيه باشتراك ألفاظه فى «المعانى العامة» دون النظر إلى «المعانى الفارقة» معتدّين فى ذلك بالفهم العادى لدى متوسطى الناس !

وعلى ذلك «فالمتساهلون» يكتفون بتقارب الألفاظ فى معانيها العامة ، ويحكمون عليها بالترادف .

و«المدققون» فى المعانى الخاصة ينكرون الترادف بينها ، فالخلاف بينهما أشبه ما يكون بالخلاف الشكلى^(٢) :

(١) جاء فى المعجم الوسيط : ترادف الكلمتين ؛ أن تكونا بمعنى واحد ، وكذلك ترادف الكلمات . (مولد) .

(٢) أسرار الترادف فى القرآن الكريم . د. على اليمنى دردير .

ونستطيع أن نقول :

إن هناك لغة ميسرة بسيطة يتعامل بها الناس فى شئونهم العامة ، ويكتفون منها بتقارب الدلالات ، ولا يكادون يفرقون بين الكلمات ، وهذه اللغة تقر الترادف ، وتتوسط فيه .

وهناك اللغة الفنية الراقية الدقيقة المحكمة ، وهى لغة تتحرى الدقة ، وتتوخى الإحكام فى البيان ، وترى للألفاظ خصائصها الفارقة ، وسماتها المميزة، وهى بهذا لا تعترف بالترادف .

والعالم الناقد ، والفاحص الفنى حين يفاضل بين المنشئين ، فاحصا أساليبهم، يحتكم إلى اللغة الفنية ليتعرف من خلالها على دقائق المعانى ، وسمات التفوق والإبداع التعبيري ، والتصويرى .

وحين يشرح الأساليب ويبسطها ، ويقرب معانيها للعامة يستعين باللغة البسيطة مكتفيا من الألفاظ بمعانيها القريبة دون أن يكون متناقضا فى حالته)

فإلى الذين يزنون الكلمات ، ويُريدون لها أن تعبر عن أفكارهم ومشاعرهم ، وأحاسيسهم ، ونبضات قلوبهم أقدم كتاب «الفروق اللغوية» مُحَقَّقاً فى ثوب جديد .
وكل أملى أن ينفع الله به أهل الكلمة ،

محمد إبراهيم سليم

القاهرة فى ٦ من ربيع الأول ١٤١٨ هـ

١١ من يولييه ١٩٩٧ م

أضواء كاشفة تتناول ما يأتي :

- * المؤلف .
- * الكتاب : «الفروق اللغوية» .
- * مؤلفات أبي هلال العسكري .
- * مخطوطات الكتاب ومختصراته .
- * ظاهرة الترادف كما يراها أحد علماء اللغة المعاصرين .

أولاً - المؤلف

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري أبو هلال الشاعر الناثر الأديب الفقيه .

وصفه عارفوه بالعلم والفقه معا ، وكان الغالب عليه الأدب والشعر .
وذكروا أنه كان ابن أخت «أبي أحمد العسكري» وأنه تتلمذ عليه ، ووافق اسمه اسم شيخه ، واسم أبيه ، وهو عسكري أيضا ، وكلاهما ينتمى إلى «عسكر مكرم» من كور الأهواز .

وربما اشتبه ذكره بذكر شيخه إذا قيل : الحسن بن عبد الله العسكري غير أن شيخه يكنى أبا أحمد ، وهذا يكنى أبا هلال .

ووصفوه بالعلم والعفة ، فكان يذهب إلى السوق احترازا من الطمع والدناءة والتبذل ، ويبيع الثياب ، حين رأى بضاعته من الأدب كاسدة أمام رواج بضاعة خاله وأستاذه ، وشهرته دونه !

وفى ذلك يقول :

جلوسى فى سوقِ ابِيعُ وأهترى

دليلُ على أن الأنامَ قُـرودُ !

ولا خيرَ فى قومٍ تَذَلُّ كِرامُهُم

ويَعْظُمُ فيهِم نَذْلُهُم وَيَسُودُ !

وتَهجُوهُمُ عَنى رِثائَةُ كُـسُوتى

هَجاءَ قَبِيحًا ما عليه مَزِيدُ

ومما أنشده أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري لنفسه

عندما حل به المشيب :

وتَغَشَّـاك مَشِيبُ

قد تَعاطاك شِيبابُ

ومَضَى ما لَيس يَثوبُ

فاتى ما لَيس يَمضى

لَيس يَشْفِـيه طَبيبُ

فتاهَـبُ لَـسِقِـامُ

إنما الأتى قَريبُ

لا تَوَهَمُـه بَعيدُ

مولده ووفاته :

أما مولده فلم تذكره المراجع التي بين أيدينا ، ويقول ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغنى فيها شيء غير أنى وجدت فى آخر كتاب «الأوائل» من تصنيفه : «وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاث مئة» .

والظاهر أن شهرة أستاذه : «أبى أحمد» قد غطت عليه حيث انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء للآداب والتدريس بقطر خوزستان مما جعل الصاحب بن عباد يسعى إليه بعسكر مكرم ويغدق عليه ، وعلى تلاميذه .

ولم يُسعدِ الجدُّ أباً هلال فعاش فى شبه عزلة ، وشيخه حتى إلى جانبه لا ومن يتتبع شعره يجد أنه قد سجل على نفسه تجاوزه الثمانين بخمس سنوات، وإن كنا لا ندرى كم عاش بعدها ؟ وفى ذلك يقول :

لى خمسٌ وثمانون سنةً فإذا قدرتها كانت سِنَّةً

إن عُمراً ما قد سرّه ليس عمرُ المرءِ مرّاً الأزمنة

رحم الله أباً هلال ، وجزاه عما قدمه للعربية خير الجزاء .

ثانياً - كتاب (الفروق اللغوية)

للإمام الأديب اللغوى أبى هلال العسكرى

ذكره بروكلمان فى موسوعته بين مؤلفاته ورسائله التى جاوزت العشرين - باسم : «معرفة الفروق فى اللغة» أو «الفروق اللغوية» .

وذكره أنه نشر بالقاهرة سنة ١٩٣٥ م .

والكتاب بأبوابه الثلاثين مبنى على ماذهب إليه أبو هلال من أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى .

ولقد قدم لرأيه هذا بمقدمة ذكر فيها الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى فى كل لغة .

ثم تعرض لما يعرف به الفرق بين هذه المعانى المختلفة ، وذكر ثمانية أشياء .

الباعث له على تأليفه :

ولقد كان الباعث له على تأليفه أنه لم ير نوعاً من العلوم ، وفنا من الآداب إلا وقد صنّف فيه كتب تجمع أطرافه ، وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها ، نحو : العلم والمعرفة ، والفضة والذكاء ، والإرادة والمشية إلخ .. ؛ فإنه لم ير في الفرق بين هذه المعانى وأشباهاها كتاباً يكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ، كما قال في تقديمه له .

أسلوبه :

جاء أسلوبه - كما أراد له - مشتملاً على ما فيه الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ، تاركاً الغريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب وسطاً ، وخير الأمور الوسط .

المجالات التي تناولها :

جعل أبو هلال كلامه في الفروق اللغوية متاولاً ثلاثة مجالات ، أو اتجاهات:

- (١) ما يعرض منه في كتاب الله تعالى .
- (٢) ما يجرى في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين .
- (٣) ما يدور بين الناس من محاورات .

هدف هذه الدراسة :

تهدف هذه الدراسة - أول ما تهدف - إلى دحض فكرة التأكيد اللفظي . هذا وللراغب الأصفهاني جهد فائق في هذا الميدان ، فقد تتبع في كتابه «المفردات» الألفاظ القرآنية ، وأبرز معانيها الخاصة بشكل لم يرق إليه غيره .

وبعد : فلعل الشوق يحدوك إلى معرفة مؤلفات «أبي هلال العسكري» لمعايشته على صفحاتها وها هي ذى ..

ثالثا - مؤلفات أبي هلال العسكري

عدّ بروكلمان من مؤلفاته أربعة وعشرين مؤلفا على الوجه الآتي :

- ١- جمهرة الأمثال - ط .
- ٢- كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، أو المختصر في صناعتى النظم والنثر - ط .
- ٣- ديوان المعانى فى اثنى عشر بابا - ط . جزآن .
- ٤- كتاب المصون (وليس له بل لخاله أبى على) .
- ٥- كتاب المعجم فى بقية الأشياء - ط .
- ٦- كتاب الزواجر والمواعظ (عزى إلى خاله) .
- ٧- شرح ديوان أبى محجن الثقفى - ط . أصدرته مكتبة القرآن .
- ٨- كتاب الأوائل - ط .
- ٩- معرفة الفروق فى اللفظة ، أو الفروق اللغوية ، وهو ما نحن بصددده .
- ١٠- رسالة فى ضبط وتحرير مواضع من ديوان الحماسة لأبى تمام . وهذه النسخة هى : «الرسالة الماسّة فيما لم يضبط من الحماسة» .
- ١١- النوادر فى العربية (وهى جوابات على مسائل كثيرة فى اللغة والأدب) .
- ١٢- كتاب الكرماء ، ونشر فى القاهرة ١٣٥٣ هـ بعنوان : فضل العطاء على العسر .
- ١٣- التلخيص فى معرفة أسماء الأشياء .
- ١٤- الحث على طلب العلم .
- ١٥- ما احتكم فيه الخلفاء إلى القضاة .
- ١٦ ، ١٧- المغرب عن المغرب ومنه رسالة فيما يشق على الإنسان ثم إذا اعتاده سهل .
- ١٨- تفسير القرآن - خمس مجلدات .
- ١٩- أشعاره .

٢٠- محاسن النثر والنظم من الكتابة والشعر .

٢١- مجموعة رسائل العسكري .

ومما ذكره هو من مصنفاته :

١- كتاب الدينار والدرهم . (ذكره فى كتاب الكرماء) .

٢- صنعة الكلام . (ذكره فى كتاب الأمثال) .

٣- شرح الفصيح . (ذكره فى كتاب الأمثال) .

رابعاً - مخطوطات الكتاب ومختصراته

لهذا الكتاب أكثر من مخطوطة ، عزيت كلها لأبى هلال ، وبيانها كالاتى:

١- الإسكندرية ١٦ لغة .

٢- آصفية ٢ : ١٤٤٠ رقم ١٧٢ .

٣- راغب ١٤٢٩ - ١٤٣٠ .

٤- القاهرة ثان ٢ : ٢٢ .

٥- مكتبة أحمد تيمور (انظر مجلة المجمع العلمى العربى (٣: ٣٤٠) .

٦- ذكر الأب أنستاس الكرملى وجود نسخة ببغداد .

وذكر بروكلمان أنه نشر بالقاهرة ١٩٢٥ م .

المختصرات :

ذكر بروكلمان أن له مختصرين :

أحدهما : فى امبروزيانا : ٥ : ٧٥ A .

والثانى : اختصره أحد تلامذة العسكري بعنوان : اللُّمَع من الفروق نشر

فى بولاق ١٣٢٢ هـ ، ونشر بمصر أيضا ١٣٤٥ هـ .

خامساً - عملى فى هذا الكتاب

١- كان بين يدى الطبعة التى ظهرت سنة ١٣٥٢ هـ وهى غير محققة ،

والى جانبها «المخطوطة التيمورية» ، فراجعت الأبواب فقرة فقرة ، وأثبت

أصحهما ، وأدقهما عبارة مستعينا بلسان العرب ، ومفردات الراغب ،

ومعجم ألفاظ القرآن الكريم إصدار مجمع اللغة ، وإصلاح المنطق لابن

- السكيت ، وغيرها من المراجع .
- ٢- كما عزوت الآيات إلى سورها مصحوبة بأرقامها ، وخرجت الأحاديث المستشهد بها .
- ٣- عزوت معظم الشواهد الشعرية إلي قائلها .
- ٤- علقت على بعض الفقرات بما يلقي الضوء عليها .
- ٥- قدمت للكتاب بما يخدم موضوعه ، ويلقى الضوء على ما سمى بظاهرة الترادف ، ومصادرها ، وآراء العلماء والباحثين فيها .
- ٦- ترجمت لأبي هلال العسكري ، وألقيت الضوء على مؤلفاته . ولعل الكتاب يحدثك عن نفسه ، وما بذل فيه من جهد .

**ظاهرة الترادف
في عصرنا الحديث**

* مصادرها .

* رأى العلم فيها .

المترادفات

■ تمهيد :

مما امتازت به لغتنا العربية من الخصائص : «المترادفات» ، وهى بحر زاخر لا يُسبر غورُه ، ولا تُحصى دررُه .

ومن مزايا المترادفات أنها تعين على إفراغ المعنى فى قوالب متعددة ، ونظمها فى سلك من البلاغة ، ولا تنكر مزاياها فى النظم والنثر ، فبتعددتها يسهل تخير ما طابق المعنى ؛ فيأتى الكلام جَزْلاً بليفاً .

ويعد الترادف مظهر ثراء فى اللغة ، فهو حشد لغوى تترادف فيه الألفاظ ، وتتوالى على المعنى الواحد .

وشواهد الترادف فى اللغة كثيرة ، ومتنوعة تشمل الأسماء ، والأفعال ، والصفات ، والحروف .

وهذه الكثرة ، وذلك التنوع فى المترادفات العربية أمر استرعى انتباه اللغويين على مر العصور ، وأثار دهشة المستشرقين ، فللماء مئة وسبعون اسماً ، وللسيف ألف اسم ، وللداهية مالا يحصى من الأسماء حتى قالوا : «أسماء الدواهى من الدواهى» والكلام عن المترادفات يستدعى البحث عن مصادرها ، ورأى العلم فيها ..

مصادر ظاهرة الترادف فى لغتنا العربية الفصحى

من المفيد ، وقد دار الخلاف حول «ظاهرة الترادف» ، أن نتناول مصادرها فى لغتنا الفصحى ، وقد ذكر الدكتور «تمام حسان» فى كتابه : «الأصول» مصادر تلك الظاهرة فقال : من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمى قضية «الترادف» وهى حقيقة بأن تثير عدداً من الملاحظات المتصلة ببعض المسلمات ، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوى ، والفرق بين الاسمية والوصفية ، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة ، وحدود الحقيقة والمجاز إلخ .

* ويتمثل المصدر الأول لظاهرة الترادف فى التساهل فى العزو ، فقد يختلف اللفظ من حى إلى حى ، ويتحد المدلول عند الحيين جميعاً ، حتى إذا ما ظفر الرواة باللفظين فى الحَيَّين من أحياء القبيلة الواحدة ،

سجلوهما للمعنى الواحد، دون أن يعنوا فى الكثير من الحالات إلى الاختلاف فى الاستعمال بين الحيين ، على نحو ما أشار السيوطى فى معترك الأقران^(١) .

فحين رأى المتأخرون الكلمات المتعددة ترد على المعنى الواحد ، دون إشارة إلى مصادرها ، جعلوها مترادفة ، كما لو كانت قد وردت على لسان المتكلم الواحد .

* أما المصدر الثانى لظاهرة «الترادف» فيتمثل فى أن الرواة لم «يهجروا» المهجور ، وربما أهملوا الإشارة إلى بعض المهجور بأنه من المهجور، فكانوا إذا ورد المهجور فى شعر جاهلى أو نحوه احتفظوا به ، وقيده ، ووضعوه موضع المستعمل ، فبقى فى المعاجم مرادفاً للمستعمل ، ولو من الناحية النظرية فقط .

وهكذا شغل الدارسون به أنفسهم ، وجعلوه مظهرا من مظاهر الترادف .

* والمصدر الثالث أن اللفظ قد ترد عليه الحقيقة والمجاز ، لأن المعروف أن ألفاظ اللغة متناهية ، وأن المعانى غير متناهية ، ومن المحال أن تستطيع لغة ما أن تقدم لفظا منفصلا لكل معنى يرد على خاطر ، لما ذكرنا ، ولأن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة اختزانية معينة لا تمكنها من استيعاب ما لا يقع تحت الحصر من الألفاظ .

فإذا كان ذلك كذلك فلا بد من التوسع فى استعمال اللفظ بأن نجوز به معناه الحقيقى الذى كان له بأصل الوضع ، ونستعمله بواسطة هذا «الجواز» أو «المجاز» (مصدر ميمى من جاز يجوز) فى معنى آخر تطبيقا لفكرة الاقتصاد فى الاستعمال اللغوى ، وأى اقتصاد أفضل من أن تعبر بالقليل من الألفاظ عن الكثير من المعانى ؟

كل ما هنالك أن هذا المجاز مشروط دائما بوجود العلاقة والقرينة .

وهكذا يمكن للفظين أن يستعملا لمعنى واحد يكون أحدهما مستعملا على سبيل الحقيقة ، والآخر على سبيل المجاز .

كما يمكن أن يكون كلاهما على سبيل المجاز ، فإذا اشتهر هذا المجاز على الألسنة لصق المجاز باللفظ حتى صار كالحقيقة فيه ، فإذا دل لفظ

(١) ص ٢٠١ وما بعدها .

آخر بالحقيقة على هذا المعنى عد اللفظان مترادفين .

ومن هذا القبيل أيضا أن يشتهر الوصف في الدلالة على الموصوف ، حتى يصبح دالاً عليه دون ذكر الموصوف كالبازل ، واللّبون ، والهندوانى ، واليمانى ، والضّرعام ، والجوارح إلخ .

* والمصدر الرابع التوليد والتعريب الذى يحمل اللفظ القديم ولكنه لا يميته ، فيظل المولد ، أو المعرب ، يستعمل على لسان طبقة من طبقات المجتمع ، ويظل اللفظ القديم يستعمل على السنة الطبقات الأخرى ، فلا يجد اللغوى مَفْرًا من اعتبار اللفظين : القديم والمولد مترادفين ، دون أن يعنى بذكر الفروق الاجتماعية فى استعمالهما ، وهذا شبيه بإهمال الفروق الجغرافية بين اللهجتين .

* والمصدر الخامس يعود إلى تاريخ الكتابة العربية التى كانت فى فترة من هذا التاريخ تسمح بالكثير من التصحيف الذى يؤدي بدوره إلى إيجاد الألفاظ الجديدة التى تؤخذ بنفس معانى الكلمات القديمة ، فتصبح مرادفة لها ، ويتضح هذا فى المترادفات التى يتحد رسمها ويختلف نقطها كما فى «ناض» ، و«ناصر» وكلاهما بمعنى «تحرك» .

ويقول الدكتور تمام حسان : هذه -فيما أرى- أشهر روافد ما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف .

أما رأى علماء اللغة قديما فيما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف :

فقد أنكره بعضهم كأحمد بن فارس^(١) ، وشيخه ثعلب^(٢) ، وأبى على الفارسى^(٣) .

ولكن إنكارهم لهذه الظاهرة يحمل فى طيه قدرا من التحكم ، والتسرع ، فهذه الظاهرة قائمة فى اللغة العربية ، ولكنها لا تقوم على نحو ما رأها المدافعون عنها ، والجاعلون إياها مظهرا من مظاهر الغنى فى اللغة الفصحى .

* فلو صح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتجه إلى اللغة

(٣) الزهر: ١ : ٤٠٥ .

(٢) الزهر: ١ : ٤٠٣ .

(١) الصحاحى : ٦٥ ، ٦٦ .

العربية اتهام بالإسراف ، ومجافاة الاقتصاد .

ولو صح من جهة أخرى أنها لا توجد فى اللغة العربية مطلقا لاتجه إلينا نحن الاتهام بجهل لغتنا ، وعدم التصريق بين معانى مفردات نزعها مرادفة . وكلا الاتهامين غير قائم وغير صحيح ، وليس الأمر إلا تراكبا للمعانى ، والتقاء جزئيا لمعنى الكلمتين ، ثم افتراقا بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى .

والدليل على ذلك ماثل فيما ألفه السلف أنفسهم من كتب «الفروق» ككتاب أبى هلال العسكري الذى يشير فى صدره إلى رأى المبرد فى قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَايِزٌ ﴾ [المائدة : ٤٨] أن الله تعالى عطف المنهاج على الشرعة ، لأن الشريعة لأول الشئ والمنهاج لمعظمه ومتسعه .

وإن الناظر فى فهرس هذا الكتاب ، وفى صلب نصه ، ليرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى أن المتعدد منه يدل على مدلول واحد ، ولكن العسكري ما يزال ييدى له الفروق فى الدلالة ، حتى يتضح لك تراكب المعانى ، وعدم تطابقها تطابقا تاما ، فلا تقع فى فهم الترادف كما لو كان «مطلق التساوى» .

وبعد : فقد آن لك بعد هذا العرض ، وتلك الدراسة أن تعايش أبا هلال فى فروقه اللغوية .

مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط ، المالك للقبض والبسط ، الذى لا راداً لما يقضيه ولا دافع لما يمضيه . أحمده على نعمه التى لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزيلُ إليه وتُكسب الحظوة لديه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة ، أرسله رافعاً لأعلام الحق ، صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الخلق .

ثم إنى ما رأيت نوعاً من العلوم ، وقتاً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه ، وتنظّم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو : العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشية ، والغضب والسخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والحسن والجمال ، والفصل والفرق ، والسبب والآلة ، والعام والسنة ، والزمان والمدة ، وما شاكل ذلك ؛ فإنى ما رأيت فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهاها كتاباً يكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ؛ فعملت كتابى هذا مشتملاً على ماتع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ، وجعلت كلامى فيه على : ما يعرض منه فى كتاب الله وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالى والمنحط ، وخير الأمور أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك فى ثلاثين باباً .

الباب الأول

في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .

قال الشيخ أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل - رحمه الله تعالى - :
الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني : أن الاسم كلمة تدل على معنى الإشارة ، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه في الثاني ، والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول ، كان ذلك صواباً ؛ فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني ، وعين من الأعيان في لغة واحدة ، فإن كل واحد منهما يقتضى خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا كان الثاني فضلاً لا يُحتاج إليه .
وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ قال فعطف منهاجاً على شريعة لأن الشريعة لأول الشيء ، والمنهاج لمعظمه وامتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم :
شرع فلان في كذا ؛ إذا ابتدأه ، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه . قال :
ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف لآخر ، فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ ؛ لاتقول : جاءني زيد ، وأبو عبد الله ، إذا كان زيد هو :
أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتكَ الخَيْرَ فافعل ما أمرتَ به فقد تركتكَ ذَا مالٍ ، وذا نَشَبٍ (١)

وذلك أن المال إذا لم يقيد فإنما يعني به الصامت (٢) ، كذا قال : والنَّشَبُ

(١) هذا البيت قد نسب قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مفتى اللبيب رقم ٥٣١ ، ومن شواهد المبرد في الكامل (٢١/١) ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

والنشَب : المال الثابت كالضياح ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذي ذكر قبل ذلك : الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب .

(٢) جاء في المعجم الوسيط : الصامت من المال : الذهب والفضة ، ويقولون : ماله صامت ، ولا ناطق ؛ لا يملك شيئاً . والنشَب : المال والعقار .

ما ينشأ ويثبت من العقارات .

وكذلك قول الحطّية :

ألا حبذا هندٌ ، وأرضُ بها هندٌ وهند أتى من دُونِها النَّأىُ والبُعْدُ

وذلك أن النَّأى يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ ، وأدنى ذلك يقال له : النَّأى . والبُعْدُ تحقيق التروح ، والذهاب إلى الموضع السحيق . والتقدير : أتى من دونها النَّأى الذى يكون أول البعد ، والبعد الذى يكاد يبلغ الغاية . قال أبو هلال - رحمه الله - ؛ والذى قاله هاهنا فى العطف يدل على أن جميع ما جاء فى القرآن ، وعن العرب من لفظين جاريتين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب ، والمعرفة والعلم ، والكسب والجرح ، والعمل ، والفعل ، معطوفا أحدهما على الآخر ، فإنما جاز هذا فيهما ؛ لما بينهما من الفرق فى المعنى ، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبى عبد الله إذ كان هو هو .

قال : أبو هلال - رحمه الله - : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصحَّ عطف ما عطف به عليه إلا إذا علم أن الثانى ذكر تفخيماً ، وأفرد عما قبله تعظيماً نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة فى قوله تعالى : « من كان عدواً لله وملائكته ورُسُلِهِ وجبريل وميكال »

[البقرة : ٩٨]

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشككة إلا أن يدرى إلى ذلك ضرورة أو علة ولا يجيء فى الكلام غير ذلك إلا ما شدَّ وقلَّ .

وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن فى ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فَعَلٌ ، وأَفْعَلٌ بمعنى واحد^(٣) ، كما لا يكونان على

(٣) فقد قالوا : إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

بناء واحد إلا أن يجيء ذلك فى لغتين ؛ فأما فى لغة واحدة ؛ فمجال أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ؛ كما ظن كثير من النحويين واللفويين . وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما فى نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق ، فظنوه من ذلك ، وتأولوا على العرب ما لا يجوز فى الحكم . وقال المحققون من أهل العربية: أن تختلف الحركتان فى الكلمتين ومعناهما واحد قالوا : فإذا كان الرجل عُدَّةً للشئ قيل فيه : مِفْعَلٌ مثل : مِرْحَمٌ ومِحْرَبٌ^(٤) ، وإذا كان قوياً على الفعل قيل : فَعُولٌ مثل صَبُورٌ وشُكُورٌ ، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل : فَعَالٌ مثل عَلَامٌ وصَبَّارٌ . وإذا كان ذلك عادة له قيل : مِفْعَالٌ : مثل : مِعْوَانٌ ومِعْطَاءٌ ومِهْدَاءٌ .

ومن لا يتحقق المعانى يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك ، بل هى مع إفادتها المبالغة تفيد المعانى التى ذكرناها .

وكذلك قولنا : فعلت يفيد خلاف ما يفيد أفعلت فى جميع الكلام إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشربه ، أو صببت ذلك فى حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقياً أو حظاً من الماء . وقولك : شَرَقْتَ الشمس يفيد خلاف غَرَبْتَ وأشَرَقْتَ يفيد أنها صارت ذات إشراق . ورعدت السماء أتت برعد ، وأرعدت صارت ذات رعد فأما قول بعض أهل اللغة إن الشَّعْرَ والشَّعْرَ ، والنَّهْرَ والنَّهْرَ بمعنى واحد فإن ذلك لغتان ، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعانى فاختلف المعانى أنفسها أولى أن يكون كذلك ؛ ولهذا المعنى . أيضاً قال المحققون من أهل العربية : إن حروف الجر لا تتعاقب^(٥) ؛ حتى قال ابن دَرَسْتَوِيه فى جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة ، وإفساد الحكمة فيها ، والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس .

قال : أبو هلال^(٦) - رحمه الله - وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن

(٤) قال فى الوسيط : المحرَّب من الرجال : الخبير بالحرب الشجاع .

(٥) تعاقب الشيطان : خَلَّف أحدهما الآخر .

(٦) يعنى نفسه ، على طريقة المؤلفين القدامى .

حقائقها ، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعانى .

ولعل قائلًا يقول : إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا : هو العقل . أو الجرح قالوا : هو الكسب . أو السكب قالوا : هو الصب ، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجرح والكسب ، والسكب والصب وما أشبه ذلك ، قلنا : ونحن أيضاً كذلك نقول ، إلا أنا نذهب إلى قولنا : اللب وإن كان هو العقل فإنه يُفِيدُ خلاف ما يفيد قولنا العقل ، ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام ، والكلام هو القول فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيد الآخر ، وكذلك المؤمن وإن كان هو المستحق للثواب فإن قولنا : مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا : مؤمن ، وكذلك جميع ما فى هذا الباب : ولهذا المعنى قال المبرد : الفرق بين أبصرته و بصرتُ به على اجتماعهما فى الفائدة أن بصرتُ به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أى انتقلت إلى هذا الحال ، وأما أبصرته فقد يجوز أن يكون مرة ، ويكون لأكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ، ودخلتُ به ، فإذا قلت أدخلته جاز أن تُدخِلَه وأنت معه ، وجاز ألا تكون معه . ودخلتُ به إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار فى تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعانى وأشباهاها فأشياء كثيرة :

(١) منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنيهما .

(٢) ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما .

(٣) ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان .

(٤) ومنها اعتبار الحروف التى تعدى بها الأفعال .

(٥) ومنها اعتبار النقيض .

(٦) ومنها اعتبار الاشتقاق .

(٧) ومنها ما يوجب صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه .

(٨) ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .

(١) فأما الفرق الذى يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة ، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين ، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه ، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما فى المعنى ؛ وهو : أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم . وسنتكلم فى ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .

(٢) وأما الفرق الذى يعرف من جهة صفات المعنيين ؛ فكالفرق بين الحلم والإمهال ، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسناً ، والإمهال يكون حسناً وقبيحاً . وسنبين ذلك فى موضعه إن شاء الله .

(٣) وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء ، وذلك أن المزاح لا يقتضى تحقير الممازح ، ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ، ولا اعتقاد تحقيرهم ، ولكن يدل على استئناسه بهم ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دل عليه وأوجباه .

(٤) وأما الفرق الذى يعلم من جهة الحروف التى تعدى بها الأفعال فكالفرق بين : العفو والغفران ، وذلك أنك تقول : عفوت عنه ، فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه ، وتقول : غفرت له ، فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به . وبيان هذا يجىء فى بابه إن شاء الله .

(٥) وأما الفرق الذى يعرف من جهة اعتبار النقيض ؛ فكالفرق بين الحفظ والرعاية ، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية

الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع :هَمَل . والإهمال ما يؤدي إلى الإضاعة ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء ، لئلا يهلك ، والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه . وسنشرح هذا في موضعه إن شاء الله .

ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .

(٦) وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق ؛ فكالفرق بين السياسة والتدبير . وذلك أن السياسة هي : النظر في الدقيق من أمور المسوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ؛ ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة ؛ لأن الأمور لا تدق عنه . والتدبير مشتق من الدبر ، ودبر كل شيء آخره . وأدبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور ، وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أي عواقبها ؛ ولهذا قيل للتدبير المستمر : سياسة ؛ وذلك أن التدبير إذا كثر ، واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة ، وذلك أن التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها ؛ تقول : قرأ فلان اسمه ، ولا تقول : تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك : تلا الشيء الشيء يتلوه ؛ إذا تبعه ، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة ، وتستعمل فيها القراءة ؛ لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

(٧) وأما الفرق الذي توجبه صيغة اللفظ ؛ فكالفرق بين : الاستفهام والسؤال ؛ وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم ، أو يشك فيه لأن المستفهم طالب ، لأن يفهم ، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم ، فصيغة الاستفهام وهو استفعال ، والاستفحال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال ؛ وكذلك كل ما اختلف صيغته من الأسماء والأفعال ، فمعناه مختلف مثل الضعف والضعف ، والجهد والجهد وغير ذلك مما يجري مجراه .

(٨) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة

وحقيقته فيها ، فكالفرق بين الحنين والاشتياق ، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو : صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ، ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر ، كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب ، فإذا اعتبرت هذه المعانى وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل : القدر بالبصرية ، والبُرْمَة بالمكية ومثل قولنا : الله بالعربية ، وأزر بالفارسية .
وهذه جملة إذا اعتمدها أوصلتك إلى بُغيتك من هذا الباب إن شاء الله .

الباب الثاني

في الفرق بين ماكان من هذا النوع كلاماً

فمن الكلام : الاسم ، والتسمية ، واللقب ، والصفة .

فالفرق بين الاسم والتسمية ، والاسم واللقب : أن الاسم - فيما قال ابن السراج - : مادل على معنى مفرد شخصاً كان ، أو غير شخص .
وفيمما قال أبو الحسن علي بن عيسى - رحمه الله - : كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة ، واشتقاقه من السمو ، وذلك أنه كالعَلَم يُنصَبُ ليدل على صاحبه .

وقال أبو العلاء المازني - رحمه الله - : الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم . والفعل ماقتضى زماناً أو تقديره من حيث هو فعل .

قال : **والاسم اسمان : اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة ، واسم صفة ، وهو قول دال دلالة الإفادة .** وقال علي بن عيسى : التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء . وقال أبو العلاء : اللقب ماغلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الأول ؛ فقولنا : زيد ليس بلقب ، لأنه أصل ، فلا لقب إلا علم ، وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الأول هو الاسم المستحق بالصورة مثل : رجل وظبي وحائط وحمار . وزيد هو اسم ثان . واللقب ماغلب على المسمى من اسم ثالث . وأما النبز فإن المبرد قال : هو اللقب الثابت ، قال : والمنابذة الإشاعة باللقب يقال : لبنى فلان نبز يعرفون به ؛ إذا كان لهم لقب ذائع شائع ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ ﴾ [الحجرات : ١١] وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه . وقيل : النبز ذكر اللقب ؛ يقال : نبز ونزب كما يقال جذب وجبذ ، وقالوا في تفسير الآية : هو أن يقول للمسلم : يا يهودى ، أو يانصرانى فينسبه إلى ماتاب منه .

الفرق بين الاسم والصفة : أن الصفة ماكان من الأسماء مخصّصاً

مفيدا مثل زيد الظريف ، وعمراً والعاقِلُ ، وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم ، وليس كل اسم صفة ، والصفة تابعة للاسم فى إعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ، ويقع الكذب والصدق فى الصفة لاقتضائها الفوائد ، ولا يقع ذلك فى الاسم واللقب ؛ فالقائل للأسود : أبيض على الصفة كاذب ، وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان : أحدهما يفيد فائدة الإشارة فقط ، وهو الاسم العلم واللقب ، وهو ما صح تبديله ، واللغة مجالها كزيد وعمرو لأنك لو سميت زيدا عمراً لم تتغير اللغة .

والثانى ينقسم أقساما : فمنها ما يفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى . ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا : جوهر وسواد ، وقولنا : شىء ، يقع على ما يعلم ، وإن لم يفد أنه يعلم .

الضرب بين الصفة والنعته : أن النعت فيما حكى أبو العلاء - رحمه الله - لما يتغير من الصفات . والصفة لما يتغير ، ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال : فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما قاله من ذلك بشىء والذى عندى : أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا : هذا نعت الخليفة ؛ كمثلى قولهم : الأمين ، والمأمون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعتة على المنبر الأمين ، ولم يقولوا : صفته ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ، لأن النعت يفيد من المعانى التى ذكرناها مالا تقيده الصفة ، ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ، ويجوز أن يقال : الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما فى المعنى .

والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النحاة يقولون : الصفة ، وأهل الكوفة يقولون : النعت ولا يفرقون بينهما .

فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه ، فيجرى مجرى اللقب فى الرفع ثم كثيرا حتى استعمل كل واحد منهما فى موضع الآخر .

الفرق بين الصفة والحال : أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ . والحال زيادة فى الفائدة والخبر . قال المبرد : إذا قلت : جاءنى عبد الله ، وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله ، أو زيد قلت : الراكب ، أو الطويل ، أو العاقل ، وما أشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعنى ، وبين من خفت أن يلبس به ، كأنك قلت : جاءنى زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، فإن لم ترد هذا ، ولكن أردت الإخبار عن الحال التى وقع فيها مجيئه ، قلت : جاءنى زيد راكبا ، أو ماشيا ، فجئت بعده بذكر ما لا يكون نعتا له ، لأنه معرفة وإنما أردت أن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم ترد جاءنى زيد المعروف بالركوب ، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

الفرق بين الوصف والصفة : أن الوصف مصدر ، والصفة فعلة . وفعلة نقصت فقيل : صفة وأصلها وصفة ؛ فهي أخص من الوصف ، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله . والصفة ضرب من الوصف مثل : الجلسة والمشية وهى هيئة الجالس والماشى . ولهذا أجريت الصفات على المعانى فقيل : العفاف ، والحياء من صفات المؤمن ، ولا يقال : أوصافه بهذا المعنى ، لأن الوصف لا يكون إلا قولا ، والصفة أجريت مجرى الهيئة ، وإن لم تكن بها ؛ فقيل للمعانى : نحو العلم والقدرة : صفات لأن الموصوف بها يُعقل عليها ، كما ترى صاحب الهيئة على هيئته ، وتقول : هو على صفة كذا ، وهذه صفتك كما تقول : هذه حليتك ، ولاتقول : هذا وُصفك إلا أن يعنى به وصفه للشئ .

الفرق بين التحلية والصفة : أن التحلية فى الأصل فعل المحلى ، وهو تركيب الحلية على الشئ ، مثل السيف وغيره . وليس هى من قبيل (١) القول . واستعمالها فى غير القول . مجاز ، وهو أنه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة ، كما أن الحقيقة من قبيل القول . ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات ، إلا أنه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة . (١) جاء فى المعجم الوسيط : حلى الجارية : اتخذ الحلى لها لتلبسه ، وألبسها الحلى . والسيف : جعل له حلية ، وفلانا : وصفه ونعته بما يحليه .

الفرق بين الاسم والحد : أن الحد يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه ؛ فيجمع للسائل المعرفة من وجهين . وفرق آخر، وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك ، وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين ، فإذا توافقا على الحد زال ذلك . وفرق آخر، وهو أنه قد يكون مما يقع عليه الاسم ماهو مشكل ، فإذا جاء الحد زال ذلك . مثاله قول النحويين : الاسم والفعل والحرف . وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان . وفرق آخر وهو : أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحد بين ذلك وميزه .

الفرق بين الحد والحقيقة : أن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء ؛ بحيث منع من مخالطة غيره له ، وأصله في العربية : المنع . والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة . والشاهد أنها مقتضية المجاز ، وليس المجاز إلا قولاً فلا يجوز أن يكون ما يناقضه إلا قولاً .

ومثل ذلك الصدق لما كان قولاً كان نقيضه وهو الكذب قولاً ، ثم يسمى ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازاً ، فهي على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة . والفرق بينهما أيضاً : أن الحد لا يكون إلا لما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه . والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا : شيء ؛ والشيء لا حد له من حيث هو شيء ، وذلك أن الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره، والشيء لا غير له ، ولو كان له غير لما كان شيئاً ، كما أن غير اللون ليس بلون ، فتقول : ما حقيقة الشيء؟ ولا تقول : ما حد الشيء ؟

وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه ، والعلم بالحقيقة علم بذاتها . (٢)

الفرق بين الحد والرسم : أن الحد أتم ما يكون من البيان عن المحدود .

(٢) الحد في اصطلاح المناطقة : القول الدال على ماهية الشيء ، وماهية الشيء : كنهه ، أخذت من النسبة إلى ما هو ؟ أو ما هي ؟ والرسم في علم المنطق : تعريف الشيء بخصائصه .

والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولا بد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه ، والرسم غير محتاج إلى ذلك . وأصل الرسم فى اللغة : العلامة ومنه رسوم الديار . وفرق المنطقيون بين الرسم والحد ، فقالوا : الحد مأخوذ من طبيعة الشيء ، والرسم من أعراضه .

الضرق بين قولنا ماحده ؟ وبين قولنا ماهو ؟ : أن قولنا : ماهو ؟ يكون سؤالاً عن الحد كقولك : ما الجسم ؟ وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء ؟ وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا ، وإنما يرسم بقولنا : إنه الذى يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه ، وسؤالاً عن الجنس كقولك : ما الدنيا ، وسؤالاً عن التفسير اللغوى ؛ كقولك : ما القطر ؟ فنقول : النحاس . وما القطر ؟ فنقول : العود^(٣) وليس كذلك قولنا ماحده ؟ لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

الضرق بين الحقيقة والذات : أنه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته . والحقيقة أيضاً من قبيل القول على ما ذكرنا ، وليست الذات كذلك ، والحقيقة عند العرب ما يجب على الإنسان حفظه يقولون : هو حامى الحقيقة ، وفلان لا يحمى حقيقته .

الضرق بين الحقيقة والحق : أن الحقيقة مأوَّضع من القول موضعه فى أصل اللغة حسناً كان أو قبيحاً ، والحق ماوضع موضعه من الحكمة ؛ فلا يكون إلا حسناً ، وإنما شملهما اسم التحقيق لا شتراكهما فى وضع الشيء منهما موضعه من اللغة والحكمة .

الضرق بين الحقيقة والمعنى : أن المعنى هو القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، وقد يكون معنى الكلام فى اللغة ماتعلق به القصد . والحقيقة : ماوضع من القول موضعه منها على ما ذكرنا ، يقال : عنيته أعنيه معنى . والمفعل يكون مصدراً ، ومكاناً ، وهو هاهنا مصدر ومثله قولك : دخلت مدخلاً حسناً ؛ أى : دخولاً حسناً . ولهذا قال أبو على .

(٣) القطر - بكسر القاف - النحاس المذاب ، والحديد الذائب .
وقال فى اللسان «قطر» والقطر - بضم القاف والطاء وكذا سكون الطاء - مثل عسر وعسر : العود الذى يتبخر به .

رحمة الله عليه . إنّ المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول ، فجعل المعنى القصد لأنه مصدر .

قال : ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى ، لأن المعنى هو قصد قلوبنا إلى ما نقصد إليه من القول ، والمقصود هو المعنى ، والله تعالى هو المعنى ، وليس بمعنى وحقيقة هذا الكلام : أن يكون ذكر الله هو المعنى ، والقصد إليه هو المعنى إذا كان المقصود في الحقيقة حادثاً . وقولهم : عنيت بكلامى زيدا ؛ كقولك : أردته بكلامى ، ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مراداً مع وجوده ؛ فدل ذلك على أنه عنيّ ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه .

والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد . ألا ترى أنك تقول : معنى قولك كذا ، ولا تقول : معنى حركتك كذا ، ثم توسع فيه فقول : ليس لدخولك إلى فلان معنى ؛ والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول .

وتوسع في الحقيقة ما لم يتوسع في المعنى ؛ فقول : لاشيء إلا وله حقيقة ولا يقال : لا شيء إلا وله معنى . ويقولون : حقيقة الحركة كذا ، ولا يقولون : معنى الحركة كذا هذا على أنهم سموا الأجسام والأعراض معانى إلا أن ذلك توسع ، والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

الفرق بين المعنى والموصوف : أن قولنا : موصوف يجيء مطلقاً ، وقولنا : معنى لا يجيء إلا مقيداً ؛ تقول : هذا الشيء موصوف ، ولا تقول : معنى ، حتى تقول : معنى بهذا القول ، وبهذا الكلام ؛ وذلك أنّ «وصفتُ» تتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كضربتُ ، تقول وصفت زيدا ، كما تقول ضربت زيدا ، فإن أردت زيادة فائدة عديته بحرف ، فقلت : وصفته بكذا ، كما تقول : ضربته بعصا أو بسيف . وعنيت يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بالحرف تقول : عنيت زيدا بكذا ، فالفائدة في قولك : بكذا ، فهو كالشيء الذى لا بد منه . فلهذا يقيد المعنى ، ويطلق الموصوف .

الفرق بين الغرض والمعنى : أن المعنى : القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، على ما ذكرنا . والكلام لا يترتب في الإخبار والاستخبار

وغير ذلك إلا بالقصد ؛ فلو قال قائل : محمد رسول الله ، ويريد محمدَ بنَ جعفر ، كان ذلك باطلا ، ولو أراد محمد بن عبد الله - عليه السلام - كان حقًا ، أوقال : زيد فى الدار ، يريد يزيد تمثيل النَّحْوِيِّينَ^(٤) لم يكن مخبرا . والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل بإضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى تقول : غرضى بهذا الكلام كذا ، أى هو مقصودى به . وسُمِّيَ غرضًا تشبيهاً بالغرض الذى يقصده الرامى بسهمه . وهو الهدف . وتقول : معنى قول الله كذا ؛ لأن الغرض هو المقصود ، وليس للقول مقصود .

فإن قلت : ليس للقول قصد أيضا . قلنا : هو مجاز ، والمجاز يلزم موضعه ، ولا يجوز القياس عليه فتقول : غرض قول الله ، كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض أيضا يقتضى أن يكون بإضمار مقدمة ، والصفة بالإضمار لا يجوز على الله تعالى ، ويجوز أن يقال : الغرض : المعتمد الذى يظهر وجه الحاجة إليه ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ؛ لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

الفرق بين الكلام والتكليم : أن التكليم : تعليق الكلام بالمخاطب ؛ فهو أخص من الكلام ، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير ، فإذا جعلت الكلام فى موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم ، وذلك أن قولك : كَلَّمْتَهُ كَلَامًا وكَلَّمْتَهُ تَكْلِيمًا سواء .

وأما قولنا : فلان يخاطب نفسه ، ويكلم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ، ولهذا قلنا :

إن القديم لو كان متكلمًا فيما لم يزل ، لكان ذلك صفة نقص ، لأنه كان تكلم ولا مكلم ، وكان كلامه أيضا يكون إخبارًا عما لم يوجد فيكون كذبًا .

الفرق بين المتكلم والكلمانى : أن المتكلم هو : فاعل الكلام ، ثم استعمل فى القاص ، ومن يجرى مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلمانى^(٥) ألحقت به الزوائد للمبالغة ومثله الشعرانى . والصفة به تلحق

(٤) فى قولهم : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .
(٥) جاء فى مختار الصحاح : الكلمانى - بكسر الكاف وسكون اللام - المنطبق - بكسر الميم .

الدَّرْبِ اللسان المقتدر على الكلام القوى على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذَّرَابَةِ لا تلحقه .

الفرق بين الكَلِمَةِ والعبارة : أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ، ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان ؛ ألا ترى أنه لو سُئِلَ عن الجسم ، ف قيل هو الطويل العريض العميق المايح ، لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المايح فى صفته ، ولو قيل : هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضاً ، لنقصان العمق من حدّه . ويقال فلان يُعْبَرُ عن فلان إذا كان يُوْدَى معانى كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها وإذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبراً عنه . وقيل العبارة من قولك : عَبَّرت الدنانير ، وإنما يعبرها ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الإشكال فى صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة : لأنها تعبر المعنى إلى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبر به من حال جهل المقدار إلى ظهوره . والعبارة : الدمعة المترددة فى العين لعبورها من أحد الجانبين إلى الآخر، والعبارة الآية التى يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتعبير تفسير الرؤيا لأنه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول فى أنها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع ، وأنها تقتضى معبراً عنه ، وتكون مفرداً وجملة ، فالمفرد قولك : عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك : عبرت عما قلته بquam زيد ، وبزيد منطلق .

والفرق بينهما وبين القول : أن القول يقتضى المقول بعينه مفرداً كان أو جملة ، أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ، ولم يتعد إلى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل : عبرت عنه .

الفرق بين العبارة عن الشيء والإخبار عنه يكون بالزيادة فى صفته والنقصان منها ، ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذباً ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بيّن .

* ومن قبيل الكلام السؤال :

الضرق بين السؤال والاستخبار : أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر ، وطلب الأمر والنهي ، وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشئ أو ينهيه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة ، وإنما يختلفان في الرتبة ، فالسؤال من الأدنى في الرتبة ، والأمر من الأرفع فيها .

الضرق بين السؤال والاستفهام : أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم ، أو يشك فيه ، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم ، ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعمّا لا يعلم ؛ فالضرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال : هل ، والألف^(٦) وأم ، وما ، ومن ، وأى ، وكيف ، وكم ، وأين ، ومتى . والسؤال هو طلب الإخبار بأداته في الإفهام ، فإن قال : ما مذهبك في حدوث العالم ؟ فهو سؤال ، لأنه قد أتى بصيغة السؤال ، وأن قال : أخبرني عن مذهبك في حدوث العالم فمعناه معنى السؤال ، ولفظه لفظ الأمر .

الضرق بين الدعاء والمسألة : أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ، ولهذا قالوا : المسألة ممن دونك ، والأمر ممن فوقك ، والطلب ممن يساويك ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْرًا لَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٦] . فهو يجرى مجرى الرفق في الكلام ، واستعطاف السامع به ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [التغابن : ١٧] . فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب .

أمرتُك أمراً جازماً فعصيتني وكان من التوفيق قتلُ ابنِ هاشمٍ

فهو على وجه الازدراء بالمخاطب ، والتخطئة له ليقبل لرأيه الإدلال عليه أو غير ذلك مما يجرى مجراه ، والأمر في هذا الموضع هو المشورة ، وسميت المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر ، ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ، ثم يعنفه على مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : إن المسكين أمر الأمير بإطعامه ، وإن كان (٦) أى الهمة .

المسكين أفضل من الأمير في الدين ، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة ، معه استكانة وخضوع ، وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع ، وجاز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي ﷺ أبا جهل إلى الإسلام ، لم يكن فيه استكانة ، ويُعدَّى هذا الضرب من الدعاء بإلى فيقال : دعاه إليه ، وفي الضرب الأول بالياء فيقال : دعاه به ؛ تقول دعوت الله بكذا ، ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به ، وقوِّده إليه .

الفرق بين الدعاء والنداء : أن النداء هو رفع الصوت بماله معنى والعريى يقول لصاحبه ناد معنى ليكون ذلك أندى لصوتنا ؛ أى : أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه ؛ يقال : دعوته من بعيد ، ودعوت الله فى نفسى ، ولا يقال : ناديته فى نفسى ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو ، وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يُعطاه ، وفى القرآن ﴿ تَدْعُو مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّى ﴾ [المعارج : ١٧] . أى : تأخذه بالعذاب كأنها تدعوه إليها .

الفرق بين النداء والصياح : أن الصياح رفع الصوت بما لا معنى له ، وربما قيل للنداء : صياح ؛ فأما الصياح فلا يقال له نداء ، إلا إذا كان له معنى .

والفرق بين الصوت والصياح : أن الصوت عام فى كل شىء تقول : صوت الحجر ، وصوت الباب ، وصوت الإنسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصيحُ الرُدَيْنِيَّاتُ فِينَا وَفِيهِمْ صِيَا حُ بِنَاتِ الْمَاءِ أَصْبِحُنْ جُوعًا (٧)

فهو على التشبيه والاستعارة .

الفرق بين الصوت والكلام : أن من الصوت ما ليس بكلام ، مثل صوت الطسَّتِ ، وأصوات البهائم والطيور . أما ما أشكل معناه فهو من الشُّكْلَةِ

(٧) الردينيات : نسبة إلى امرأة السمهرى كان اسمها ردينة ، ويقال : الرماح الردينية ، والقناة الردينية . وقال فى اللسان : الواحدة جوعى ، والجمع جوعى وجياع ، وجوع وجيع .

وهي حُمْرَةٌ تخالط بياض العين وغيرها ، والمختلط بغيره قد يظهر للمتأمل ،
فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل والذي فيه لبس كالمستور ، والمستور
خلاف الظاهر .

الفرق بين الاستعارة والتشبيه : أن التشبيه صيغة لم تُغَيَّر ، واللفظ
المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مُغَيَّر عما كان عليه ، فالفرق بينهما
بيّن .

الفرق بين الإعادة والتكرار : أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة ،
وعلى إعادته مرات ، والإعادة للمرة الواحدة . ألا ترى أن قول القائل : أعاد
فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة ، وإذا قال : كرر كذا كان كلامه
مُبَهَمًا لم يُدْرَ أعاده مرتين أو مرات ، وأيضا فإنه يقال : أعاده مرات ، ولا
يقال : كرهه مرات إلا أن يقول ذلك عاميًا لا يعرف الكلام ، ولهذا قالت
الفقهاء : الأمر لا يقتضى التكرار ، والنهي يقتضى التكرار ، ولم يقولوا
الإعادة ، واستدلوا على ذلك بأن النهي : الكف عن المنهى ولا ضيق في
الكف عنه ولا حرج ؛ فاقترضى الدوام والتكرار ، ولو اقتضى الأمر التكرار
لَلَحِقَ المأمور به الضيق والتشاغل به عن أموره ، فاقترضى فعله مرة ، ولو
كان ظاهر الأمر يقتضى التكرار ، ما قال سراقه للنبي ﷺ : ألعامنا هذا أم
للأبد ؟ فقال النبي ﷺ : «للأبد قال لو قلت نعم لوجببت»^(٨) ، فأخبر أن
الظاهر لا يوجب ، وأنه يصير واجبًا بقوله . والمنهى عن الشيء إذا عاد إلى
فعله لم يُقَل : إنه قد انتهى عنه ، وإذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم
يُقَل : إنه لم يفعله . فالفرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر ، ومعلوم أن من
يؤكّل غيره بطلاق امرأته كان له أن يطلق مرة واحدة ، وما كان من أوامر
القرآن مقتضيا للتكرار ، فإن ذلك قد عُرف من حاله بدليل لا بظاهره ، ولا
يتكرر الأمر مع الشرط أيضا ؛ ألا ترى أن من قال لغلامه : اشتر اللحم إذا
دخلت السوق لم يقتض ذلك التكرار .

(٨) ذكره ابن الأثير في النهاية «أبد» وقال : وفي حديث الحج ، قال له سراقه بن مالك : أرأيت متعتنا هذه ،
ألعامنا أم للأبد ؟ فقال : «هل هي للأبد» ، وفي رواية : ألعامنا هذا أم لأبد ؟ فقال : «هل لأبد الأبد» . والأبد :
الدمر ، أى هي لآخر الدهر .

الضرق بين الاختصار والإيجاز: أن الاختصار هو إلقاء فضول^(٩) الألفاظ من الكلام المؤلف ، من غير إخلال بمعانيه ، ولهذا يقولون : قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول أفاضهم ، وأدى معانيهم في أقل مما أودها فيه من الألفاظ . فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثة وتأليفه ، والإيجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ ، وكثرة المعاني . يقال : أوجزَ الرجلُ في كلامه ؛ إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلامَ غيره إذا قصّره بعد إطالة ، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

الضرق بين الحذف والاقتصار: أن الحذف لابد فيه من خَلْفٍ ليستغنى به عن المحذوف ، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

الضرق بين الإسهاب والإطناب : أن الإطناب هو بسطُ الكلام لتكثير الفائدة ، والإسهاب : بسطه مع قلة الفائدة ؛ فالإطناب بلاغة ، والإسهاب عيبٌ ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والإسهاب بمنزلة سلوك ما يبعد جهلاً بما يقرب ، وقال الخليل : يُختصرُ الكلام ليُحفظَ ، ويُيسطُ ليفهمَ ، وقال أهل البلاغة : الإطناب إذا لم يكن منه بُدٌّ فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في «كتاب صنعة الكلام» .

* ومن قبيل القول الخبر :

الضرق بين الخبر وبين الحديث : أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الإخبار به عن غيرك ؟ وما به صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته ، لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر ، كقولك : رحم الله زيداً ، والمعنى اللهم

(٩) الفضول : جمع فضل ، وهو الزيادة . وفضول الألفاظ ما زاد منها على الوفاء بالمعنى . ويقول الفيومي : وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير فيه .

ارحم زيدا . والحديث فى الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تُسندَه إلى غيرك ، وسمى حديثاً لأنه لا تقدم له ، وإنما هو شىء حدث لك ، فَحَدَّثْتَ به ، ثم كثر استعمال اللفظين حتى سُمى كل واحد منهما باسم الآخر ؛ فقبل للحديث خبر ، وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا ، أنه يقال : فلان يحدثُ عن نفسه بكذا ، وهو حديث النفس ، ولا يقال : مخبر عن نفسه ، ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم : إن سأل سائل فقال : أخبرونى ، ولم يختاروا حدثونى ؛ لأن السؤال استخبار ، والمجيب مُخْبِر ، ويجوز أن يقال : إنَّ الحديثَ ما كان خبرين فَصَاعِداً ، إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر ، فقولنا : رأيت زيدا خبر ، ورأيت زيدا منطلقاً حديث ، وكذلك قولك : رأيت زيدا وعمراً حديث مع كونه خيراً .

الفرق بين النبا والخبر : أن النبا لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المخبر ، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ؛ ولهذا يقال : تخبرنى عن نفسى ، ولا يقال تنبئنى عن نفسى ، وكذلك تقول : تخبرنى عما عندى ، ولا تقول : تنبئنى عما عندى ، وفى القرآن : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [الأنعام : ٥] . وإنما استهزءوا به ؛ لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه ؛ يعنى العذاب ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقِصُهُ عَلَيْكَ ﴾ [هود : ١٠٠] . وكان النبى ﷺ لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال على بن عيسى فى النبا معنى عظيم الشأن ، وكذلك أخذ منه صفة النبى ﷺ ، قال أبو هلال - أيده الله - ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ، ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج فى قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ أنبأؤه تأويله ، والمعنى : سيعلمون ما يثول إليه استهزاؤهم . قلنا : وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن .

قال أبو هلال : والإنباء عن الشىء أيضاً قد يكون بغير حمل النبا عنه ، تقول : هذا الأمر ينبئُ بكذا ، ولا تقول : يخبر بكذا لأن الإخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

الفرق بين القصص والحديث : أن القصص ما كان طويلاً من

الأحاديث متحدثاً به عن سلف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نُقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقِصَصِ ﴾ [يوسف : ٣] . ﴿ وَكُلًّا نَقْصُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ ﴾ [هود : ١٢] . ولا يقال لله : قاصٌّ ؛ لأن الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتخذ القَصَصَ صناعةً ، وأصل القَصَصِ فى العربية : اتباع الشيءِ الشيءَ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّهِ ﴾ [القصص : ١١] . وسمى الخبز الطويل قصصاً لأن بعضه يتبع بعضاً ، حتى يطول ، وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قَصَصٌ . والحديث يكون عن سلف ، وعن حاضر ، ويكون طويلاً وقصيراً ، ويجوز أن يقال : القَصَصُ هو الخبر عن الأمور التى يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره ، والقَصُّ قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً . مثل قص الثوب بالمَقَصِّ وقَصَّ الجناح ، وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل ؛ يعنى الخبر عن مجموع أمره ، وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره .

الفرق بين الخبر والشهادة : أن شهادة الاثنتين عند القاضى يوجب العمل عليها ، ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنتين والواحد إلى القياس ، والعمل به ، ويجوز العمل به أيضاً ، والتعبد إخراج الشهادة عن حكم الخبر المحض ، ويفرق بين قولك : شهد عليه ، وشهد على إقراره ، فتقول : إذا جرى الفصل أو الأخذ بحضرة الشاهد ، كُتِبَ : شَهِدَ عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم أقر به عنده ، كُتِبَ : شَهِدَ على إقراره .

الفرق بين الخبر والأمر : أن الأمر لا يتناول الأمر لأنه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه ، ولا أن يكون فوق نفسه فى الرتبة ، فلا يدخل الأمر مع غيره فى الأمر ، ويدخل مع غيره فى الخبر ، لأنه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه كإخباره عن غيره ، ولذلك قال الفقهاء : إن أوامر النبى ﷺ تتعداه إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها ، وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك فقالوا : أفعاله لا تتعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه فى فعله سواء ، فإذا فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا : إنه مباح ، قال : ويختص العام بفعله ، كما يختص بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر ،

وهو أن النسخ يصح في الأمر ، ولا يصح في الخبر عند أبي علي وأبي هاشم - رحمهما الله تعالى - وذهب أبو عبد الله البصرى - رحمه الله - إلى أن النسخ يكون في الخبر كما يكون في الأمر ، قال : وذلك مثل أن يقول : الصلاة تلزمُ المكلفَ في المستقبل ، ثم يقول : بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضا عند القائلين بالقول الأول أمر ، وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال ، فإن النسخ لا يصح في ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

* ومن أقسام القول الكذب :

الفرق بين الكذب والمحال : أن **المُحَال** ^(١٠) ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارًا مثل قولك : سأقوم أمس ، وشريت غدًا والجسم أسود أبيض في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو ^(١١) عليه ، ويصح اعتقاد ذلك ، ويعلم بطلانه استدلالًا . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر : مثل قولك : هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار : مثل قولك : أقدم زيد غدًا ؟ وفي صورة التمني : كقولك ليتنى في هذه الحال بالبصرة ومكة ، وفي صورة الأمر : اتق زيدًا أمس ، وفي صورة النهي : كقولك لا تلق زيدًا في السنة الماضية ، ويقع في النداء : كقولك يا زيدُ بكرٌ على أن تجعل زيدًا بكرًا . وخلاف المحال المستقيم ، وخلاف الكذب الصدق .

والمحال على ضربين : تجويز الممتنع ، وإيجابه ، فتجويزه قولك : المقيد يجوز أن يعدو ، وإيجابه كقولك : المقيد يعدو . والآخر ما لا يفيد مُمْتَبِعًا ، ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه ، كقول القائل : يكون الشيء أسود أبيض

(١٠) المحال - بضم الميم - من الكلام ، ما عدل به عن وجهه . والمحال : ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة والسكون في جسم واحد .
(١١) قال في المعجم الوسيط الكذب : الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع . وكذب عليه : أخبر عنه بما لم يكن فيه .

وقائماً قاعداً .

الضرب بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء : أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك : الجسم أسود أبيض فى حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ، ويجوز تصوره فى الوهم ، وذلك مثل قولك للرجل: عش أبداً فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك فى الوهم .

الضرب بين المحال والمتناقض : أن من المتناقض ما ليس بمحال ؛ وذلك أن القائل ربما قال صدقاً ، ثم نقضه فصار كلامه متناقضاً قد نقض آخره أوله ؛ ولم يكن محالاً لأن الصدق ليس بمحال ، وقولنا محال لا يدخل إلا فى الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه فى المعنى الذى لا يصح ثبوته كالصفة ، وهو فى اللغة قول الواصف ، ثم تعارفه المتكلمون فى المعانى . والمناقضة تنقسم أقساماً : فمنها مناقضة جملة بتفصيل كقول المخبر : الله عادل ولا يظلم ، مع قولهم : إنه خلق الكفار للنار من غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم : إن جميع جهات الفعل بالله ، ثم يقولون : إنه ليثاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل ؛ كقول النصارى : واحد ثلاثة ، وثلاثة واحد لأن إثباته واحداً نفى لثانٍ وثالث ، وفى إثباته ثلاثة إثبات لما نفى فى الأول بعينه .

الضرب بين التضاد والتناقض : أن التناقض يكون فى الأقوال ، والتضاد يكون فى الأفعال يقال : الفعلان متضادان ، ولا يقال : متناقضان ، فإذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ، فقيل : فعلٌ زيد يضاد قوله ، وقد يوجد النقيضان من القول ، ولا يوجد الضدان من الفعل ؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال بلسانه : زيد فى الدار ، فى حال قوله فى الضد: إنه ليس فى الدار ، فقد أوجد نقيضين معا ، وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه ، وكتب الآخر بيده ، أو أحدهما بيمينه ، والآخر بشماله ولا يصح ذلك فى الضدين ، وحد الضدين هو : ما تنافيا فى الوجود ، وحد النقيضين : القولان المتنافيان فى المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان ، وليس

كل متنافيين ضدين عند أبي على كالموت والإرادة ، وقال أبو بكر : هما ضدان لتمانعهما وتدافعهما قال : ولهذا سمي القِرْنَانُ^(١٢) المتقاومان ضِدِّين .

ومما يجرى مع هذا - وإن لم يكن قولاً - التنافى والتضاد والفرق بينهما أن التنافى لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وما لا يبقى .

الفرق بين الكذب والخِـرْصِ: أن الخِـرْصَ هو الخَزْرُ ، وليس من الكذب^(١٣) فى شيء ، والخِـرْصُ ما يُخَزَّرُ من الشيء ، يقال كم خِـرْصُ نخلِك؟ أى : كم يجىء من ثمرته ؟ وإنما استعمل الخِـرْصُ فى موضع الكذب ، لأن الخِـرْصَ يجرى على غير تحقيق فشُبَّه بالكذب ، واستعمل فى موضعه ، وأما التّكْذِيبُ فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ، ونقيضه التصديق ، ولا تُطَلَّقُ صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق ، لأنها صفة ذم ، ولكن إذا قيدت فقليل : مكذب بالباطل ، كان ذلك مستقيماً وإنما صار المكذب صفة ذم ، وإن قيل : كَذَّبَ بالباطل لأنه من أصل فاسد ، وهو الكذب فصار الذمُّ أغلبَ عليه ، كما أن الكافر صفة ذم وإن قيل كفر بالطاغوت لأنه من أصل فاسد وهو الكفر .

الفرق بين الكذب والإفك : أن الكذب اسم موضوع للخبر الذى لا مُخْبِرَ له على ما هو به ، وأصله فى العربية التقصير ، ومنه قولهم : كذب على قِرْنَه فى الحرب إذا ترك الحملة عليه ، وسواء كان الكذب فاحش القبح ، أو غير فاحش القبح ، والإفك هو الكذب الفاحشُ القبح مثل الكذب على الله ورسوله ، أو على القرآن ، ومثل هذف المُحَصَّنَةِ وغير ذلك مما يفحش قبحه ، وجاء فى القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى : ﴿ وَيَلِّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ

(١٢) مثنى قرن - بكسر القاف - وهو المكافئ فى الشجاعة .

(١٣) قال الرَّاغِبُ فى مفرداته : وحقيقة ذلك أن كل قول مقول عن ظن وتخمين ، يقال : خِـرْصُ ، سواء كان مطابقاً ، أو مخالفاً له من حيث إن صاحبه لم يقله عن علم ولا غلبة ظن ، ولا سماع ، بل اعتمد فيه على الظن والتخمين كفعل الخارص فى خِـرْصِه . وكل من قال قولاً على هذا النحو قد يسمى كاذباً وإن كان قوله مطابقاً للمقول المخبر عنه .

أَثِيمٌ ﴿ [الجاثية : ٧] . وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ [النور : ١١] . ويقال للرجل إذا أخبر عن كون زيد فى الدار ، وزيد فى السوق : أنه كذب ولا يقال إفك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله فى العربية : الصَّرْفُ وفى القرآن : ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة : ٧٥] . أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح «المؤتفكات» لأنها تقلب الأرض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسُمِّيت ديار قوم لوط «المؤتفكات» لأنها قلبت بهم .

الفرق بين الإنكار والجحد : أن الجحد أخص^(١٤) من الإنكار وذلك أن الجحد إنكار الشيء الظاهر ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ بآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾ [فصلت : ١٥] . فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهراً ، وقال تعالى ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾ [النحل : ٨٣] . فجعل الإنكار للنعمة ، لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال : الجحد هو إنكار الشيء مع العلم به ، والشاهد قوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل : ١٤] . فجعل الجحد مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم .

الفرق بين قولك : جحدته وجحد به : أن قولك جحدته يفيد : أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد ما دل عليه ، وعلى هذا فسر قوله تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ أى جحدوا ما دلت عليه من تصديق الرسل ، ونظير هذا قولك : إذا تحدث الرجل بحديث كذبتة وسميته كاذباً ، فالمقصود المحدث ، وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به ، فالمقصود هاهنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحد إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [الأنعام : ٣٣] .

الفرق بين الجحد والكذب : أن الكذب هو الخير الذى لا مخبر له على ما هو به ، والجحد : إنكارك الشيء الظاهر ، أو إنكارك الشيء مع علمك
(١٤) قال الراغب فى مفرداته :
الجحد : نفى ما فى القلب إلباته ، وإثبات ما فى القلب نفيه . يقال : جحد جحوداً وجحدًا .

به ، فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون فى إنكار وغير إنكار .

الضرق بين قولك انكر منه كذا ، وبين قولك : نَقَمَ منه كذا : أن قولك :
انكر منه كذا يفيد أنه لم يجوز فعله ، وقولك : أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصلاح له ، وقوله : نَقَمَ منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ ﴾ [البروج : ٨] .
وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد ، وعذبوهم عليه فى الأخدود المقدم ذكره فى السورة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التوبة : ٧٤] . أى : ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجهم من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا ، وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُمْ بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ [التوبة : ٧٤] . أى هموا بقتله ، أو إخراجهم ، ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سُمى العقاب انتقاما ، والعقوبة نِقْمَةً .

الضرق بين الزور والكذب والبُهتان : أن الزور هو الكذب الذى قد سوى وحسن فى الظاهر ، ليحسب أنه صدق ، وهو من قولك زَوَّرْتُ الشئ إذا سويته وحسنته ، وفى كلام عمر «زَوَّرْتُ يوم السقيفة كلاما» ، وقيل أصله فارسى^(١٥) من قولهم : زور ، وهو القوة وزَوَّرته قويته ، وأما البُهتان فهو مواجهة الإنسان بما لم يحبه ، وقد بهته .

الضرق بين قولك اختلق ، وقولك افترى : أن افترى قطع على كذب ، وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به ، لأن أصل افترى قطع^(١٦) ، وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

* ومما يخالف الكذب الصدق :

الضرق بين قولك صدق الله ، وصدق به : أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لأنه بمنزلة صدق الخبر بتثبيت الله ، ومعنى الوجه الأول أنه

(١٥) قال فى القاموس المحيط : والزور القوة ، وهذه وفاق بين لغة العرب ولغة الفرس .

(١٦) قال الراغب : الفرى : قطع الجلد للخز والإصلاح .

صدق الله فيما أخبر به .

الفرق بين الصدق والحق : أن الحق أعم ؛ لأنه وقوع الشيء فى موقعه الذى هو أولى به ، والصدق الإخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون إخباراً وغير إخبار .

*** ومن قبيل القول بالإقرار :**

الفرق بين الإقرار والاعتراف : أن الإقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى حاصله : إخبار عن شيء ماض وهو فى الشريعة جهة ملزمة للحكم ، والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايْتُمْ بَدِينِ اللَّهِ [البقرة : ٢٨٢] . إلى قوله : ﴿ وَلِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ بِهِ فَأَمْرٌ بِالْإِصْغَاءِ إِلَى قَوْلِ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ فِي حَالِ الْاسْتِثْقَاءِ ، وَالْإِشْهَادِ لِيُثَبَّتَ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ جِهَةٌ مَلْزَمَةٌ ، لَمْ يَكُنْ لِإِثْبَاتِهِ فَائِدَةٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْاعْتِرَافُ مِثْلُ الْإِقْرَارِ ، إِلَّا أَنَّهُ يَقْتَضِي تَعْرِيفَ صَاحِبِهِ أَنَّهُ قَدْ التَزَمَ مَا اعْتَرَفَ بِهِ ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ ، وَأَصْلُ الْإِقْرَارِ مِنَ التَّقْرِيرِ وَهُوَ تَحْصِيلُ مَا لَمْ يَصْرَحْ بِهِ الْقَوْلُ ، وَلِهَذَا اخْتَارَ أَصْحَابُ الشَّرْطِ أَقْرَبَهُ وَلَمْ يَخْتَارُوا اعْتَرَفَ بِهِ .

قال الشيخ أبو هلال - أيده الله تعالى - : يجوز أن يُقر بالشيء وهو لا يعرف أنه أقرب به ، ويجوز أن يُقر بالباطل الذى لا أصل له ، ولا يقال لذلك اعتراف ، إنما الاعتراف هو الإقرار الذى صحبته المعرفة بما أقربيه مع الالتزام له ؛ ولهذا يقال : والشكر اعتراف بالنعمة ، ولا يقال : إقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور ، وبالمشكور له فى أكثر الحال ، فكل اعتراف إقرار ، وليس كل إقرار اعترافاً ، ولهذا اختار أصحاب الشرط ذكر الإقرار لأنه أعم ، ونقيض الاعتراف الجحد ، ونقيض الإقرار الإنكار .

*** ومن قبيل القول بالشكر :**

الفرق بين الشكر والحمد : أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة

التعظيم للمنعم ، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضا، ويصح على النعمة وغير النعمة ، والشكر لا يصح إلا على النعمة ، ويجوز أن يَحْمَدَ الإنسان نفسه في أمور جميلة يأتيها ، ولا يجوز أن يشكرها ؛ لأن الشكر يجرى مجرى قضاء الدين ، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين ، فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة . ونقيض الحمد الذم ، إلا على إساءة ، ويقال : الحمد لله على الإطلاق ؛ ولا يجوز أن يطلق إلا لله لأن كل إحسان فهو منه في الفعل ، أو التسبب ، والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ، ويجوز في صفة الله الشاكر مجازاً ، والمراد : أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة : ٢٤٥] . وهذا تلطف في الاستدعاء إلى النفقة في وجوه البر ، والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر : إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شُكِرَ إذا ظهر فيها السَّمْنُ مع قلة العلف ، وأَشْكَرَ الضَّرْعُ إذا امتلأ ، وأشكرت السحابة : امتلأت ماءً ، والشُّكَيْرُ : قُضبان غَضَّة تَخْرُجُ رَحْصَةً بين القُضبان العاسية ، والشكير من الشعر والنبات صِغار نَبَتٍ خَرَجَ بين الكِبَارِ مُشَبَّهَةٌ بالقُضبان الغضة ، والشُّكْرُ بُضْعُ المرأة ، والشُّكْرُ على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم ، كما أن الكُفْرَ تغطية النعمة لإبطال حق المنعم ، فإن قيل : أنت تقول : الحمد لله شُكْرًا ، فتجعل الشكر مصدرًا للحمد . فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ ، قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرًا^(١٧) وأتيته سعيًا ، والقتل غير الصبر ، والإتيان غير السعي ، وقال سيبويه هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر ، وذلك كقولك : «قتلته صبرًا» ومعناه : أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال ، بيّن الحال التي وقع فيها القتل ، والحال التي وقع فيها الحمد ، فكانه قال : قتلته في هذه الحال ، والحمد لله شكرًا أبلغ من قولك الحمد لله حَمْدًا ؛ لأن ذلك للتوكيد ، والأول لزيادة معنى ، وهو أى : أحمده في (١٧) يقال قتلته صبرًا : حبه حتى مات .

حال إظهار نِعْمِهِ عَلَيَّ .

الفرق بين الحمد والإحماد : أن الحمد من قبيل الكلام على ما ذكرناه ، والإحماد معرفة تضررها ، ولذلك دخلته الألف فقلت : أحمدته ، لأنه بمعنى : أصبته ووجدته ، فليس هو من الحمد فى شيء .

الفرق بين الشكر والشكر والجزاء : أن الشكر لا يكون إلا على نعمة ، والنعمة لا تكون إلا لمنفعة ، أو ما يؤدي إلى منفعة كالمرض ، يكون نعمة لأنه يؤدي إلى الانتعاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

الفرق بين الشكر والمكافأة : أن الشكر على النعمة سمي شكراً عليها ، وإن لم يكن يوازيها فى القدر ؛ كشكر العبد لنعم الله عليه ، ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله ، وأصل الكلمة ينبئ عن هذا المعنى ، وهو الكفء يقال : هذا كفء هذا إذا كان مثله ، والمكافأة أيضاً تكون بالنفع والضرر ، والشكر لا يكون إلا على النفع ، أو ما يؤدي إلى النفع على ما ذكرنا ، والشكر أيضاً لا يكون إلا قولاً ، والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجرى مع ذلك .

الفرق بين الجزاء والمقابلة : أن المقابلة هى : المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب ، وهى فى المجازاة استعارة ، قال بعضهم : قد يكون جزاء الشيء أنقص منه ، والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله ، واستشهدوا بقوله : «جزاء سينة سيئة مثلها» [الشورى : ٥٠] . قال : ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل هاهنا وجه ، والجواب عن هذا : أن الجزاء يكون على بعض الشيء ، فإذا قال : مثلها ؛ فكأنه قال : على كلها .

الفرق بين الحمد والمدح : أن الحمد لا يكون إلا على إحسان ، والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه ، فالحمد مُضَمَّنٌ بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه ، وإلى غيره ، وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ، ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر ، وعالم ، وحكيم ، ولا يجوز أن يحمده على ذلك ، وإنما يحمده على

إحسان يقع منه فقط .

الفرق بين المدح والتقريظ : أن المدح يكون للحى والميت ، و«التقريظ» لا يكو إلا للحى ، وخلافه «التأبين» ولا يكون إلا للميت ؛ يقال : أبَّته يُؤبِّنه تأبيناً ، وأصل التقريظ من القَرَّظ وهو شئ يدبغ به الأديم ، وإذا دبغ به حسن وصلح وزادت قيمته ، فشبه مدحك للإنسان الحى بذلك ، كأنك تزيد فى قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى فى الميت ، ولهذا يقال مدح الميت ولا يقال قرظه .

الفرق بين المدح والثناء : أن الثناء مدح مكرر من قولك : ثَنَيْتُ الخيَطَ ؛ إذا جعلته طاقين ، وثَنَيْتُهُ بالتشديد إذا أضفت إليه خيطاً آخر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ سَبْعًا مِّنَ الْمُثَنَّى ﴾ [الحجر : ٨٧] . يعنى «سورة الحمد» لأنها تكرر فى كل ركعة .

الفرق بين الثناء والثناء على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله^(١٨) : أن الثناء يكون فى الخير والشر ؛ يقال : أثنى عليه بخير ، وأثنى عليه بشر والثناء مقصور لا يكون إلا فى الشر ، ونحن سمعناه فى الخير والشر ، والصحيح عندنا أن الثناء هو : بسط القول فى مدح الرجل أو ذمه ، وهو مثل الثَّنِّ يقال : نث الحديث نثاً إذا نشره ، ويقولون : جاءنى نثاً خبر ساءنى ؛ يريدون انتشاره واستفاضته ، وقال أبو بكر الثناء بالمد لا يكون إلا فى الخير ، وربما استعمل فى الشر ، والثناء يكون فى الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء هو بسط القول مدحاً أو ذمّاً والثناء تكريره فالفرق بينهما^(١٩) بين .

الفرق بين المدح والإطراء : أن الإطراء هو المدح فى الوجه ، ومنه قولهم : الإطراء يورث الغفلة ، يريدون المدح فى الوجه ، والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة .

(١٨) هو شيخ المصنف .

(١٩) قال صاحب القاموس : نث الحديث : حدث به وأشاعه ، والشئ فرقه وأذاعه ، والنثا : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيئ . وجاء فى الوسيط : نث الخبر نثاً : أفشاه وحقه أن يكتمه ، وفلاناً : اغتابه .

* ومما يخالف ذلك الهجو :

الضرق بين الهجو والذم : أن الذم نقيضُ الحمد، وهما يدلان على الفعل، وحمد المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الإنسان بالبخل ، وقبح الوجه ، وفرق آخر : أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل ، فتقول : ذمته بفعله ، وذممت فعله والهجو يتناول الفاعل ، والموصوف دون الفعل والصفة ، فتقول : هجوته بالبخل وقبح الوجه ، ولا تقول : هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العربية الهدم ؛ تقول : هجوت البيت إذا هدمته ، وكان الأصل في الهجو أن يكون بعد المدح ، كما أن الهدم يكون بعد البناء ، إلا أنه كثر استعماله فجري في الوجهين .

الضرق بين السب والشتم : أن الشتم تقبيح أمر المشتوم بالقول ، وأصله من الشَتَامَة ، وهى قبح الوجه ، ورجل شتيم : قبيح الوجه ، وسمى الأسد شَتِيمًا لقبح منظره ، والسب : هو الإطناب في الشتم والإطالة فيه ، واشتقاقه من السَّبِّ ، وهى الشُّقَّة الطويلة^(٢٠) ويقال لها : سَبِيبٌ أيضاً ، وسببُ الفرس شعرُ ذنبه سمي بذلك لطوله خلاف العرف والسب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل ، فإن استعمل في غير ذلك فهو توسع .

الضرق بين البهْل واللعن : أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبُعد ، والبهْل الاجتهاد في اللعن ، قال المبرد : بهْلُه الله يُنبئ عن اجتهاد الداعى عليه باللعن ، ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء : المبتهل .

الضرق بين الشتم والسفّه : أن الشتم يكون حسنا ؛ وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم ، والسفّه لا يكون إلا قبيحًا ، وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى : ﴿ صُمُّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨] . أن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ، ولم يقل على وجه السفّه لما قلناه .

الضرق بين الذم واللوم : أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في

(٢٠) قال في اللسان : والسَّبِّ ، والسببية : الشُّقَّة ، وخص بعضهم به الشُّقَّة البيضاء .

فعله ، وتهجين طريقته فيه ، وقد يكون اللوم على الفعل الحسن ، كاللوم على السخاء ، والذم لا يكون إلا على القبيح ، واللوم أيضاً يواجه به الملووم ، والذم قد يواجه به المذموم ، ويكون دونه ، وتقول : حمدت هذا الطعام ، أو ذممته وهو استعارة ولا يستعار اللوم فى ذلك .

الفرق بين العتاب واللوم : أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المؤدّة والصدّاقة فى الإخلال بالزيارة ، وترك المعونة ، وما يشاكل ذلك ، ولا يكون العتاب إلا ممن له موات يمّت^(٢١) بها ، فهو مفارق للوم مفارقة بيّنة .

الفرق بين اللوم ، والتثريب ، والتفنيذ : أن التثريب شبيه بالتقريع والتوبيخ ؛ تقول : وبخه ، وقرّعه ، وثّرته بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الإنسان فى الحال ، ولا يقال لذلك : تقريع ، وتثريب ، وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ، ولا يكون التثريب إلا على قبيح ، والتفنيذ : تعجيز الرأى يقال : فنّده إذا عجز رأيه ، وضعّفه ، والاسم الفنّد ، وأصل الكلمة الفلّظ ، ومنه قيل للقطعة من الجبل : فنّد ، ويجوز أن يقال : التثريب الاستقصاء فى اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب ، وهو شحم الجوف^(٢٢) لأن البلوغ إليه هو البلوغ إلى الموضع الأقصى من البدن .

الفرق بين قولك عابه وبين قولك لمزه : أن اللمز هو أن يعيب الرجل بشيء يتهمه فيه ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة : ٥٨] . أى يعيبك ويتهمك أنك تضعها فى غير موضعها ، ولا يصح اللمز فيما لا تصح^(٢٣) فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره ، يقال : عاب الرجل بهذا القول ، وعاب الإناء بالكسر له ، ولا يكون اللمز إلا قولاً .

الفرق بين الهمز واللمز : قال المبرد : الهمز هو أن يهمز الإنسان بقول قبيح من حيث لا يسمع ، أو يحثه ويؤسده على أمر قبيح ؛ أى : يغيره به ، (٢١) قال صاحب اللسان : الّمت كالمذ ، إلا أن الّمت يوصل بقراءة ودالة يمّت بها ، والمائة : الحرمة والوسيلة ، وجمعها موات . يقال : فلان يمّت إليك بقراءة . والموات : الوسائل . (٢٢) جاء فى مختار الصحاح «ثرب» الثرب : شحم قد غشى الكرش ، والأمعاء رقيق . والتثريب : التعيير والاستقصاء فى اللوم . (٢٣) جاء فى معجم ألفاظ القرآن «لمز» لمز فلانا لمزا : عابه ، أو طعن فى عرضه بقول أو فعل ، فهو لامر خلافا لما قاله المصنف من أن اللمز لا يكون إلا قولاً .

واللمز أجهر من الهمز وفى القرآن : ﴿ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ [المؤمنون : ٩٧] ولم يقل : لمزات ؛ لأن مكايده الشيطان خفية ، قال الشيخ - رحمه الله - : المشهور عند الناس أن اللمز العيب سرّاً ، والهمز العيب بكسر (٢٤) العين وقال قتادة : ﴿ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة : ٥٨] . يطعن عليك وهو دال على صحة القول الأول .

* ومما يوصف به الكلام المستقيم :

الفرق بين المستقيم والصحيح والصواب : أن كل مستقيم صحيح وصواب ، وليس كل صواب وصحيح مستقيماً ، والمستقيم من الصواب ، والصحيح ما كان مؤلفاً ومنظوماً على سنن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ، ولهذا قال المتكلمون : هذا جواب مستقيم ، إذا كان مؤلفاً على سنن يغنى عن غيره ، وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو لا ونعم : مستقيم ، وتقول العرب : هذه كلمة صحيحة وصواب ، ولا يقولون : كلمة مستقيمة ، ولكن كلام مستقيم ؛ لأن الكلمة لا تكون مؤلفة ، والكلام مؤلف .

الفرق بين المستقيم والصواب : أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق ، والمستقيم هو الجارى على سنن ، فتقول للكلام إذا كان جارياً على سنن لا تفاوت فيه ؛ إنه مستقيم ، وإن كان قبيحاً ، ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسناً ، وقال سيبويه : مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم صدق ، ومستقيم كذب . قلنا : ولا يقال : صواب قبيح .

الفرق بين الخطأ والخِطْء : أن الخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره ولا يطلق إلا فى القبيح ، فإذا قيّد جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح فيصيب الحسن ، فيقال : أخطأ ما أراد ، وإن لم يأت قبيحاً ، والخطأ تعمد (٢٥) الخطأ ، فلا يكون إلا قبيحاً ، والمصيب مثل المخطئ إذا أطلق لم يكن إلا ممدوحاً ، وإذا قيد جاز أن يكون مذموماً كقولك : مصيب

(٢٤) قال فى اللسان : «لمز» وأصله الإشارة بالعين .

(٢٥) قال فى الوسيط : الخطء : الذنب ، أو ما تعمد منه ، أما الخطأ : فهو ما لم يتمد من الفعل ، وضد الصواب .

فى رميه ، وإن كان رميه قبيحاً فالصواب لا يكون إلا حسناً ، والإصابة تكون حسنة وقبيحة ، والخاطئ فى الدين لا يكون إلا عاصياً لأنه قد زلّ عنه لقصده غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعاً لأنه قصد الحق ، واجتهد فى إصابته .

الضرق بين الخطأ والغلط : أن الغلط ^(٢٦) هو وضع الشئ فى غير موضعه ، ويجوز أن يكون صواباً فى نفسه والخطأ لا يكون صواباً على وجهه ، مثال ذلك : أن سائلاً لو سأل عن دليل حدوث الأعراض ، فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ ، لأن الأعراض لا يصح ذلك فيها ، ولو أجيب بأنها على ضربين : منها ما يبقى ، ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً ، ولم يكن خطأ لأن الأعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها فى غير موضعه ، ولو كان خطأ لكان الأعراض لم تكن هذه حالها ، لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه ، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشئ فى غير موضعه ، وقال بعضهم : الغلط أن يُسَهَى عن ترتيب الشئ وإحكامه ، والخطأ أن يُسَهَى عن فعله ، أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

الضرق بين اللحن والخطأ : أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ، ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد ، وقاتكون فى القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا فى القول ؛ تقول : لحن فى كلامه ، ولا يقال لحن فى فعله ، كما يقال أخطأ فى فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحنُ القول : ما دل عليه القول ، وفى القرآن : ﴿ وَتَعَرَّفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [محمد : ٣٠] . وقال ابن الأنبارى : لحن القول : معنى القول ومذهبه ، واللحن أيضاً : اللغة ؛ يقال : هذا بلحن اليمن ، واللحن - بالتحريك - الفطنة ومنه قوله عليه السلام «فعل بعضكم ألحن بحجته» ^(٢٧) .

(٢٦) جاء فى اللسان : الغلط : أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه . والخطأ : ضد الصواب .
(٢٧) ذكره ابن الأثير فى تذكروته نقلاً عن الهرورى وأبى موسى ، وتمامه : «إنكم لتختصمون إلى وعسى أن يكون بعضكم ألحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فإنما أنطع له قطعة من النار» ثم قال : اللحن الميل عن جهة الاستقامة ، يقال : لحن فى كلامه ؛ إذا مال عن صحيح المنطق .

الفرق بين خَطَلُ اللسان وَزَلِقُ اللسان : أنه يقال : فلان خَطِلُ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول ، وما يقال له . قال أبو النجم :

* اخطلن والدهر كثير خطله * (٢٨)

أى لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ، ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزُّيْقُ اللسان : الذى لا يزال يسقطُ السقطَةَ ، ولا يريدُها ، ولكن تجرى على لسانه .

الفرق بين المهمل والهنديان والهنذر : أن المَهْمَلَ خلاف المستعمل ، وهو لا معنى له فى اللغة التى هو مهمل فيها ، والمستعمل ما وضع لفائدة مفردا كان أو مع غيره ، والهنديان كلام مستعمل أخرجه على وجه لا تتعقد به فائدة ، والهنذر الإسقاط فى الكلام ولا يكون الكلام هنذراً حتى يكون فيه سقط قل أو كثر ، وقال بعضهم : الهنذرُ : كثرة الكلام ، والصحيح هو الذى تقدم .

* ومن قبيل الكلام القسم :

الفرق بين القَسَمِ والحَلْفِ : أن القَسَمَ أبلغُ من الحَلْفِ ، لأن معنى قولنا : أقسم بالله : أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب ، والمراد أن الذى أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ، والحلف : من قولك : سيف حليف أى قاطع ماض ، فإذا قلت : حلف بالله فكأنك قلت : قطع المخاصمة بالله ؛ فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ؛ ففيه معنيان ، وقولنا : حلف يقيد معنى واحداً ، وهو قطع المخاصمة فقط ، وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق فى الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه ، وليس كل من دفع الخصومة فى الشيء فقد أحرزه ، واليمين : اسم للقسم مستعار ، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شىء تصافقوا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القَسَمُ يمينا .

(٢٨) ذكره فى اللسان وتماهه :

اخطلن والدهر كثير خطله

لما رأيت الدهر جماً خبته

إنما عنى أنه لا يقصد فى أعماله ، ولا يعتدل فى أفعاله .

الضرق بين العَقْد والقَسَم : أن العقد هو : تعليق القسم بالمقسم عليه ، مثل قولك : والله لأدخلن الدار ، فتعقد اليمين بدخول الدار ، وهو خلاف اللغو من الأيمان ، واللغو من الأيمان مالم يعقد بشيء كقولك فى عرض كلامك : هذا حسن والله ، وهذا قبيح والله .

الضرق بين العقد والعهد : أن العقد أبلغ من العَهد ؛ تقول : عهدت إلى فلان بكذا أى : ألزمته إياه ، وعقدت عليه ، وعاقدته ألزمته باستيثاق ، وتقول : عاهد العبد ربه ، ولا تقول : عاقد العبد ربه ، إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه ، وقال تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١] . وهى ما يتعاقد عليه اثنان ، وما يعاهد العبد ربه عليه ، أو يعاهده ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب ، واللغو ما يكون غلطاً ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] . ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى : ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أى حلفتم، ولم يذكر الأيمان ، فلما أتى بالمعقود به الذى وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين ، وأما قول القائل : إن فعلت كذا فعبدى حر ، فليس ذلك بيمين فى الحقيقة ، وإنما هو شرط وجزاء به فمتى وقع الشرط وجب الجزاء ، فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيها ، كأن الذى يلزمه من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث ، وأما قول القائل ؛ عبده حر وامراته طالق فخبير ، مثل قولك : عبدى قائم ، إلا أنه ألزم نفسه فى قوله : عبدى حر ؛ عتق العبد ، فلزمه ذلك ، ولم يكن فى قوله : عبدى قائم إلزام .

الضرق بين العهد والميثاق : أن الميثاق توكيد العهد من قولك : أوثقتُ الشيءَ إذا أحكمتَ شدّه ، وقال بعضهم : العهد يكون حالا من المتعاهدين ، والميثاق يكون من أحدهما .

الضرق بين الوعد والعهد : أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك : إن فعلت كذا فعَلتُ كذا ، وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ ﴾ [طه : ١١٥] . أى : أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة مالم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء ، والوعد

يقتضى الإنجاز ، ويقال : نقض العهد ، وأخلف الوعد .

الضرق بين الوعد والنوى : أن الوعد يكون مؤقتاً ، وغير مؤقت فالمؤقت كقولهم : جاء وعد ربك ، وفى القرآن : ﴿ فإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾ [الإسراء: ٥٠] . وغير المؤقت كقولهم : إذا وعد زيد أخلف ، وإذا وعد عمرو وفى ، والنوى ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول : إذا وأى زيد أخلف أو وفى ، ولا تقول : جاء وأى زيد ، كما تقول : جاء وعده .

* ومن قبيل الكلام : التفسير ، والتأويل :

الضرق بين التأويل والتفسير : أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل : التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل : الإخبار بغرض المتكلم بكلام . وقيل التأويل : استخراج معنى الكلام لا على ظاهره ، بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ، ومنه يقال : تأويل المتشابه ، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة ، ووضع كل شئ منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه ، والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل فى اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل : المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشئ على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شاكله لأن ذلك قد سمي مجملاً من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل : أجملت الحساب ، والثانى هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر ، والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا ، وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يتبين كما يتبين ما له تفسير ، وأصل التأويل فى العربية من ألت إلى الشئ أو أول إليه ؛ إذا صرت إليه ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] . ولم يقل : تفسيره لأنه أراد ما يؤول من المتشابه إلى المحكم .

الضرق بين الشرح والتفصيل : أن الشرح : بيان المشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلى والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح فى القرآن ، والتفصيل : هو ذكر ما تضمنه الجملة على سبيل الإفراد ، ولهذا قال

تعالى: ﴿ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] . ولم يقل شرحت ، وفرق آخر : أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا ، وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان والشئ لا يحتاج إلى نفسه .

الفرق بين التفصيل والتقسيم : أن فى التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى ، والتفصيل يُتَمَّ بيانه .

الفرق بين القرآن والفرقان : أن القرآن يُفيد جمع السور ، وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل ، والمؤمن والكافر .
* ومن قبيل القول السلام والتحية :

الفرق بين السلام والتحية : أن التحية أعمُّ من السلام ، وقال المبرد : يدخل فى التحية : حَيَّاكَ اللَّهُ ، ولك البُشْرَى ، ولقيتَ الخير ، وقال أبوهلال - أيده الله تعالى - ولا يقال لذلك سلام ، إنما السلام قولك : سلامٌ عليك ، ويكون السلام فى غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة ، والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أى دار السلامة وقيل : دار السلام ؛ أى دار الله ، والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا الملِّك ، ومنه قولهم: التحيات لله .
* ومن الكلام الخاص :

الفرق بين الخاص والخصوص : أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما اختص بالوضع لا بإرادة ، وقال بعضهم : الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم ، أو جرى مجرى العموم من المعانى ، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام ، والعموم لفظ مشترك يقع على المعانى والكلام ، وقال بعضهم : الخاص ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع ، والخصوص أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير .

الفرق بين العام والمبهم : أن العام يشتمل على أشياء ، والمبهم يتناول

واحدَ الأشياء ؛ لكن غير معين الذات ؛ فقولنا : شيء ؛ مبهم ، وقولنا :
الأشياء ؛ عام .

الفرق بين التخصيص والنسخ : أن التخصيص هو ما دل على أن المراد
بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض ، والنسخ ما دل على أن مثل الحكم
الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لولاه لكان ثابتا ، ومن حق
التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ ، والنسخ يدخل في النص
على عين ، والتخصيص مالا يدخل فيه ، والتخصيص يُؤذن بأن المراد
بالعموم عند الخطاب ما عداه ، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد
في حال الخطاب ، وإن كان غيره مراداً فيما بعد ، والنسخ في الشريعة لا
يقع بأشياء يقع بها التخصيص ، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به
النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعا ،
وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصا .

الفرق بين النسخ والبَداء : (٢٩) أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان
أوجبه كتاب أو سنة ؛ ولهذا لا يقال : إن تحريم الخمر وغيرها مما كان
مطلقا في العقل نسخ لإباحة ذلك ، لأن إباحته عقلية ، ولا يستعمل النسخ
في العقليات ، والبَداء أصله الظهور ، تقول : بدا لي الشيء إذا ظهر ،
وتقول : بدا لي في الشيء إذا ظهر لك فيه رأى لم يكن ظاهراً لك ، فتركته
لأجل ذلك ، ولا يجوز على الله البَداء لكونه عالماً لنفسه ، وما ينسخه من
الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح ، لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم
يكن بادياً ، والبَداء هو : أن تأمر المكلف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على
الوجه الذي تنهاه عنه ، والوقت الذي تنهاه فيه عنه ، وهذا لا يجوز على
الله ، لأنه يدل على التردد في الرأي ، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة
عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الأسماء الشرعية مثل : الفسق
والنفاق ونحو ذلك وأصله في العربية الإزالة ؛ ألا تراهم قالوا : نسخت
الريحُ الآثارَ . فإن قلت : إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة . قلنا :
(٢٩) قال في الوسيط : البَداء : ظهور الرأي بعد أن لم يكن ، واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم . ويقال : بدا
لي في هذا الأمر بداء ، أى ظهر لي فيه رأى آخر .

اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

الضرق بين فحوى الخطاب ، ودليل الخطاب : أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بلفظه كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ [الإسراء : ٢٣] . فالمنع من ضربيهما يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء ، أو بعدد ، أو بحال ، أو غاية ، فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم ، فالصفة قوله : "فى سائمة الغنم الزكاة" . فيه دليل على أنه ليس فى المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الحد بالثمانين ، فيه دليل على سقوط ما زاد عليه ، والغاية قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] . فيه دليل على أن الوطاء قبل ذلك محظور ، والحال مثل ما روى أن يعلى بن أمية قال لعمر : مالنا نقصر وقد آمننا ؟ يعنى الصلاة . فقال عمر : تعجبت مما تعجبت منه ، وسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٣٠) ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون : إن جميع ذلك يعرف بدلائل آخر ، دون دلائل الخطاب المذكورة هاهنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم يكن مناقضه ، ولو قرن باللفظ فحواه كان ذلك مناقضه ، ألا ترى أنه لو قال فى سائمة الغنم الزكاة ، وفى المعلوفة الزكاة ، لم يكن تناقضا ، ولو قال فلا تقل لهما أف ، واضربيهما كان تناقضا ، وكذلك لو قال : هو مؤتمن علي قنطار ثم قال : يخون فى الدرهم ، يعد تناقضا وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء : ٧٧] . يدل فحواه على نفي الظلم فيما زاد على ذلك ، ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج فى معرفته إلى تأمل ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] . فمعناه فأفطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب ، وليس ذلك بفحوى عندهم ، ولكنه من باب الاستدلال ؛ ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضا ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . فإنه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه ولا فحواه ، وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لأجل السرقة ، وكذلك

(٣٠) رواه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ [النور : ٢] . .

الضرق بين البيان والفائدة : قال على بن عيسى : ما ذكر ليعرف به غيره فهو البيان ؛ كقولك : غلام زيد ، وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان ، وقولك : ضربت زيداً إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به ، فذكر ليعرف به غيره ، والفائدة ما ذكر ليعرف في نفسه نحو قولك : قام زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذى لا يصح الكلام إلا به نحو قولك : ذهب زيد ، فذلك معتمد الفائدة ، ومعتمد البيان ، وأما الزيادة فى البيان فهو البيان الذى يصح الكلام دونه ، وكذلك الزيادة فى الفائدة هى التى يصح الكلام دونها . نحو : الحال فى قولك مرّ زيدٌ ضاحكاً ، والبيان فى قولك : أعطيت زيداً درهماً . فعلى هذا يجرى البيان ، والفائدة ، ومعتمد الفائدة والحال أبداً للزيادة فى الفائدة فالمفعول الذى ذكر فاعله للزيادة فى البيان ، فأما الفاعل فهو معتمد البيان ، وكذلك ما لم يسم فاعله ، وقولك : قام زيد معتمد الفائدة ، فإذا كان صفة فهو للزيادة فى البيان نحو قولك : مررت برجل قام فهو هاهنا صفة مذكورة للزيادة فى البيان .

الضرق بين عطف البيان وبين الصفة : أن عطف البيان يجرى مجرى الصفة فى أنه تبين للأول ، ويتبعه فى الإعراب ؛ كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان : أحدهما زيد ، والآخر عمرو ، فقد بيّن قولك : زيد أىّ الأخوين مررت به ، والضرق بينهما : أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته ، وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه ، مثال ذلك ، مررت بزيد الطويل ؛ فالطويل يجب بمعنى الطول ، وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل ، وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره فى كل شئ لم يجب أن يكون زيداً كما لو وافقه فى كل شئ لوجب أن يكون له مثل صفته ، ولا يجب أن يكون له مثل اسمه . قال (٣١)

(٣١) هذه الفقرة حتى نهايتها إلى قوله من الأدلة لم أجدها بالتيمرية .

أبوهلال أيده الله : والبيان عند المتكلمين : الدليل الذى تتبين به الأحكام ؛ ولهذا قال أبوعلى وأبوهاشم - رحمهما الله - الهداية هى الدلالة والبيان ؛ فجعلوا الدلالة والبيان واحداً ، وقال بعضهم : هو العلم الحادث الذى يتبين به الشيء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ما عداه من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام ، والخط ، والإشارة ، وقيل : البيان هو الذى أخرجه الشيء من حيز الإشكال إلى حد التجلى ، ومن قال : هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه ، والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له ، وكذلك يقال : إن الله قد بين الأحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة فى الحكم المظهر ظناً ، وكذلك يقال للمدلول عليه : قد بان ، ويوصف الدال بأنه يبين ، وتوصف الأمارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان ، كما يقال : إنها دلالة تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة .

* ومن قبيل الكلام النجوى :

الفرق بين النجوى والسر : أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تتاجى به صاحبك ، كأنك ترفعه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام : مناجاة لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء فى النفس ، ولو اختفى بستر أو وراء جدار لم يكن سراً ، ويقال : فى هذا الكلام سر تشبيهاً بما يخفى فى النفس ، ويقال : سِرُّى عند فلان تريد : ما يخفيه فى نفسه من ذلك ، ولا يقال : نجواى عنده ، وتقول لصاحبك : هذا ألقىه إليك تريد المعنى الذى تخفيه فى نفسك ، والنجوى تتناول جملة ما يتاجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر فى غير المعانى مجازاً تقول : فعل هذا سراً وقد أسر الأمر ، والنجوى لا تكون إلا كلاماً .

الفرق بين القراءة والتلاوة : أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعداً ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة ؛ يقال : قرأ فلان اسمه ولا يقال : تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة إتباع الشيء الشيء يقال : تلاه إذا تبعه ، فتكون

التلاوة فى الكلمات يتبع بعضها بعضاً ولا تكون فى الكلمة الواحدة إذ لا يصح فيها التلو .

الفرق بين إلا ولكن : أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة ، فأما لكن فهى تحقيق إثبات بعد نفي ، أو نفي بعد إثبات ، تقول ما جاءنى زيد ، لكن عمروُ جاءنى ، وأتى عمرو لكن زيد لم يأت ، فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ، وقال ابن السراج : الاستثناء هو إخراج بعض من كل .

الفرق بين الاستثناء والعطف : أنك إذا قلت : ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت : وعمراً ؛ فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم فى فعل ثان وصل إليه منك ، وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع فى الاستثناء أن يصل ففلك إلى جميع المذكور .

* ومن قبيل الكلام المنازعة :

الفرق بين المنازعة والمطالبة : أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ، ولا تقع إلا مع الإقرار به ، وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى ، والدعوى قول يعترف به المدعى ، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ، ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

الفرق بين المعارضة والإلزام : أن كل معارضة إلزام ، وليس كل إلزام معارضة ، ألا ترى أن قولك لمن أنكرو حدوث الأجسام : ما أنكرت أنها سابقة للحوادث إلزام ، وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما فى عرض المسألة ، وبما فى رأيه ثم تأتى بالمسألة فتجمع بينهما ، وبين ذلك إما بعلة أو بغير علة . فالمعارضة بالعلة كقولك : إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك ، والمعارضة على غير علة نحو قولنا : لمن يقول : إن السواء والحركة جسم : ما أنكرت أن البياض والسكون أيضاً جسم .

الفرق بين المعارضة وإجراء العلة فى المعلول : أن المطالب بإجراء العلة فى المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال ، ثم يأتى بالموضع الذى رام أن يجرى فيه كما تقول لأصحاب الصفات : إذا قلت : إن كل موجود لم يكن غير الله محدث فقولوا : إن صفاته محدثة لأنها ليست هى الله ، وكذلك قولك للملحد : إذا قلت إن الاجسام قديمة لأن قدمها متصور فى العقل ، فلا يتصور فى العقل مالا حقيقة له .

الفرق بين المسألة والفتيا : أن المسألة عامة فى كل شىء ، والفتيا سؤال عن حادثة ، وأصله من الفتاء وهو الشباب ، والفتى الشاب ، والفتاة الشابة ، وتقول للأمة وإن كانت عجوزاً : فتاة لأنها كالصغيرة فى أنها لا تُوقر توقير الكبيرة ، والفتوة حال الغيرة والحداثة ، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها فى حالة الشابة فى أنها مسألة عن شىء حدث .

الفرق بين المعارضة وقلب المسألة : أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته فى مذهب له يلزمه فيه مثل الملك : كقولنا للمحيرة إذا قالوا : إن الفاعل فى الشاهد لا يكون إلا جسماً ، فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً : ما أنكرتم إذا كان الفاعل فى الشاهد لا يكون إلا محدثاً مربوباً ؛ أى لا يكون فى الغائب إلا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبين جميعاً فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

الفرق بين الإبلاغ والأداء : أن الأداء إيصال الشىء على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة ، والإبلاغ إيصال ما فيه بيان للأفهام ، ومنه البلاغة ، وهى إيصال المعنى إلى النفس فى أحسن صورة .

الفرق بين الإبلاغ والإيصال : أن الإبلاغ أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال ، لأنه يقتضى بلوغ فهمه وعقله كالبلاغة التى تصل إلى القلب ، وقيل : الإبلاغ اختصار الشىء على جهة الانتهاء ، ومنه قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة : ٦] .

الضرق بين الاسم العُرفي والاسم الشرعي : أن الاسم الشرعي : ما نقل عن أصله في اللغة ، فسمى به فعل ، أو حكم حدث في الشرع نحو : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والكفر ، والإيمان ، والإسلام ، وما يقرب من ذلك ، وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء ، ثم جرت في الشرع على أشياء أُخَر ، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها ، وصار استعمالها على الأصل مجازاً ، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز ، وكان هو الأصل ، والاسم العُرفي : ما نقل عن يابه بعرف الاستعمال نحو قولنا : «دابة» وذلك أنه قد صار في العرف اسماً لبعض ما يدب ، وكان في الأصل اسماً لجميعه ، وكذلك الغائط كان اسماً للمطمئن من الأرض ، ثم صار في العرف اسماً لقضاء الحاجة ، حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء ، واستعمل في العرف لغيره ، ووضع في الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع في الشرع ؛ لأن ما وضع له في اللغة قد انتقل عنه ، وهو الأصل ، فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك ، وإذا كان الخطاب في العُرف لشيء ، وفي اللغة بخلافه ، وجب حمله على العُرف لأنه أولى ، كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه ، وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل ، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة : ٣] . إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين :

أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو : الصلاة والزكاة .

والثاني يراد به ما وضع له في اللغة لكنه قد جعل اسماً في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حدًا مخصوصًا ، فصار كأنه مستعمل في غير ما وضع له وذلك نحو : الصيام ، والوضوء ، وما شاكله .

الضرق بين بلى ونعم : أن بلى لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف : ١٧٢] . وقوله عز وجل :

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ ﴾ ثم قال فى الجواب : ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الزمر : ٧١] . ونعم تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ [الأعراف : ٤٤] . وكذلك جواب الخبر إذا قال : قد فعلت ذلك . قلت : نعم لعمري قد فعلته ، وقال الفراء : وإنما امتنعوا أن يقولوا فى جواب الجحود : نعم ؛ لأنه إذا قال الرجل : مالك علىَّ شيءٌ فلو قال الآخر : نعم كان صدقه ، كأنه قال : نعم ليس لى عليك شيء ، وإذا قال بلى فإنما هو رد لكلام صاحبه أى بلى لى عليك شيء ، فلذلك اختلف بلى ونعم .

الضرق بين الوسوسة والنزغ : أن النزغ هو الإغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب ، وقيل : أصله للإزعاج بالحركة إلى الشر ، ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر ، وأصل الوسوسة الصوت الخفى ، ومنه يقال لصوت الحلى : وسواس ، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه ، وسوسة وسواس ، وكذلك ما وقع فى النفس خفياً ، وسمى الله تعالى الموسوس وسواسا بالمصدر فى قوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ ﴾ [الناس : ٤] .

الباب الثالث

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل

وبين النظر والرؤية ، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الدلالة والدليل: (١) أن الدلالة تكون على أربعة أوجه :

أحدها ما يمكن أن يُستدلَّ به ، قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدثها ، وليس لها قصد إلى ذلك ، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها ، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ، ولا يكون أثره دلالة ، لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه ، وليس هذا بشيء لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ، ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروف ، يقال : قد دل الحارب (٢) على نفسه بركوبه الرَّمْل ويقال :

اسلُك الحَزَن ؛ لأنه لا يدل على نفسك ويقولون : استدللنا عليه بأثره ، وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل .

والثاني - العبارة عن الدلالة يقال للمسئول : أعدِّدِ لائتك .

والثالث - الشبهة يقال : دلالة المخالف كذا أي : شبهته .

والرابع - الأمارات يقول الفقهاء : الدلالة من القياس كذا ، والدليل فاعل الدلالة ، ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق :

دليل ، إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة ، والأمانة ، ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل ، أو يمنع من اختيار العلم ، وتسمى العبارة عن كيفية

(١) جاء في المعجم الوسيط . الدلالة - بفتح الدال المشددة - ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه . وبالكسر أيضاً .

(٢) الحارب . من سلب غيره جميع ما يملك . والمفعول محروب .

ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً ، وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد شبهة ، فيقال : هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

الفرق بين الدلالة والشبهة - فيما قال بعض المتكلمين- أن النظر في الدلالة يوجب العلم ، والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة ، فيختار الجهل ، لا لمكان الشبهة، ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة ، في الحقيقة لا المنظور فيه .

الفرق بين الدلالة والأمانة : أن الدلالة عند شيوخنا ما يؤدي النظر فيه إلى العلم ، والأمانة ما يؤدي النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ، ويعرف به جزاء الصيد ، وقِيمِ المَتَلَفَات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الأمانة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة ، وإنما يختار ذلك عنده، فالأمانة في الحقيقة ما يختار عنده الظن، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالفه كاختلاف الصحابة في مسائل الجَدِّ ، واختلاف آراء ذوى الرأى في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الأمور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الأمانة فيما كان عقلياً وشرعياً .

الفرق بين الدلالة والحجة : قال بعض المتكلمين الأدلة تنقسم أقساماً: وهى دلالة العقل ، ودلالة الكتاب ، ودلالة السنة ، ودلالة الإجماع ، ودلالة القياس، فدلالة العقل ضربان : أحدهما : ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه ، أو بصفة لغيره ، والآخر : ما يستدل به على صفة له أخرى ، وتسمى طريقة النظر ، ولا تسمى دلالة لأنه يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه، أو على بعض صفات نفسه ، فلا يبعد أن يكون يدل على غيره ، وكل ذلك يسمى حجة فافتقرت الحجة والدلالة من هذا الوجه .

وقال قوم : لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما ، وإذا قلنا : حجة الله، ودلالة الله ، فالمراد أن الله نصبهما ، وإذا قلنا : حجة العقل ، ودلالة العقل، فالمراد أن النظر فيهما يُفْضَى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب .

وقال غيره : الحجة هي الاستقامة في النظر ، والمضى فيه على سَنَنٍ مستقيم من ردّ الفرع إلى الأصل ، وهي مأخوذة من المَحَجَّة ، وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعل المستدل ، وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها ، وإنما تتفصل الحجة من البرهان ، لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حَجَّ يَحُجُّ إذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق ، وينبغي أن يكون لغة مفردة .

الفرق بين الاحتجاج والاستدلال : أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هو الاستقامة في النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته ، أو من جهة غيره .

الفرق بين دلالة الكلام ودلالة البرهان : أن دلالة البرهان هي : الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام : إحضاره المعنى النفس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان ، فيشهد بصحة المقالة .

ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ، ومنه ما لا يتضمن ذلك ، إذ كل برهان ، فإنه يمكن أن يظهر بالكلام ، كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه ، وليس برهاناً على معناه ، وكذلك هداية الطريق دلالة عليه ، وليس برهاناً عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

الفرق بين الاستدلال والدلالة : أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدلّ ، ولو كان الاستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك .

الفرق بين الدلالة والعلامة : أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ، ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه ، فيكون دلالة لك دون

غيرك ، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامةً لمجىء زيد ، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تُزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبه ، فتخرج من أن تكون علامة له ، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه ، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

الفرق بين العلامة والآية : أن الآية هي العلامة الثابتة، من قولك تأيَّت بالمكان إذا تحبست به وتثبت ، قال الشاعر :

وعلمتُ أن لَيْسَتْ بدار ثابتة فكصفقة بالكف كان رُقادي

أى ليست بدار تحبس وتثبت ، وقال بعضهم: أصل آية أيبة ولكن لما اجتمعت ياءان قلبوا إحداهما ألفا كراهة التضعيف ، وجاز ذلك لأنه اسم غير جار على فعل .

الفرق بين العلامة والأثر : أن أثر الشيء يكون بعده ، وعلامته تكون قبله تقول : الغيوم والرياح علامات المطر ، ومدافع السيول آثار المطر .

الفرق بين العلامة والسمة : أن السمة ضرب من العلامات مخصوص، وهو ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الإبل ، وما يجرى مجراها وفي القرآن: ﴿ سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرطومِ ﴾ [سورة القلم : ١٦] وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوَسْمَى لأنه يؤثر في الأرض أثراً^(٣) ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة : معروفة سميت بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها^(٤) .

الفرق بين الدلة والبرهان أن البرهان لا يكون الا قولاً ، يشهد بصحة الشيء ، والدلالة تكون قولاً ، تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولاً ، وتقول : دلالتى على صحة مذهبك . وقال بعض العلماء : البرهان : بيان يشهد بمعنى آخر حق فى نفسه وشهادته ، مثال ذلك أن الإخبار بأن الجسم مُحدث هو بيان بأن له مُحدثًا ، والمعنى الأول حق فى نفسه ،

(٣) الوسمى - كما جاء فى اللسان - مطر أول الربيع وهو بعد الخريف ، لأنه يسم الأرض بالنبات ، فيصير فيها أثرا فى أول السنة .

(٤) الوسمة - كما فى اللسان - أهل الحجاز يثقلونها ، وغيرهم يخففها ، كلاهما شجر له ورق يخضب به .

والدليل : ما ينبىء عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر ، وقد ينبىء عن معنى يشهد بمعنى آخر ، فالدليل : أعم ، وسمعت من يقول : البرهان ما يقصد به قطع حُجَّةِ الخصم فارسي معرب وأصله بُرَّان ؛ أى اقطع ذاك، ومنه البرهة وهى القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك ، وقال على بن عيسى: الدليل يكون وضعياً قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى، وأما دلالة البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هى دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل ، لا يمكن أن تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل.

الفرق بين الأمانة والعلامة : أن الأمانة هى العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ، ومع الكثرة ظهور الشأن ، ومن ثم قيل : الأمانة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أماناً لأن الرأى يظهر بها، واثتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر :

*** ففيم الإمانة ، فيكم والأمان ؟ ***

الفرق بين العلامة والرسم : أن الرسم هو إظهار الأثر فى الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : علامة مجىء زيد تصفيق عمرو ، وليس ذلك بأثر .

الفرق بين الرسم والختم : أن الختم ينبىء عن إتمام الشيء ، وقطع فعله وعمله تقول : ختمت القرآن ؛ أى : أتممت حفظه وقرأته ، وقطعت قراءته ، وختمت الكتاب لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ، ولا ينبىء الرسم عن ذلك ، وإنما الرسم إظهار الأثر بالشيء ليكون علامة فيه ، وليس يدل على تمامه ؛ ألا ترى أنك تقول : ختمت القرآن ، ولا تقول : رسمته ، فإن استعمل الرسم فى موضع الختم فى بعض المواضع فلنقرب معناه من معناه ، والأصل فى الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [سورة يس : ٦٥] مَنَعٌ ، وقوله تعالى : ﴿نَخْتِمُ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة البقرة : ٧] ليس بَمَنَعٍ ، ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق ، على أن الرسم فارسي معرب لا أصل له فى العربية فيجوز أن يكون

بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنهما لغتان .

الضرق بين الختم والطبع : أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه ، فهو يفيد من معنى الثبات واللزوم مالا يفيد الختم ؛ ولهذا قيل : طبع الدرهم طبعاً ، وهو الأثر الذى يؤثره فيه ، فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل : طبع الإنسان لأنه ثابت غير زائل ، وقيل : طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم : الطبع علامة تدل على كنه الشيء ، قال : وقيل : طبع الإنسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة ، قال : وطبع الدرهم علامة جوازه .

الضرق بين العلة والدلالة : أن كل علة مطردة منعكسة ، وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ، ألا ترى أن الدلالة على حدث الأجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث ، وليس ذلك بمطرد في كل محدث لأن العرض محدث ، ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركاً هي الحركة ، وهي مطردة في كل متحرك ، وتنعكس ، فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ، ولا متحرك إلا وفيه حركة .

الضرق بين العلة والسبب : أن من العلة ما يتأخر عن المعلول ، كالريح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك : لم تتجر ؟ قلت : للريح .

وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم ؟ مطالبة بالعلة لا بالسبب ، فإن قيل : ما أنكرت أن الريح علة لحسن التجارة ، وسبب له أيضاً ، قلنا : أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة ، لأنه قد حصل فيها علة الحسن ، كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذى هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة : ما يتغير حكم غيره به ، ومن ثم قيل للمرض : علة لأنه يغير حال المريض ، ويقال للداعى إلى الفعل علة له ، تقول فعلت كذا لعله كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالاً لغيره كالكون والقدرة ، ولا تقول ذلك في

السواد لما لم يوجب حالا ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

الفرق بين السبب والشرط : أن السبب يُحتَاجُ إليه في حدوث المسبب ولا يحتاج إليه في بقاءه ؛ ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدوم ، وذلك نحو : ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يُحتَاجُ إليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعا ، نحو : الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة ، لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

الفرق بين السبب والآلة : أن السبب يُوجبُ الفعل ، والآلة لا توجبه ، والآلة هي التي يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض ، فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

الفرق بين النظر والاستدلال : أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره . والنظر طلب معرفته من جهته ، ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادراً من جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر : طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ، ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعاً كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أولاً ، ثم بالفكر لأن دلالة الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى ، وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر بالبصر الإقبال به نحو المبصر ، والنظر بالقلب الإقبال بالفكر نحو المفكر فيه ، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة ، والنظر إلى الإنسان بالرحمة هو الإقبال عليه بالرحمة ، والنظر نحو ما يتوقع ، والإنظار إلى مدة هو الإقبال بالنظر نحو المتوقع ، والنظر بالأمل هو الإقبال به نحو المأمول ، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة ، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الإقبال نحوه بهما ، ونظر الدهر إليهم ؛ أي : أهلهم وهو إقباله نحوهم بشدائده ، والنظير المثل ، فإنك إذا نظرت إلى أحدهما ، فقد نظرت إلى الآخر ، وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه . وإذا قرن بالبصر

كان المراد به تقليب الحدقة نحو ما يلتمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

الفرق بين النظر والتأمل : أن النظر هو ما ذكرناه ، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ، ولا يكون إلا فى طول مدة ؛ فكل تأمل نظر ، وليس كل نظر تأملا .

الفرق بين النظر والبديهة : أن البديهة أول النظر يقال : عرفته على البديهة أى : فى أول أحوال النظر ، وله فى الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه .

الفرق بين البديهة والرؤية : أن الرؤية فيما قال بعضهم: آخر النظر ، والبديهة أولا ، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الإصابة فى رأى : بديهته كروية غيره ، وقال بعضهم : الرؤية طول التفكير فى الشئ وهو خلاف البديهة ، وبديهة القول ما يكون من غير فكر ، والرؤية إشباع الرأى ، والاستقصاء فى تأمله تقول : روأت فى الأمر بالتشديد ، وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة ، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال .

الفرق بين النظر والفكر : أن النظر يكون فكراً ويكون بديهة ، والفكر ماعدا البديهة .

الفرق بين النظر والانتظار : أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ، ويكون فى الخير والشر ، ويكون مع شك ويقين ، وذلك أن الإنسان ينتظر طعاماً يعمل فى داره وهو لا يشك أنه يحضر له ، وينتظر قدوم زيد غداً ، وهو شاك فيه .

الفرق بين التفكير والتدبير : أن التدبير تصرف القلب بالنظر فى العواقب ، والتفكير تصرف القلب بالنظر فى الدلائل . وسنبين اشتقاق التدبير ، وأصله فيما بعد .

الفرق بين النظر والرؤية : أن النظر طلب الهدى ، والشاهد قولهم : نظرت فلم أر شيئاً ، وقال على بن عيسى : النظر طلب ظهور الشئ ، والناظر الطالب لظهور الشئ ، والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم ،

ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بإدراكه من جهة حاسة بصره ، أو غيرها من حواسه ، ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره ، والنظر بالقلب من جهة التفكير ، والإنظار : التوقف لطلب وقت الشيء الذى يصلح فيه . قال : والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لأحوال الأشياء ، ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون مفكراً ، والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظراً ، وهو معنى غير الناظر ، وغير المنظور فيه ، ألا ترى أن الإنسان يفصل بين كونه ناظراً ، وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر ؛ لأن النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ، ومعلوم أنه لا يصلح النظر فى الشيء ليعلم إلا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى ، وأخرى فإنه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم ممن لم يره مع أنهم جميعا ناظرون ؛ فصح بهذا أن النظر تقلب العين حيال مكان المرئى طلباً لرؤيته ، والرؤية هى إدراك المرئى ، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

الضرق بين قولنا : مد إليه بصره ، واستشرفه ببصره : أن قولنا
استشرفه ببصره معناه أنه مدّ إليه بصره من أعلاه .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الضرق بين الانتظار والترجى : أن الترجى انتظار الخير خاصة ، ولا
يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

الضرق بين الانتظار والتربص : أن التربص طول الانتظار : يكون قصير
المدة وطويلها ، ومن ثم يسمى المتربص بالطعام وغيره متربصاً ؛ لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَتَرَبَّصُوا بِهِ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٥] أو أصله من الرَبَصَةِ ، وهى التلبث ، يقال : مالى على هذا الأمر رَبَصَةً ، أى تلبث فى الانتظار حتى طال .

الضرق بين الانتظار والإمهال : أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر
والإمهال مبهم .

الفرق بين قولهم : أنت ببيصرى ، وأحسست ببصرى : أن الإحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة ، والإيناس يفيد الأنس بما تراه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يؤنس ويحس ، إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والأنس ، ويكون الإيناس فى غير النظر .

الفرق بين الخاطر والنظر : أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الأحاديث ، والخواطر تنقسم بحسب المعانى إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ، ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ، ولا يصح التكليف إلا مع ذلك ، وعند أبى على أن الخاطر جنس من الأعراض لا يوجد إلا فى قلب حيوان ، وأنه شئ بين الفكر والذكر ، لأن الذكر علم ، والفكر جنس من النظر الذى هو سبب العلم ، والخواطر تنبئه على الأشياء وتكون ابتداءً ولا تولد علمًا ، ومنزلة الخاطر فى ذلك منزلة التخيل فى أنه بين العلم والظن لأنه تمثل شئ من غير حقيقة ، وعند البلخى - رحمه الله - أنه كلام يحدثه الله تعالى فى سمع الإنسان ، أو يحدثه الملك ، أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سُمى وسواسًا ، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله ، والذى يدل على أن الخاطر ليس بكلام ، ما يدل من أفعال الأخرس على خطور الخواطر بقلبه ، وهو لا يعرف الكلام أصلا ، ولا يعرف معانيه ، وعن إبراهيم أنه لا بد من خاطرين : أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار ، وعن ابن الرواندى : أن خاطر المعصية من الله تعالى ، وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتهى ، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح .

الفرق بين الذكر والخواطر : أن الخاطر يكون ابتداءً ، ويكون عن عُرُوبٍ ، والذكر لا يكون إلا عن عُرُوبٍ لأنه إنما يذكر ما عَزَبَ^(٥) عنه ، وهو عَرَضٌ ينافى النسيان .

(٥) عَزَبَ كَنَصَرَ وَضَرَبَ : بَعَدَ ، وَالْعَازِبُ : الْمُتَبَاعِدُ فِي طَلَبِ الْكَلَامِ عَنْ أَهْلِهِ . [مفردات الراغب] .

* ومما يجرى مع الاستدلال القياس :

الضرق بين القياس وبين الاجتهاد : أن القياس حمل الشيء على الشيء فى بعض أحكامه لوجه من الشبه ، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل^(٦) ، وقال أبو هاشم رحمه الله : حمل شيء على شيء ، وإجراء حكمه عليه ، ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيّله ، وكذلك يسمون ما يقدر به النعال مقياساً أيضاً ، ولذلك لا يستعمل القياس فى شيء من غير اعتبار له بغيره ، وإنما يقال قست الشيء بالشيء ؛ فلا يقال لمن شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ، ويجرى حكمه عليه - قاييس ، ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى : قايساً لتشبيهه الكافر بالميت ، والمؤمن بالحي ، والكفر بالظلمة ، والإيمان بالنور .

ومن قال : القياس استخراج الحق من الباطل فقد أبعد ؛ لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً ، ومثال القياس قولك : إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم ، فعقوبة المحسن لا تجوز منه .

والفهاء يقولون : هو حمل الفرع على الأصل لعلّة الحكم ، والاجتهاد موضوع فى أصل اللغة لبذل المجهود ؛ ولهذا يقال : اجتهد فى حمل الحجر ، إذا بذل مجهوده فيه ، ولا يقال : اجتهدت فى حمل النواة .

وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن فى الأحكام التى كل مجتهد فيها مصيب ، ولهذا يقولون : قال أهل الاجتهاد كذا ، وقال أهل القياس كذا ، فيفرقون بينهما ؛ فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس ، لأنه يحتوى على القياس وغيره .

وقال الفهاء : الاجتهاد بذل المجهود فى تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه ، ولذلك قال معاذ : «أجتهد رأى فيما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة . وقال الشافعى : الاجتهاد والقياس واحد، وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعلّل أصلاً ، ويرد غيره إليه بها ، فأما رأى فما أوصل إليه

(٦) وهو من يحمل الشيء على الشيء ، ويجرى حكمه عليه لشبه بينهما عنده .

الحكم الشرعى من الاستدلال والقياس ، ولذلك قال معاذ : «أجتهد رأى» ، وكتب عمر هذا ما رأى عمر ، وقال على - رضي الله عنه - رأى ورأى عمر أن لا يُبعن ثم رأيت ببيعهن ؛ يعنى : أمهات الأولاد ، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأى ويذمه ، والترجيح ما أيد به العلة ، والخبر إذا قابله ما يعارضه ، والاستدلال أن يدل على أن الحكم فى الشيء ثابت من غير رده إلى أصل ، والاجتهاد لا يكون إلا فى الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع فى النظر فى الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب فى الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ، ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يقول : إن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد ، كما أن سهم الجد اجتهاد ، ولا يجوز أن يقال : وجوب خمسة دراهم فى مائتى درهم مسألة اجتهاد ، لكون ذلك مُجمَعاً عليه ، وقد يكون القياس فى العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

الفرق بين دلالة الآية وتضمين الآية : أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء ؛ كقوله : الحمد لله ، يدل على معرفة الله إذا قلنا : إن معنى قوله : الحمد لله أمرٌ لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا : إن معرفة الله واجبة ؛ لأن شكره واجب ؛ لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمين الآية هو احتمالها للشيء بلا مانع ، ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس ، أو سنة ، أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول : إن قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [سورة المائدة: ٣٨] لا يتضمن وجوب القطع على من سرق . دانقاً^(٧) ، وإن كان محتملاً لذلك لمنع السنَّة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .

(٧) الدائق : سدس الدرهم ، والجمع دوائق ، ودوائيق .

الباب الرابع

فى الفرق بين أقسام العلوم ، وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان ، وفى الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

الفرق بين العلم والمعرفة : أن المعرفة أخص من العلم ، لأنها علم بعين الشئ مفصلاً عما سواه ، والعلم يكون مُجَمَّلاً ومفصلاً . قال الزهرى : لا أصف الله بأنه عارف ، ولا أعترف من يصفه بذلك ، لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار ، يعنى آثارها التى تعرف بها . قال : ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالأشياء من جهة الأثر والدليل ، قال : والمعرفة تمييز المعلومات ، فأوماً إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما قاله بشئ لأن آثار الدار إن كانت سُمِّيت عرفانا فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها ، وليس فى ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل .

وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات فى علمه ، فلو جعله دليلاً على أن الله عارف ، كان أولى من أن المعلومات متميزة فى علمه بمعنى أنها متخيلة له ، وإنما لم يُسَمَّ علمه تمييزاً لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات ، فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة ، وإن كان لا يوصف بأنه مُمَيِّز ، لأن تمييزها صفة لها لا له ، والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه ، فكل معرفة علم ، وليس كل علم معرفة ، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص فى ذكر المعلوم ، والشاهد قول أهل اللغة : إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة ؛ كقوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [سورة الأنفال : ٦٠] أى لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن لفظ العلم مبهم ، فإذا قلت : علمت زيدا فذكرته باسمه الذى يعرفه به المخاطب لم يفسد ، فإذا قلت قائماً أفدت ؛ لأنك دللت بذلك على أنك علمت زيدا

على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت :
عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك : علمته متميزا من غيره ، فاستغنى
عن قولك متميزاً من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك .
والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير
مبهما ؛ ألا ترى أن قولك : علمت أن لزيد ولدا، وقولك : عرفت أن لزيد
ولداً ، يجريان مجرى واحداً .

الفرق بين العلم واليقين : أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به
على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وتلج الصدر بما علم ، ولهذا لا
يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال : تلج اليقين ، وبرد اليقين ، ولا
يقال : تلج العلم ، وبرد العلم ، وقيل : الموقن العالم بالشيء بعد حيرة
الشك ، والشاهد : أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون : شك ويقين ، وقلما
يقال : شك وعلم ، فاليقين مايزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ،
والشاهد قول الشاعر :

بكى صاحبي لما رأى الدربَ دونَه وأيقن أنا لاحقان بقيصراً^(١)

أى : أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال : إذا كان اليقين عند المصلّى أنه
صلى أربعاً فله أن يُسلم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به ، لأن العلم
لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم فى نفسه على ما علم ، وإنما
يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً
إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً ، لأن فى وجوده ارتفاع الشك .

الفرق بين العلم والشعور : أن العلم هو ما ذكرناه ، والشعور علم يوصل
إليه من وجه دقيق كدقة الشّعْر ، ولهذا قيل للشاعر : شاعر لفطنته لدقيق
المعانى ، وقيل للشعير : شعير للشظية الدقيقة التى فى طرفه خلاف
الحنطة ، ولا يقال : الله تعالى يشعر ؛ لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال
بعضهم : الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم ؛ لأنه
إذا قال لا يشعر ، فكأنه أخرجته إلى معنى الحمّار وكأنه قال : لا يعلم من
(١) قال فى اللسان : كل مدخل إلى الروم درب من دروبها . وأقول : هناك مثل قريب من هذا هو : كل الطرق
مؤدية إلى روما .

وجه واضح ولا خفى ، وهو كقولك : لا يحس ، وهذا قول من يقول : إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهى الحواس ، كما أن الإحساس هو الإدراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

الفرق بين البصير والمستبصر : أن البصير على وجهين ؛ أحدهما المختص بأنه يدرك المُبَصَّرَ إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مُبَصِّرٍ بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم ، تقول منه : هو بصير وله به بَصَرٌ وبصيرة ؛ أى : علم ، والمستبصر هو العالم بالشئ بعد تطلب العلم ، كأنه تطلب الإبصار مثل المستفهم والمستخير المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال : إن الله بصير ، ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال : إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين البَصَرِ والعَيْنِ : أن العين آلة البصر وهى الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ؛ ولهذا يقال : إحدى عينيه عمياء ، ولا يقال أحد بصريه أعمى ، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازاً ، ولا يجرى على العين العمياء ، فبدلك هذا على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشئ إذا كان جلياً بصراً ، يقال لك فيه بصر ، يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

الفرق بين التعليم والتلقين : أن التلقين يكون فى الكلام فقط ، والتعليم يكون فى الكلام وغيره تقول : لقنه الشعر وغيره ، ولا يقال : لقنه التجارة والنجارة والخياطة ، كما يقال : علمه فى جميع ذلك ، وأخرى فإن التعليم يكون فى المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا فى المرات ، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم ، وإلقاء القول إليه لياخذه عنك ، ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال : إن الله يلقن العبد كما يقال : إن الله يعلمه .

الفرق بين العلم والرُسوخ : أن الرُسوخ هو أن يعلم الشيء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنبين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشيء بدليل لم يقل : إن ذلك رسوخ^(٢) .

الفرق بين المعرفة الضرورية والإلهام : أن الإلهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل ، وبطريق الشر ليترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه : أحدها : يحدث عند المشاهدة . والثاني : عند التجربة . والثالث : عند الأخبار المتواترة . والرابع : أوائل العقل .

الفرق بين العالم والمتحقق : أن المتحقق هو المتطلب حق المعنى حتى يدركه كقولك : تعلم ؛ أى : اطلب العلم ، ولهذا لا يقال : إن الله متحقق ، وقيل : التحقق لا يكون إلا بعد شك ؛ تقول : تحققت ما قلته ؛ فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه .

الفرق بين العلم والعقل : أن العقل هو العلم الأول الذى يزجر عن القبائح ، وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم : العقل يمنع صاحبه عن الوقوع فى القبيح وهو من قولك : عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يثور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم : العقل الحفظ ، يقال : عقلت دراهمى ؛ أى : حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كُنْتِ لِمَا تَعْقِلِي ولقد أفلح من كان عَقْلُ

قال : ومن هذا الوجه يجوز أن يقال : إن الله عاقل ، كما يقال له : حافظ ، إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل : العقل يفيد معنى الحصر والحبس ، وعقل الصبى إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان وسميت المعارف التى تحصر معلوماته عقلا ؛ لأنها أوائل العلوم ألا ترى أنه يقال للمخاطب : اعقل ما يقال لك ؛ أى : احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحمق ، وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل : عاقلة ،

(٢) قال الراغب فى مفرداته : رسوخ الشيء ثباته نباتا متمكنا ، والراسخ فى العلم المتحقق به الذى لا يعرضه شبهة .

لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعقل ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال : وهذا أحب إلى فى حدّ العقل من قولهم : هو علم بقبح القبائح والمنع من ركوبها ؛ لأن فى أهل الجنة عقلاء ، لا يشتهون القبائح وليست علومهم منعاً ، ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته وكنا معقولين لأنه الذى منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلاً كاملاً مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يجز أن يوصف الله بأن له علومًا حَصَرَتْ معلوماته ، لم يجز أن يسمى عاقلاً ، وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذا العلة لم يجز أن يقال : إن الله معقول لنا لأنه لا يكون محصوراً بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

الفرق بين العقل والأرب : أن قولنا : الأرب يفيد وفور العقل من قولهم : عظم مؤرّب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرّب أى الوافر^(٣) .

الفرق بين العقل واللّب : أن قولنا : اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف^(٤) به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به ، فهو مفارق له من هذا الوجه ، ولُبّاب الشئ ولُبّه خالصة ، ولما لم يجز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجز أن يوصف باللّب .

الفرق بين العقل والنهى : أن النهى هو النهاية^(٥) فى المعارف التى لا يحتاج إليها فى مفارقة الأطفال ، ومن يجرى مجراهم وهى جمع واحدها النهية ، ويجوز أن يقال : إنها تفيد أن الموصوف بها يصلح أن يُنتهى إلى رأيه ، وسمى الغدير نهياً لأن السيل ينتهى إليه ، والتهية المكان الذى ينتهى إليه السيل ، والجمع التتاهى ، وجمع النهى : أنه^(٦) وأنها .

(٣) قال فى اللسان «أرب» كل ما وُفِرَ قد أُرِبَ ، وكل مؤفّر مؤرّب .

(٤) قال الراغب فى مفرداته «لَبّ» اللبّ العقل الخالص من الشوائب ، وسُمّي بذلك لكونه خالص ما فى الإنسان من معانيه كاللباب ، واللّب من الشئ ، وقيل : هو ما زكا من العقل ، فكل لبّ عقل ، وليس كل عقل لبّاً ، ولهذا علق الله - تعالى - الأحكام التى لا يدركها إلا العقول الزكية بأولى الألباب .

(٥) قال الراغب فى مفرداته : والنهية : العقل الناهى عن القبائح جمعها نهى .

(٦) النهى - بالكسر - الغزير فى لغة أهل نجد . وجمعه كما جاء فى اللسان : أنه ، وأنهاء ، ونهى ، ونهاء . وقيل النهى : الموضع الذى له حاجز ينهى الماء أن يفيض منه .

الفرق بين العقل والحِجَا : أن الحِجَا هو ثبات العقل من قولهم تَحَجَّى بالمكان إذا قام به .

الفرق بين العقل والذهن : أن الذهن هو نقيض سوء الفهم ، وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه الإنسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم .

الفرق بين العلم والْفِطْنَة : أن الْفِطْنَة هي التَّبُّه على المعنى ، وضدها الغفلة ورجل مُغْفَلٌ : لا فِطْنَة له وهي الْفِطْنَة وَالْفِطَانَة ، وَالطَّبَّانَة مثلها ورجل طِبِنٌ فَطِنٌ ، ويجوز أن يقال : إن الْفِطْنَة ابتداء المعرفة من وجه غامض ، فكل فِطْنَة علم ، وليس كل علم فِطْنَة ، ولما كانت الْفِطْنَة علماً بالشئ من وجه غامض ، لم يجز أن يقال : الإنسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه .

الفرق بين الْفِطْنَة والذِّكَاء : أن الذِّكَاء تمام الْفِطْنَة من قولك : ذكت النار إذا تم اشتعالها ، وسميت الشمسُ ذُكَاءً لتمام نورها ، والتذكية تمام الذبح ففى الذِّكَاء معنى زائد على الْفِطْنَة .

الفرق بين الْفِطْنَة والحِذْق والكَيْس : أن الكَيْس هو سرعة الحركة فى الأمور ، والأخذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى ؛ يقال : غلام كَيْس ، إذا كان يُسرع الأخذ فيما يؤمر به ، ويترك الفضول ، وليس هو من قبيل العلوم ، والحِذْق أصله حدة القطع ، يقال : حذقه إذا قطعه ، وقولهم : حذق الصبر القرآن معناه أنه بلغ آخره ، وقطع تعلمه وتناهى فى حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذى تنهى فيها وقطع تعلمها ، فلما كان الله تعالى لا توصف بمعلوماته بالانقطاع لم يجز أن يوصف بالحِذْق .

*** ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين الأَلْمَعِيّ واللُّوْذَعِيّ : أن اللُّوْذَعِيّ هو الخفيف الظريف مأخوذ من لَذَع النار وهو سرعة أخذها فى الشئ ، والأَلْمَعِيّ هو الْفَطِن الذكى الذى يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له .

الفرق بين الفطنة والنفاذ : أن النفاذ أصله في الذهاب ، يقال : نفذ السهم إذا ذهب في الرميّة ، ويسمى الإنسان نافذاً إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ، ففى النفاذ معنى زائد على الفطنة ، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ، ويكون خراجاً ولأجاً فى الأمور ، وليس هو من الكيس أيضاً فى شيء ، لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعنى دون مالا يعنى ، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبى ، ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف .

الفرق بين ذلك وبين الجلادة : أن أصل الجلادة صلابة البدن ، ولهذا سمى الجلدُ جلدًا لأنه أصلب من اللحم ، وقيل : الجلد لصلابته ، وقيل : للرجل الصُّلب على الحوادث جلدٌ وجليد من ذلك ، وقد جالد قرنه ، وهما يُجالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه ، ويقال للأرض الصُّلبة : الجلد بتحريك اللام^(٧) .

*** ومما يجرى مع ذلك وليس منه :**

الفرق بين القريحة والطبيعة : أن الطبيعة ما طبع عليه الإنسان ، أى خلق ، والقريحة فيما قال المبرد : ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ، ومنه فلان جيد القريحة ، ويقال للرجل : اقترح ماشئت ؛ أى : اطلب ما فى نفسك ، وأصل الكلمة الخلوص ، ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شيء ، ويقال للأرض التى لا تثبت شيئاً قِرْوِاح إذا لم يخالطها شيء من ذلك ، والنخلة إذا تجردت وخُلصت جلدتها قِرْوِاح وذلك إذا نمت ، وتجاوزت ، وأتى عليها الدهر ، والفرسُ القارح يرجع إلى هذا لأنه قد تم سنه ، قال وأما القرحُ والقَرْحَةُ فليس من ذلك ، وإنما القرحُ ثلّم فى الجلد والقَرْحَةُ مشبهة بذلك .

الفرق بين علام وعلامة : أن الصفة بعلام صفة مبالغة ، وكذلك كل ما كان على فعّال ، وعلامة وإن كان للمبالغة ، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه

(٧) المناسب أن يكون مكان هذه الفقرة مع الفقرة الآتية فيما بعد تحت عنوان : الفرق بين الشدة والجلد ؛ ولعل الذى دعاه إلى ذلك ذكره «النفاذ» .

أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، فأما قول من قال : إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية ، فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ، ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب ، قال : وفي القرآن : ﴿ وَالسَّاعَةُ أَذْهَى وَأَمْرٌ ﴾ [القمر : ٤٦] وقال الشاعر :

لكل أخى عيش وإن طال عمره دُونِيهِ تَصْفِرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ، وكذلك قوله : لحانة شبّهوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن ، وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : دهى يدهى فهو داه ، وللأنثى داهية ، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر والأنثى ، مثل الراوية ، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمى داهية ، كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .

الفرق بين الفهم والعلم : أن الفهم هو العلم بمعانى الكلام عند سماعه خاصة ، ولهذا يقال فلان سيئ الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ، ولذلك كان الأعجمى لا يفهم كلام العربى ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم ، لأنه عالم بكل شئ على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم : لا يستعمل الفهم إلا فى الكلام ، ألا ترى أنك تقول : فهمت كلامه ، ولا تقول : فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول : علمت ذلك . وقال أبو أحمد بن أبى سلمة -رحمه الله- الفهم يكون فى الكلام وغيره من البيان كالإشارة ؛ ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت ، وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ أبو هلال -رحمه الله- الأصل هو الذى تقدم ، وإنما استعمل الفهم فى الإشارة لأن الإشارة تجرى مجرى الكلام فى الدلالة على المعنى .

الفرق بين العلم والفقّه : أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ؛ ولهذا لا يقال : إن الله يفقه ، لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله ، أى تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام

قال ومنه قوله تعالى : ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٦٣] وأما قوله تعالى : ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ١٤] فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذي هو قول ذكر الفقه كما قال : ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ﴾ [الرحمن: ٣١] عقب قوله : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩] .

قال الشيخ أبو هلال : -رحمه الله- وسمى علم الشرع فقها ، لأنه مبنى على معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

الفرق بين العالم والعليم : أن قولنا : عالم دال على معلوم ، لأنه من علمت وهو متعد ، وليس قولنا : عليم جاريًا على علمية ، فهو لا يتعدى ، وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه ، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح مسموع سمعه ، والسامع يقتضى مسموعًا ، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعًا إذا لم يكن أصم ، وبصيرًا إذا لم يكن أعمى ، ولا يقتضى ذلك مبصرًا ومسموعًا ؛ ألا ترى أنه يسمى بصيرًا وإن كام مغمضًا ، وسميعًا وإن لم يكن بحضرتة صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان ، وكذلك المبصر والبصير ، والعليم والعالم ، والقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيدمالا يفيد الآخر ، فإن جاء السميع والعليم وما يجرى مجراهما متعديًا فى بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم ، وقد جاء السميع أيضا بمعنى مُسْمَعٍ فى قوله :

أمن ريحانة الداعى السميعُ يُورقنى وأصحابى هُجُوعٌ^(٨)

الفرق بين الصفة بسامع ، والصفة بعالم : أنه يصح عالم بالمسموع بعد تَقْصِيهِ ولا يصح سامع له بعد تَقْصِيهِ .

(٨) القائل - كما فى اللسان - عمرو بن معد يكرب ، وقد أتى به شاهدا على أن «سميعا» بمعنى مسمع ، وهو شاذ ، والظاهر الأكثر من كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم ، وقدير وقادر ، ومناد سميع : مسمع كخبير ومخبر . ويقول الأزهري : ولست أنكر فى كلام العرب أن يكون السميع سامعا ، ويكون مسمعا . والمجرب من قوم فسروا السميع بمعنى المسمع فرارا من وصف الله تعالى بأن له سمعا . فهو سميع ذو سمع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ، ولا سمعه كسمع خلقه ، ونحن نصف الله تعالى بما وصف به نفسه بلا تحديد ، ولا تكييف .

****ومما يجرى مع ذلك وليس من الباب :**

الفرق بين السمع والإصغاء : أن السمع هو إدراك المسموع ، والسمع أيضا اسم الآلة التي يسمع بها ، والإصغاء هو طلب إدراك المسموع بإمالة السَّمْع إليه ، يقال : صفا يصغو إذا مال ، وأصغى غيره وفى القرآن : ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ ﴾ [سررة التحريم : ٤] أى مالت ، وصغوك مع فلان أى ميلك .

الفرق بين السمع والاستماع : أن الاستماع هو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليفهم ، ولهذا لا يقال : إن الله^(٩) يستمع ، وأما السماع فيكون اسما للمسموع يقال : لما سمعته من الحديث هو سماعى ، ويقال للغناء : سماع ، ويكون بمعنى السمع تقول : سمعت سماعاً ، كما تقول : سمعت سمعا ، والتسمع طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .

الفرق بين العلم والإدراك : أن الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة ، وليس العلم كذلك ، والإدراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعلى الجملة ، والعلم يقع بالمعدوم ، ولا يدرك إلا الموجود ، والإدراك طريق من طرق العلم ، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ، ألا ترى أن الإنسان لا ينسى ما يراه فى الحال كما ينسى ما رآه قبل .

الفرق بين قولنا : يدرك وبين قولنا يُحَسَّ : أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة ، والصفة بيدرك مطلقة ، والحاسة اسم لما يقع به إدراك شيء مخصوص؛ ولذلك قلنا : الحواس أربع^(١٠) : السمع ، والبصر ، والذوق والشم ، وإدراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة ، والله تعالى لم يزل مدر بمعنى أنه لم يزل عالما ، وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبین لذلك مر وجه يصح أن يتبين منه لنفسه ، ولا يصح أن يقال : إنه يشم ويزوق ، لأن

(٩) جاء فى معجم ألفاظ القرآن «استمع» استمعه ، واستمع إليه ، واستمع له : سمعه ، وأصغى إليه ، فهو مستمع ، وهم مستمعون والاستماع بالنسبة لله علمه بما يسمع . قال كلاً فاذهباً بآياتنا إنا معكم مستمعون . الشعراء : ١٥ .

(١٠) قال فى الوسيط : الحاسة قوة طبيعية لها اتصال بأجهزة جسمية بها يدرك الإنسان والحيوان ما يطرأ على جسمه من التغيرات ؛ والحواس خمس فى العرف العام وهى : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس ، وتسمى الحواس الظاهرة . ويرى العسكرى أن إدراك الحرارة والبرودة لا يختص بآلة .

الشم ملابسة المشموم للأنف ، والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قولك : شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما ، ولا يقال : إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع ؛ إذ قولنا : يحس يقتضى حاسة .

الفرق بين الإدراك والإحساس : على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشيء ، وإن لم يحس به ، كالشئ يدركه ببصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال : إنه لم يحس به ، ويقال : إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن ، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ، ومعناه أدركته بحسك وفى القرآن : ﴿ فَلَمَّا أَحْسُوا بَأْسَنَا ﴾ [الأنبياء: ١٢] وفيه : ﴿ فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ [يوسف: ٨٧] أى تعرفوا بإحساسكم . وقال بعضهم :

الفرق بين العلم والحس : أن الحس هو أول العلم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَحْسَ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾ [آل عمران: ٥٢] أى : علمه فى أول وهلة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الانسان يُحسُّ بوجود نفسه ، قلنا : وتسمية العلم حسًا وإحساسًا مجاز ، ويسمى بذلك لأنه يقع مع الإحساس ، والإحساس من قبيل الإدراك والآلات التى يدرك بها حواس : كالعين والأذن والأنف والفم .

والقلب ليس من الحواس ، لأن العلم الذى يختص به ليس بإدراك ، وإذا لم يكن العلم إدراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل ، لأنه لا يقال منه : حَسَسْتُ ، وإنما يقال : حَسَسْتُهُمْ إذا أبدتَهُم قَتْلًا مُسْتَأْصِلًا ، وحقيقته أنك تأتى على إحساسهم فلا تُبْقَى لهم حِسًا^(١١) .

الفرق بين الإدراك والوجدان : أن الوجدان فى أصل اللغة لما ضاع ، أو لما يجرى مجرى الضائع فى أن لا يعرفَ موضعه ، وهو على خلاف النِشْدَانِ ، فأخرج على مثاله ، يقال : نَشَدْتُ الضالَةَ إذا طلبتَها نَشْدَانًا فإذا وجدتها قلت : وجدتها وجدانا ، فلما صار مصدره موافقًا لبناء النِشْدَانِ

(١١) قال فى اللسان : والحس - بفتح الحاء - القتل اللربيع ، وحسناهم ، أى استأصلناهم قتلًا ، وحسهم يحسهم حسًا : قتلهم قتلًا ذريمًا مستأصلا .

استدل على أن وجدت هاهنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ، ألا ترى أنك تقول : وجدت الضالة ولا تقول : أدركت الضالة ، وإنما يقال : أدركت الرجل إذا سبقك ثم أتبعته فلحقته ، وأصل الإدراك فى اللغة : بلوغ الشيء ، وتمامه ، ومنه إدراك الثمرة ، وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ [الشعراء: ٦١] والدرك الحبل يقرب بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسع فى الإدراك ، والوجدان فأجرى مجرى واحداً ؛ فقل : أدركته ببصرى ، ووجدته ببصرى ، ووجدت حجمه بيدي وأدركت حجمه بيدي ، ووجدته بسمى ، وأدركته بسمى ، وأدركت طعمه بسمى ، ووجدت طعمه بسمى ، وأدركت ريحه بأنفى ، ووجدت ريحه بأنفى .

وحدّ المتكلمون الإدراك فقالوا : هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل : يجد بمعنى يعلم ، ومصدره الوجود ، وذلك معروف فى العربية ومنه قول الشاعر :

وَجَدْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مَحَاوِلَةٌ وَأَكْثَرَهُمْ جَنُودًا

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم ، وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك ، فإن علمته فى الجملة فذلك فى المعدوم أبعد ، وقال الله تعالى : ﴿ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠] أى : يعلمه كذلك ، وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قاربه وكان من سببه ، ومن هاهنا يفرق بين الوجود والعلم .

الفرق بين العلم والبصيرة : أن البصيرة هى تكامل العلم والمعرفة بالشيء ولهذا لا يجوز أن يسمى علم البارئ تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه .

الفرق بين العلم والدراية : أن الدراية فيما قال أبو بكر الزبيرى بمعنى

الفهم قال : وهو لنقى السهو عما يرد على الإنسان فيديره أى : يفهمه ،
وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت إذا ختل وأنشد :

*** يُصِيبُ فَمَا يَدْرِى وَيُخْطِئُ فَمَا دَرَى ***

أى ما ختل فيه يفوته ، وما طلبه من الصيد بغير ختل يناله فإن كانت
مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يفطن الإنسان له من المعرفة التى
تتال غيره فصار ذلك كالختل منه للأشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه
وتعالى ، وجعل أبو على - رحمه الله - الدراية مثل العلم وأجازها على الله
واحتج بقول الشاعر :

*** لَأَهْمُ لَا أَدْرِى وَأَنْتَ الدَّارِى ***

وهذا صحيح لأن الإنسان إذا سئل عما لا يدري فقال : لا أدري فقد أفاد
هذا القول منه معنى قوله : لا أعلم لأنه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم
فيقول : لا أفهم ، لأن معنى قوله : لا أفهم ، أى : لا أفهم سؤالك ، وقوله :
لا أدري ، إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم
والدراية سواءً ، لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه ،
وذلك أن الفِعالَة للاشتمال مثل العِصابة والعِمامة والقِلادة ، ولذلك جاء
أكثر أسماء الصناعات على فِعالَة نحو : القِصارة ، والخِياطة ، ومثل ذلك
العِبارَة لاشتمالها على ما فيها ، فالدراية تقيد ما لا يفيد العلم من هذا
الوجه ، والفِعالَة أيضا تكون للاستيلاء ، مثل : الخِلافة ، والإمارة ، فيجوز
أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

الضرق بين العلم والاعتقاد : أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى
وجه وقع اعتقاده، والأصل فيه أنه مشبه بعقد الحبل والخيط، فالعالم
بالشئ على ما هو به كالعاقد المحكم لما عقده ، ومثل ذلك تسميتهم العلم
بالشئ حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقداً ، لأن اسم
الاعتقاد أجرى على العلم مجازا ، وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما
علمه متيقنا إذا كان قادرا عليه .

الفرق بين العلم والحفظ : أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ، ألا ترى أن أحداً لا يقول : حفظت أن زيدا فى البيت ، وإنما استعمل ذلك فى الكلام ، ولا يقال للعلم بالمشاهدات : حفظ ، ويجوز أن يقال : إن الحفظ هو العلم بالشئ حالاً بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان ، ولهذا سُمى حُفاظ القرآن حفاظا ، ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

الفرق بين العلم والذكر : أن الذكر وإن كان ضريبا من العلم فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون فى العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال على بن عيسى : الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذَّكْرُ للشئ ، والجهل به من وجه واحد . وأما :

الفرق بين الذكر والخاطر : فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى فى النفس .

الفرق بين التنكير والتنبيه : أن قولك ذكَّره الشئ يقتضى أنه كان عالما به ثم نسيه ، فردّه إلى ذكره ببعض الأسباب ، وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشئ لم يعرفه قط ، ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق ، وفيهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره ما لم يعلمه قط .

الفرق بين العلم والخبر : أن الخُبْرَ هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبى سلمة رحمه الله : لا يقال منه : خابر ، لأنه من باب فعلت ، مثل طرقت وكرمت ، وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به ، وإنما هو من قولك : خَبَرْتُ الشئ إذا عرفتَ حقيقة خبره ، وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشئ إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير ، ثم كثر حتى استعمل فى معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقر :

وما جاءنا من نحو أرضك خابر ولا جاهل إلا يذمك يا عمرو^(١٢)

الفرق بين قولنا : يُحَسِّنُ وبين قولنا : يَعْلَمُ : أن قولنا : فلان يُحَسِّنُ كذا بمعنى يعلمه مجازاً ، وأصله فيما يأتي الفعل الحسن ، ألا ترى أنه لا يجيء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة ، فقولنا : فلان يُحَسِّنُ الكتابة :معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم ، وليس به .

الفرق بين العلم والرؤية : أن الرؤية لا تكون إلا لموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرثى بها معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهي لمحدود أو قائم في محدود ، كما أن كل إحساس من طريق اللمس فإنه يقتضى أن يكون لمحدود ، أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه : أحدها العلم وهو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَاهُ قُرْبًا ﴾ [سورة المعارج : ١٠] أى : نعلمه يوم القيامة ، وذلك أن كل آت قريب ، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ [المعارج : ٦] أى : يظنونه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم ، لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهى قريبة فى علم الله ، واستعمال الرؤية فى هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهى حقيقة .

الفرق بين العالم بالشيء والمحيط به : أن أصل المحيط المطيف بالشيء من حوله بما هو كالتسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ، ويدخل فيه ما ليس فيه ، ويكون من قبيل العلم ، وقبيل القدرة مجازاً فقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ [النساء : ١٢٦] يصلح أن يكون معناه : أن كل شيء فى مقدروه فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه فى إمكان تصريفه ، ويصلح أن يكون معناه : أنه يعلم بالأشياء من جميع وجوهها ، وقال : ﴿ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق : ١٢] أى علمه من جميع وجوهه وقوله : ﴿ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ ﴾ [الجن : ٢٨] يجوز فى العلم والقدرة وقال : ﴿ قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ﴾ [الفتح : ٢١] أى قد أحاط بهالكلم بتمليككم إياها وقال : ﴿ وَاللَّهُ مُّحِيطٌ

(١٢) قال فى اللسان : الخابر : المختبر المحرب ، ورجل خابر وخبير : عالم بالخبر .

بِالْكَافِرِينَ ﴿البقرة: ١٩﴾ أى : لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله ، وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة: ١٩] وقوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا ﴾ [النساء: ١٢٦] ويجوز أن يكون من الجهتين فإذا قيد بالعلم ، فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشئ : عالم وإن عرف من جهة واحدة ، فالفرق بينهما بيّن ، وقد احتطت فى الأمر ، إذا أحكمته كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشئ علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، وإذا لم يعلم الشئ مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

الفرق بين قولنا : الله أعلم بذاته ولذاته : هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته ، كما إذا قلنا : إنه عالم بذاته لما فيه من الإشكال ، ونقول : هو عالم لذاته ، لأنه لا إشكال فيه ، ويقال : هو إله بذاته ، ولا يقال : هو إله لذاته احترازا من الإشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا : إله لذاته ، أنه إله ذاته كما يقال : إنه إله لخلقه ، أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال : قادر لذاته وبذاته ، لأن ذلك لا يُشكّل ، لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلی .

الفرق بين العلم والتبيين : أن العلم هو اعتقاد الشئ على ما هو به على سبيل الثقة ، كان ذلك بعد لبس أولا ، والتبيين علم يقع بالشئ بعد لبس فقط ولهذا لا يقال : تبينت أن السماء فوقى كما تقول : علمتها فوقى ، ولا يقال لله متبين لذلك .

الفرق بين المعروف والمشهور : أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وإن عرفه واحد ، يقال : هذا معروف عند زيد ولا يقال : مشهور عند زيد ، ولكن مشهور عند القوم .

الفرق بين العلم والشهادة : أن الشهادة أخص من العلم ، وذلك أنها علم بوجود الأشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب فى المعنى

ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشيء غيره وهو الدلالة غائباً كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل نجوى ، لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته ، فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم .

الفرق بين الشاهد والمشاهد : أن المشاهد للشئ هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم : رُؤْيَةٌ وسمِعًا ، وهو فى الرؤية أشهر ، ولا يقال : إن الله لم يزل مشاهداً لأن ذلك يقتضى إدراكاً بحاسة ، والشاهد لا يقتضى ذلك .

الفرق بين الشاهد والحاضر : أن الشاهد للشئ يقتضى أنه عالم به ولهذا قُبِلَتِ الشهادة على الحقوق ، لأنها لا تصح إلا مع العلم بها ، وذلك أن أصل الشهادة الرؤية ، وقد شاهدت الشئ : رأيته ، والشاهد العسل على ما شوهد فى موضعه ، وقال بعضهم : الشهادة فى الأصل إدراك الشئ من جهة سمع أو رؤية ، فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضى العلم بالمحضور ، ألا ترى أنه يقال : حضره الموت ، ولا يقال : شهدته الموت ، إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الإحضار ، فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ . [سورة القصص : ٦١] .

الفرق بين العالم والحكيم : أن الحكيم على ثلاثة أوجه ، أحدها : بمعنى المحكم مثل : البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى السمع ، والآخر : بمعنى مُحَكَّم ، وفى القرآن ﴿ فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ [الدخان : ٤١] أى مُحَكَّم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث : الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور ، فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

الفرق بين الإعلام والإخبار : أن الإعلام التعريض لأن يعلم الشئ وقد يكون ذلك بوضع العلم فى القلب لأن الله تعالى قد علمنا ما اضطررنا إليه ، ويكون الإعلام بنصب الدلالة والإخبار والإظهار للخبر علم به أو لم يعلم ، ولا يكون الله مخبراً بما يحدثه من العلم فى القلب .

* الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده :

الفرق بين العلم والتقليد : أن العلم هو اعتقاد على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر ممن لا يُؤمَّنُ عليه الغلط بلا حجة ، فهو وإن وقع معتقد على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلدته الأمانة ، أى : ألزمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا : طوقته الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك ، وتقليد عنقك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَتَهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الإسراء : ١٣] أى : ما طار له من الخير والشر والمراد به عمله يقال : طارلى منك كذا أى صار حظى منك ، ويقال : قلدت فلانا دينى ومذهبى ، أى : قلدته إثمًا إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقًا لم يكن بين الحق والباطل فرق .

الفرق بين التقليد والتبنيحيت : أن التبنيحيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه ، أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد ، لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتبنيحيت لا يقلد فيه أحد (١٣) .

الفرق بين النسيان والسهو : أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن ، تقول : نسيت ما عرفته ، ولا يقال : سهوت عما عرفته وإنما تقول : سهوت عن السجود فى الصلاة ، فتجعل السهو بدلا عن السجود الذى لم يكن ، والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان إنما ينسى ما كان ذا كرا له ، والسهو يكون عن ذكر ، وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه ، وفرق آخر وهو أن الشئ الواحد محال أن يسهى عنه فى وقت ولا يسهى عنه فى وقت آخر ، وإنما يسهى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشئ الواحد فى وقت ويذكره فى وقت آخر .

(١٣) قال فى الوسيط : البحث : الصرف الخالص الذى لا يخالطه غيره .

الفرق بين السهو والغفلة : أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون ، تقول : غفلت عن هذا الشيء حتى كان ، ولا تقول : سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ، ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول : كنت غافلا عما كان من فلان ، ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .

الفرق بين النوم والإغماء : أن الإغماء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

الفرق بين الظن والتصوير : أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفى التجوز ، وإذا حدث عند أمارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الأماراتسمى ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك والتصوير يستعمل فى المدرك دون غيره ، كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد : أن الأعراض التى لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ ؛ لأن قولك : تصورت الشيء معناه : أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك : تمثلته معناه أنى بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ فى عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

الفرق بين التصور والتوهم : أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز ، والتجويز يناهى العلم ، وقال بعضهم : التوهم يجرى مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك ، وذلك مثل أن لا يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه ، فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال آخر : التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ، ولا يجوز أن يتوهم الإنسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا فى حال واحدة .

الفرق بين الظن والشك : أن الشك استواء طرفى التجويز ، والظن رجحان أحد طرفى التجويز ، والشاك يجوز كون ما شك فيه على إحدى

الصفيتين لأنه لا دليل هناك ولا أمانة ، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب الشك إلى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال : الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

الفرق بين الظن والحسبان : أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسابان ليس باعتقاد ، ألا ترى أنك تقول : أحسب أن زيداً قد مات ، ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي .

قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - أصل الحسابان من الحساب تقول : أحسبه بالظن قد مات كما تقول : أعدته قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حساباً على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال ، وفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن : حَسِبَ ، وفي الحساب : حَسَبَ ولذلك فرق بين المصدرين فقيل : حَسَبَانٌ وحُسَبَانٌ ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .

الفرق بين الشك والارتياب : أن الارتياب شك مع تهمّة ، والشاهد أنك تقول : إني شاك اليوم في المطر ، ولا يجوز أن تقول : إني مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمته . فأما :

الفرق بين الريبة والتهمة : فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان ، فيشك معها في صلاحه ، والتهمة^(١٤) الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو تقال فيه ، ألا ترى أنه يقال : وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضاً : اتهمته في نفسي إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالمتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمريب المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهمٌ ليس بمريب .

الفرق بين الشك والامتراء : أن الامتراء هو استخراج الشبهة المشكلة ، ثم كثر حتى سُمِّيَ الشك مرية وامتراء وأصله المرى ، وهو استخراج اللبن (١٤) التهمة - بسكون الهاء ، أو فتحها - الاتهام ، كما في الوسيط .

من الضرع ؛ مَرَى الناقَةَ يَمْرِيهَا مَرِيًّا ، ومنه ماراه مُماراة ومراء إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امتراء إذا استخرج الشُّبُهَة المشكِّلة من غير حل لها .

الفرق بين العلم والظن : أن الظن يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه ، والعلم يحقق المعلوم وقيل : جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة : ٧٨] والصحيح أنه على ظاهره .

الفرق بين الظن والجهل : أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ، ولا يجوز خلاف ما يعتقد ، وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه ، وليس كذلك الظان .

الفرق بين التصور والتخيل : أن التصور تخيل لا يثبت على حال ، وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلا ، فإذا تصور الشيء في الوقت الأول ، ولم يتصور في الوقت الثاني قيل : إنه تخيل ، وقيل : التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون بعض ، فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .

الفرق بين التقليد والظن : أن المقلد وإن كان محسنا للظن بالمقلد ؛ لما عرفه من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ما قلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ما قلده فيه على خلافه ، فلذلك لا يكون ظانا ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ما قلده فيه يفارق الظان ؛ لأنه كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن أمانة صحيحة ، ولم يكن الظان قادرا على العلم ، فأما إذا كان قادرا عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

الفرق بين الجهل والحُمق : أن الحُمق هو الجهل بالأمور الجارية في

العادة ، ولهذا قالت العرب : «أحمق^(١٥) من دُغَة» ، وهى امرأة ولدت فظنت أنها أحدثت ، فحَمَمَتْهَا العرب بجهلها بما جرت به العادة من الولادة ، وكذلك قولهم : «أحمق من المهورَة إحدى خَدَمَتَيْهَا» وهى امرأة راودها رجل عن نفسها فقالت لا تتكحنى بغير مهر ، فقال لها : مهرك إحدى خدمتيك ؛ أى خَلْخَالِيك ، فرضيت ، فحَمَمَهَا العرب بجهلها بما جرت به العادة فى المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ، ولا يسمى الجهل بالله حمقا ، وأصل الحمق الضعف ومن ثم قيل : البقلة الحمقاء لضعفها ، وأحمق الرجل : إذا ضعف فليل للأحمق : أحمق لضعف عقله .

الضرق بين حماقة والرُقاعة : أن الرُقاعة . على ما قال الجاحظ . : حمق مع رفعة وعلو رتبة ، ولا يقال للأحمق إذا كان وضيعا : رقيقا ، وإنما يقال ذلك للأحمق إذا كان سيدا ، أو رئيسا ، أو ذا مال وجاه .

الضرق بين الأحمق والمائق : أن المائق هو السريعُ البكاء ، القليل الحزم والثبات ، والمائة البكاء وفى المثل : «أنا تتق وصاحبى متق فكيف نتفق؟» ، وقال بعضهم : المائق السيئ الخلق ، وحكى ابن الانبارى أن قولهم : أحمق مائق بمنزلة عطشان نطشان وجائع نائع^(١٦) .

(١٥) انظر فصل المقال ١٨٣ ، وجمهرة العسكري ٥٤/١ ، ٣٨٩ ، والدرة الفاخرة ١٤٥ ، والفاخر ٢٤ والميدانى ١٤٧/١ ، والمستقصى : ٣٥ ، ودغة هى مارية بنت معنح ، وفى حمقها انظر لمار القلوب ٣٠٩ .

(١٦) انظر الأمثال للميدانى ٤١/١ . قال أبو حبيد : التيق : السريع إلى الشر ، والميق : السريع إلى البكاء . يضرب للمختلفين أخلاقا وقال فى الوسيط : الإباح : أن يأتي بكلمتين على وزن واحد تؤكد إخراجهما الأولى ، وهى إما أن تكون فى معنى الأولى مثل : هو قسيم وسيم ، وإما أن تكون خالية من المعنى مثل : حسن بسن .

الباب الخامس

فى الفرق بين الحياة والنماء ، والحي والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح ، وما يخالف ذلك ، وفى الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

الفرق بين الحياة والنماء : أن الحياة هى ما تصير به الجملة كالشئ الواحد فى جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى: ﴿ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [فاطر: ٩] فمعناه : أنا جعلنا حالها كحال الحى فى الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير ، وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حيا حى من أجل الحياة فالذى لم يزل حيا ينبغى أن يكون حيا لنفسه ، والنماء يزيد الشئ حالا بعد حال من نفسه ، لا بإضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد ، وليس بحى و الله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا ، أو أعطى عطية أنه قد نما ماله ، وإنما يقال : نما ماله إذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا ، وفى الورد^(١) والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات : نوام ، لأنها تزيد فى كل يوم إلى أن تنتهى إلى حد التمام والنماء .

الفرق بين الحى والحيوان : أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ، ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ [العنكبوت: ٥] فقد قال بعضهم : يعنى البقاء ؛ يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان ، لأنه ليس بذى جنس .

الفرق بين الحياة والعيش : أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبب ذلك ، والشاهد قولهم : معيشة فلان من كذا يَعْنُونَ مَأْكَلَهُ ومشربه مما هو سبب لبقاء حياته ، فليس العيش من الحياة فى شئ .

(١) الورد - بكسر الراء - الفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة . الوسيط .

الفرق بين الحياة والروح : أن الروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل : هو جسم رقيق حساس ، وتزعم الأطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم : إلى أنها مبسوطة في جميع البدن ، وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ، ولهذا يستعمل فيه النفخ ، فيقال : نفخ فيه الروح ، وسمى جبريل عليه السلام روحًا ، لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن رُوحًا .

الفرق بين الروح، والمهجة، والنفس والذات : أن المهجة خالص دم الإنسان الذي إذا خرج خرجت رُوحه ، وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب تقول : سالت مُهْجُهُمْ على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح ، وعلى الذات ، ويكون توكيداً يقال : خرجت نفسهُ أى رُوحه ، وجاءني زيد نفسه ، بمعنى التوكيد ، والسواد سواد لنفسه ، كما تقول لذاته، والنفس أيضا الماء، وجمعه أنفاس قال جرير :

تُعَلَّلْ وَهِيَ سَاغِبَةٌ بِنِيهَا بِأَنْفَاسٍ مِنَ الشَّبِيمِ الْقِرَاحِ^(٢)

والنفس ملء الكف من الدباغ ، والنفس التي تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا ، فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه .

وقال على بن عيسى : الشيء والمعنى ، والذات ، نظائر وبينها فروق ، في المعنى المقصود ، ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات ، وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الإضافة فقالوا ذات الإنسان ، وذات الجواهر ، ليحققوا الإشارة إليه دون غيره ، قلنا : ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم : قد صح ذلك في نفسي ، أى : قد صار في جملة ما أعلمه ولا يقال صح في ذاتي .

(٢) ديوان جرير - دار المعارف - ٨٨/١ . الساغبة الجائعة ، والنفس من الماء ما كان مرُوبًا كافيًا ، والشبم : البارد . يقال منه شبم يشبم شبما ، والشبم : البرد .

* ومما يضاد الحياة الموت :

الضرق بين الموت والقتل : أن القتل هو نقص البنية الحيوانية ولا يقال له : قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمى ، وقال بعضهم : القتل إماتة الحركة : ومنه يقال ناقة مُقتلة إذا كثر عليها الإتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضا يضاد الحياة مضادة القتل^(٣) ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه إلا أنه يدل علي الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاص البنية ، ويقال لمن حبس الإنسان حتى يموت : أنه قتله ، ولم يكن بقاتل في الحقيقة ، لأنه لم ينقص البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال : مات قلبه إذا صار بليداً ، ومات المتاع أى : كسد ، ومات الشيء بينهم : نقص ، وحظ ميت : ضعيف ونبات ميت : ذابل ، ووقع في الماشية مَوْتَان إذا تماوتت ومَوْتَان الأرض إذا لم تعمر^(٤).

الضرق بين القتل والذبح : أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضربوط مختلفة ولهذا منع الفقهاء من الإجارة على قتل رجل قصاصاً ، ولم يمنعوا من الإجارة على ذبح شاة لأن القتل منه ما لا يدري أيقنته بضربة أو بضربتين أو أكثر ، وليس كذلك الذبح .

الضرق بين الضناء والنفاد : أن النفاد آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفنى جملة ، ألا ترى أنك تقول فناء العالم ، ولا يقال : نفاد العالم ويقال : نفاد الزاد ، ونفاد الطعام ، لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً .

الضرق بين الإهلاك والإعدام : أن الإهلاك أعم من الإعدام ، لأنه قد يكون بنقص البنية ، وإبطال الحاسة ، وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ،

(٣) قال الراغب في مفرداته : أصل القتل إزالة الروح عن الجسد كالموت ، لكن إذا اعتبر بفعل المتولى لذلك يقال : قتل ، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال : موت .

(٤) قال في القاموس : والموتان - بالتحريك - خلاف الحيوان ، أو أرض لم تُحي بعد ، وبالضم - موت يقع في الماشية ، ويفتح . وقال في اللسان : الموات في الأرض مثل الموتان ، يعنى مواتها الذي ليس ملكاً لأحد ، وفيه لغتان سكون الوار وفتحها مع فتح الميم . والموتان ضد الحيوان . ثم قال : والموات - بضم الميم ، والموتان - بضمها أو فتحها - كله الموت يقع في المال والماشية . الفراء : وقع في المال موتان ، وموات ، وهو الموت .

والإعدام نقيض الإيجاد فهو أخص ، فكل إعدام إهلاك ، وليس كل إهلاك إعداماً .

الفرق بين الحياة والقدرة : أن قدرة الحى قد تتناقص مع بقاء حياته على حدّ واحد ، ألا ترى أنه قد يتعذر عليه فى حال المرض والكبر كثير من أفعاله التى كانت مناسبة له مع كون إدراكه فى الحالين على حد واحد ، فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقص ، وما صح به إدراكه غير متناقص ، وفرق آخر : أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه ، وإن لم تكن فيه القدرة كالإذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدور واحد .

الفرق بين القدرة والقهر : أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كِبَر المقدور ، ولهذا يقال : مَلِكٌ قاهر إذا أريد المبالغة فى مدحه بالقدرة ، ولا يقال فى هذا المعنى ، ملك قادر لأن إطلاق قولنا : قادر ، لا يدل على عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا : قاهر .

الفرق بين القهر والغلبة : أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال :قاتله فغلبه ، وصارعه فغلبه ، وذلك لفضل قدرته ، وتقول : حاجّه فغلبه ، ولاعبه بالشطرنج فغلبه^(٥) بفضل علمه وفطنته ، ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول : ناوأه فقهره ، ولا تقول حاجّه فقهره ، ولا تقول : قهره بفضل علمه كما تقول : غلبه بفضل علمه .

الفرق بين الغلبة والقدرة : أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال : غلب خصمه غلباً ، كما تقول طلب طلباً ، وفى القرآن : ﴿وَهُمْ مَنْ بَعْدَ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [سورة الروم : ٢٠] وقولهم :اللَّهُ غَالِبٌ مِنْ صِفَاتِ

(٥) ذكر ابن حجر الهيثمى فى كتابه «كف الرعا» أن هناك أقوالاً أربعة فى تحريمه أو إباحته ، أو كراهته ، ثم قال : ومحل القول بالإباحة أو الكراهة ما لم تكن بيادق الشطرنج ونحوها مصورة كلها أو بعضها بصورة حيوان ، والأحرم اللعب بها . هذا وإذا اقترن بقمار فهو حرام اتفاقاً . هذا وقد قيد المبيحون ، ومنهم جماعة من أصحاب ابن حجر بحالة ما إذا سلمت الأموال عن الخمران ، واللسان عن الطغيان ، والصلاة عن النسيان ، فهو أنس بين الإحوان واشتغال عن الغيبة والبهتان .

الفعل ، وقولنا له : قاهر من صفات الذات ، وقد يكون من صفات الفعل ، وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهورا ، وقال على بن عيسى : الغالب القادر على كسر حدّ الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستصعب من الأمور .

الضرق بين القادر والمُقيت : أن المُقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال : والشاهد قول الشاعر :

أَلَيْ الْفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ إِنِّي عَلَى الْحِسَابِ مُقِيْتُ

قال ولا يمكن المحاسبة له مع القدرة عليها ، والعلم بها وفى القرآن : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَيَّ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيْتًا﴾ [النساء: ٨٥] أى مقتدراً على كل شيء عالماً به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه ، وقيل : هو المقتدر وأنشد :

وَذِي ضِغْنٍ كَفَضْتُ الضُّغْنَ عَنْهُ وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيْتًا^(٦)

وقيل : هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان ، وقال ابن عباس : مقيتا حفيظا ، وقال مجاهد : شهيدا وحفيظا حسيبا ، وقال الخليل : المقيت الحافظ ، والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس ، فكأن المقيت الذى يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء : يَقُوتُ وَيُقِيْتُ .

الضرق بين القادر والقوى : أن القوى هو الذى يقدر على الشيء ، وعلى ما هو أكثر منه ، ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشيء : إنه قوى عليه ، وإنما يقال له إنه قوى عليه : إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم : القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

الضرق بين قولك : قادر عليه وقادر على فعله : أن قولك قادر عليه يُفيد أنه قادر على تصريفه ، كقولك : فلان قادر على هذا الحجر ، أى : قادر على رفعه ووضعه ، وهو قادر على نفسه ، أى قادر على ضبطها ومنعها

(٦) قاله الزبير بن عبد المطلب ؛ أى : رب ذى ضغن وحقد علىّ ، كفتت السوء عنه ، وكنت مقتدرا على أن أصيبه بالمكاره . وفى حواشى الصحاح عن الصغاني . الرواية أُقيت ، والقافية مضمومة وبعده البيت السابق :
ألى الفضل أم عَلَيَّ إِذَا حُوَّ سَبْتُ ، وإنى على الحساب مقيت

فيما تتنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد : أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

الفرق بين القادر على الشئ والمالك له : أن المالك يضاف إلى المقدور، وغير المقدور نحو : زيد مالك للمال ، وليس بقادر عليه ، فالقادر على الشئ قادر على إيجاده ، والمالك للشئ مالك لتصرفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواء ، وهو قوله تعالى : ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [فاتحة الكتاب : ٤] ويوم الدين لم يوجد فيملك ، وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك في الحقيقة لا يكون إلا لموجود ، والقدرة لا تكون على الموجود .

الفرق بين القوة والشدة : أن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشئ في صلابه ، وليس هو من قبيل القدرة ، ولهذا لا يقال لله : شديد والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله وتعالى : ﴿ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ [فصلت : ١٥] أى : أقوى منهم ، وفي القرآن : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾ [الذاريات : ٥٨] أى : العظيم الشأن في القوة ، وهو اتساع .

الفرق بين الشدة والجلد : أن الجلد صلابه البدن ، ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصُّلب من الأرض ، وقيل : يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ، ولا يقال لله جليد لذلك .

الفرق بين الشدة والصعوبة : أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون في الأفعال دون غيرها يقال : صَعِبَ عَلَى الأمر ، يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب ، أى : مُقاسَّاته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمي الفحل الشديد الغالب مُصْعَبًا ؛ فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ، ولا صعب إلا شديد .

الفرق بين القوة والمتانة : أن المتانة صلابه في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصُّلب المرتفع والجمع مِتَان ، ومنه سمي عقب الظهر مِتْنًا ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله ،

فأما قوله تعالى : ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات : ٥٨] فالمتين في أسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوى ، وهو في الله توسع لأن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة ، فاستعملت في نقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة ، والله أعلم .

الفرق بين القدرة والمنة : أن المنة^(٧) تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الأعمال الشاقة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى : ﴿ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾ [فصلت : ٨] أي مقطوع ، والمنون : المنيّة ؛ لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل للامتنان بالنعمة : امتنان لأنه يقطع الشكر .

الفرق بين الشدة والصلابة : أن الصلابة هي التثام الأجزاء بعضها إلى بعض من غير خلل مع يُبوسة فيها ، والشدة هي التزاق الأجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتثما أو متحللاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه ، واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

الفرق بين القوة والشهامة : أن الشهامة خُشونة الجانب ، مأخوذة من الشَّيْهِم^(٨) وهو ذكر القنافظ ، ولا يسمى الله شهماً لذلك .

الفرق بين الشهامة والجزالة : أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول : جزلت الشيء إذا قطعته بشدة ، وقيل : حطب جَزَل إذا كان شديد القطع صلْباً ، وإذا كان كذلك كان أبقى على النار ، فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الأمور ؛ فسمى جَزْلاً ، ولا يوصف الله به .

الفرق بين الشجاعة والبسالة : أن أصل البَسَل الحرام^(٩) ، فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكروه لشدته فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة ، والشجاع : الجريء المقدام في الحرب ضعيفا كان أو قويا ،

(٧) المنة - بضم الميم بعدها نون مشددة - القوة ، يقال : ليس لقلبه منة ، والجمع منن .
(٨) قال في الوسيط : «الشيهم» : حيوان من القوارض له شوك طويل ، كأنه المسال من فصيلة القنافظ ، ويسمى الدُّدُل أيضا .

(٩) جاء في مفردات الراغب : البسل : ضم الشيء ومنعة ، ولتضمنه لمعنى الضم استعير لتقطيب الوجه ، فقيل : باسل ، ومبتسل الوجه ؛ ولتضمنه معنى المنع ، قيل للمحرّم ، والمرتهن : بسل .
والفرق بين الحرام والبسل : أن الحرام عامٌ فيما كان ممنوعاً منه الحكم والقهر ، والبسل هو ممنوع منه بالقهر .

والجرأة قوة القلب الداعية إلى الإقدام على المكاره فالشجاعة تُنبئ عن الجرأة ، والبسالة تنبئ عن الشدة ، والقوة يجوز أن يكون الباسل من البُسُول وهي تكره الوجه مثل البُثور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ، ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

الفرق بين الشجاعة والنجدة : أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه ، وأصلها الارتفاع ، ومنه سميت بلادهم المرتفعة نَجْدًا ، وقيل للنَجَادِ نجاد : لأنه يحشو الثياب فترتفع ، ثم قيل : للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم في أكثر الحال .

ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين الصلابة والقسوة : أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب ، وإن لم يكن صلبا .

الفرق بين القدرة والصحة : أن الصُّحة يوصف بها الجملة والآلات ، والقدرة تتعلق بالجملة ، فيقال عَيِّنْ صحيحة ، وحاسة صحيحة ، ولا يقال : عين قادرة ، وحاسة قادرة .

الفرق بين الصحة والعافية : أن الصحة أعم من العافية ، يقال : رجل صحيح ، وآلة صحيحة ، وخشبة صحيحة إذا كانت ملتئمة لا كسر فيها ، ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال : صححت القول ، وصح لي على فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاذه من الصحة فقط ، والصحة تنصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض ، وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافى المرض ، يقال : خلقه الله معافى صحيجا ، ومع هذا فإنه لا يقال : صح الرجل ، ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة: ١٧٨] أى : ترك له ، وَعَفَتِ الدار : تُرِكَتْ حَتَّى دَرَسَتْ وَمِنْهُ «أَعْفُوا اللّٰحِي»^(١٠) أى : اتركوها حتى تطول ، ومنه العفو عن الذنب ، وهو ترك

(١٠) ذكره العجلوني في الكشف برقم ١/٤١٩ وقال : رواه أحمد عن أبي هريرة .

المعاقبة عليه ، وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة ، وعفاه يعفوه ، واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .

الفرق بين الصحة والسلامة : أن السلامة نقيضة الهلاك ، ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ، ألا ترى أنه يقال : سلّم الرجلُ من علته إذا كان يُخاف عليه الهلاك منها ، أو على شىء من جسده ، وإذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يُقلَّ : صح منها ، هذا على أن السلامة نقيضة الهلاك ، وليست الصحة كذلك ، وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرئ من العيب : سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين ؛ زوال الموانع والآفات ممّن يجوز عليه ذلك ، ولا يقال لله : سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ، ولا يقال له : صحيح ، لأن الصحة تقتضى منافية المرض والكسر ولا يجوز أن على الله تعالى .

الفرق بين القدرة والطاقة : أن الطاقة غاية مقدرة القادر ، واستفراغ وسّعه فى المقدور ، يقال : هذا طاقتى أى : قدر إمكانى ، ولا يقال لله تعالى : مُطيق لذلك .

الفرق بين القدرة والاستطاعة : أن الاستطاعة فى قولك : طاعت جوارحه للفعل ، أى : انقادت له ، ولهذا لا يوصف الله بها ، ويقال : أطاعه ، وهو مطيع ، وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الإجابة وهو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ [المائدة: ١١٢] أى : هل يُجيبك إلى ما تسأله ، وأما قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [الكهف: ١٠١] فمعناه أنه يتقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرّون على ذلك ، وأنت تقول : لا أستطيع أن أبصر فلاناً ؛ تريد أن رؤيته تثقل عليك .

الفرق بين العزيز والقاهر : أن العزيز هو الممتع الذى لا ينال بالأذى ، ولذلك سمى أبو ذؤيب^(١١) العُقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها فى أعلى الجبل

(١١) هو أبو ذؤيب الهذلى ، جاملى إسلامى واسمه خويلد بن خالد ، وكان راوية ساعدة بن جوية رجاء فى اللسان ؛ والخصف : المثقب ، والإشفى ، قال أبو كبير يصف عقابا :

حتى التهمت إلى فراش عزيزة
لنخاء روثة أنفها كالخصف

فهي ممتعة على من يريدها فقال :

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة سوداء روثة أنفها كالمخصف -

ويقال : عَزَّ يَعِزُّ ، إذا صار عزيزاً ، وَعَزَّ يَعُزُّ عَزًّا إذا قهر باقتدار على المنع والمثل : «مَنْ عَزَّ بَزًّا»^(١٢) والعزاز : الأرض الصُّلبة لامتناعها على الحافر بصلابتها كالامتناع من الضيم ، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر ، والصفة بقاهر تتضمن معنى العِزِّ ، يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه ، وصار مقتدرًا على إنفاذ أمره فيه .

الفرق بين قولك : العزيز ، وبين قولك : عزيزى : أن قولك عزيزى بمعنى حبيبي الذي يَعِزُّ عليك فقدوةً لميل طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الإضافة ، وليس كذلك السيد وسيدى ، لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

الفرق بين القادر والتمكن : أن التمكن مضمن بالآلة ، والمكان الذي يتمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة في الكتابة ، ونحوها ، ويقال مكَّنه ومكَّنَ له ، قال بعضهم : معناهما واحد ، قال :ومنه قوله تعالى : ﴿مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦] قال: فجاء باللغتين للتوسع في الكلام ، والصحيح : أن مكنت له : جعلت له ما يتمكن به ، ومكنته : أقدرته على ملك الشيء في المكان .

الفرق بين التمكين والإقذار : أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائنًا ما كان من الآلات والعُدَد والقُوَى ، والإقذار : إعطاء القدرة وذلك أن الذي له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ، ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

(١٢) انظر أمثال العرب للمفضل الضبي / ١٢٤ ، وجمهرة العسكري ٢/ ٢٨٨ ، والفاخر ٧٢/ ، والزاهر ٤٥٦/١ ، والميداني ١٧٤/٢ ، والمستقصى ٣١٤ ، واللسان بزز ، والوسيط ١٥٣ ، والتلخيص للعسكري ١٩٥ ، والخزانة ٣٢٤/١ .

****الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها :**

الفرق بين العجز والمنع : أن العجز يضاد القدرة ، مضادة الترك ، ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لأجله يتعذر الفعل على القادر ، فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة ، بل ليس يسمى منعاً إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز فى شيء .

الفرق بين المنع والكف : أن المنع ما ذكرنا ، والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل فى الامتناع عما تدعو إليه الشهوة ، قال : والإمساك مثله ، يقال : كف عن زيارة فلان وأمسك عن الإفطار ، وليس الأمر كما قال ؛ بل يستعمل الإمساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة ، وفيما لا تدعو إليه يقال : كف عن القتال ، كما يقال كف عن شرب الماء ، وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الإمساك حبس النفس عن الفعل ومنه **المَسَاكُ** ، وهو مكان يُمسك الماء أى : يحبسه ، والجمع مسك والمسك^(١٣) السُّوار ، سُمى بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والماسكة جلدة تكون على وجه الولد فى بطن أمه لأنها محيطة به كإحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشيء ، وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمساك الاسترسال ، ونقيض الإمساك الإرسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال : جاءنى الناس كافةً أى جميعاً . فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل ، وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه ، وإنما قلنا ذلك : لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط ، والإمساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين الكف والترك : أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر ، وقال بعضهم : كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتاً واحداً وكانا يحلان محل القدرة ، وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سُمى الموجود منهما تركا ، وما لم ^(١٣) قال فى الصباح : والمسك - بفتحيتين - أسورة . وقال فى اللسان : المسك : الأسورة والخلاخيل ، من عاج .

يوجد متروكا ، والترك عند العرب تخليف الشيء فى المكان الذى هو فيه ، والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها : تَرِيكة لأن النعامة تتصرف عنها ، والتريكة الروضة يُغفلها الناس ولا يَرَعَوْنَهَا .

الضرق بين التترك والتخلية : أن التترك هو ما ذكرنا ، والتخلية للشيء نقيض التوكيل به ، يقال : خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خاليا لا أحد معه ، ثم صارت التخلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء ، والرغبة فيه ، والنهى عن خلافه ، ويقولون : القادر مخلص بينه وبين مقدوره ، أى : لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

الضرق بين قولك: تركت الشيء ، وقولك : لهيت عنه : أنه يقال : لهيت عنه إذا تركته سهواً أو تشاغلا ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامداً : إنه لهى عنه ، وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشيء إذا تركته غلط ؛ ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع ، أو الشرب بعد الرى : إنه لهى عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

الضرق بين التخلية والإطلاق : أن الإطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداء ، والإطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، والإطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا فك طلقه ، أى : قيده كما تقول أنشط : إذ حل الأنشطة ، ومنه طلق المرأة ، وذلك أنهم يقولون للزوجة : إنها فى حبال الزوج ، فإذا فارقها قيل : طلقها ، كأنه قطع حبلها وإنما قيل فى الناقة : أطلق ، وفى المرأة طَلَّق للفرق بين المعنيين ، والأصل واحد .

الضرق بين الكف والإحجام : أن الإحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال : أحجم عن القتال ، ولا يقال : أحجم عن الأكل والشرب .

الضرق بين الإقدام والتقحم : أن التقحم الإقدام فى المضيق بشدة يقال : تقحم فى الغار ، وتقحم بين الأقران ، ولا يقال : أقدم فى الغار ، وأصل التقحم الإقدام على القحم ، وهى الأمور الشديدة واحدها قَحْمَة ،

والإقدام هو حمل النفس على المكروه من قُدَام ، ويخالف التقدّم فى المعنى؛ لأن التقدم يكون فى المكروه والمحبوب ، والإقدام لا يكون إلا على المكروه .

الضرق بين المنع والصد : أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الأنفال : ٢٤] أى يَمْنَعُونَ الناس عن قصده ، والمنع يكون فى ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال : منع الحائط عن الميل ، ولا يقال : صده عن الميل ، لأن الحائط لا قصد له ، ويقولون : صدنى عن لقائك ، يريد عن قصد لقائك وهذا بيّن .

الضرق بين قولك : منعته عن الفعل وبين قولك : ثنيته عنه : أن المنع يكون عن إيجاد الفعل ، والثنى لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول : ثنيته عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعته عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء فى الكلام لأنك إذا قلت : ضربت القوم إلا زيدا ، فقد أخبرت أن الضرب قد استمر فى القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب ، حتى إذا استمر فى القوم ثنيته فلم يصل إلى زيد .

الضرق بين الردّ والرجع : أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٣] ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، ولهذا يسمى البهرج ردّاً ، ولم يسم رجعا ، هذا أصله ، ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما .

الضرق بين الرد والرفع : أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعاً .

* ومما يجرى مع هذا :

الضرق بين الحَصْر والحبس : أن الحصر هو الحبس مع التضيق يقال : حصرهم فى البلد ؛ لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح فى الرعى والتصرف فى الأمور ، ويقال : حبس الرجل عن حاجته ، وفى الحبس إذا منعه عن التصرف فيها ، ولا يقال : حصر فى هذا المعنى دون أن يضيق عليه ، وهو فى حصار أى : ضيق ، والحَصْر احتباس النَّجْو كأنه من ضيق

المخرج ، كذا قال أهل اللغة ، ويجوز أن يقال : إن الحبسَ يكون لمن تمكنت منه ، والحصرَ لمن لم تتمكن منه ، وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فإنك لم تتمكن منهم ، وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم ، والحصر في هذا سبب التمكن ، والحبس يكون بعد التمكن .

الفرق بين الحصر والإحصار : قالوا : الإحصار في اللغة منع بغير حبس ، والحصر المنع بالحبس ، قال الكسائي : ما كان من المرض قيل فيه : أحصر ، وقال أبو عبيدة : ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه : أحصر ، وما كان من سجن أو حبس قيل فيه : حصر فهو محصور ، وقال المبرد : هذا صحيح ، وإذا حبس الرجل الرجل قيل : حبسه ، وإذا فعل به فعلا عرضه به لأن يحبس قيل : أحبسه ، وإذا عرضه للقتل قيل : أقتله . وسقاه إذا أعطاه إناء يشرب منه ، وأسقاه إذا جعل له سقيا ، وقبره إذا تولى دفنه ، وأقبره جعل له قبرًا ، فمعنى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦] عرض لكم شيء يكون سببًا لفوات الحج .

الفرق بين الوهن والضعف : أن الضعف ضد القوة، وهو من فعل الله تعالى، كما أن القوة من فعل الله تقول : خلقه الله ضعيفًا ، أو خلقه قويا ، وفي القرآن ﴿ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] والوهن هو : أن يفعل الإنسان فعل الضعيف ، تقول : وهن في الأمر يهن وهنًا وهو واهن ، إذا أخذ فيه أخذ الضعف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩] أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء ، وأنتم أقوياء على ما تطلبونه بتذليل الله إياه لكم ، ويدل على صحة ما قلنا : أنه لا يقال : خلقه الله واهنا ، كما يقال : خلقه الله ضعيفًا ، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازًا في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي لم يفعلوا فعل الضعيف ، ويجوز أن يقال : إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقول : هي إظهار الضعف قال الله تعالى : ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ [آل عمران: ١٤٦] أي لم يضعفوا بنقصان القوة ، ولا استكانوا بإظهار الضعف

عند المقاومة ، قال الخليل : إن الوهن الضعف فى العمل ، والأمر ، وكذلك فى العظم ونحوه يقال : وهن العظمُ يَهِنُ وَهْنًا وأوهنه مَوْهِنَةً ، ورجل واهن فى الأمر ، والعمل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة ، والوهين بلغة أهل مصر : رجل يكون مع الأجير يحثه على العمل .

الفرق بين الضُّعْف والضُّعْف : أن الضُّعْف - بالضم - يكون فى الجسد خاصة ، وهو من قوله^(١٤) تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ﴾ [الروم: ٤٠] والضُّعْف بالفتح يكون فى الجسد والرأى والعقل يقال : فى رأيه ضَعْفٌ ، ولا يقال : فيه ضعف ، كما يقال : فى جسمه ضَعْفٌ وضُفٌّ .

(١٤) قال فى اللسان : الضُّعْف والضُّعْف : خلاف القوة ، وقيل : الضعف - بالضم - فى الجسد والضعف - بالفتح - فى الرأى والعقل . وقيل : هما جالزان فى كل وجه . قال قتادة : خلقكم من ضعف - بضم الضاد - قال من النطفة . ثم جعل من بعد قوة ضِعْفًا . قال : الهرم . وروى عن ابن عمر : أنه قال : قرأت على النبى ﷺ «الله الذى خلقكم من ضعف» فأقرأنى : من ضعف : بالضم ؛ وقرأ عاصم وحَمْزَة : «وعلم أن فيكم ضعفا» بالفتح . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائى بالضم .

الباب السادس

فى الفرق بين القديم والعتيق والباقى والدائم وما يجرى مع ذلك

الفرق بين القديم والعتيق : أن العتيق : هو الذى يُدركُ حديث جنسه فيكون بالنسبة إليه عتيقا ، أو يكون شيئاً يطول مُكثه ، ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقاً ، ولهذا لا يقال : إن السماء عتيقة وإن طال مُكثها ؛ لأن الزمان لا يؤثر فيها ، ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة إليه عتيقة ، ويدل على ذلك أيضاً أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض ، على حسب سرعة تغيره وبطئه . والقديم : ما لم يزل موجوداً ، والقدم لا يستفاد ، والعتق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال : سأقدم هذا المتاع ، كما تقول : سأعتقه ، ويتوسع فى القدم فيقال : دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ، ولا يقال : أعتق منه ، فالعتق فى هذا على أصله لم يتوسع فيه .

الفرق بين الموجود والكائن : أن الموجود من صح له تأثير ، فتأثير القديم صحة الفعل منه ، وتأثير الجسم شغله للحيز ، وتأثير العرض تغييره للجسم ، وصفة الموجود من الوجود على التقدير ، وكذلك صفة القديم من القدم ، وصفة الحادث من الحدوث ، وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه ، إما محقق ، وإما مقدر ، وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ، ألا ترى أن قول امرئ القيس :

* بمنجرد قيد الأوابد هيكل^(١) *

أبلغ من مانع الأوابد ، وهو مقدر تقدير المانع .
والكائن على أربعة أوجه :

أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك فى القديم كما يصح فى المحدث والناس يقولون : إن الله لم يزل كائناً ، والثانى بمعنى وجود الصنع والتدبير

(١) هذا عجز بيت من معلقته التى مطلعها : «قفانبك» ، وتامه :

وقد أخطى والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

(الديوان ص ٥١ طبعة دار صادر) ، وانظر شرح المعلقات البيت رقم ٥٣ من المعلقة طبعة (دار الطلائع) بتحقيقى .

وهو قول الناس : إن الله تعالى كائن بكل مكان ، والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان ، وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله ، فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجواهر : إنه كائن بالمكان ، ومعناه : أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض : إنه كائن في الجسم ، فالمراد حلوله .

الفرق بين الكائن والثابت : أن الكائن لا يكون إلا موجودا ، ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم : فلان ثابت النسب ، معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ، ويقال : شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض ، وليس كذلك الكون .

الفرق بين الدوام والخلود : أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ، ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال : إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما ، والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ، ولهذا لا يقال : إنه خالد كما أنه دائم .

الفرق بين الدائم والسرمد : أن السرمد هو الذى لا فصل يقع فيه ، وهو إتباع الشيء الشيء ، والميم فيه زائدة ، والعرب تقول : شريكه سرمداً مبرداً كأنه إتباع (٢)

الفرق بين الخلود والبقاء : أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم، ومنه أخذ إلى الأرض ، وأخذ إلى قوله ، أى : لزم معنى ما أتى به ، فالخلود اللزوم المستمر (٣) ، ولهذا يستعمل في الصخور ، وما يجرى مجراها ومنه قول لبيد :

* حُمِرْ خَوَالِدَ مَا يَبِينُ كَلَامُهَا *

وقال على بن عيسى : الخلود مضمرب بمعنى فى كذا ، ولهذا يقال : خلدته

(٢) قال فى اللسان : السرمد : دوام الزمان من ليل أو نهار ، وليل سرمد طويل ، وفى حديث لقمان : جواب ليل سرمد . السرمد : الدائم الذى لا يتقطع .

(٣) قال الراغب فى مفرداته : الخلود : هو تبرى الشيء من اعتراض الفساد ، ويقاؤه على الحالة التى هو عليها ، وكل ما يتباطأ عنه التغيير والفساد ، تصفه العرب بالخلود كقولهم للأثافي : خوالد . وذلك لطول مكثها ، لا لدوام بقائها .

فى الحبس ، وفى الديوان ، ومن أجله قيل للأثافى : خوالد ، فإذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله تعالى دائم الوجود ، ولا يقال خالد الوجود .

الفرق بين القديم والباقي والمتقدم : أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث فى حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل موجوداً على ما ذكرنا ، وأنت تقول : ساقى هذا المتاع لنفسى ، ولا تقول : سأقدمه ، واستبقيت الشيء ، ولا تقول استقدمته ، وقال قوم : القديم فى اللغة مبالغة فى الوصف بالتقدم فى الوجود ، كلما تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك : لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً أنه سيقدم ، كما تقول : إنه سيبقى ، وفى بطلان ذلك دلالة على أنه فى المحدث توسع ، والمتقدم خلاف المتأخر ، والتقدم حصول الشيء قدام الشيء، ومنه القدوم لتقدمها فى العمل ، وقيل : لمضيها فى العمل لا تنتهى فتويع لها فى الصفة كالتقدم فى الأمر ، ومنه القَدَمُ لأنك تتقدم بها فى المكان فى المشى ، والسابقة فى الخير والشر قَدَمٌ؛ وفى القرآن ﴿قَدَمٌ صِدْقٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [سورة يونس : ٢] وقوادم الريش : العشر المتقدمات . ويقال قَدَمَ العهد ، وقَدَمَ البلى أى طال ، وكل ما يَقْدُمُ فهو قديم، وقَدِمَ . وفى الحديث : «حتى يضع الجبار فيها قدمه^(٤)» أى فى النا يريد : من سلف فى علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه والقديم على الحقيقة هو الذى لا أول لحدوثه .

الفرق بين قولنا : الأول ، وبين قولنا : قبل ، وبين قولنا : آخر ، وقولنا : بعد : أن الأول : هو من جملة ما هو أوله ، وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره ، وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد ، وذلك : أنك إذا قلت : زيد أول من جاءنى من بنى تميم وآخره ، أَوْجَبَ ذلك أن يكون زيد من بنى تميم ، وإذا قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم ، أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم ، فعلى هذا يجب أن يكون قولنا : الله أول الأشياء فى الوجود وآخرها ، أن

(٤) ذكر الحديث ابن الأثير فى تذكرته «جبر» ثم قال : المشهور فى تأويله : أن المراد بالجبار : الله تعالى ، ويشهد له قوله فى الحديث الآخر : «حتى يضع رب العزة فيها قدمه» والمراد بالقدم : أهل النار الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه ، كما أن المؤمنين قدمه الذين قدمهم للجنة . وقيل : أراد بالجبار هاهنا : المتعبد العاتى ، ويشهد له قوله فى الحديث الآخر : إن النار قالت : «وَكَلَّتْ بِطَلَاةٍ : بمن جعل مع الله إلهاً آخر ، وبكل جبار عنيد ، وبالمصورين» .

يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ، ولا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال : إنه قبل الأشياء الموجودة سِوَاهُ ، أو بعدها فيكون استثناءؤه من الأشياء لا يخرجها من أن يكون شيئاً ، وقبلُ وبعْدُ لا يقتضيان زماناً ، ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملا في الأزمنة والأوقات بأن يقال : بعضها قبل بعض ، أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زماناً ، وغير مستتكر وجود زمان لا في زمان ، ووقت لا في وقت ، وقبل مُضْمَنَةٌ بالإضافة في المعنى واللفظ وربما حذفَت الإضافة اجتزاء بما في الكلام من الدلالة عليها ، وأصل قبل المقابلة فكأن الحادث المتقدم قد قابل الوقت الأول ، والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الأول ما يستقبل ، والآخِرُ يجيء على تفصيل الاثنين ، تقول : أحدهما كذا والآخِرُ كذا ، والأول والآخِرُ يقال بالإضافة ، يقال أوله كذا وآخره إلا في أسماء الله تعالى ، والأول الموجود قبل ، والآخِرُ الموجود بعد .

الضَرْقُ بين السابق والأول : أن السابق في أصل اللغة يقتضى مسبقاً ، والأول لا يقتضى ثانياً ، ألا ترى أنك تقول : هذا أول مولود ولد لفلان ، وإن لم يولد له غيره ، وتقول : أول عبد يملكه حر ، وإن لم يملك غيره ، ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء ، وبهذا يبطل قول الملحدين : إن الأول لا يسمى أولاً إلا بالإضافة إلى ثان .

وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود ، وقال بعضهم : لا يطلق ذلك في الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال : إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الزيادة في السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

الضَرْقُ بين قولك : يَقدُمه ، وقولك يَسبقه : أن معنى قولك : يَقدُمه يسير قُدَّامَه ، ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله ، وقال تعالى : ﴿ يَقدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [سورة هود : ٩٨] قيل إنه أراد يمشى على قدمه يقودهم إلى النار ، وليس كذلك يسبقهم ، لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه ، أنه يوجد قبلهم فيها .

الباب السابع

فى الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .

الفرق بين الإرادة والمحبة : أن المحبة تجري على الشيء ، ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الإرادة تقول : أحببت زيداً والمراد : أنك تحب إكرامه ونفعه ، ولا يقال : أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول : أحب الله أى : أحب طاعته ولا يقال : أريده بهذا المعنى ، فجعل المحبة ، لطاعة الله محبة له ، كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه . وتقول : الله يحب المؤمنين ؛ بمعنى أنه يريد إكرامهم و إثابتهم ولا يقال : إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا : إن المحبة تكون ثواباً وولاية ، ولا تكون الإرادة كذلك ، ولقولهم : أحب زيدا مزية عن قولهم : أريد له الخير ، وذلك أنه إذا قال : أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك إذا قال : أكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له خيراً البتة ، والمحبة أيضاً تجرى مجرى الشهوة ، فيقال : فلان يحب اللحم ، أى يشتهيهِ ، وتقول : أكلت طعاماً لا أحبه أى لا اشتهيهِ ومع هذا فإن المحبة هى الإرادة ، والشاهد : أنه لا يجوز أن يحب الإنسان الشيء مع كراهته له .

الفرق بين المحبة والشهوة : أن الشهوة توقان النفس ، وميل الطباع إلى المشتهى وليست من قبيل الإرادة ، والمحبة من قبيل الإرادة ونقضها البغضة ، ونقيض الحب البغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط ، والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

الفرق بينها وبين الصداقة : ان الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء الصّدق وهو الصُّلب القوي ، وقال أبو على - رحمه الله - :

الصداقة : اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال : إن الله صديق المؤمن ، كما يقال : إنه حبيبه وخليله .

الفرق بين الشهوة واللذة : أن الشهوة توقان النفس الى ما يلدُّ وَيَسْرُّ واللذة ما تاقت النفس إليه ونازعت إلى نيله ، فالفرق بينهما ظاهر .

الفرق بين الإرادة والشهوة : إن الانسان قد يشتهي ما هو كاره له كالصائم يشتهي الماء ويكرهه ، وقد يريد الإنسان مالا يشتهي كشراب الدواء المر ، والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة ، وإرادة القبيح قبيحة ، فالفرق بينهما بين .

الفرق بين اللذة والراحة : أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له وذلك أن العطشان إذا اشتهي الشرب ولم يشرب مليا ، ثم شرب ، سميت لذته بالشرب راحة ، وإذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك الماشى إذا أطال المشى ثم قعد ، وقد تقدمت شهوته للقعود سميت لذته بالقعود راحة وليس ذلك من إرادات ، ولكنه يجرى معها ويشكل بها ، وعن أبي هاشم - رحمه الله - أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين المتذّ بها ، ويضروبها الدالة على اختلاف أجناسها دليل على أنها معنى ، ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن تكون الإرادة كذلك .

الفرق بين الحب والود : أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع ، والحكمة جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط . ألا ترى أنك تقول أحب فلانا ، وأوده وتقول أحب الصلاة ، وتقول أود الصلاة وتقول: أود أن ذاك كان لى إذا تمنيت وداده ، وأود الرجل وداً ومودة ، والودّ والوديد مثل الحبّ والحبيب .

الفرق بين المحبة والعشق : أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنساناً ، والعزم على مواقفته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقاً للشهوة لجاز أن يكون العاشق خالياً من أن يشتهي النيل ممن يعشقه ، إلا أنه شهوة مخصوصة لاتفارق موضعها ، وهي شهوة الرجل للنيل ممن يعشقه ، ولا تسمى شهوته لشرب الخمر وأكل الطيب عشقاً ، والعشق أيضاً هو الشهوة التي إذا أفرطت ، وامتنع نيل ما يتعلق بها قتلت صاحبها ، ولا يقتل من الشهوات غيرها ، ألا ترى أن أحداً لم يمت من شهوة الخمر ، والطعام ، والطيب ، ولا من محبة داره أو ماله ، ومات خلق كثير من شهوة الحلوة مع المعشوق والنيل منه .

الفرق بين الإرادة والرضا : أن إرادة الطاعة تكون قبلها ، والرضا بها يكون بعدها أو معها ، فليس الرضا من الإرادة فى شىء ، وعند أبى هاشم - رحمه الله - أن الرضا ليس بمعنى ، ونحن وجدنا المسلمين يرغبون فى رضا الله تعالى ، ولا يجوز أن يرغب فى لاشىء ، والرضا أيضا نقيض السُّخْط ، والسُّخْط من الله تعالى إرادة العقاب ، فينبغى أن يكون الرضى منه إرادة الثواب أو الحكم به .

الفرق بين التمنى والإرادة : أن التمنى معنى فى النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى فى وقوعه نفع ، أو فى زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمنى بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا ، وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو على رحمه الله: التمنى هو قول القائل : ليت الأمر كذا فجعله قولا ، وقال فى موضع آخر : التمنى هو هذا القول ، وإضمار معناه فى القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأخشاد ، والتمنى أيضا : التلاوة قال الله تعالى : ﴿ إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج : ٥٢] . وقال ابن الأنبارى : التمنى : التقدير ، قال : ومنه قوله تعالى ﴿ مِنْ نَظْفَةٍ إِذَا تُمْنَى ﴾ [النجم : ٤] . ، وتمنى كذب ، وروى أن بعضهم قال للشعبي : أهذا مما رويته أو مما تمنيته ، أى كذبت فى روايته ، وأما التمنى فى قوله تعالى : ﴿ فَتَمَنُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ٩٤] . فلا يكون إلا قولا ، وهو أن يقول أحدهم : ليته مات ، ومتى قال الإنسان : ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره ، ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحدا ، ولا يدل على صحة مقالته ولا فسادها ، لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول : تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا : قد تمنينا ذلك بقلوبنا ، فكانوا مساوين له فيه ، وسقط بذلك دلالة على كذبهم ، وعلى صحة ثبوته ، فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظاً .

الفرق بين التمنى والشهوة : أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات بالحواس ، والتمنى يتعلق بما يلذ ، وما يكره مثل أن يتمنى الإنسان أن يموت . والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى .

الفرق بين الهوى والشهوة : أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغي ، ولذلك غلب على الهوى صفةُ الذم ، وقد يشتهى الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

الفرق بين الإرادة والمشیئة : أن الإرادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى ، والمشیئة لما يتراخى وقته ، والشاهد : أنك تقول : فعلت كذا شاء زيد أو أبى ، فيقابل بها إباءةً ، وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل ، وكذلك مشیئته إنما تكون بدلا من ذلك فى حاله .

الفرق بين المشیئة والعزم : أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته فى الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه ، ويختص بإرادة المرید لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

الفرق بين العزم والنية : أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك : انتوى إذا بعد ، والنوى والنية البعد ، فسميت بها الإرادة التى بعد ما بينها وبين مرادها ، ولا يفيد قطع الروية فى الإقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية ، لأن إرادته لا تتقدم فعله ، ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية ، وقطعها فى الإقدام والإحجام .

الفرق بين الإرادة والاختيار : أن الاختيار إرادة الشيء بدلا من غيره ، ولا يكون مع تطور المختار وغيره بالبال ، ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره وأصل الاختيار الخير ، فالمختار : هو المرید لخیر الشیئین فى الحقیقة أو خیر الشیئین عند نفسه من غیر إلیاء واضطرار ، ولو اضطر الإنسان إلى إرادة شيء لم يُسَمَّ مختاراً له ، لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

الفرق بين الاختيار والإيثار : أن الإيثار على ما قيل هو الاختيار المقدم

والشاهد قوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٩٤] . وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى ، لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في الاختيار فقبل حركة الجوارح اختيارية ، تفرقة بين حركة البطش ، وحركة المجس وحركة المرتعش ، وتقول اخترت المروي على الكتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا ، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ ﴾ [الدخان : ٣٢] . أى اخترنا إرسالهم ، وتقول فى الفاعل : مختار لكذا ، وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى ﴿ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف : ٩٤] . معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثرة عندى أى ممن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده ، واخترتك أخذتك للخير الذى فيك فى نفسك ؛ ولهذا يقال : آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال : اخترتك لهذا الأمر ؛ فالفرق بين الإيثار والاختيار بين من هذا الوجه .

الفرق بين العزم والزماع : أن العزم يكون فى كل فعل يختص به الإنسان ، والزماع يختص بالسفر ، يقال : أزمعت المسير قال الشاعر :

* أأزمعت من آل ليلى ابتكارا *

ولا يقال أزمعت الأكل والشرب ، كما تقول : عزمتم على ذلك ، والإزماع أيضاً لا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

الفرق بين الإرادة والمعنى : أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل ، والإرادة تكون فى القول والفعل .

الفرق بين التيمم والإرادة : أن أصل التيمم التأمم وهو قصد الشيء من أمام ؛ ولهذا لا يوصف الله به ، لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشيء من أمامه ، أو ورائه ، والمتيمم القاصد ما فى أمامه ، ثم كثر حتى استعمل فى غير ذلك .

الفرق بين الإرادة والتحرى : أن التحرى هو طلب مكان الشيء مأخوذ من الحرى وهو المأوى ، وقيل لمأوى الطير حرأها ، ولموضع بيضها حرى

أيضا ، ومنه تحرّى القبلة ، ولا يكون مع الشك فى الإصابة ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، فليس هو من الإرادة فى شيء .

الفرق بين الإرادة والتوخى : أن التَّوْحَى مأخوذ من الوَخَى وهو الطريق القاصد المستقيم ، وتوخيت الشيء مثل تطرقته ، جعلته طريقى ، ثم استعمل فى الطلب والإرادة توسعا ، والأصل ما قلناه .

الفرق بين الإرادة وتوطين النفس : أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الإرادة له ، ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ، ألا ترى أنك لا تقول وَطَّن فلان نفسه على ما يشتهي .

الفرق بين القصد والإرادة : أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره ، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر ، والقصد أيضا إرادة الفعل فى حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصداً ، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول : قصدت أن أزورك غداً .

الفرق بين القصد والحج : أن الحج هو القصد على استقامة ، ومن ثمّ سُمى قصد البيت حَجًّا ، لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره . ومنه قيل للطريق المستقيم : مَحَجَّة ، والحَجَّة فَعْلَةٌ من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .

الفرق بين الحرَد والقصد : أن الحرَدَ قصد الشيء من بُعد ، وأصله من قولك : رجل حَرِيد المحل ، إذا لم يخالط الناس ، ولم يزل معهم ، وكوكب حَرِيد مُنْتَح عن الكواكب ، وفى القرآن : ﴿ وَغَدُوا عَلَيَّ حَرْدٍ قَادِرِينَ ﴾ [القلم : ٢٥] . والمراد أنهم قصدوا أمرا بعيداً ، وذلك أن الله أهلك ثمرتهم بعد الانتفاع بها .

الفرق بين الإرادة والإصابة : أن الإرادة سميت إصابة على المجاز فى قولهم : أصاب الصواب ، وأخطأ الجواب ؛ أى أراد ، قال الله تعالى : ﴿ رِخَاءٌ حَيْثُ أَصَابَ ﴾ [ص : ٣٦] . وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الإرادة .

الفرق بين القصد والنحو : أن النحو قصد الشيء من وجه واحد ،

يقال : نحوته إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون : الكلام فى هذا على أنحاء ، أى : على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل فى الإعراب وقال : لأصحابه : اُنْحُوا هذا النحو ، أى : اقصدوا هذا الوجه من الكلام ، فسمى الإعراب نحوًا ، وناحية الشيء الوجه الذى يقصد منه ، وهى فاعلة بمعنى مفعولة أى هى مَنحُوَّة .

الفرق بين الهم والإرادة : أن الهم آخر العزيمة عند واقعة الفعل ، قال الشاعر (٣) :

هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْتُ عَلَى عَثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ

ويقال : هَمَّ الشَّحْمَ إذا أذابه ، وذلك أن ذوبان الشحم آخر أحواله ، وقيل : الهم تعلق خاطر بشيء له قدرة فى الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الكلمة الاستقصاء ، ومنه هَمَّ الشَّحْمَ إذا أذابه حتى أحرقه ، وهَمَّ المرض إذا هبط .

الفرق بين الهم والقصد : أنه قد يهم الإنسان بالأمر قبل القصد إليه ، وذلك أنه يبلغ آخر عزمه ثم يقصده .

الفرق بين الهمِّ والهِمَّة : أن الهِمَّة اتساع الهم وبعد موقعه ، ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال : فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم : فلان بعيد الهممة ، وكبير العزيمة فلأن بعض الهمم يكون أبعد من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يهتم بالأمر الكبار ، والهم هو الفكر فى إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال : أهم بحاجتى ، والهمُّ أيضاً الشهوة قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف : ٢٤] . أى عزمت على الفاحشة ، واشتهاها هو ، والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء - صلوات

(٣) قيل : إن عمير بن ضبابى البرجمي ، أتى الحجاج ، وهو شيخ يرعد ، فقال : أيها الأمير ، إني من الضعفة ، وإن لى ابنا هو أقوى منى على الأسفار ، واحتمال مشاق السهول والأوعار ، وقد تخرج اسمي فى هذا البحث ، فإن رأى الأمير أن يقبله منى بديلا فعل ، فقال الحجاج : نفعل . فلما وكى قال قائل له : أيها الأمير ، هذا عمير الذى يقول : هممت ولم أفعل إلخ البيت . وقد دخل هذا الشيخ على عثمان وهو مقتول فوطئ بطنه ، وكسر ضلعا من أضلاعه ، فقال الحجاج : ردوه ، فردّ ، فقال له : هلا بعثت أيها الشيخ إلى أمير المؤمنين عثمان يوم الدار بديلا ١٩ إن فى قتلك صلاحا ، يا حرسى ، اضرب عنقه .

اللَّهِ عَلَيْهِمْ- لا يعزمون على الفواحش ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]. والصلاة من الله الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [آل عمران : ١٨]. فالشهادة من الله تعالى إخبار ، وبيان ومنهم إقرار ، والهم أيضاً عند الحزن الذي يُذيب البدن من قولك : هَمَّ الشَّحْمَ إِذَا أَذَابَهُ . وسنذكر الفروق بين الهمِّ ، والغَمِّ ، والحُزْنَ في بابه إن شاء الله .

الفرق بين الحسد والغبط : أن الغبط هو : أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه ، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه ، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط ؛ فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له : أيضر الغبط ؟ فقال : «نعم كما يضر العصا الخبط^(٤)» فإنه أراد أن تترك مالك فيه سعة لئلا تدخل في المكروه ، وهذا مثل قولهم : ليس الزهد في الحرام ، إنما الزهد في الحلال ، والاعتباط بالفرح بالنعمة ، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها صاحبها .

* الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها :

الفرق بين الكراهة والإباء : أن الإباء هو أن يمتنع وقد يكره الشيء من لا يقدر على إباته ، وقد رأيناهم يقولون للملك : أبيت اللعن ، ولا يعنون أنك تكره اللعن ، لأن اللعن يكرهه كل أحد ، وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتتم ، لما تأتي من جميل الأفعال ، وقال الراجز :

(٤) ذكر هذا الحديث ابن الأثير في تذكرته نقلا عن الهروري «غبط» بلفظ : أنه سئل : هل يضر الغبط ، قال : «لا ، إلا كما يضر العضاء الخبط» ثم قال :

الغبط : حسد خاص ، يقال : غبطت الرجل أغبطه غبطا ، إذا اشتبهت أن يكون لك مثل ماله ، وأن يدوم عليه ما هو فيه . وحسنده أحسنه حسداً ، إذا اشتبهت أن يكون لك ماله ، وأن يزول عنه ما هو فيه ، فأراد ﷺ : أن الغبط لا يضر ضرر الحسد ، وأن ما يلحق الغابط من الضرر الراجع إلى نقصان الثواب دون الإحباط ، بقدر ما يلحق العضاء من خبط ورقها الذي هو دون قطعها ، واستئصالها ، ولأنه يعود بعد الخبط ، وهو إن كان فيه طرف من الحسد ، فهو دونه في الإثم . ١٠ هـ .

* ولو أرادوا ظلمه أبينا * (٥)

أى امتنعنا عليهم أن يظلموا ، ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [التوبة : ٣٢] . أى يمتنع من ذلك ، ولو كان الله يأبى المعاصى كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

الفرق بين الإباء والمضادة : أن الإباء يدل على المنعة ، ألا ترى المتحرك ساكناً . فلا يخرج ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ، ولا يصح أن يقال : قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على المنعة .

الفرق بين الكراهة والبغض : أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقليل : أبغض زيداً : أى : أبغض إكرامه ونضعه ، ولا يقال : أكرهه بهذا المعنى ، كما اتسع بلفظ المحبة فقليل : أحب زيداً بمعنى أحب إكرامه ونضعه ، ولا يقال : أريده فى هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال : أكره هذا الطعام ، ولا يقال أبغضه ، كما تقول أحبه والمراد : أنى أكره أكله كما أن المراد بقولك : أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراءه .

الفرق بين الكراهة ونفور الطبع : أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور الطبع ضد الشهوة ، وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة فى موضع نفور الطبع مجازاً ، وتسمى الأمراض والأسقام مكاره ، وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة ، والمشتهى محبوباً لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتهي ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ، ولما يلذ ويشتهى من المعاصى وغيرها .

الفرق بين قولك : يبغضه ، وقولك : لا يحبه : أن قولك : لا يحبه أبلغ

(٥) لعله من ذلك الرجز الذى رده حفار الخندق فى «غزوة الخندق» وقد جاء بلفظ :

إن الألى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

من حيث يتوهم إذا قال : يبغضه أنه يبغضه من وجه ، ويحبه من وجه كما إذا قلت : يجهله جاز أن يجهله من وجه ، ويعلمه من وجه ، وإذا قلت : لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

الفرق بين الغضب والغيظ : أن الإنسان يجوز أن يفتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها ، وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الإنسان الضرر لنفسه ، والغيظ يقرب من باب الغم .

الفرق بين الغضب والسُّخْط : أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير ، والسُّخْط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال : سخط الأمير على الحاجب ، ولا يقال : سخط الحاجب على الأمير ، ويستعمل الغضب فيهما ، والسُّخْط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال : رضيه وسخطه ، وإذا عديته بعلی فهو بمعنى الغضب تقول : سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

الفرق بين الغضب والاشتياط : أن الاشتياط خفة تلحق الإنسان عند الغضب ، وهو في الغضب كالطرب في الفرح ، وقد يستعمل الطرب في الخفة التي تعترى من الحزن ، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب ، ويجوز أن يقال : الاشتياط سرعة الغضب ، قال الأصمعي يقال : ناقة مَشْيَاط إذا كانت سريعة السَّمَنِ ، ويقال : استشاط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه .

الفرق بين الغضب الذي توجبُه الحميَّة ، والغضب الذي توجبُه الحكمة : أن الغضب الذي توجبُه الحميَّة انتقاضُ الطبع بحال يظهر في تغير الوجه ، والغضب الذي توجبُه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا ، وهو الغضب الذي يوصف الله به .

الفرق بين الغضب والحَرْد : أن الحَرْد هو : أن يغضب الإنسان فيبعد عن غضب عليه ، وهو من قولك : كوكب حَرِيد : أى بعيد عن الكواكب ، وحى حَرِيد أى بعيد المحل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحَرْد ، وهو الحَرْد

بالإسكان ولا يقال حَرَدَ بالتحريك ، وإنما الحَرَدُ استرخاء يكون في أيدي الإبل يقال : جمل أحرد وناقاة حرداء ، ويجوز أن يقال : إن الحَرَدَ هو القصد ، وهو أن يبلغ في الغضب أبعد غاية .

الفرق بين العداوة والبغضة : أن العداوة البعادُ من حال النصره ، ونقيضها الولاية وهي الهرب من حال النصره ، والبغضة إرادة الاستحقار والإهانة ، ونقيضها المحبة وهو إرادة الإعظام والإجلال .

الفرق بين العدو والكاشح : أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة كأنه أضمر العداوة تحت كَشَحِه^(٦) ويقال كاشحك فلان إذا عاداك في الباطن والاسم الكشيحة والمكاشحة .

الفرق بين العداوة والشنآن : أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ، ومنه عدوة الوادي وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أي بعدها وعدا الشيء يعدوه إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن - على ما قال على بن عيسى - طلب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته . قال وليس هو من العداوة في شيء ، وإنما أجرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب ، وجاء في تفسير ﴿ شَنَّانُ قَوْمٍ ﴾ [المائدة : ٢] . أي بغض قوم فقريئ شَنَّان قوم بالإسكان ؛ أي : بغض قوم شنعٍ وهو شنآن كما تقول : سَكَّرَ وهو سكران .

الفرق بين المعاداة والمخاصمة : أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

الفرق بين المعاداة والمناوأة : أن المناوأة غيرك مناهضتك له بشدة في حرب أو خصومة ، وهي مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصص : ٧٦] . ويقال للمرأة البيدينة إذا نهضت : إنها ناءت ، وينوء بها عجزها وهو من المقلوب ، أي : هي تنوء

(٦) الكشح : ما بين الخاصرة والضلوع ، ويقال : طوى كشحه على الأمر : أضمره وستره ، وطوى عنه كشحه : تركه وأعرض عنه .

به، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناوأَت الرجال فاصبر ، أى : عاديت ، وهى المناوأة ، وليست المناوأة من المعادة فى شىء ، ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .

الفرق بين الغضب ، وإرادة الانتقام : أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ، ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة ؛ لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل ، فإذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضاً فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

*** ومما يخالف الاختيار المذكور فى هذا الباب الاضطرار :**

الفرق بينه وبين الإلجاء : أن الإلجاء يكون فيما لا يجد الإنسان منه بُدّاً من أفعال نفسه ، مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ، ومثل العَدْو على الشوك عند مخافة السَّبُع فيقال : إنه مُلجأٌ إلى ذلك ، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضاً ، فأما الفعل الذى يفعل فى الإنسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش ، فإنه يقال هو مضطر إليه ولا يقال ملجأٌ إليه ، وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطراراً ، كتحرريك الطفل يد الرجل القوى ، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الإلجاء هو أن يحمل الإنسان على أن يفعل ، والضرورة أن يفعل فيه مالا يمكنه الانصراف عنه من الضر. والضر ما فيه ألم ، قال : والاضطرار خلاف الاكتساب ؛ ألا ترى أنه يقال له : باضطرار عرفت هذا أم باكتساب ؟ ولا يقع الإلجاء هذا الموقع ، وقيل : هذا الاصطلاح من المتكلمين ، قالوا : فأما أهل اللغة ، فإن الإلجاء والاضطرار عندهم سواء ، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل ، وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة ، والإلجاء يستعمل فى الإكراه ، والإلجاء يستعمل فى فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه ، والمكره من فعل ما ليس له إليه داع ، وإنما يفعله خوف الضرر ، والإلجاء ما تشتد دواعى الإنسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعى .

* الفرق بين أقسام الأفعال :

الفرق بين الحدوث والإحداث : أن الإحداث والمحدث يقتضيان مُحدثاً من جهة اللفظ ، وليس كذلك الحدوث والحادث ، وليس الحدوث والإحداث شيئاً غير المحدث والحادث ، وإنما يقال ذلك على التقدير ، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال : هو اسم لا مسمى له على الحقيقة ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق ، فيحسب ماء فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره ، وليس الحدوث والإحداث كذلك .

الفرق بين المحدث والمفعول : أن أهل اللغة يقولون لما قَرَّبَ حدوثة مُحَدَّث ، وحديث يقال : بناء محدث وحديث ، وثمر حديث ، وغلام حديث ، أى : قريب الوجود ، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد : مفعول ، والمحدث والمفعول فى استعمال المتكلمين واحد .

الفرق بين الفعل والاختراع : أن الفعل عبارة عما وجد فى حال كان قبلها مقدوراً سواء كان عن سبب أولاً ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله فى العربية اللين والسهولة ، فكأن المخترع قد سهل له الفعل ، فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

الفرق بين الاختراع والابتداع : أن الابتداع إيجاد ما لم يسبق إلى مثله يقال : أبدع فلان إذا أتى بالشيء الغريب ، وأبدعه الله فهو مبدع وبديع : ومنه قوله تعالى : ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة : ١١٧] . وفعل من أفعّل معروف فى العربية يقال : بصير من أبصر ، وحليم من أحلم ، والبدعة فى الدين مأخوذة من هذا ، وهو قول ما لم يعرف قبله . ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف : ٩] . وقال رؤبة :

* وليس وجه الحق أن يبدعا *

الفرق بين الفعل والفتّر : أن الفتّر إظهار الحادث بإخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشَّقُّ ، ومع الشق الظهور ،

ومن ثم قيل تقطر الشجر إذا تشقق بالورق ، وفطرتُ الإناء شققته ، وفطر الله الخلقَ أظهرهم بإيجاده إياهم ، كما يظهر الورقُ إذا تقطر عنه الشجر ، ففي الفطر معنى ليس فى الفعل ، وهو الإظهار بالإخراج إلى الوجود قبل ما لا يستعمل فيه الظهور ، ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول : إن الله فطر الطعام والرائحة ، كما تقول فعل ذلك ، وقال على بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

الفرق بين الفعل والإنشاء : أن الإنشاء هو الإحداث حالاً بعد حال من غير احتذاء على مثال ، ومنه يقال : نشأ الغلام وهو ناشئٌ إذا نما وزاد شيئاً فشيئاً ، والاسم النشوء ، وقال بعضهم : الإنشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب ، وكذلك الأحداث ، وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، ويكون بسبب وبغير سبب ، والإنشاء ما يكون من غير سبب ، والوجه الأول أجود .

الفرق بين المبتدئ والمبتدئ : أن المبتدئ للفعل هو المحدث له ، وهو مضمن بالإعادة وهى فعل الشيء كتره ثانية ، ولا يقدر عليها إلا الله تعالى ، فأما قولك : أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله ، فكأنك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تتمه ، ولا يكون إلا لفعل يتناول كمبتدئ بالصلاة وبالأكل ، وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

الفرق بين الفعل والعمل : أن العمل إيجاد الأثر فى الشيء ، يقال : فلان يعمل الطين خزفاً ، ويعمل الخوص زنبيلاً^(٧) ، والأديم سقاءً ، ولا يقال : يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاده على ما ذكرنا ، وقال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصفات : ٩٦] . أى : خلقكم ، وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه ، أو صوغكم له ، وقال البلخي - رحمه الله - : من الأفعال ما يقع فى علاج وتعب واحتيال ، ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبي على - رحمه الله - أنها

(٧) الزنبيل : بفتح الزاى المشددة وكسرهما : القفة ، وكذا الزبيل . وجمع الزنبيل : زناويل ، وجمع الزبيل : زبل وزبلان .

حقيقة ، وأصل العمل فى اللغة الدعوب ومنه سميت الراحلة يَعْمَلَة^(٨) وقال الشاعر :

وقالوا : قف ولا تعجلْ وإن كنا على عَجَلْ
قليلٌ فى هوائك اليو مَ ما نَلَقَى من العَمَلْ

أى : من الدُّرُوب فى السير .

وقال غيره :

* والبرق يحدث شوقا كلما عملا^(٩) *

ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريمَ وأبيكَ يَعْتَمِلُ إن لم يجد يوماً على مَنْ يَتَكَلُّ^(١٠)

الفرق بين العمل والصُّنْع : أن الصنْع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به ، وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار : صانع ، ولا يقال للتاجر : صانع ، لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب ، وبالأَسباب التى توصل إلى المراد من ذلك ، والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل إلى ما يريده من الربح أولاً ، فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمناة والعشَّارين من أصحاب السلطان يُسَمَّوْنَ عُمَالا ، ولا يسمون صُنَّاعًا ، إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفى الصناعة معنى الحرفة التى يتكسب بها ، وليس ذلك فى الصنْع ، والصنْع أيضاً مضمّن بالجودة ، ولهذا يقال : ثوب صنيع ، وفلان صنيع فلان؛ إذا

(٨) يَعْمَلَة : -بفتح الياء - من الإبل : النجبية المعتملة المطبوعة على العمل ، ولا يقال ذلك إلا للأثنى ، هذا قول أهل اللغة .

(٩) قال فى اللسان ، وعمل البرق عملا ، فهو عمل : دام .

(١٠) عزاهما فى اللسان لسيبويه ، وأضاف إليهما :

* فيكتسى من بعدها ويكتحل *

أراد من يتكل عليه ، فحذف «عليه» هذه ، وزاد «على» متقدمة ، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه . وعزاه سيبويه لبعض الأعراب ٨١/٣ ، وانظر العقد ٣٩٢/٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ . يعتمل : يعمل لنفسه ويحترف لإقامة العيش .

استخضه على غيره ، وصنع الله لفلان أى أحسن إليه ، وكل ذلك كالفعل الجيد .

الفرق بين الجعل والعمل : أن العمل هو إيجاد الأثر فى الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه ، وبغير ذلك ، ألا ترى أنك تقول : جعل الطين خزفًا ، وجعل الساكن متحركًا ، وتقول عمل الطين خزفًا ولا تقول عمل الساكن متحركًا لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به فى الشيء ، والجعل أيضا يكون بمعنى الإحداث وهو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ﴾ [الأنعام : ١] . وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ ﴾ [النحل : ٧٨] . ويجوز أن يقال : إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التى هى عليها كما تقول : جعلت الطين خزفًا ، والجعل أيضا يدل على الاتصال ، ولذلك جعل طرفا للفعل فتستفتح به كقولك : جعل يقول ، وجعل يُنشد قال الشاعر :

فاجعل تحلِكَ من يمينك إنما حنثُ اليمين على الأثيم الفاجر(١١)

فدل على تحلُّل شيئًا بعد شيء ، وجاء أيضا بمعنى الخبر فى قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف : ١٩] . أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم فى قوله تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ [التوبة : ١٩] أى حكمتم بذلك ، ومثله جعله الله حراما وجعله حلالا ، أى : حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركًا ، أى : جعلت مآله صار متحركًا ، وله وجوه كثيرة أوردناها فى «كتاب الوجوه والنظائر» ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت دارًا مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغيير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا بالاستدلال .

الفرق بين الفعل ، والخلق ، والتغيير : أن الخلق فى اللغة التقدير يقال : خلقت الأديم إذا قدرته خُفًا أو غيره ، وخلق الثوبُ وأخلق : لم يبق

(١١) مخلة اليمين : بيان ما تنحل به عقده من الكفارة . والحنثُ : الخلف فى اليمين ونقضها . وقال الفراء : الأثيم الفاجر .

منه إلا تقديره ، والخَلْقُ الصخرة المساء لاستواء أجزائها فى التقدير ، واخْلَوْ لُق السحاب : استوى وإنه لخلق بكذا ؛ أى شبيه به ، كأن ذلك مقدر فيه ، والخَلْقُ : العادة التى يعتادها الإنسان ، ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه ، فإن زال عنه إلى غيره قيل : تخلق بغير خُلُقِه ، وفى القرآن : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلا خُلُقُ الأوَّلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٣٧] . قال الفراء يريد عاداتهم ، والمخلَقُ التام الحُسْنُ ، لأنه قدر تقديرًا حسنًا ، والمتَخَلِّقُ المعتدل فى طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلامًا حسنًا ، فقال : هذا كلامٌ مخلوقٌ ، وجميع ذلك يرجع إلى التقدير ، والخُلُوقُ من الطَّيِّبِ أجزاء خَلِطت على تقدير ، والناس يقولون : لا خالقَ إلا الله ؛ والمراد أن هذا اللفظ لا يُطلق إلا لله ، إذ ليس أحد إلا وفى فعله سهو ، أو غلط يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى ، كما تقول لا قديمَ إلا لله ، وإن كنا نقول : هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجودًا إلا لله .

الفرق بين الخلق والاختلاق : أن الاختلاق اسم خص به الكذب ، وذلك إذا قدر تقديرًا يوهم أنه صدق ، ويقال : خلق الكلامَ ؛ إذا قدره صدقًا ، أو كذبًا ، واختلقه إذا جعله كذبًا لا غير ، فلا يكون الاختلاق إلا كذبًا ، والخلق يكون كذبًا وصدقًا ، كما أن الافتعال لا يكون إلا كذبًا ، فالقول يكون صدقًا وكذبًا .

الفرق بين الخلق والكسب : أن الكسبَ الفعلُ العائد على فاعله بنفع أو ضرر ، وقال بعضهم : الكسب ما وقع بمِرَاسٍ وعلاج ، وقال آخرون : الكسب ما فُعل بجارحة وهو الجرح ، وبه سميت جوارح الإنسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح ، وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب ، والاكْتِسَابُ فعل المكتسب ، والمكتسَبُ إذا كان مصدرًا فهو فعل المكتسب ، وإذا لم يكن مصدرًا فليس بفعل يقال : اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوبا وعقابا ، ويكون بمعنى الفعل فى قولك : اكتسب طاعة ، فحد المكتسب هو الجاعل للشئ مكتسبا له بحادث إما بنفسه أو غيره ، فمكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة بإحداثها ، ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسبًا بإحداث ما

يملكه به .

الضرق بين الكَسْب والجَرَح : أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجارحة كما أن قولك : عِنْتَهُ يفيد أنه من جهة اللفظ للإصابة بالعين ، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

الضرق بين الكسب والكَدْح : أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴾ [الانشقاق : ٦] . وهو يرجع إلى شدة الاجتهاد في السعى والجمع ، وفلان يكدح لندياه ويكدح لآخرته ، أى : يجتهد لذلك .

الضرق بين الذَرء والخَلْق أن أصل الذَرء : الإظهار ، ومعنى ذرأ الله الخلق أظهرهم بالإيجاد بعد العدم ، ومنه قيل للبياض : الذرأة لظهوره وشهرته ، وملح ذرأنى لبياضه ، والذرو بلا همز التفرقة بين الشيثين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَذَرُوهُ الرِّيحُ ﴾ [الكهف : ٤٥] . وليس من هذا ذَرَّيت الحنطة فرقت عنها التبن .

الضرق بين البرء والخَلْق : أن البرء هو : تمييز الصورة ، وقولهم : برأ الله الخلق أى : ميز صورهم ، وأصله القطع ، ومنه البراءة ، وهى قطع العلة ، وبرئت من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك ، وبرئت من الدين ، وبرأ اللحم من العظم قطعه ، وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمته منه .

الضرق بين الأخذ والاتخاذ : أن الأخذ مصدر أخذت بيدي ، ويستعار فيقال : أخذه بلسانه إذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ ﴾ [هود : ١٠٢] . وقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ ﴾ [الحجر : ٧٣] . وأصله فى العربية الجمع ، ومنه قيل للغدير : وخذ وأخذ ، جعلت الهمزة واواً ، والجمع وُخَاذ وأخَاذ ، والاتخاذ أخذ الشيء لأمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكناً ، والدابة يتخذها قَعْدَةً (١٢) ويكون الاتخاذ التسمية ، والحكم ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ أى

(١٢) قال فى اللسان : القعدة - بضم القاف وسكون العين - السرج والرحل تقعد عليهما . والقعدة - مفتوحة - مركب الإنسان

سموها بذلك ، وحكموا لها به .

الضرق بين الأخذ والتناول : أن التناول أخذ الشيء للنفس خاصة ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد ، كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ، ويجوز أن يقال : إن التناول يقتضى أخذ شيء يستعمل فى أمر من الأمور ، ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى فيقال : تناولَ زيدا كما تقول : أخذَ زيدا ، وقال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [الأحزاب : ٧] . ولم يقل : تناولنا ، وقيل : التناول أخذ القليل المقصود إليه ، ولهذا لا يقال : تناولت كذا من غير قصد إليه ، ويقال : أخذته من غير قصد .

الباب الثامن

فى الفرق بين : الفرد ، والواحد ، والوحدانية ، وما يجرى مع ذلك ، وفى
الفرق بين ما يخالفه من : الكل ، والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من :
التأليف ، والتصنيف ، والنظم والتنضيد ، والممارسة ، والمجاورة ،
والفرق بين ما يخالف ذلك من : الفرق ، والفصل

الفرق بين الواحد والفرد : أن الفرد يفيد الانفراد من (١) القرن ،
والواحد يفيد الانفراد فى الذات ، ألا ترى أنك تقول : فلان فرد فى داره
ولا تقول واحد فى داره ، وتقول : هو واحد أهل عصره ، تريد أنه قد انفرد
بصفة ليس لهم مثلها ، وتقول : الله واحد ، تريد أن ذاته منفردة عن المثل
والشبه ، وسمى الفرد فرداً بالمصدر ، يقال : فردَ يفرُدُ فرداً ، وهو فارد ،
وفردَ والفردُ مثله (٢) . وقال على بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا
ينقسم فى نفسه ، أو فى معنى صفته دون جملته ، كإنسان واحد ، ودينار
واحد ، وما لا ينقسم فى معنى جنسه كنحو : هذا الذهب كله واحد ، وهذا
الماء كله واحد ، والواحد فى نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلاً
هو الله جل ثناؤه .

الفرق بين الانفراد والاختصاص : أن الاختصاص انفرد بعض
الأشياء بمعنى دون غيره ، كالانفراد بالعلم والملك ، والانفراد تصحيح
النفس وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك ،
والانفراد نقيض ازدواج ، والخاصة تحتمل الإضافة ، لأنها نقيض العامة
فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة ، لأنه اختصاص بكذا دون كذا .

الفرق بين الواحد والأوحد : أن الأوحد يفيد أنه فارق غيره ممن

(١) القرن - بكسر القاف - الشبيه والنظير . وجاء فى مفردات الراغب : الفرد الذى لا يختلط به غيره ، فهو أعم
من الوتر ، وأخص من الواحد ، وجمعه فرادى . ويقال فى الله فرد تنبيهاً أنه بخلاف الأشياء كلها فى الازدواج ،
وقيل معناه : المستغنى عما عداه . وإذا قيل : إنه منفرد بوحدانيته فمعناه : هو مستغنى عن كل تركيب وازدواج .

(٢) قال فى القاموس المحيط : وشيء فارد ، وفرد ، وفرد ، وفرد كجبل وكثف ، ونُدس ، وعنق ، وسحبان ، وحليم ،
وقبول : متفرد أو منفرد .

شاركه فى فنٍّ من الفنون ، ومعنى من المعانى ، كقولك : فارق فلان أَوْحَدَ دهره فى الجود والعلم ، تريد أنه فوق أهله فى ذلك .

الفرق بين الفذِّ والواحد : أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد ، يقال : لا يأتينا فلان إلا فى الفذِّ ، أى : القليل ، ولهذا لا يقال الله تعالى : فذ كما يقال له : فرد .

الفرق بين الواحد والمنفرد : أن المنفرد يفيد التخلّى والانقطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى : منفرد ، كما يقال : إنه متفرد ، ومعنى المنفرد فى صفات الله تعالى : المتخصص بتدبير الخلق ، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

الفرق بين الواحد ، والوحيد ، والفريد : أن قولك : الوحيد ، والفريد يفيد التخلّى من الاثنين ، يقال : فلان فريد ، ووحيد يعنى : أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

الفرق بين قولنا : تفرد ، وبين قولنا : توحد : أنه يقال : تفرد بالفضل والنبل ، وتوحد تخلّى .

الفرق بين الوحدة والوحدانية : أن الوحدة التَّخَلَّى ، والوحدانية تقييد نفى الأشكال والنظراء ، ولا يستعمل فى غير الله ، ولا يقال لله : واحد من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال : إنه ثان لزيد ، لأن الثانى يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ، ولا يقال : إنه أحد الأشياء لما فى ذلك من الإيهام والتشبيه ، ولا أنه بعض العلماء ، وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

الفرق بين واحد واحد : أن معنى الواحد أنه لا ثانى له ، فلذلك لا يقال فى التثنية : واحدان : كما يقال : رجل ورجلان : ولكن قالوا : اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أحد مثل أكبر ، وإحدى مثل كبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيرى الاستعمال هربوا فى إحدى إلى، الكُبرى ، ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصفة ، وذلك أن أحد

اسم، وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يَحد ، وهو واحد مثل وعد يَعد ، وهو واعد والواحد هو الذى لا ينقسم فى وَهْم ولا وجود ، وأصله الانفراد فى الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحدّ الاثنيين ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد ، فيكون ثانيًا له بعطفه عليه ، ويكون الأحد أولًا له ، ولا يقال : إن الله ثانی اثنين ، ولا ثالث ثلاثة ، لأن ذلك يوجب المشاركة فى أمر تفرد به فقوله تعالى : ﴿ثَانِيَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة : ٤٠]. معناه أنه ثانی اثنين فى التناصر ، وقال تعالى ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثٍ﴾ [المائدة : ٧٣]. لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والإلهية فأما قوله تعالى : ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة : ٧]. فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد : أن خبره لا يخفى عليك .

الفرق بين الكل والجمع : أن الكلّ عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء ، والجمع الإحاطة بالأبعاض ، وأصل الكل من قولك : تكلله أى : أحاط به ، ومنه الإكليل سمي بذلك لإحاطته بالرأس ، قال : وقد يكون الكلّ الإحاطة بالأبعاض فى قولك : كل الناس ، ويكون الكل ابتداءً توكيداً ، كما يكون أجمعون ، إلا أنه يبدأ فى الذكر بكل كما قال الله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر : ٣٠]. لأن كلا تلى العوامل ويبدأ به ، وأجمعون لا يأتى إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الإحاطة بالأبعاض ، والجمع يقتضى الأجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الإنسان ، جاز أن تقول : رأيت كل الإنسان ، ولما لم يجز أن ترى جميع أجزائه لم يجز أن تقول : رأيت جميع الإنسان ، وأخرى فإن الأبعاض تقتضى كلا ، والأجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ، ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئاً بانفراده ، لأن البعض يقتضى كلاً وجملة .

الفرق بين البعض والجزء : أن البعض ينقسم ، والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا ، والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم : يدخل الكل

على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص ، والعموم ما يعبر عنه الكل ، والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء ، وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك : لِيَزِيدَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَدٌ ، ويجيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر: ٢] . وَحَدَّ الْبَعْضُ مَا يَشْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، ويكون في المتفق والمختلف كقولك : الرجل بعض الناس ، وقولك : السواد بعض الألوان ، ولا يقال : الله تعالى بعض الأشياء ، وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذكر لما يلزم من تعظيمه ، وفي القرآن ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] . ولم يقل يرضوهما ، وقيل : حد البعض التناقص عن الجملة . وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءاً كما يسمى واحداً .

الفرق بين الجزء من الجملة ، والسهم من الجملة : أن الجزء منها ما انقسمت عليه ، فالاثنتان جزء من العشرة ، لأنهما ينقسمان عليها ، والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها ، وكل ذلك يسمى سهماً منها ، كذا حكى بعضهم ، والسهم في اللغة السُدُسُ ، كذا حكى عن ابن مسعود ، ولذلك قسمت عليه الدوانيق ، لأنه هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير إذا كان يستوعب قدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة تتم بأجزائها ولو قلت : هذا من الثمانية لنقض ، لأن أجزاء الثمانية هو واحد ، واثنان ، وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية ، لأن الجزء ما يتم به العدد ، والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه ، وعليه قسمت الدوانيق فالسهم منه هو السدس ، لأنه جزء العدد التام قالوا : فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ، ويقع على سهام الورثة ، وما يدخل في الميراث فأنصباء الورثة تسمى سهاماً ، فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس ، لأننا لا نعطيه الزيادة على الأخص إلا بدلالة ، وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس . لأنه يسمى سهماً ، ولا نزيده على السدس لأن السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

الفرق بين الجمع والحشر : أن الحشر هو الجمع مع السُّوق ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ [الشعراء : ٣٦] . أى ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك ، ومنه يوم الحشر ، لأن الخلق يجمعون فيه ، ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل : لا يكون إلا في المكروه ، وليس كما قال ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مریم : ٨٥] . وتقول : القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثانى ، ولا يقال فى ذلك الحشر ، وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السُّوق على ما ذكرنا ، وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم : اثنان ، واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء ، وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا : دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دب فإنه قد خص به شيء بعينه ، فأما قوله عليه الصلاة والسلام : « الاثنان فما فوقهما جماعة » (٢) فإن ذلك ورد فى الحكم لا فى تعليم الاسم ، لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى : ﴿ هَذَا نِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ [الحج : ١٩] . وقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾ [الأنبياء : ٧٨] . يعنى داود وسليمان -عليهما السلام- فإن ذلك مجاز كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] . ولو كان لفظ الجمع حقيقة فى الاثنان لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل : رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل .

الفرق بين الجمع والتأليف : أن بعضهم قال : لفظ التأليف فى العربية يدل على الإلصاق ، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول : جمعت بين القوم فى المجلس ؛ فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ، ولا تقول ألفتهم بهذا المعنى ، وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا

(٣) البخاري فى الأذان (٣٥) ، والنسائي فى الإمامة (٤٥) وابن ماجه فى الإقامة (٤٤) .

فى الأقسام ، والجمع يستعمل فى الأقسام والأعراض فىقال : تجتمع فى الجسم أعراض ، ولا يقال : تتألف فىه أعراض ، ولهذا يستعار فى القلوب ، لأنها أقسام ، فىقال : ألف بين القلوب ، كما قال الله تعالى ﴿ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال : ٦٣] . وفىقال : جمع بين الأهواء ولا يقال : ألف بين الأهواء ، لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة فى العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ، ألا ترى أن قولك : تألف الشيء ، وألفته يفيد موافقته بعضه لبعض وقولك : اجتمع الشيء وجمعه لا يفيد ذلك ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال : ٦٣] . لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل : الإلفان والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة والتواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين : ما يجب حلولة فى محلين . فإنما قيل : يجب ليدخل فىه المعدوم . والاجتماع^(٤) عندهم : ما صار به الجوهران أقرب إلى غيرهما ، وقد يسمون التأليف مماسة واجتماعا ، وقال بعضهم : الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون : يرجع إلى ذهاب الجسم فى جهات .

الفرق بين البنية والتأليف : أن البنية من التأليف يجرى فى استعمال المتكلمين على ما كان حيوانا ، يقولون : القتل نقض البنية ، والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرونها على البناء يقولون : بنية وبنية . وقال بعضهم بنى بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الحطيئة :
 أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنأ وان عاهدوا أوفوا ، وإن عقدوا شدوا^(٥)

الفرق بين التأليف والتصنيف : أن التأليف أعم من التصنيف ، وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم ، ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض

(٤) قال أبو هلال فىما بعد ، ولا يقال : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره .

(٥) أورده ابن منظور معزوا للحطيئة بعد أن قال : البنى - بكسر الباء وفتح النون - الأبنية من المدر أو الصوف ، وكذلك البنى من الكرم .

وقال غيره : يقال : بنية ، وهى مثل رشوة ورشا ، كأن البنية الهيئة التى بنى عليها مثل المشية ، والركبة .

وقال ابن منظور : والبنية والبنية - بالكسر والضم - ما بينته وهو البنى والبنى ، وأنشد الفارسى عن أبى الحسن :

* أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنى * وروى : أحسنوا إلينا .

شئ من الكلام : مُصنَّف ، لأنه جمع الشئ وضده ، والقول ونقيضه ،
والتأليف يجمع ذلك كله ، وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ،
ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان
متفقا أو مختلفا ، والتصنيف مأخوذ من الصنَّف ولا يدخل فى الصنف
غيره .

الفرق بين الضم والجمع : أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث ،
وهو تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال : إضمامة من كتب ، لأنها أجزاء
كثيرة ، ثم كثر حتى استعمل فى الشيئين فصاعدا ، والأصل ما قلنا ،
والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام : «ضموا فَوَاشِيَكُمْ حتى تذهب فحمةُ
الليل»^(٦) ويجوز أن يقال : إن ضم الشئ إلى الشئ هو أن يلزقه به ،
ولهذا يقال : ضمته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .

الفرق بين المماسية والكون : أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم فى
الحداثات ، ويحل فى الجزء والمفرد ، والمماسية لا توجد إلا فى الجزأين ،
وأىضا فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسته ،
وتبطل مماسية الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأىضا فإن
الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ، ولا يكون كائنا إلا فى مكان
واحد ، وأىضا فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ، ولا توجد المماسية والمماس
معدوم ، وأىضا فإن المماسية تحل المماس وتحل مكانه ، والكون لا يحل إلا
مكانه .

الفرق بين المماسية والاعتماد : أنه يماس الجسم ما فوقه ، ولا يعتمد
على ما فوقه ، والمماسية تكون فى الجهات ، والاعتماد لا يكون إلا فى جهة
واحدة ، والاعتماد هو المعنى الذى من شأنه فى الوجود أن يوجب حركة
محلّه إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(٦) قال ابن الأثير : يقال للظلمة التى بين صلاتى العشاء : الفحمة . وللظلمة التى بين العتمة والغداة العَسَمَة .
وفحمة الليل إقباله ، وأول سواده . وقد ذكر الحديث بنصه ابن الأثير فى مادة «فشاء» نقلا عن الهروى وقال :
الفواشى : جمع فاشية ، وهى الماشية التى تنتشر من المال كالإبل والبقر والغنم السائمة لأنها تفسو أى تنتشر فى
الأرض ، وقد أفشى الرجل إذا كثرت مواشيه .

الفرق بين الاعتماد والكَوْن : أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه .

الفرق بين الاعتماد والسكون : أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها في الهواء ، أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

الفرق بين الاعتماد والمصاَكَة : أن المصاَكَة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت ، وذلك أن المصاَكَة كون يحصل معه اعتماد وله صوت ، ولا يكون إلا في جسم صلب .

الفرق بين السكون والحركة : أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه ، وليس كذلك الحركة ، لأن الجسم يخلو منها إلى السكون .

الفرق بين الاضطراب والحركة : أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال : اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضاً فيتمخض^(٧) . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ، ألا ترى أنه يقال : اضطربت السفينة ، واضطرب حال زيد ، واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه ، وليس الحركة كذلك .

الفرق بين النقلة والحركة : أن النقلة لا تكون إلا عن مكان ، وهي التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يُحدّثه الله تعالى لا في مكان ، ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني ، فإن تحرك تحرك لا عن مكان ، وإن سكن سكن لا في مكان .

الفرق بين الانتقال والزوال : أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ، ألا ترى أنه لا يقال : زال من سفلى إلى علو كما يقال : انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا : ويعبر عن العدم بالزوال فنقول : زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى (٧) قال في اللسان : يقال : ناقة ماخض ، وهي التي ضربها الخاض . والمراد : أنه يتحرك ويضطرب .

منتقلا إليه ، والشاهد أنك تعديه بإلى ، والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات صحيح أو مقدر ، تقول : زال ملك فلان ، ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له وتقول : زالت الشمس ، وهذا وقت الزوال ، وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس تستقر فى كبد السماء ، ثم تزول وذلك لما يظن من ببطء حركتها إذا حصلت هناك . ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوال الشمس عن مُستَقَرِّها فَمَنْ مُخْبِرِي فِي أَي أَرْضٍ غُرُوبِها ؟
وليس كذلك الانتقال .

الضرق بين الكون والسكون : أن الجوهر فى حال وجوده كائن ، وليس بساكن ، والكون فى حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كوناً فقط ، وما يوجد عقيب ضده منها حركة ، ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذى يوجب كون الجسم فى المحاذاة التى كان فيها بلا فصل ، ودخل فيه الباقي والحادث ، واعلم أن القيام والعود ، والاضطجاع ، والصعود ، والنزول ، وما شاكل ذلك عبارات عن أكوان تقع على صفات معقولة .

الضرق بين المجاورة والاجتماع : قال على بن عيسى : المجاورة تكون بين جزأين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً ، وذلك أن الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية فالاثنان ليس بجمع ، كما أن الواحد ليس باثنين ، قال : ولا يكاد العارف بالكلام يقول : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره قال : أحضرته ولم يقل : اجتمعت معه كذا قال ، والذى يقولونه : أن أصل المجاورة فى العربية تقارب المحال من قولك : أنت جارى ، وأنا جارك ، وبيننا جوار ، ولهذا قال بعض البلغاء : الجوار قرابة بين الجيران ، ثم استعملت المجاورة فى موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

الضرق بين التاليف والترتيب والتنظيم : أن التاليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة ، أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا

فيما يؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقاً وهو أن الترتيب هو : وضع الشيء مع شكله ، والتنظيم : هو وضعه مع ما يظهر به ، ولهذا استعمل النظم فى العقود والقلائد ، لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

الفرق بين قولنا أجمَع : وقولنا أجمَع : أن أجمَع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك : المال لك أجمع ، وهذا مالك أجمع ، ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة ، والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبداً ويجمع فيقال : عندى إخوانك أجمعون ، ومررت بإخوانك أجمعين ، ولا يكون إلا تابعاً ، لا يجوز مررت بأجمعين ، وجاءنى أجمعون ، ومؤنثه جمعاء يقال : طفت بدارك جمعاء ، ويجمع فيقال : مررت بجواريك جُمع ، وجاءنى جواريك جُمع ، وأجمَع ، جمعُ جُمع تقول : جاءنى القوم بأجمَعهم ، كما تقول : جاءنى القوم بأفلسهم وأكلبهم ، وأعبُدهم ، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد ، والشاهد دخول العامل عليه ، وإضافته ، وأجمَع الذى هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ، ومن أجاز فتح الميم فى قولك : جاءنى القوم بأجمَعهم فقد أخطأ .

* الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف :

الفرق بين التفريق والتفكيك : أن كل تفكيك تفريق ، وليس كل تفريق تفكيك ، وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات ، والتفريق يكون فيها وفى غيرها ولهذا لا يقال : فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال : فرقتها ، وقيل : التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يُثبِتُ لالتزاق معنى غير التأليف .

الفرق بين الفَصْل والفرْق : أن الفصل يكون فى جملة واحدة ، ولهذا يقال : فصل الثوب ، وهذا فصل فى الكتاب ، لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سُمى ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ، ولهذا أيضا يقال : فصل الأمر لأنه واحد ، ولا يقال : فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع ، فيقال : فرق بين الأمرين ، كما يقال : جمع بين الأمرين ، وقال المتكلمون :

الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شيها به ، لأنه إذا قرب شبهه منه صار كالثىء الواحد ، ويقال أيضا : فصلت العضو وهذا مفصل الرُسنغ وغيره ، لأن العضو من جملة الجسد ، ولا يقال فى ذلك : فرقت لأنه ليس باثنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهراً ، ولهذا يقال لما تضمن جنسا من الكلام : فصل واحد لظهوره وتجليه ، ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا : فصل الثوب ، ولم يقولوا فرق الثوب ، ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما .

الفرق بين الفصل والفتح : أن الفتح هو الفصل بين الشئين ليظهر ما وراءهما ، ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه فقليل : فتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه ، وسميت الأمطار فتوحا ، والفتاح الحاكم ، وقد فتح بينهما : أى حكم ومنه قوله تعالى : ﴿ افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف : ٨٩] .

الفرق بين القصم والقصم : أن القَصْمَ بالقاف الكسر مع الإبانة ، قال أبو بكر : القسم مصدر قصمت الشيء قصما إذ كسرتة ، والقصمة من الشيء القطعة منه ، والجمع قَصْمٌ . والقَصْمُ بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر : انقصم الشيء انقصاما إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى : ﴿ لا انفصامَ لها ﴾ ولم يقل : لا انقصام لها ، لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به هاهنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أحرى أن لا يكون لها انقصام .

الفرق بين القَطِّ والقَدِّ : أن القَطُّ هو القطع عَرَضاً ومنه قَطَّ القلم . والمَقَطُّ - بفتح الميم - موضع القَطِّ من رأس القلم ، ويكون مصدراً ومكانا ، والمَقَطُّ - بكسر الميم - ما يقط عليه ، والقَدُّ القطع طولا ، وكل شىء قطعتة طولا فقد قددته وفى الحديث : « أن عليا - عليه السلام - كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط » (٨) .

الفرق بين التفريق والشعب : أن الشَّعْبَ تفريق الأشياء المجتمعة

(٨) ذكره ابن الأثير فى النهاية نقلا عن الهررى قائلا : ومنه حديث على : « كان إذا تطاول قدا ، وإذا تقاصر قدا ، أى قطع طولا ، وقطع عرضا .

على ترتيب صحيح ، ألا ترى أنك إذا جمعته ورتبته ترتيباً صحيحاً قلت
شَعْبَتُهُ أيضاً فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

الضرق بين قولك : فرقه وبين قولك : بَّثَّه : أن قولك : فرَّق يفيد : أنه
باين بين مجتمعين فصاعداً ، وقولك : بَثَّ يفيد تفريق أشياء كثيرة في
مواضع مختلفة متباينة ، وإذا فرق بين شيئين لم يقل : إنه بث وفي القرآن
﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ [البقرة : ١٦٤] .

الضرق بين الضرق والتفريق : أن الضرق خلاف الجمع ، والتفريق جعل
الشيء مفارقاً لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا ،
وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل ، وقيل : فرَّق الشعر فرَّقاً بالتخفيف ، لأنه
جعله فرقتين ، ولم يتكرر فعله فيه ، والضرق أيضاً الفصل بين الشيئين
حكماً أو خبيراً ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ فَأَفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾
[المائدة : ٢٥] . أى : افصل بيننا حكماً في الدنيا والآخرة ، ومن هذا الفاروق ؛
لأنه فرق بين الحق والباطل .

الضرق بين الفلق والشق : أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق
على أمر كبير ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ ﴾ [الأنعام : ٩٦] . ويقال :
فلق الحبة عن السنبل ، وفلق النواة عن النخلة ، ولا يقولون في ذلك : شق
لأن في الفلق المعنى الذي ذكرناه ، ومن ثم سميت^(٩) الداهية فُلُقاً وفَلِيقَةً .

الضرق بين القطع والفصل : أن الفصل هو القطع الظاهر ، ولهذا
يقال : فصل الثوب ، والقطع يكون ظاهراً وخافياً كالقطع في الشيء الممزق
المَمُوه . ولا يقال لذلك : فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر ، ومن
ثم يقال : فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق
أحدهما بصاحبه فتباينا . ولا يقال في ذلك : قطع ، ويقال : قطعه في
المنافرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ، ومن غير أن يقطع شغبه
وخصومته .

*** ومما يجرى مع هذا الباب :**

(٩) قال في المحيط : والفلق - بالكسر - الداهية كالفلقة ، والفليق ، والفليقة ، والمفلقة والفلقى كسرى .

الضرق بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا ، وقولنا لا يبرح ، ولا يزال ، ولا يخلو ، ولا يعرَى : أن قولنا : لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها : كالطعوم ، والروائح ، وما جرى مجراها ، لأن الشيء يخلو من الشيء إذا كان كالطرف له ، ولهذا يقال : خلا البيت من فلان ، ومن كذا ، ولا يقال عرَى منه لأن العرَى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها : وأصله من قولك : عرَى زيد من ثيابه لأن الثياب كالهئة له ، ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل فى المتجاورين ، أو ما فى حكمهما لأن أصله من التفكك ، وهو إنما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك فى الاجتماع والألوان لأن ذلك فى حكم المجاورة ، ويستعمل فى الافتراق أيضا ، لأن الافتراق يقع مع الاجتماع فى اللفظ كثيرا ، وإذا قرب اللفظ من اللفظ فى الخطاب أجرى مجراه فى أكثر الأحوال .

الضرق بين قولنا لم ينفك ، ولم يبرح ، ولم يزل : أن قولنا : لم ينفك يقتضى غيراً لم ينفك منه ، وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازماً لشيء أو مقارناً له ، أو مشبهاً بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكاناً لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل - فيما قال على بن عيسى - إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك : لم يزل موجوداً وحده ، ولا يقال : لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفى ، وزال فعل نفى ، ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك : لم يزل موجوداً بمعنى قولك : دام موجوداً ؛ لأن نفي النفي إيجاب ، وما فى قولك : ما زال ، حرف نفى ، وفى قولك : مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

الضرق بين الفصل والفتق : أن الفتق بين الشيئين اللذين كانا ملتئمين أحدهما متصل بالآخر ، فإذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحداً ففرق بعضه من بعض قيل قطع ، وفصل وشق ، ولم يقل فتق وفى القرآن : ﴿ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾ [الأنبياء : ١٣٠] والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة ، والرتقاء من النساء التى يمتع فتقها على مالها .

الباب التاسع

(في الفرق بين المثل والشبه ، والعديل والتنظير ، وما يخالف ذلك من المختلف ، والمتضاد ، والمتنافي ، وما يجرى مع ذلك)

الفرق بين الشبه والشبيه : أن الشبه أعم من الشبيه ؛ ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول: زيد يشبه الأسد أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون : شبه الأسد ، وشبيه الكلب . ويقولون : زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ، ولا يأتي ذلك في الصفات ، فإذا قلت زيد شبيه عمرو ، فقد بالغت في تشبيهه به ، وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه ، وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت : زيد شبه عمرو ، وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أي : شبه لعمرو ، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب ، وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر:

يَأْرُبُ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءَ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ^(١)

فأدخل رب على مثلك ، ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشبه فمصدر سُمِّيَ به يقال : الشبه بينهما ظاهر ، وفي فلان شبه من فلان ، ولا يقال فلان شبه ، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانا مثلين ، وكذلك الفرق بين العديل والعديل سواء ، وذلك أن العديل أعم من العديل ، وما كان أعم فإنه أخص بالنكرة ، فهو للجنس وغير الجنس ؛ تقول : عمرو عدل ، وزيد عديله ، وعدل الأسد ، ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين : مثل ، وغير ، وشبه ، وسوى لا تتعرف بالإضافة ، وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم بالإضافة معناها ، وغلبتها على لفظها ، وذلك أنك

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وعزاه لأبي محجن الثقفي ولم يرد في ديوانه ، وأنشده ابن يعيش ١٢٦/٢ بدون عزو . والغريرة : الشابة الحديثة التي لم تجرب الأمور ، ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب . قد متعتها بطلاق أي : عند طلاقها . قال ابن يعيش : كأنه يهدد زوجته بذلك .

إذا قلت : هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مَثَلٌ آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الإضافة ، حتى ذكر بعض النحويين : أنه لا يجوز الغير ، إنما تقول : غيرك ، وغير زيد ، ونحو هذا ، وشبيهك معرفة ، وشبهك ، نكرة تقول: مررت برجل شبيهك على الصفة ، ولا يجوز برجل شبيهك ، لأن شبيهها معرفة ، ورجل نكرة ، ولا يوصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبيهك نكرة ، وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة ، والمراد به الانفصال ، ولا يجوز شبه بك ، كما يجوز شبيه بك ، وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك ، فأما شبيهك فبمنزلة مثلك ، عرف بشبهه أو لم يعرف.

الفرق بين المثل والمثل : أن المثلين ما تكافأ في الذات والمثل بالتحريك الصفة قال الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الرعد : ٣٥]. أى صفة الجنة ، وقولك : ضربت فلان مثلاً معناه : أنك وصفت له شيئاً ، وقولك : مثل هذا كمثل هذا ، أى : صفته كصفته ، وقال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعه : ٥]. وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار ، ولكن جمعهم وإياه صفة فاشتركوا فيها .

الفرق بين المثل والنند : أن النند هو المثل المناد من قولك : ناد فلان فلانا إذا عاداه وباعده ؛ ولهذا سمي الضد نداءً ، وقال صاحب العين : الندُّ : ما كان مثل الشيء يضاده في أموره ، والنديد مثله ، والنودُ الشرودُ ، والتنادُ : التنافر ، وأنددت البعير ، ونَدَدْتُ بالرجل ؛ سَمَعْتُ بعيوبه ، وأصل الباب التشريد ، فالندُّ لمناداته لصاحبه كأنه يريد تشريده .

الفرق بين المثل والشكل : أن الشكل هو الذي يُشبه الشيء في أكثر صفاته ، حتى يُشكلُ الفرقُ بينهما ، ويجوز أن يقال : إن اشتقاقه من الشكل ، وهو الشِّمال ، واحد الشِّمائل ؛ قال الشاعر :

حَى الْحُمُولِ بِجَانِبِ الشُّكْلِ إِذْ لَا يَلَائِمُ شَكْلُهَا شَكْلِي (٢)

أى لا توافقُ شِمَائِلُهَا شِمَائِلِي ، فمعنى قولك : شاكل الشيءُ الشيءَ أنه

(٢) الحمول - بضم الحاء - الإبل وما عليها .

أشبهه في شمائله ، ثم سمي المشاكل شكلا ، كما يسمى الشيء بالمصدر ، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا في الصُّور ؛ فيقال : هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال :الحلاوة شكل الحلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

الفرق بين المثل والنظير : أن المثليين ما تكافأ في الذات على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوى نظير النحوى ، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه ، ولا يقال : النحوى مثل النحوى ؛ لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات .

الفرق بين المثليين والمتفقيين : أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل ؛ تقول : وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر .

الفرق بين المثل والعديل : أن العديل ما عادل أحكامه أحكام غيره ، وإن لم يكن مثالا له في ذاته ، ولهذا سمي العدلان عدليين ، وإن لم يكونا مثليين في ذاتهما ولكن لاستوائهما في الوزن فقط .

الفرق بين الشبه والمثل : أن الشبه يستعمل فيما يُشاهد فيقال : السواد شبه السواد ، ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل ، فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] . فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلنا للمماثلة ، فنفي بهما الشبه عن نفسه ، فأكد النفي بذلك .

الفرق بين العدل والعدل : أن العدل - بالكسر - المثل ؛ تقول عندي عدلٌ جاريتك ، فلا يكون إلا على جارية مثلها ، والعدل من قولك : عندي عدلٌ جاريتك فيكون على قيمتها من الثمن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة : ٩٥] .

الفرق بين المساواة والمماثلة : أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا

يزيد أحدهما على الآخر ، ولا ينقص عنه ، والتساوى التكافؤ فى المقدار ،
والمماثلة هى أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

الضرق بين كاف التشبيه وبين المثل : أن الشئ يشبه بالشئ من وجه
واحد لا يكون مثله فى الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته ،
فكان الله تعالى لما قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ أفاد أنه لا شِبَهَ له ولا مِثْل ،
ولو كان قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ نفيًا أن يكون لمثله مثل لكان قولنا
ليس كمثل زيد رجل مناقضة ، لأن زيدا مثل من هو مثله ، والتشبيه بالكاف
يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض ، وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها
ببعض ، تقول : ليس كزيد رجل ؛ أى : فى بعض صفاته ، لأن كل أحد مثله
فى الذات ، وفلان كالأسد أى فى الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته ،
وتقول : السواد عرَض كالبياض ، ولا تقول : مثل البياض .

الضرق بين الاستواء والاستقامة : أن الاستواء هو تماثل أبعاض الشئ
واشتقاقه من السوّ وهو المثل ، كأن بعضه سبب بعض ، أى : مثله ، ونقيضه
التفاوت ، وهو أن يكون بعض الشئ طويلا ، وبعضه قصيرا وبعضه تاما
وبعضه ناقصا ، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ، ونقيضها
الاعوجاج ، وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه .

الضرق بين الاستواء والانتصاب : أن الاستواء يكون فى الجهات كلها
والانتصاب لا يكون إلا علوا .

* الضرق بين ما يخالف ذلك :

الضرق بين الاختلاف والتفاوت : أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله
تعالى عن فعله فقال : ﴿ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾ [الملك : ٣] . ومن
الاختلاف ما ليس بمذموم ؛ ألا ترى قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ اٰخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾
[المؤمنون : ٨٠] . فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد ، وهو دال
على علم فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن ، وهو دال
على جهل فاعله .

الفرق بين الاعوجاج والاختلاف : أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ، ثم يميل إلى أخرى ، وما كان فى الأرض والدين والطريقة فهو - عَوَجٌ - مكسور الأول ، تقول : فى الأرض عَوَجٌ ، وفى الدين عَوَجٌ مثله ، والعَوَجُ بالفتح ما كان فى العود والحائط ، وكل شيء منصوب .

الفرق بين الاختلاف فى المذاهب والاختلاف فى الأجناس : أن الاختلاف فى المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر ، والاختلاف فى الأجناس امتناع أحد الشئيين من أن يسدَّ مَسَدَّ الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين ، وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى فى المسيح .

الفرق بين المختلف والمتضاد : أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر فى الصفة التى يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة ، والمتضادان هما اللذان ينتقى أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذى يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض ، فكل متضاد مختلف ، وليس كل مختلف متضاداً ، كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه ، وليس كل ممتنع اجتماعه متضاداً وكل مختلف متفاير ، وليس كل متفاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان فى مجاز اللغة سواء ، يقال زيد ضدَّ عمرو إذا كان مخالفاً له .

الفرق بين التنافى والتضاد : أن التنافى لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .

الفرق بين الضدُّ والترك : أن كل ترك ضد ، وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ، ولا يكون تركاً له .

الباب العاشر

فى الفرق بين الجسم والجِرم ، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك

الفرق بين الجسم والجِرم : أن جِرمَ الشيء هو خَلقته التى خُلِقَ عليها ؛ يقال : فلان صغير الجِرم ، أى صغير من أصل الخَلقة ، وأصل الجِرم فى العربية القطع كأنه قُطِع على الصغر أو الكبر ، وقيل الجِرم أيضا الكون ، والجِرم الصوت أورد ذلك بعضهم ، وقال بعضهم الجِرم اسم لجنس الأجسام ، وقيل الجِرم الجسم المحدود ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، وذلك أنه إذا زاد فى طوله وعرضه وعمقه قيل : إنه جسم وأجسَمَ من غيره ، فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ، ألا ترى أنه لا يقال : هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم : أمر جَسيم^(١) فمجاز ، ولو كان حقيقة لجاز فى غير المبالغة فقيل أمر جسيم ، وكل ما لا يطلق إلا فى موضع مخصوص فهو مجاز .

الفرق بين الجسم والشيء : أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّبْرِ ﴾ [القمر : ٥٢] . وليس أفعال العباد أجسامًا ، وأنت تقول لصاحبك : لم تفعل فى حاجتى شيئًا ، ولا تقول : لم تفعل فيها جسمًا ، والجسم : اسم عام يقع فى الجسوم والشخص والجسد وما بسبيل ذلك ، والشيء أعم ؛ لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .

الفرق بين الجسم والشخص : أن الشخص ما ارتفع من الأجسام^(٢) من قولك : شخص إلى كذا إذا ارتفع ، وشخصت بصرى إلى كذا أى : رفعته إليه ، وشخص إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه ، والإشخاص يدل على السُّخْط والغضب مثل الإحضار^(٣) .

(١) جاء فى أساس البلاغة : «جسم» رجل جسيم وفيه جسامة ، وتقول : «رجال جسام ، ووجوه رسام ، وما فيهم حسام» . ومن الخاز أمر جسيم ، وهو من جسيمات الخطوب ، وجسام الأمور .

(٢) قال فى المصباح : قال الخطابى : ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخص وارتفاع .

(٣) جاء فى أساس البلاغة : وأشخصت له فى المنطق ، إذا تجهمت . ومنطق شخص : فيه تجهم .

الفرق بين الشخص والشَّيْبَح : أن الشَّيْبَحَ ما طال من الأجسام ومن ثم قيل : هو مشبوح الذراعين أى طويلهما ، وهو الشَّيْبَح والشَّيْبَح لغتان (٤) .

الفرق بين الشخص والجُتَّة : أن الجُتَّة أكثر ما تستعمل فى الناس ، وهو شخص الإنسان إذا كان قاعداً أو مضطجعا ، وأصله الجُتُّ وهو القطع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ اجْتُنَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم : ٢٦] والمِجَنَّاتُ الحديدية التى يقطع بها الفسيل ويقال للفسيل (٥) : الجُتَيْث ، ويُسمَّى شخص القاعد : جُتَّة لقصره كأنه مقطوع .

الفرق بين الشخص والآل : أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من بعيد ، شُبَّه بالآل الذى يرتفع فى الصحارى ، وهو غير السراب ، وإنما السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص تترفع فى الصحارى للناظر ، وليست بشيء ، وقيل : الآل من الشخص مالم يُتَبَّن ، وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ، ولهذا سُمى الخشب آلا (٦) .

الفرق بين الشَّخْص والَطَّل : أن أصل الطلل : ما شخص من آثار الديار ، ثم سُمى شخص الإنسان طللاً على التشبيه بذلك ، ويقال تطاللت ؛ أى : ارتفعت لأنظر إلى شيء بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل فى الإنسان إذا كان طويلاً جسيماً يقال : لفلان طلل ورَّواء إذا كان فخم المنظر (٧) .

الفرق بين الطلل والجسد : أن الجسد يفيد الكثافة ، ولا يفيد الطلل والشخص ذلك ، وهو من قولك : دمَّ جاسد ؛ أى : جامد ، والجسد أيضاً الدم بعينه قال النابغة :

(٤) قال الفيروز ابادى : الشَّيْبَح محركا : الشخص ، ويسكن . والجمع أشباح وشبوح .

(٥) الفسيل والفسائل جمع فسيلة ، وهى النخلة الصغيرة تقطع من الأم ، أو تطلع من الأرض ؛ فتغرس . والمِجَنَّات - بكسر الميم - حديدية يقطع بها الفسيل ونحو ، وجمعه مجاليت .

(٦) قال فى اللسان : ومنه قوله :

* آل على آل تحمل آل *

فالآل الأول الرجل ، والثانى السراب ، والثالث الخشب .

(٧) جاء فى أساس البلاغة . وتقول : أعجنى طلله ، ورائتى هيكله ، أى : شخصه ، وتطاللت حتى رأيتَه ؛ إذا قمت على أطراف أصابع رجلك .

* دَمٌ أَهْرِيْقٌ عَلَى الْأَنْصَابِ مِنْ جَسَدٍ *

فيجوز أن يقال : إنه سمي جسداً لما فيه من الدم ، فلهذا خص به الحيوان ، فيقال جسد الإنسان ، وجسد الحمار ، ولا يقال جسد الخشبية ، كما يقال : جرم الخشبية ، وإن قيل ذلك ، فعلى التقريب والاستعارة ، ويقال : ثوب مُجَسَّدٌ إذا كان يقوم من كثافة صبغه ، وقيل للزعفران : جَسَادٌ تشبيهاً بحمرة الدم .

الفرق بين الجسد والبدن : أن البدن هو ما علا من جسد الإنسان ، ولهذا يقال للدرع^(٨) القصير الذى يلبس فوق الصدر إلى السرة بَدَنٌ ، لأنها تقع على البدن ، وجسم الإنسان كله جسد ، والشاهد : أنه يقال لمن قُطِعَ بعضُ أطرافه : إنه قطع شيء من جسده ، ولا يقال : شيء من بدنه ، وإن قيل : فعلى بُعْدٍ ، وقد يتداخل الاسمان إذا تقاربا فى المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غُلِظَ من السَّمَنِ قد بَدُنَ وهو بَدِينٌ ، والبَدْنُ الإبل المسمنة للنحر ، ثم كثر ذلك ، حتى سمي ما يتخذ للنحر بَدْنَةً سميئة كانت أو مهزولة .

* ومما يدخل فى هذا الباب :

الفرق بين الصفة والهيئة : أن الصفة من قبيل الأسماء واستعمالها فى المسميات مجاز ، وليست الهيئة كذلك ، ولو كانت هيئة الشيء صفة له لكان المهيئ له واصفاً له ، ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له ، وهذا خلاف العرف .

الفرق بين الحلية والهيئة : أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التى لا بد منها كحلية السكين والسيف . وتقول : حَلَيْتَهُ إذا هيأته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ، ومن ثم سمي الحَلِيُّ الملبوس حَلِيًّا .

الفرق بين الصُّورَةِ والهيئة : أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء لاعلى بعضها ، ويقع أيضا على ما ليس بهيئة ، ألا ترى أنه يقال : صورة هذا الأمر كذا ، ولا يقال : هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل فى

(٨) الدرع : يذكر ويؤنث كما فى الصحاح .

البنية ، ويقال : تصورت ما قاله وتصورت الشيء كهيئته الذى هو عليها ، ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أولا ، ولهذا لا يقال : صورة الله كذا ؛ لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

الفرق بين الصورة والصيغة : أن الصيغة هيئة مضمنة بجعل جاعل فى دلالة الصفة اللغوية ، وليس كذلك الصورة ، لأن دلالتها على جعل جاعل قياسية .

*ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين القلب والبال : أن القلب اسم للجارحة ، وسمى بذلك لأنه وضع فى موضعه من الجوف مقلوبا^(٩) ، والبال والحال ، وحال الشيء : عمدته ، فلما كان القلب عمدة البدن سمي بالاً ، فقولنا : بال يفيد خلافاً ما يفيد قولنا : قلب ، لأن قولنا : بال يفيد أنه الجارحة التى هى عمدة البدن ، وقولنا : قلب يفيد أنه الجارحة التى وضعت مقلوبة ، أو الجارحة التى تتقلب بالأفكار والعزوم^(١٠) ، ويجوز أن يقال : إن البال هو الحال التى معها ولهذا يقال : اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :

فاصبحتُ معشوقاً وأصبح أهلها عليه القتام سيئ الظن والبال^(١١)

أى : سيئ الحال فى ذكرها ، وتقول : هو فى حال حسنة ، ولا يقال فى بال حسن فيفرق بذلك .

الفرق بين الحال والبال : أن قولنا للقلب : بال ، يفيد أنه موضع الذكر، والقلب يفيد التقلب بالأفكار والعزوم على ما ذكرنا .

(٩) وقال بعضهم : سمي القلب قلباً لتقلبه ، وأنشد :

ما سُمى القلب إلا من تقلبه

والرأى يصرف بالإنسان أطواراً

وسبحان مقلب القلوب الذى يقلب أفئدتنا وأبصارنا .

(١٠) جمع عزم .

(١١) البيت بديوانه ص ١٣٩ من قصيدته التى عنوانها : «ألا عم صباحاً» وفيها يتغزل ، ويصف مغامرته ، وصيده، وسعيه إلى المجد . والقتام : الغبار .

الباب الحادى عشر

فى الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس ، والنوع والصَّنْف ،

وما يقرب من ذلك

الفرق بين الأصل والأُس : أن الأُس^(١) لا يكون إلا أصلا ، وليس كل أصل أُسًا ، وذلك أن أُسَّ الشئ لا يكون فرعاً لغيره مع كونه أصلا ؛ مثال ذلك : أن أصل الحائط يسمى أُسَّ الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أُسًا لفرعه .

الفرق بين الأصل والسُنخ : أن السُنخ^(٢) هو أصل الشئ الداخل فى غيره مثل سِنخ السكين والسيف ، وهو الداخل فى النصاب وسُنوخ الأسنان ما يدخل منها فى عظم الفك ، فلا يقال : سِنخ ، كما يقال : أصل ذلك ، والأصل اسم مشترك يقال : أصل الحائط ، وأصل الجبل ، وأصل الإنسان، وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا ، والأصل فى هذه المسألة كذا ، وهو فى ذلك مجاز ، وفى الجبل والحائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشئ : ما كان عليه معتمده ، ومن ثم سُمى العقل أصالة ، لأن معتمد صاحبه عليه ، ورجل أصيل ؛ أى : عاقل ، وحقيقة أصل الشئ عندى ما بدئ منه ، ومن ثم يقال : إن أصل الإنسان التراب ، وأصل هذا الحائط حجر واحد ، لأنه بدئ فى بنيانه بالحجر والآجر .

الفرق بين الأصل والجذم : أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها^(٣) ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه إلا ترى أنه لا يقال : جذم الكوز وما أشبه ذلك ، فإن استعمل فى بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

(١) قال فى مختار الصحاح : الأُس - بالضم - أصل البناء ، وكذا الأساس ، والأسس - بفتحين - مقصور منه ، وجمع الأُس : إساس - بالكسر - وجمع الأساس . أسس - بضمين - وجمع الأسس : آساس بالمد .

(٢) قال فى اللسان : وأسناخ الثنايا والأسنان : أصولها .

(٣) قال فى اللسان : والجذم - بالكسر - أصل الشئ ، وقد يفتح ، وجذم كل شئ أصله ، والجمع : أجذام وجذوم .

الفرق بين الجنس والنوع : أن الجنس - على قول بعض المتكلمين - أعم من النوع قال : لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل ، أو من غير ما يعقل قال : والنوع : الجملة المتفقة من جنس ما لا يعقل . قال : ألا ترى أنه يُقال : الفاكهة نوع كما يقال : جنس ، ولا يقال للإنسان : نوع .

وقال غيره : النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة : إن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرز الأشياء كلها فتسميها بذلك ، وأصحابنا يقولون : السواد جنس ، واللون نوع ويستعملون الجنس في نفس الذات فيقولون : التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل ، والحركة ليست بجنس الفعل ، يريدون أنها كون على وجه ، ويقولون : الكون جنس الفعل ، وإن كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ، ولا يقولون في العلم ذلك ؛ لأنه قد يوجد وهو غير علم ، ويقولون في الأشياء المتماثلة : إنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

الفرق بين الجنس والصنف : أن الصنف^(٤) ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون : السوادات^(٥) الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها في الوجود كأنها ما صنف من الجنس . فلا يقال للمعدوم صنف ، لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجري التأليف على المعدوم ، ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازاً .

الفرق بين الضرب والجنس : أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ، والجنس كقولك الحُمُرُ ضرب من الحيوان ، والصنف قولك : التفاح الحلو صنف ، والتفاح الحامض صنف ، ويقع الضرب أيضاً على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف ، كقولك : الموجود على ضربين : قديم ومحدث ، فيوصف القديم بأنه ضرب ، ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف .

الفرق بين الجنس والوجه : أن الجنس يقع على الذوات ، والوجه

(٤) قال في اللسان : يقال : الصنف - بالكسر أو بالفتح - النوع ، والضرب من الشيء ، يقال صنف وصنّف من المتاع ، لغتان ، والجمع أصناف وصنوف .

(٥) سواد القوم معظمهم ، وسواد الناس عوامهم ، وكل عدد كثير .

يتناول الصفات يقال : الجواهر جنس من الأشياء ، ولا يقال : وجه منها وإنما يقال : الشيء على وجوه أى على صفات .

الفرق بين الجنس والقبيل : أن الجنس يقتضى الاتفاق ، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول : اللون قبيل ، والطعم قبيل ، ولا يقال لذلك جنس ، ويقال : السواد جنس ، والبياض جنس ، ومن الكلام ما يُبيّن قبيلاً من قبيل ، وهو قولنا : لون ، ومنه ما يبين جنساً من جنس وهو قولنا : سواد .

الباب الثاني عشر

فى الفرق بين القسم والحظ والنصيب ، وبين السخاء والجود ، وأقسام العطايات وبين الغنى والجدة ، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .

الفرق بين الحظ والقسم : أن كُلَّ قسم^(١) حظ ، وليس كل حظ قسماً وإنما القسّم ما كان عن مقاسمة ، ومالم يكن عن مقاسمة فليس يقسّم فالإنسان إذا مات وترك مالاً ووارثاً واحداً قيل : هذا المال كله حظّ هذا الوارث ، ولا يقال : هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه ، فالقسّم ما كان من جملة مقسومة ، والحظ قد يكون ذلك ، وقد يكون الجملة كلها .

الفرق بين النصيب والحظ : أن النصيب يكون فى المحبوب والمكروه يقال : وقاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ، ولا يقال : حظّه من العذاب إلا على استعارة بعيدة ، لأن أصل الحظ هو ما يحظّه الله تعالى للعبد من الخير^(٢) ، والنصيب ما نُصِبَ لينا له سواء كان محبوباً أو مكروهاً ، ويجوز أن يقال : الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح ؛ فيقال : لفلان حظ ، وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ، ولهذا يقال : لفلان حظ فى التجارة ، ولا يقال : له نصيب فيها ، لأن الرّيح الذى يناله فيها ليس عن مقاسمة .

الفرق بين النصيب والحصة : أن بعضهم قال : إن الحصة هى النصيب الذى بُيّن ، وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه ، وأصلها من الحصص وهو : أن يحصّ الشعّر عن مُقدّم الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن السكّيت :

(١) قال فى المختار : القسم - بالكسر - الحظ والنصيب من الخير . أما القسم - بالفتح - فهو مصدر قسم ربا به ضرب .

(٢) قال فى المختار : الحظّ : النصيب والجدة تقول : حظّ الرجل يحظّ - بالفتح - حظاً ، أى صار ذا حظ من الرزق .

قد حصَّتِ البيضةُ رأسى فما أطمعُ نومًا غير تهجاع^(٣)

وفى القرآن: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾ [يوسف : ٥١] ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ، ولا يكتبون نصيبه ، لأن ما تتضمنه الحصاة من معنى التبيين والكشف ، لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصاة هي ماثبت للإنسان ، وكل شيء حركته لتثبته فقد حصصته ، وهذه حصتى ، أى : ما ثبت لى ، وحصته من الدار ماثبت له منها ، وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

الفرق بين النصيب والخلاق : أن الخلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيبا له ، لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ، ويجوز أن يكون من الخلق ؛ لأنه مما يوجبه الخلق الحسن^(٤) .

الفرق بين النصيب والقسط : أن النصيب يجوز أن يكون عادلا ، وجائرا وناقصا عن الاستحقاق ، وزائداً يقال : نصيب مبخوس وموفور ، والقسط : الحصاة العادلة مأخوذة من قولك : أقسط إذا عدل ويقال : قسط القوم الشيء بينهم إذا قسّموه على القسط ، ويجوز أن يقال : القسط اسم للعدل فى القسم ، ثم سمي العزم على القسط قسطا ، كما يسمى الشيء باسم سببه ، وهو كقولهم للنظر : رؤية ، وقيل : القسط ما استحق القسط له من النصيب ، ولا بد له منه ، ولهذا يقال للجوهر : قسط من المساحة ، أى لا بد له من ذلك .

الفرق بين الرزق والحظ : أن الرزق هو العطاء الجارى فى الحكم على الإدرار ، ولهذا يقال : أرزاق الجند ، لأنها تجرى على إدرار ، والحظ لا يفيد هذا المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم : يجوز أن يجعل الله للعبد حظاً فى شيء ، ثم يقطعه عنه ، ويؤزله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء فى ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى فى الأرض مما يملك فهو

(٣) ذكره فى اللسان «حصص» وعزاه لأبى قيس بن الأسلت غير أنه رواه بلفظ «فما أذوق» بدلا من «فما أطمع»

(٤) قال الراغب فى مفرداته : والخلاق : ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخلقه .

رزق للعباد فى الجملة بدلالة قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٣٩] وإن كان رزقا لهم فى الجملة ، فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقا ، لأن الرزق هو العطاء الجارى فى الحكم ، وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه ، والمشرك يملك ما فى يده ، أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له ، وصار رزقا لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالا ؛ فأما قولهم : رزق حلال فهو توكيد كما يقال : بلاغة حسنة ، ولا تكون البلاغة إلا حسنة .

الفرق بين الرزق والغذاء : أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالا له ، ويجوز أن يكون ما يفتن به الإنسان حلالا وحراما ؛ إذ ليس كل ما يفتن به الإنسان رزقا له ، ألا ترى أنه يجوز أن يفتنى بالسرقة ، وليست السرقة رزقا للشارق ، ولو كانت رزقا له لم يذم عليها وعلى النفقة منها ، بل كان يحمد على ذلك ، والله تعالى مدح المؤمنين بإنفاقهم فى قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣] .

الفرق بين الإعطاء والهبة : أن الإعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضى التملك ، فإذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التملك فيقال : أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .

الفرق بين الإعطاء والإنفاق : أن الإنفاق هو إخراج المال من الملك ، ولهذا لا يقال : الله تعالى ينفق على العباد ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة : ٩٤] فإنه مجاز لا يجوز استعماله فى كل موضع ، وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والإعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من الملك ، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشتري لك الشيء ، وتعطيه الثوب ليخيطه لك ، ولا يخرج عن ملكك بذلك ؛ فلا يقال لهذا : إنفاق .

الفرق بين الهبة والهدية : أن الهدية ما يتقرب به إلى المهدى إليه ،

وليس كذلك الهبة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يُهدى إلى العبد ، كما يقال : إنه يَهَبُ له ، وقال تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝٥ ﴾ [مريم : ٥]
 وتقول : أهدى المرءوس إلى الرئيس ، ووهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قولك : هدى الشيء إذا تقدم ، وسميت الهدية هدية ؛ لأنها تُقدَّم أمام الحاجة^(٥) .

الفرق بين الهبة والمنحة : أن أصل المنحة الشاة ، أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زماناً ثم يردّها ، قال بعضهم : لا تكون المنحة إلا الناقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى^(٦) .

أعيدَ بنى سهم ألتَ براجع مَنِيحَتنا فيمَا تُرَدُّ المَنائِحُ
 لها شَعْر ضافٍ ، وجيدٌ مُقْلَصٌ وجسم زخارى ، وضيرسٌ مُجالِحُ

وهذه صفة شاة ، والمناح : التى لا ينقطع لبنها مع الجذب^(٧) ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد :

* قد عَلِمْتَ إِذْ مَنَحْتَنِي فَاها *
 * * *

والهبة عطية منفعة تَفَضَّلُ بها على صاحبك ، ولذلك لم تكن عطية الدين ، ولا عطية الثمن هبة ، وهى مفارقة للصدقة لما فى الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبى حاله من فقره .

الفرق بين الهبة والنعمة : أن النعمة مضمنة بالشكر ، لأنها لا تكون إلا حسنة ، وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مفسوية .

الفرق بين العطية والنحلة : أن النحلة ما يعطيه الإنسان بطيب نفس ،

(٥) قال فى أساس البلاغة : هداه : تقدمه ، كما يتقدم الهدى المهدى ، وجاءت الخيل يهدىها فرس أشقر . ومنه : أهدى له وإليه هدية لأنها تقدم أمام الحاجة فى مهدى : فى طبق .

(٦) قالهما جبيها الأشمعى . انظر المفضليات ٧٠/١ . والمنحة : الهبة . والضافى : الطويل ومقْلَص : مرتفع . وزخارى : كثير اللحم . والمجالح : الذى يجتلع الشجر ، أى يقشره . وقد روى البيت الأول بلفظ : أمولى بنى تيم الخ .

(٧) قال فى القاموس : وأمنحت الناقة : دنا نتاجها ، وهى تمنح ، والمناح : ناقة يبقى لبنها بعد ذهاب ألبان الإبل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء : ٤] أى : عن طيب
 أنفس ، وقيل : نحلة : ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة ، إذا نسبها
 إليه طيبَ النفس بذلك ، وانتحل هو ، وقيل : النُّحْلَةُ أن تعطيه بلا
 استعواض^(٨) ومنه قولهم : نحل الوالد ولده ، وفى الحديث « ما نحل والد
 ولده أفضل من أدب حسن »^(٩) وقال على بن عيسى : الهبة لا تكون واجبة ،
 والنحلة تكون واجبة وغير واجبة ، وأصلها : العطية من غير معاوضة ،
 ومنه النُّحْلَةُ الديانة لأنها كالنحلة التي هي العطية .

الضرق بين المهر والصدّاق : أن الصدّاق اسم لما يبذله الرجل للمرأة
 طَوْعًا من غير إلزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه ، ولهذا اختار الشرطيون
 فى كتب المهور : صداقها التي تزوجها عليه ، ومنه الصداقة ؛ لأنها لا تكون
 بإلزام وإكراه ومنه الصّدّقة ، ثم يتداخل المهر والصدّاق لقرب معناهما .

الضرق بين المنحة والعريّة : أن العريّة من النخل ، والمنحة فى الإبل
 والشاة وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل ، وقد
 أعراه ؛ قال الشاعر :

* ولكن عرايا فى السنين الجوائح^(١٠) *

الضرق بين ذلك وبين الإفقار : أن الإفقار مصدر فقر الرجل ظهر بغيره
 ليركبه ثم يرده ، مأخوذ من الفقار وهو عظم الظهر ، يقال : أفقرته البعير
 أى : أمكنته من فقاره .

الضرق بين الإفقار والإخبال : أن الإخبال أن يعطى الرجل فرسا ليفزو

(٨) قال ابن الأثير : الهبة العطية الخالية عن الأعراض ، والأغراض .

(٩) ذكره ابن الأثير فى النهاية بلفظ : « ما نحل والد ولدًا من نُحْلٍ أفضل من أدب حسن » والنحل : العطية ،
 والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق . والنحلة - بالكسر - العطية .

(١٠) هذا عجز بيت قاله سويد بن الصامت الأنصارى وذكره صاحب اللسان كاملا وتاماه :

ليست بسنهاء ولا رُجبيّة

ولكن عرايا فى السنين الجوائح

يقول : إنا نعريها الناس . وأعراه النحلة : وهب له ثمرة عامها . والعريّة : النحلة الممرّة . والعريّة أيضا : النحلة التي
 تعزل عند بيع النخل .

عليه ، وقيل : هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسَمَّته قال زهير :

* هنالك إن يُسْتَخْبَلُوا المَالَ يُخْبَلُوا (١١) *

الفرق بين البر والصلة : أن البرّ سعة الفضل المقصود إليه ، والبر أيضا يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بجميل القول والفعل قال الراجز :

بُنِيَ إن البرُّ شَيْءٌ هَيْنَ وَجَهٌ طَلِيقٌ ، وكلامٌ لِينُ

والصلة البرّ المتأصل ، وأصل الصلة وَصَلَةٌ على فُعلة وهى للنوع والهيئة يقال بار وَصُولٌ ؛ أى يَصِلُ بِرّه فلا يقطعهُ . وتواصل القوم ؛ تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه ، وواصله عامله بوصول البر وفى القرآن : ﴿ وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ ﴾ [القصص : ٥١] أى كثرتنا وصول بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

الفرق بين البرّ والصدقة : أنك تصدق على الفقير لسدّ خلّته ، وتَبَرُّ ذالِحق لاجتلاب مودته ، ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال : البر هو النفع الجليل ، ومنه قيل : البر لسعته محلا له نفعه ، ويجوز أن يقال : البر سعة النفع ومنه قيل : البر الشفقة .

الفرق بين البر والخير : أن البر مضمن بجعل جاعل قد قصد وجه النفع به ، فأما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ، ونقيض البر العُقُوق .

الفرق بين الغنيمة والفضىء : أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفضىء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ، ولهذا قال أصحابنا : إن الجزية والخراج من الفضىء .

الفرق بين الغنيمة والنُّضَل : أن أصل النُّضَل فى اللغة الزيادة على

(١١) ذكره فى اللسان معزوا لزهير وتماه :

* وإن يُسألُوا يُعطُوا ، وإن يُيسرُوا يُغفلُوا *

والإخجال : أن يعطيه الناقة لينتفع بلبنها ووبرها ، فإن فرض إليه الانتفاع بولدها أيضا فهو الإكفاء .

المستحق ، ومنه النافلة ، وهى التطوع ، ثم قيل لما ينزله صاحب السرية بعض أصحابه : نَفْلاً والجمع أنفال ، وهو أن يقول : إن قتلتَ قتيلاً فلك سَلْبُهُ ، أو يقول لجماعة : لكم الربيع بعد الخمس ، وما أشبه ذلك ، ولا خلاف فى جواز النَّفْلِ قبل إحراز الغنيمة ، وقال الكوفيون : لا نَقَلَ بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال الشافعى يجوز النقل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال ابن عباس فى رواية : الأنفال ما شذ عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال ؛ نحو العبد والدابة ، ولذلك جعلها الله تعالى للنبي ﷺ فى قوله : ﴿ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الأنفال : ١] وروى عن مجاهد : أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن : الأنفال من السرايا التى تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ، ثم أجريت على الفنائم كلها مجازاً .

الفرق بين القرض والدين : أن القرض أكثر ما يستعمل فى العَيْن والوَرَق وهو أن تأخذ من مال الرجل دِرْهَمًا لترد عليه بدله دِرْهَمًا فيبقى دينا عليك إلى أن ترده ، فكل قرض دين ، وليس كل دين قرضاً ، وذلك أن أثمان ما يشتري بالنساء ديون ، وليست بقروض ، فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول : قولنا : يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال : قضيت قرضه ، وأديت دينه ، وواجهه ، ومن أجل ذلك أيضا يقال : أديت صلاة الوقت ، وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

الفرق بين القرض والقرض : أن القرض ما يلزم إعطاؤه ، والقرض ما لا يلزم إعطاؤه ، ويقال ما عنده قرض ولا فرض ، أى : ما عنده خير لمن يلزمه أمره ، ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأصل القرض القطع ، وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ، ومنه المقرضان^(١٢) ، ويجوز أن يقال : إنه سُمى قرضاً لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر :

(١٢) قال فى اللسان : القرض : القطع ، قرضه بقرضه - بالكسر - والمقرضان : الجلمان لا يفرد لهما واحد هذا قول أهل اللغة ، وحكى سيويه مقرض فأفرد .

* وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحِينَ قُرُوضٌ *

وقال بعضهم : هما يتقارضان ، ولا يقال : يتقارضان ، وكلاهما عندنا جَيِّد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ، ورواه علي بن عيسى في تفسيره .

الضَرْقُ بَيْنَ الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى : أن الْعُمَرَى هي : أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عُمَرَى ، والرُّقْبَى أن يقول : إن مِتَّ قبلي رجعتُ إليَّ وإن مِتَّ قبلك فهي لك ، وذلك أن كلَّ واحد منهما يترقب وقت موت صاحبه .

الضَرْقُ بَيْنَ الْعَطِيَّةِ وَالْجَائِزَةِ : أن الجائزة ما يُعْطَاهُ المادح وغيره على سبيل الإكرام ولا يكون إلا ممن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة في جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء في أيام عثمان ، وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدواً من المشركين بينه وبينهم جسر ، فقال لأصحابه : من جاز إليهم فله كذا ، فجازه قوم منهم ، فقسم فيهم مالاً ، فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

الضَرْقُ بَيْنَ الْبُسْلَةِ وَالْحُلُوانِ ، والرُّشُوةُ : أن البُسْلَةُ أجر الراقى ، وجاء النهي عنها ، وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى ، فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن ، فليس بها بأس ، ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوماً من الصحابة رقوا من العقرب : فدفعت إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم : اقتصموها واضربوا لي معكم بسهم (١٣) ، والحُلُوانُ أجر الكاهن ، وقد نهى عنه يقال : حلوته حُلُواناً ثم كثر ذلك حتى سمي كل عطية حُلُواناً قال الشاعر :

فَمَنْ رَاكِبٌ أَحْلُوهُ رَحْلاً وَنَاقَةً يُبَلِّغُ عَنِي الشَّعْرَ إِذْ مَاتَ قَائِلُهُ؟ (١٤)

والحُلُوان - أيضا أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم .

(١٣) متفق عليه . رواه البخاري (٥٧٣٦) ، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد الخدري . والبُسْلَةُ - بالضم - أجرة الراقى : كما في اللسان .

(١٤) القائل علقمة كما جاء في لسان العرب . يقال : حلوت ، أى : رشوت كما جاء في البيت .

قال الراجز :

* لا يأخذُ الحُلوانَ من بناقتنا (١٥) *

والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبي ﷺ : «لعن الله الرشاش والمرتشى» (١٦) وكانت العرب تسميها الإتاوة ، وقال أبو زيد أتوتُ الرجلَ أتواً وهي الرشوة قال زهير :

أفى كل أسواق العراق إتاوةٌ وفى كل ما باع امرؤ مكسُ درهم (١٧)

قال : المكس الخيانة وهو هاهنا الضريبة التي تؤخذ في الأسواق ويقال: مكسه مكساً إذا خانته ، ويقال المكس العُشر ، وجاء في الحديث «لا يدخل الجنة صاحب مكس» (١٨) وقال بعضهم : الإسلال الرّشوة وفي الحديث «لا إغلال ولا إسلال» (١٩) والإغلال الخيانة ، وقال أبو عبيدة الإسلال السرقة ، وقال بعضهم : الإتاوة : الخراج .

الفرق بين السخاء والجود : أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال ، ويسهل مهره للطالب من قولهم : سخوت النار أسخوها سخواً إذا لينتها ، وسخوت الأديم لينته ، وأرض سخاوية لينة ، ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة العطاء من غير سؤال ، ومن قولك : جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفَرَس الجواد الكثير الإعطاء للجري ، والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه الحكمة ، فإن قيل : فلم لا

(١٥) قالته امرأة في زوجها .

(١٦) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرته : «رشاش» نقلا عن أبي موسى ، وقال : الرّشوة ، والرّشوة - بكسر الراء المشددة أو ضمها - : الرصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشا الذي يتوصل به إلى الماء ، فالرشاش : مر يعطى الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى : الأخذ ، والرائش : الذي يسمى بينهما يستزيد لهذا . ويستقص لهذا فأما الذي يعطى توصلاً إلى أخذ حق ، أو دفع ظلم فغير داخل فيه . وروى عن جماعة من أئمة التابعين قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم .

(١٧) عزاه في اللسان لحنى بن جابر التغلبي مریداً بالأتاوة الرشوة والخراج .

(١٨) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرته «مكس» نقلا عن الهروي ، وقال : المكس : الضريبة التي يأخذها الماكس ، وهو العُشّار .

(١٩) ذكره ابن الأثير في تذكرته «سلل» نقلا عن الهروي ، ثم قال : الإسلال : السرقة الخفية ، يقال : سل البعير وغيره في جوف الليل ، إذا انتزعه من بين الإبل وهي السلة ، وأسلّ : إذا صار ذا سلة ، وإذا أعلان غيره عليه . ويقال : الإسلال : الغارة الظاهرة ، وقيل : سل السيوف .

يجوز على الله تعالى الصفة بسخى ، وجاز عليه الصفة بكبير وأصل الكبير كبر الجثة أى : كبير الشأن ، والسخى مصرف من السخاوة كتصريف الحكيم من الحكمة ، وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك لأنه بمنزلة الاسم العلم فى أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه ، وإنما يوافق فى اللفظ فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ، ومنه فرس جواد ، وشيء جيد كأنه يعطى الخير لظهوره فيه ، وأجاد فى أمره إذا أحكمه لإعطاء الخير الذى ظهر فيه .

الفرق بين الجواد والواسع : أن الواسع مبالغة فى الوصف بالجود . والشاهد أنه نقيض قولهم للبخل : ضيق مبالغة فى الوصف بالجود ، وهذا فى أوصاف الخلق مجاز لأن المراد أن عطاءه كثير ، وقال بعضهم هو فى صفات الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علماً من قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الأعراف : ٨٩] وله وجه آخر فى اللغة وهو أن يكون مأخوذاً من الوُسْع وهو قدر ما تسع له القوة ، وهو بمنزلة الطاقة ، وهو نهاية مقدور القادر ، فلا يصح ذلك فى الله تعالى .

الفرق بين الجود والندى : أن الندى اسم للجود الذى ينال القريب والبعيد فيبعد مذهب مشبه بندى المطر لبعده مذهب ، وفلان أندى صوتاً من فلان أى أبعد مذهباً ، والنديات المخزيات التى يبعد بها الصوت واحدها مُنْدِيَةٌ . وقال الخليل : الندى له وجوه : ندَى الماء ، وندى الخير ، وندى الشم ، وندى الصوت قال الشاعر :

بعيدُ نَدَى التفريدِ أزمعُ صوتُهُ سجيل وأدناه شحيح محشرج (٢٠)

وندى الخصر ، وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

الفرق بين الكرم والجود: أن الجود هو الذى ذكرناه ، والكرم يتصرف

(٢٠) التفريد : صوت معه بحج . يروى :

بعيد مدى التطريب أول صوته

زفير ، ويطلوه نهيق محشرج

وهو للشماخ يصف حمار وحش ، والمحشرج الذى يتردد صوته فى حلقه وجوفه .

على وجوه : فيقال لله تعالى : كريم ، ومعناه : أنه عزيز وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار : ٦] أى : العزيز الذى لا يغلب ، ويكون بمعنى الجواد المفضل ، فيكون من صفات فعله ، ويقال : رزق كريم إذا لم يكن فيه امتهان ، أى : كرم صاحبه ، والكريم الحسن فى قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [لقمان : ١٠] ومثله ﴿ وَقُلْ لِهَما قولا كريما ﴾ [الإسراء : ٢٣] أى حسنا والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٣] أى أفضلكم ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء : ٧] أى فضلناهم ، والكريم أيضا السيد فى قوله ﷺ « إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه^(٢١) » أى سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا ، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويجوز أن يقال : الكرم هو إعطاء من يريد إكرامه وإعزازه ، والجود قديكون كذلك وقد لا يكون .

الفرق بين المال والنشب : أن المال إذا لم يقيد ، فإنما يراد به الصامت والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب^(٢٢)

والمال أيضا يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والإبل والغنم والرقيق ، والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون : البيع مبادلة مال بمال ، وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن الأشهر عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا : النقدين .

الفرق بين الغنى والجدة واليسار : أن الجدة كثرة المال فقط ، يقال : رجل واجد : أى : كثير المال ، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة

(٢١) ذكره السيوطى فى الدرر المنتثرة (برقم ٩) - أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر وسنده ضعيف ، والبزار من حديث جرير وسنده ضعيف أيضا .

(٢٢) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه ، والمبرد فى الكامل ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

وكل ما ينافى الحاجة ، وقد غَنَى يَغْنَى غِنَى ، واستغنى طلب الغنى ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى ، والغناء ممدوداً من الصوت لإمتاعه النفس كإمتاع الغنى ، والمغنى : المنازل للاستغناء بها فى نزولها ، والغانية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة ، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش ، فليس ينبئ عن الكثرة ، ألا ترى أنك تقول : فلان تاجر موسر ، ولا تقول ملك موسر ، لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

*** ومما يوافق السخاء المذكور فى هذا الباب :**

الضرق بين التخويل والتمويل : أن التخويل إعطاء الخَوْل يقال : خَوَّه إذا جعل له خَوَلاً ، كما يقال مَوَّه إذا جعل له مالا ، وسوَّده إذا جعل له سوِّددا ، وسنذكر الخَوْل فى موضعه ، وقيل أصل التخويل الإرعاء ، يقال : خوله إبله ؛ إذا استرعاه إياها فكثر حتى جعل كل هبة وعطية تخويلا ، كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

*** ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل :**

الضرق بينه وبين الضنّ : أن الضن أصله أن يكون بالعوارى ، والبخل بالهيئات ولهذا تقول : هو ضنين بعلمه ، ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة ، وذلك أن الواهب إذا وهب شيئاً خرج من ملكه ، فإذا أعار شيئاً لم يخرج من أن يكون عالماً به ، فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير : ٢٤] ولم يقل ببخيل .

الضرق بين الشح والبخل : أن الشح الحرص على منع الخير ويقال : زَنَدَ شَحَاحَ إذا لم يُورِ (٢٣) نارا وإن أشح عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك ، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى : ببخيل .

(٢٣) قال فى أساس البلاغة : ومن المجاز زند شَحَاحٌ : لا يرى .

* الفرق بين ما يخالف الغنى :

الفرق بين الفقير والمسكنة: أن الفقر فيما قال الأزهرى فى تأويل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ [التوبة : ٦٠] الفقير الذى لا يسأل ، والمسكين الذى يسأل ، ومثله عن ابن عباس ، والحسن ، وجابر بن زيد ، ومجاهد وهو قول أبى حنيفة ، وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا ، وأبلغ فى جهة الفقر ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] إلى قوله تعالى : ﴿ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة : ٢٧٣] فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة ، وقيل لأعرابى : أفقير أنت؟ فقال بل مسكين وأنشد :

أما الفقير الذى كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبدا (٢٤)

فجعل للفقير حلوبة والمسكين الذى لا شىء له فأما قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ [الكهف : ٧٦] فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين ، فإنه روى أنهم كانوا أجراء فيها ، ونسبها إليهم لتصرفهم فيها ، والكون بها كما قال تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب : ٥٣] ثم قال ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وعن أبى حنيفة فيمن قال : مالى للفقراء والمساكين أنهما صنفان . وعن أبى يوسف أن نصف المال لفلان ، ونصفه للفقراء والمساكين ، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا ، والقول قول أبى حنيفة ، ويجوز أن يقال : المسكين هو الذى يرق له الإنسان إذا تأمل حاله ، وكل من يرق له الإنسان يسميه مسكينا .

الفرق بين الفقر والإعدام : أن الإعدام أبلغ من الفقر ، وقال أهل اللغة المعدم الذى لا يجد شيئا ، وأصله من العدم خلاف الوجود ، وقد أعدم كأنه صار ذا عدم ، وقيل فى خلاف الوجود عدم الفرق بين المعنيين ، ولم يقل

(٢٤) قاله الراعى النميرى : والبيت فى طبقات فحول الشعراء (٥١١/٢) ، والمفضليات (٢٣٥) وأدب الكاتب (ص ٣٤) . والحلوبة : الناقة التى تحلب ، ووفق العيال : لها لبن قدر كفايتهم .

عدمه الله ، وإنما قيل : أعدمه الله ، وقيل فى خلافه : قد وجد ، ولم يقل :
وجده الله ، وإنما قيل : أوجده الله ، وقال بعضهم : الإعدام فقر بعد غنى .

الفرق بين الفقير والمُصرِم : أن المُصرِم هو الذى له صِرْمَة ، والصِرْمَة
الجماعة القليلة من الإبل ثم كثر ذلك حتى سُمى كل قليل الحال مُصرِمًا ،
وإن لم تكن له صرمة .

الفرق بين الفقير والمُملِق : أن المُملِق مشتق من المَلَق وهو الخضوع
والتضرع ، ومنه قيل للأجمة المفترشة : مَلَقَة ، والجمع مَلَقَات . فلما كان
الفقير فى أكثر الحال خاضعا متضرعا سُمى مُملِقا ولا يكون إلا بعد غنى
كأنه صار ذا مَلَق ، كما تقول : أطلقت المرأة إذا صار لها طفل ، ويجوز أن
يقال إن الإملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ، ولهذا قال
الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾ [الإسراء : ٣١] أى خشية العجز
عن النفقة عليهم .

الفرق بين الخَلَّة والفقر : أن الخَلَّة الحاجة ، والمُخْتَلُّ المحتاج ، وسميت
الحاجة خَلَّة لاختلال الحال بها ، كأنما صار بها خَلل يحتاج إلى سَدِّه ،
والخَلَّة أيضا الخَصلة التى يختل إليها ، أى : يحتاج ، والخَلَّة المودة التى
تتخلل الأسرار معها بين الخليلين ، وسمى الطريق فى الرمل خَلَلًا لأنه
يتخلل لانعراجه ، والخَلُّ الذى يصطبغ به لأنه يتخلل ما وضع فيه بلطفه
وحِدَّتِه ، وَخَلَّتِ الثوب خلا وخللا وجمع الخلل خِلَال وفى القرآن : ﴿ فَتَرَى
الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ﴾ [النور : ٣] والخِلَال ما يخل به الثوب وما يخرج به
الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخَلَّة ، لأن الفقر ذهاب المال ،
والخَلَّة والخَلل فى المال .

الفرق بين الفقر والحاجة : أن الحاجة هى النقصان ، ولهذا يقال :
الثوب يحتاج إلى حزمه ، وفلان يحتاج إلى عقل ، وذلك إذا كان ناقصا
ولهذا قال المتكلمون : الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة ؛ أى : من جهل
بقبحه ، أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى ، فأما
قولهم : فلان مفتقر إلى عقل ، فهو استعارة ، ومحتاج إلى عقل حقيقة .

* ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف :

الفرق بينهما : أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال ، يقال : سأله فحرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع ، يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته : إنه محارف ، وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

الفرق بين الفقير والبائس : قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل بيده ، قلنا : وإنما سمي من هذه حاله بائسًا لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة ، وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم : هو بمعنى المسكين ، لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة ، وسوء الحال وهو الذي لا يجد شيئًا .

الفرق بين المحارف والمحدود : أن المحدود -على ما قال بعض أهل العلم - هو : من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منازعته إياه، وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من وجوه الخير كلها ، من قولك : حُدَّ إذا مُنِع ، وحَدَّه إذا منعه ، وحُدودُ الله ما منع عنه بالنهي .

الفرق بين النقص والحاجة : أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

الفرق بين البخس والنقصان : أن البخس النقص بالظلم قال تعالى : ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف : ٨٥] أى لا تتقصوهم ظلماً ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

الفرق بين النقص والتخفيف : أن النقص الأخذ من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيما له اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ما له ثقل .

* ومما يخالف النقصان الزيادة :

الضرق بينها وبين النماء : أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه ، وقولك : زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال : زاد مال فلان بما ورثه عن والده ، ولا يقال : نما ماله بما ورثه ، وإنما يقال نمت الماشية بتناسلها ، والنماء فى الذهب والورق مستعار وفى الماشية حقيقة ، ومن ثم أيضا سُمى الشجر والنبات النامى ، ومنه يقال : نما الخِضَابُ فى اليد ، والحبر فى الكتاب .

ومما يدخل فى هذا الباب :

الضرق بين القنوع والسؤال : أن القنوع سؤال الفضل ، والصلة خاصة ، والسؤال عام فى ذلك وفى غيره يقال قَنَعَ يَقْنَعُ قَنُوعًا إذا سأل ، وهو قانع وفى القرآن : ﴿ وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ ﴾ [الحج : ٣٦] قال : القانع السائل ، والمُعْتَرَّ الذى يُلَمُّ بك لتعطيه ولا يسأل ، اعْتَرَّهُ يَعْتَرُّهُ ، وعَرَّهُ يَعُرُّهُ ، وقيل : عَرَّهُ ، واعْتَرَّهُ ، واعتراه إذا جاءه يطلب معروفه .

وقال الليث : القانع المسكين الطوَّاف ، وقال مجاهد : القانع هنا جارك ، ولو كان غنيا ، وقال الحسن : القانع الذى يسأل ويقنع بما تعطيه ، وقال الفراء : القانع الذى إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة : القانع السائل الذى قنع إليك أى خضع ، وقال أبو على : هو الفقير الذى يسأل ، وقال إبراهيم : القانع الذى يجلس فى بيته والمعتر الذى يعتريك .

الباب الثالث عشر

فى الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان ،
والدولة والتمكين ، والنصرة والإعانة ، وبين الكبير والعظيم ، والفرق
بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين العز والشرف : أن العز يتضمّن معنى الغلبة والامتناع على ما
قلنا ، فأما قولهم : عزّ الطعام فهو عزيز ؛ فمعناه قلّ حتى لا يُقدّر عليه ،
فشبهه بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته ، لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما
هو فى الأصل شرف المكان ، ومنه قولهم : أشرف فلان على الشيء إذا
صار فوقه ، ومنه قيل شُرْفَةُ القصر ، وأشرف على التلّف إذا قاربه ، ثم
استعمل فى كرم النسب ف قيل للقريشى : شريف ، وكل من له نسب مذكور
عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال لله تعالى : شريف كما يقال له : عزيز .

الفرق بين السيّد والصّمّد : أن السيد المالك لتدبير السواد ، وهو الجمع
وسمى سواداً ، لأن مجتمعه سواد إذا رأى من بعيد ، ومنه يقال : السّواد
الأعظم ، ويقال لهم : الدهماء لذلك ، والدّهمة السواد ، وقولنا : الصّمّد
يقتضى القوة على الأمور . وأصله من الصّمّد وهو الأرض الصّلبة ، والجمع
صِمَاد ، والصّمّدة صخرة شديدة التمكن فى الأرض ، ويجوز أن يقال : إذ
يقتضى قصد الناس إليه فى الحوائج من قولك : صمّدت صمّدة ، أى
قصّدت قصّدة ، وكيفما كان فإنه أبلغ من السيد ، ألا ترى أنه يقال له
يسود عشيرته : سيد ، ولا يقال له صمّد حتى يعظم شأنه ، فيكون المقصود
دون غيره ، ولهذا يقال : سيّد صمّد ، ولم يسمع صمّد سيّد .

الفرق بين قولك : يسوسهم ، وبين قولك : يسودهم : أن معنى قولك :
يسودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك : يسوسهم أنه ينظر فى دقيق
أمورهم مأخوذ من السّوس^(١) ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى ، لأن
الأمور لا تدق عنه ، وقد ذكرنا ذلك قبل .

(١) قال فى اللسان : السّوس : الرياسة ، يقال : ساسوهم سوساً .

الفرق بين سيد القوم وكبيرهم : أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى : ﴿ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ [الأنبياء : ٦٣] فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل ، ويقال لسيد القوم : كبيرهم ، ولا يقال لكبيرهم : سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتع من مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة ، ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، قال بعضهم : الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

الفرق بين مالك وملك : أن مالك يفيد مملوكا ، ومَلِكًا لا يفيد ذلك ولكنه يفيد الأمر ، وسعة المقدره على أن المالك أوسع من المَلِك لأنك تقول : الله مَالِكُ الملائكة والانس والجن ، ومالك الأرض والسماء ، ومالك السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا فى الملائكة والانس والجن قال الفرزدق :

سبحان من عَنَتِ الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك الغفر
ولو قال ملك الغفر لم يحسن (٢) .

الفرق بين مالك ومليك : أن المليك مبالغة مثل : سميع وعليم ، ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة ، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك ، وإنما يراد به إعمال ذلك فى الإعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

الفرق بين المَلِك والمَلِك : أن المَلِك هو استفاضة الملك ، وسعة المقدر لمن له السياسة والتدبير ، والمَلِك استحقاق تصريف الشئ لمن هو أولى به من غيره .

الفرق بين كبير القوم وعظيم القوم : أن عظيم القوم هو الذى ليس

(٢) الغفر : قال فى اللسان : غفره يغفره غفراً : ستره ، وكل شئ ستره فقد غفرته .

فوقه أَحَدٌ منهم ، فلا تكون الصفة به إلا مع السوود والسلطان ، فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله ﷺ إلى كسرى عظيم فارس^(٣) ، والعظيم فى أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن ، والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل الكلمة القوة ، ومنه سُمى العظيم عظيماً لقوته ، ويجوز أن يقال : إن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن ، كما فعل بالكبير وقال تعالى : ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام : ١٥] . فسماه عظيماً لعظم ما فيه من الآلام والبلاء ، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

الفرق بين العظيم والكبير : أن العظيم قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم ، وإن لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال : الجليل فى أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه ، وأما الأجلّ من ملوك الدنيا فهو الذى ينفرد فى الزمان بأعلى مراتب الجلالة ، والجلال إذا أطلق كان مخصوصاً بعظم الشأن ، ويقال حكم جليلاً للنفعة بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ، ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع فى المال وسميت الجلة جلةً لعظمتها ، والمجلة الصغيفة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعهود .

الفرق بين الجلالة والهيبة : أن الجلالة ما ذكرناه ، والهيبة خوف الإقدام على الشيء ، فلا يوصف الله بأنه يهاب ، كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه ، لأن الإقدام هو الهجوم من قدام ؛ فلا يوصف الله تعالى بأن له قداماً ووراء ، والهيبة هو أن يعظم فى الصدور ، فيتترك الهجوم عليه .

الفرق بين الصفة منه - عز وجل - بأنه على ، وبين الصفة للسيد من

(٣) فى صحيح مسلم من حديث قتادة عن أنس قال : كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى ، وإلى فيصر ، وإلى النجاشى ، وإلى بالنجاشى الذى صلى عليه، أخرجه مسلم برقم (١٧٧٤) فى الجهاد ، والترمذى برقم (٢٨٥٩) .

العباد بأنه رفيع : أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقْتدار ،
 ومنه ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [القصص : ٤٤] أى قهر أهلها ، وقوله تعالى :
 ﴿ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون : ٦١] فقليل لله تعالى على من هذا
 الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع
 يتصرف من علو المكان ، وقد ذكرنا أن فى المصرف معنى ما صرف منه ،
 فلهذا لا يقال : الله رفيع ، والأصل فى الارتفاع زوال الشيء عن موضعه
 إلى فوق ، ولهذا يقال : ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضى
 الزوال عن أسفل ، ولهذا يقال : ارتفع الشيد وإن ارتفع قليلا لأنه زال عن
 موضعه إلى فوق ، ولا يقال : علا إذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال : الصفة
 برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله
 تعالى : ﴿ رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ﴾ [غافر : ١٥] فهو كقوله كثير الإحسان فى أن الصفة
 للثانى فى الحقيقة .

الفرق بين الصعود والارتفاع : أن الصعود مقصور على الارتفاع فى
 المكان ولا يستعمل فى غيره ؛ ويقال : صعدَ فى السلم والدرجة ، ولا يقال
 صعدَ أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك ، والصعود أيضا هو
 الذهاب إلى فوق فقط ، وليس الارتفاع كذلك ، ألا ترى أنه يقال : ارتفع فى
 المجلس ، ورفعت مجلسه وإن لم يذهب به فى علو ، ولا يقال أصعدته إلا
 إذا أعليته .

الفرق بين الصعود والرقي : أن الرقي أعم من الصعود ؛ ألا ترى أنه
 يقال : رقيَ فى الدرجة والسلم كما يقال صعدَ فيهما ، ويقال : رقيتُ فى
 العلم والشرف إلى أبعد غاية ، ورقيَ فى الفضل ، ولا يقال فى ذلك صعدَ ،
 والصعود على ما ذكرنا مقصور على المكان ، والرقي يستعمل فيه وفى غيره ،
 فهو أعم ، وهو أيضا يفيد التدرج فى المعنى شيئا بعد شيء ، ولهذا سُمى
 الدرَجَ مَرَقِي ، وتقول : مازلت أراقيه حتى بلغت به الغاية ؛ أى : أعلو به
 شيئا فشيئا .

الفرق بين الصعود والإصعاد : أن الإصعاد فى مستوى الأرض ،

والصعود فى الارتفاع ، يقال : أصعدنا من الكوفة إلى خراسان ، وصعدنا فى الدرجة والسلم والجبل .

الفرق بين الأعلى وفوق : أن أعلى الشئ منه يقال : هو فى أعلى النخلة ؛ يراد أنه فى نهاية قامتها ، وتقول : السماء فوق الأرض ، فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الأرض ، وأعلى يقتضى أسفل ، وفوق يقتضى تحت ، وأسفل الشئ منه ، وتحتة ليس منه ألا ترى أنه يقال : وضعت تحت الكوز ، ولا يقال وضعت أسفل الكوز بهذا المعنى ، ويقال : أسفل البئر ، ولا يقال تحت البئر .

الفرق بين الرفيع والمجيد : أن المجيد هو الرفيع فى علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن فى معانى صفاته ، وقيل : المجيد الكريم فى قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ﴾ [البروج : ١٦] أى كريم فيما يعطى من حكمه ، وقيل : فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد : العظم إلا أنه جرى على وجهين : عظم الشخص ، وعظم الشأن ؛ فيقال : تمجدت الإبل تمجداً إذا عظمت أجسامها لجودة الكلال ، وأمجد القوم إبلهم إذا رعوها كلاً جيداً فى أول الربيع ، ويقال فى علو الشأن : مَجَّدَ الرجلُ مَجَّدًا ، وأمجد إمجادا إذا عظم شأنه لفتان ، وَمَجَّدْتُ الله تعالى تمجيذاً : عظمته .

الفرق بين الإله والمعبود بحق : أن الإله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود بحق له العبادة ؛ ألا ترى أن الأصنام معبودة والمسيح معبود ؛ ولا يحق له ولها العبادة .

الفرق بين قولنا : الله وبين قولنا إله : أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله ، وسمى غير الله إله على وجه الخطأ ، وهى تسمية العرب الأصنام آلهة وأما قول الناس لا معبود إلا الله ، فمعناه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .

الفرق بين قولنا : يحق له العبادة ، وقولنا يستحق العبادة : أن قولنا : يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا : يستحق يفيد أنه قد أنعم ، واستحق ، وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لأجله .

الضرق بين قولنا : الله ، وقولنا : اللهم : أن قولنا : الله اسم ، واللهم نداء ، والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

الضرق بين الصفة برب والصفة بسيد : أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو : سيد الأمة والغلام ، ولا يجوز سيّد الثوب ، كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة ، وفي القرآن ﴿ فَيَسْقِي رَبُّهُ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٤١] وليس ذلك في كل موضع ، ألا ترى أن العبد يقول لسيدة : ياسيدي، ولا يجوز أن يقول : ياربي فأما قول عدى بن زيد :

إن زَيْتِي لولا تداركهُ المَلِكُ لك بأهل العراق ساء العذير

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير : الحال فإن ذلك كان مستعملا ، ثم ترك استعماله كما ترك : «أبيت اللعن» و «عمّ صباحا» وما أشبه ذلك .

الضرق بين الصفة برب والصفة بمالك : أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك ، لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك ، فقولنا : رب يتضمن معنى الملك والتدبير ؛ فلا يكون إلا مطاعا أيضاً ، والشاهد قول الله تعالى : ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة : ٣١] أى سادة يطيعونهم ، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ما ملك وهو من قولك ملكت العجين إذا أجدت عجنه فقوى ومنه قول الشاعر^(٤) :

مَلَكْتُ بِهَا كَفَى فَاَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَزَّاءُهَا

أى : قوّيت بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك في الحكم كالصبي المالك لا يقدر على تصريفه إلا في الحكم ، أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضا تقتضى معنى المصلح ، ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها بإتمامها ، وأديم مريوب مُصَلِّح ، ويجوز أن يقال إن قولنا : رب، يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم ، ومن ثم قيل : رب الولد ، ورب اليتيم ، وشاة زُبَى وهى مثل النفساء من النساء ، وقيل لها ذلك : لأنها تُرَبَّى

(٤) هو قيس بن الخطيم شاعر الأوس . انظر ديوانه ١٠/٧ وقد ذكره معزوا إليه صاحب اللسان «نهر» وقال : وأنهر الطعنة : وسَمَّها . وملكْتُ ، أى شددت وقويت ، ويقال : طعنه طعنةً أنهر فتقها ، أى وسمه .

ولدها فالياء فى التريية أصلها باء ، نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .

الضرق بين الصفة برب ، والصفة بقادر : أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو : قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدر المصرف المدبر ، وصفة قادر تجرى فى كل وجه ، وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم : لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم وقال : قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة^(٥) :

وهو الربُّ والشهيدُ على يو م الحيارين والبلاءُ بلاءُ

والقول الأول هو الصحيح ؛ لأن قوله : الرب هاهنا ليس بإطلاق لأنه خبر هو ، وكذلك الشهيد ، والشهيد هو الرب ، وهما يرجعان إلى هو ، فإذا كان الشهيد هو الرب ، وقد خص الشهيد بيوم الحيارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصاً للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

ورأى الرب مغبوط بصحته وطلب الوجه يرضى الحال مختاراً

فإن ذلك من خطابهم ، ومثله تسميتهم الصنم إلهاً ومسيلمة رحماناً ، وأراد بالوجه وجه الحق .

الضرق بين السيد والمالك : أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا ممن يعقل ، فكذلك لا يكون السيد إلا ممن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال : هذا سيد العبد ، ومالك العبد ، ويقال : هو مالك الدار ، ولا يقال سيد الدار ، ويقال للقادر : مالك فعله ، ولا يقال : سيد فعله ، والله تعالى سيد ؛ لأنه مالك لجنس من يعقل .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الضرق بين الملك والدولة : أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ،

(٥) شاعده : أن الرب بالألف واللام يقال لغير الله ، وقد قالوه فى الجاهلية للملك وهذا هو آخر أبيات معلقة الحارث بن حلزة البشكرى ، وهو أحد فحول الشعراء المقلين كان فى بكر وائل بمنزلة عمرو بن كلثوم فى تغلب شجاعة وحماسة وفصاحة وإرتجالاً ، وكثير من الرواة ، يقولون : إنه أرتجل هذه القصيدة بحضرة الملك «عمرو بن هند» ويريد عمرو بن هند ، فإنه شهد عناءهم وانظر شرح المعلقات بتحقيقى . إصدار دار الطلائع .

والدولة^(٦) انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة ؛ فيتداوله القوم بينهم هذا مرة ، وهذا مرة ، وقال بعضهم الدَّولة فعل المنتهين ، والدَّولة الشيء الذى ينتهب ، ومثلها غُرْفَة لما فى يدك ، والغُرْفَة فَعَلَة من غُرِفَتْ ، ومثل ذلك خَطْوَة للموضع وخُطْوَة فَعَلَة من خَطَّوَتْ ، وجمع الدولة دُؤْل مثل غُرِف ، ومن قال : دِؤْل^(٧) فهى لغة والأول الأصل .

الضَرْقُ بين المَلِكِ والسُّلْطَانِ : أن السلطانَ قُوَّةُ اليدِ فى القهرِ للجمهورِ الأعظمِ ، وللجماعةِ اليسيرةِ أيضاً ، ألا ترى أنه يقال : الخليفة سلطان الدنيا ، وملك الدنيا ، وتقول لأمير البلد : سلطان البلد ، ولا يقال له : ملك البلد ، لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا ، فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة ، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ، ولهذا يقال : له فى داره سلطان ، ولا يقال : له فى داره ملك ، ولهذا يقال : هو مسلط علينا وإن لم يملكنا ، وقيل : السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده ، ولهذا يقال : ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا .

الضَرْقُ بين قولك : المَلِكِ ، وقولك : مَلِكِ اليمِينِ : أن مَلِكِ اليمِينِ متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوكان ، ولا يطلق على غير ذلك ؛ لا يقال للدار والداية وما كان من غير بنى آدم : ملك اليمين ، وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرهما ، ألا ترى أنه يملك التصرف فى الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك فى بنى آدم ، ويجوز عارية الدار وغيرها من العُرُوضِ ، ولا يجوز عارية الفروج .

الضَرْقُ بين التَّمَكِينِ والتَّمْلِيكِ : أن تمكين الحائز يجوز ، ولا يجوز

(٦) قال فى اللسان : الدَّولة - بفتح الدال المشددة - والدَّولة بضمها : العقبة فى المال والحرب سواء . وقيل : الدَّولة - بالضم - فى المال ، والدَّولة - بالفتح - فى الحرب - وقيل : هما سواء فيهما بضمان وفتحان .
وقال الزجاج : الدَّولة - بالضم - اسم الشيء الذى يتداول ، والدَّولة : الفعل والانتقال من حال إلى حال .
(٧) قال فى اللسان : والجمع : دُؤْل - بضم الدال - ودِؤْل - بكسرها . وقال محققه : هذا نص المحكم ، وفى القاموس أن الجمع مثلث .

تمليكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز ، وليس كذلك التمكين ، لأنه مكن مع الزجر ، ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه .

الفرق بين الولاية والعمالة : أن الولاية أعم من العمالة ، وذلك أن كل من ولي شيئاً من عمل السلطان فهو وال ، فالقاضي وال ، والأمير وال ، والعامل وال وليس القاضي عاملاً ، ولا الأمير ، وإنما العامل من يلى جباية المال فقط ، فكل عامل وال ، وليس كل وال عاملاً ، وأصل العمالة أجره من يلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

الفرق بين الإعانة والنصرة : أن النصرة لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوىء المشاغب ، والإعانة تكون على ذلك ، وعلى غيره تقول : أعانه على من غالبه ، ونازعه ، ونصره عليه ، وأعانه على فقره إذا أعطاه ما يعينه ، وأعانه على الأحمال ، ولا يقال نصره على ذلك ، فالإعانة عامة ، والنصرة خاصة .

الفرق بين الإعانة والتقوية : أن التقوية من الله تعالى للعبد هي إقداره على كثرة المقدور ، ومن العبد للعبد : إعطاؤه المال وإمداده بالرجال ، وهى أبلغ من الإعانة ، ألا ترى أنه يقال : أعانه بدرهم ، ولا يقال : قواه بدراهم ، وإنما يقال : قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا ، وقال على بن عيسى : التقوية تكون على صناعة ، والنصرة لا تكون إلا فى منازعة .

الفرق بين النصير والولى : أن الولاية قد تكون بإخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية ، وقد لا تمكن النصرة مع حصول الولاية ، فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين السيد والهمام : أن الهمام هو الذى يُمضى همّه فى الأمور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

الفرق بين الهمام والقَمَمَام : أن القَمَمَام^(٨) هو السيد الذى تجتمع له

(٨) قال فى اللسان : والقَمَمَام ، والقَمَمَام من الرجال : السيد الكثير الخير ، الواسع الفضل . ويقال : سيد قَمَمَام - بالضم - لكثرة خيره وأشد ابن برى :

* أورثها القَمَمَامُ القَمَمَامَا *

أموره ، ولا تتفرق عليه شئونه من قولهم : تَقْمَقِم الشيء إذا تجمع ، وقمقم عصبه جمعه ويقال للبحر : قَمَقَم لأنه مجمع المياه .

الفرق بين الولاية - بفتح الواو - والنصرة : أن الولاية النصره لمحبة المنصور لا للرياء والسمعة ، لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوجهين .

الفرق بين الحكم والقضاء : أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التمام من قولك : قضاه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا ﴾ [الأنعام : ٢] أى فصل الحكم به ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء : ٤] أى فصلنا الإعلام به وقال تعالى : ﴿ قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ [سبأ : ١٤] أى فصلنا أمر موته ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [فصلت : ١٢] فى يومين أى فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر^(٩) :

ابنى حنيفة أَحْكِمُوا سُفْهَاءَكُمْ انى أخافُ عليكمُ ان اغضَبَا!

ويجوز أن يقال : الحُكْم : فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع فإذا قيل : حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم فى مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك : حكم هذا كحكم هذا أى : هما متماثلان فى السبب أو العلة أو نحو ذلك ، وأحكام الأشياء تنقسم قسمين : حكم يرد إلى أصل ، وحكم لا يرد إلى أصل ، لأنه أول فى بابه .

الفرق بين الحاكم والحكم : أن الحكم يقتضى أنه أهلٌ أن يُتَحاكَمَ إليه، والحاكم الذى من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح ، وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل ، فقد يحكم الحاكم بغير الصواب ، فأما من يستحق الصفة بحكم فلا يحكم إلا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح .

(٩) قال فى اللسان نقلاً عن ابن الأعرابى : حكم فلان على الأمر والشئ ؛ أى رجع ، وأحكمه هو عنه رجمه ، ثم ساق بيت جرير : ابنى حنيفة إلخ . أى : ردوهم ، وكفوهم ، وامنعوهم من التعرض لى .

وانظر ديوان جرير ٤٦٦/١ ، ويقول محمد بن حبيب شارح الديوان : أحكموهم : امنعوهم وكفوهم ، وحكمة الدابة من هذا ، لأنها ترد من غربه ، والحاكم من هذا أخذ ، لأنه يمنع الناس من الباطل والظلم .

الفرق بين القضاء والقدر: أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكفاية لما فعلت من أجله ، ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت إيقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل : أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراد الفاعل ، وحقيقة ذلك فى أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

الفرق بين القدر والتقدير: أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله - عز وجل - وقد يكون التقدير حسنا وقبيحا كتقدير المنجم موت زيد وافتقاره واستغناءه ، ولا يكون القدر إلا حسنا .

الفرق بين قولك : قضى إليه ، وقضى به : أن قولك : قضى إليه ، أى : أعلمه وقوله تعالى : ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر﴾ أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره فقال : ﴿أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر : ٦٦] فكأنه قال : وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به : أنه فصل الأمر به على التمام .

الفرق بين التقدير والتدبير: أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر^(١٠) ، وأدبار الأمور عواقبها ، وآخر كل شئ دبره وفلان يتدبر أمره أى ينظر فى أعقابه ليُصلحه على ما يُصلحها والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ، ولا يتضمن معنى العاقبة .

الفرق بين قولك : قدر له كذا ، ومنى له كذا : أن المنى لا يكون إلا تقدير المكروه ، يقال منى له الشر ، ولا يقال منى له الخير ، ومن ثم سميت المنية منية ، ويقال : أعلمت ما منيت به من فلان ؛ والتقدير يكون فى

(١٠) قال فى المصباح : الدبر - بضم د - بضم تين وسكون الباء تخفيف - خلاف القبل من كل شئ ، ومنه يقال لآخر الأمر دبر ، وأصله : ما أدبر عنه الإنسان ، ومنه : دبر الرجل عبده تدبيرا : إذا اعتقه بعد موته ، وأعتق عبده عن دبر ، أى بعد دبر . الدبر : الفرج ، وولاه دبره : كناية عن الهزيمة .

الخير والشر(١١) .

الفرق بين السياسة والتدبير: أن السياسة فى التدبير المستمر ، ولا يقال للتدبير الواحد : سياسة ، فكل سياسة تدبير ، وليس كل تدبير سياسة، والسياسة أيضا فى الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بها لذلك .

(١١) قال فى المصباح : ومنى الله الشيء من باب روى : قدره ، والاسم المَنَى مثل العصا . وتمنيت كذا ، قيل مأخوذ من المنا ، وهو القدر ، لأن صاحبه يقدر حصوله ، والاسم : المَنِيَّة والأمنِيَّة ، وجمع الأولى مَنَى مثل مديَّة ومدَى ، وجمع الثانية الأمانى .

الباب الرابع عشر

فى الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرافة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك

الفرق بين الإنعام والإحسان : أن الإنعام لا يكون إلا من المنعم على غيره ؛ لأنه متضمّن بالشكر الذى يجب وجوب الدّين ، ويجوز إحسان الإنسان إلى نفسه ، تقول لمن يتعلم العلم : إنه مُحَسَّن إلى نفسه ولا تقول : منعم على نفسه ، والإحسان متضمّن بالحمد ، ويجوز حمد الحامد لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر ، ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه ، لأنه يجرى مجرى الدين ، ولا يجوز أن يؤدى الإنسان الدّين إلى نفسه ، والحمد يقتضى تبقية الإحسان إذا كان للغير ، والشكر يقتضى تبقية النعمة ، ويكون من الإحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل ما جاء بفعل حسن ، فقد أحسن ؛ ألا ترى أن من أقام حدًّا فقد أحسن ، وإن أنزل بالمحدود ضررًا ثم استعمل فى النفع والخير خاصة فيقال : أحسن إلى فلان إذا نفعه ، ولا يقال أحسن إليه إذا حده ، ويقولون للنفع كله : إحساناً ولا يقولون للضرر كله : إساءة ، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة ، لأنه ضده ، والأب يُحسن إلى ولده بسقيه الدواء المر ، وبالفصد والحجامة ولا يقال : ينعم عليه بذلك ، ويقال : أحسن إذا أتى بفعل حسن ، ولا يقال : أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم : أساء ، وقد يكون أيضاً من النعمة ما هو ضرر^(١) مثل التكليف نسيمه نعمة لما يؤدى إليه من اللذة والسرور .

الفرق بين الإحسان والنفع : أن النفع قد يكون من غير قصد ، والإحسان لا يكون إلا مع القصد تقول : ينفعنى العدو بما فعله بى إذا أراد

(١) قال فى المصباح : والتكاليف : المشاق ، الواحدة تكلفة .

وقال الراغب فى مفرداته فى قوله تعالى : « لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا » | البقرة : ٢٨٦ | أى ما يعدونه مشقة فهو سعة فى المال . وقال : والإنعام : إيصال الإحسان إلى الغير ، ولا يقال إلا إذا كان الموصل إليه من جنس الناطقين ، فإنه لا يقال : أنعم فلان على فرسه .

بك ضرا ، فوقع نفعاً ولا يقال : أحسن إلى فى ذلك .

الفرق بين الإحسان والإجمال : أن الإجمال هو الإحسان الظاهر من قولك رجل جَمِيل كأنما يجرى فيه السَّمَن وأصل الجَمِيل : الودك^(٢) ، واجتمل الرجل إذا طبخ العظام لِيُخْرَجَ وَدَكُهَا ، ويقال : أحسن إليه فيعدى بإلى ، وأجمل فى أمره لأنه فعل الجميل فى أمره ، ويقال : أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمه عليه ، فهى غامرة له ، ولذلك يقال : هو غريق فى النعمة ، ولا يقال : غريق فى الإحسان والإجمال ، ويقال : أجمل الحساب فيعدى ذلك بنفسه ؛ لأنه مضمن بمفعول ينبئ عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الإحسان مثل الإجمال فى استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يُحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يُجَمَلَ فى فعله لنفسه .

الفرق بين الفضل والإحسان : أن الإحسان قد يكون واجباً وغير واجب ، والفضل لا يكون واجباً على أحد ، وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .

الفرق بين الطُول والْفَضْل : أن الطُول هو ما يستطيل به الإنسان على من يقصده به ، ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ، ولا يقال لفضل التابع على المتبوع : طُول ، ويقال : طال عليه ، وتطوّل وطلّ عليه إذا سألته ذلك قال الشاعر :

* أَقْرَ لَكَى يَزْدَادَ طَوْنُكَ طَوْلًا *

وقال الله تعالى : ﴿ أُولُوا الطُّوْلِ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة : ٨٦] أى من معه فضل يستطل به على عشيرته .

الفرق بين الآلاء والنعم : أن الآلى واحد الآلاء ، وهى النعمة التى تتلو غيرها من قولك : وَلِيَهْ يَلِيهْ ، إذا قرب منه ، وأصله وَلِيَّ ، وقيل واحد الآلاء^(٣) إَلِيَّ ، وقال بعضهم : الآلى مقلوب - من أَلِيَّ الشىء إذا عظم -

(٢) قال فى الوسيط : الجميل : الشحم المذاب ، والودك : الدهن .

(٣) قال فى المصباح : الإلى مقصور ، - وتفتح الهمزة وتكسر - النعمة والجمع الآلاء على أفعال مثل سبب وأسباب لكن أبدلت الهمزة التى هى فاء ألفا استثقلاً لاجتماع همزتين .

على ما قال : فهو اسم للنعمة العظيمة .

الفرق بين الإفضال والتفضل : أن الإفضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة ، وهو تعالى يُفْضِلُ لا محالة ، لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة ، وهو كالإنعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الإحسان ، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه ، وله أن لا يوليه ، والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره ، فإن قلت : الثواب واجب من جهة أنه جزاء على الطاعة ، فكيف يجوز أن لا يفعله ؟ قلت : لا يفعله بأن لا يفعل سببه المؤدى إليه .

الفرق بين المتفضل والفاضل : أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير ، والفضل الزيادة ، يقال : فضل الشيء في نفسه إذا زاد ، وفضله غيره إذا زاد عليه ، وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ، ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل ، لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

الفرق بين النعمة والرحمة : أن الرحمة الإنعام على المحتاج إليه ، وليس كذلك النعمة لأنك إذا أنعمت بمال تعطيه إياه ، فقد أنعمت عليه ، ولا تقول : إنك رحمته .

الفرق بين الرحمن والرحيم : أن الرحمن - على ما قال ابن عباس - أرق من الرحيم ؛ يريد أنه أبلغ في المعنى ، لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما ، والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل : معنى قوله : رحيم أن من شأنه الرحمة ، وهو على نظير : نديم ، والرحمن نظير ندمان وهو اسم خص به البارئ جل وعز^(٤) ، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم : سيماك ؛ وهو مأخوذ من السَّمَك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سيماك ، وقولنا للنجم الآخر : دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل

(٤) قال ابن الأثير في تذكرته : الرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة مثل : ندمان ونديم ، وهما من أبنية المبالغة ، ورحمن أبلغ من رحيم ، والرحمن خاص لله لا يسمى به غيره ، ولا يوصف ، والرحيم يوصف به غير الله تعالى ، فيقال : رجل رحيم ، ولا يقال : رحمن .

ما دبر شيئاً يسمى دبراناً .

فأما قولهم **لِمُسَيَّلِمَة** : «رحمان اليمامة» فشئء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله ، وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله ، وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا إذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

الضرق بين الرحمة والرقة : أن الرقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة ، والرحمة فعل الراحم ، والناس يقولون : رق عليه فرحمه يجعلون الرقة سبب الرحمة .

الضرق بين الشفيق والرفيق : أنه قد يرق الإنسان لمن لا يشفق عليه كالذى يئد الموءودة فيرق لها لا محالة ، لأن طبع الإنسانية يوجب ذلك ، ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ماوأدها .

الضرق بين الرافة والرحمة : أن الرافة أبلغ من الرحمة ، ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى : ﴿رَعُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة : ١١٧] تقديمًا وتأخيرًا ، أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى ، فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرًا .

الضرق بين المنفعة والخير : أن من المعصية ما يكون منفعة ، وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله : ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [البقرة : ٢١٩] وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ، ولا تكون المعصية خيراً ، وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقليل : طعام نافع ، ودواء نافع .

الضرق بين المنفعة والنعمة : أن المنفعة تكون حسنة وقبيحة ، كما أن المضرّة تكون حسنة وقبيحة ، والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتفتال ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول : الإنسان يجوز أن ينفع نفسه ، ولا يجوز أن ينعم عليها .

الضرق بين المتاع والمنفعة : أن المتاع النفع الذى تتعجل به اللذة ، وذلك إما لوجود اللذة ، وإما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل ، والمملك

النفيس، وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو : إصلاح الطعام ، وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .

الفرق بين الإنعام والتمتع : أن الإنعام يوجب الشكر ، والتمتع كالذى يمتع الإنسان بالطعام والشراب ليستقيم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله ، والإتيان على نفسه .

الفرق بين الخير والنعمة : أن الإنسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير ، كما يجوز أن ينفعها ، ولا يجوز أن ينعم عليها ، فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ، والنفع هو إيجاب اللذة بفعلها أو السبب إليها ، ونقيضه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

الفرق بين النعمة والنعماء : أن النعماء هي النعمة الظاهرة ؛ وذلك أنها أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نِعْمَاء .

الفرق بين اللذة والنعمة : أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ، ويجوز أن تكون نعمة لا تشتبه كالتكليف ، وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ ، وإنما سمي ذلك نعمة ؛ لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

الفرق بين النعمة والمِنَّة : أن المِنَّة هي النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القَطْع ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [فصلت : ٨] أى غير مقطوع ، وسمى الدهر مَمْنُونًا لأنه يقطع بين^(٥) الإلف ، وسمى الاعتداد بالنعمة مَنًَّا لأنه يقطع الشكر عليها .

الفرق بين الإحسان والإفضال : أن الإحسان النفع الحسن ، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار ، وقد خص الإحسان بالفضل ولم يجب مثل ذلك فى الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسمالك

(٥) قال فى المصباح : والمَنُونُ : المنية ، أنثى ، وكأنها اسم فاعل من المَنَّ ، وهو القطع ، لأنها تقطع الأعمار ، والمَنُونُ الدهر .

ولا يجب مثل ذلك هي كل مرتقع .

الفرق بين البر والقريان : أن القريان البر الذي يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والإحسان من الضر

والسوء وغير ذلك مما يجرى معه

الفرق بين الضر والضر: أن الضر خلاف النفع ويكون حسناً وقبيحاً فالقبيح : الظلم وما بسبيله ، والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية ، والضر بالضم الهزال ، وسوء الحال ، ورجل مضرور سيئ الحال ، ومن وجه آخر أن الضر أبلغ من الضر لأن الضر يجرى على ضره يضره ضرّاً فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل، والضر - بالضم - كالصفة المعدولة للمبالغة^(٦) .

الفرق بين الضر والضر: أن الضراء هي المضرة الظاهرة ؛ وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ما ذكرنا .

الفرق بين الضر والبأس: أن البأس ضراء معها خوف ، وأصلها البأس وهو الخوف ، يقال : لا بأس عليك ، أى : لا خوف عليك ، وسميت الحرب بأساً لما فيها من الخوف ، والبأس الرجل إذا لحقه بأس ، وإذا لحقه بؤس أيضاً وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [هود: ١٦] أى لا يلحقك بؤس ، ويجوز أن يكون من البأس أى لا يلحقك خوف بما فعلوا ، وجاء البأس بمعنى الإثم فى قولهم : لا بأس بكذا أى لا إثم فيه ، ويقال أيضاً : لا بأس فيه ؛ أى هو جائز شائع .

الفرق بين الضر والسوء : أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ، ومعلوم أنه يقال : ضررت فلانا من حيث لا يعلم ، ولا يقال : سؤته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

(٦) قال فى المصباح : الضر : الفاقة والفقر - بضم الضاد اسم ، وفتحتها مصدر ضره يضره من باب قتل ، إذا فعل به مكروهاً ، وأضر به يتعدى بنفسه ثلاثياً ، وبالهاء رباعياً ، قال الأزهري : كل ما كان سوء حال وفقير وشدة فى بدن فهو ضر بالضم ، وما كان ضد النفع فهو بفتحة ، والاسم الضرر ، وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان .

الفرق بين المضرّة والإساءة : أن الإساءة قبيحة ، وقد تكون مضرّة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرّة بالضرب للتأديب ، وبالكد للتعلم والتعليم .

الفرق بين السُّوء والسُّوءِ : أن السُّوء مصدر أضيف المنعوت إليه ؛ تقول: هو رجل سَوَّء ، ورجل السُّوء - بالفتح - وليس هو من قولك : سَوَّئته . وفى المثل : «لا يَعْجِزُ مَسْكَ السُّوءِ عن عَرَفِ السُّوءِ» أى لا يعجزُ الجلد الرديء عن الريح الرديئة ، والسُّوء بالضم : المكروه ؛ يقال ساءه يسوءه سَوًّا ؛ إذا لقي منه مكروها ، وأصل الكلمتين الكراهة ، إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا (٧) .

الفرق بين الإساءة والسُّوء : أن الإساءة اسم للظلم ، يقال : أساء إليه ، إذا ظلمه والسُّوء اسم الضرر والغم يقال : ساءه يسوءه إذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلما .

الفرق بين الضُّر والشرّ : أن السقم وعذاب جهنم ضر فى الحقيقة وشر مجازاً ، وشرب الدواء المرجاء العافية ضرر يدخله الإنسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرّاً على الحقيقة وأن فاعله لا يسمى شريراً ، كما يسمى فاعل الضر ضارّاً ، وقال أبو بكر بن الأخشاد - رحمه الله تعالى - السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة ، وإن لم يسم فاعلهما شريراً لأن الشرير هو المنهمك فى الشر القبيح ، وليس كل شر قبيحاً ، ولا كل من فعل الشر شريراً ، كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريباً ، وإنما الشريب المنهمك فى الشرب المحظور ، والشر عنده ضريان : حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم، والقبيح : الظلم : وما يجرى مجراه قال : ويجوز أن يقال للشئ

(٧) قال فى المصباح : وهو رجل سَوَّء بالفتح والإضافة وعمل سَوَّء ، فإن عرفت الأول قلت : الرجل السُّوء ، والعمل السوء على التعت .

وقد جاء المثل فى اللسان «مسك» : «لا يعجزُ مَسْكَ السُّوءِ عن عَرَفِ السُّوءِ» أى لا يعدم رائحة خبيثة . يضرب للرجل اللثيم يكتم لومه جهده فيظهر فى أفعاله . وفى الأصل «عرق» والتصويب من اللسان . وانظر نشر الدر ٢٠١١/٢٦٢ بلفظ . «لا يعدم جلد السوء عن عرف السوء» .

الواحد : إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخبارًا عن عاقبته ، وإنمَّا يكونان نقيضين إذا كانا من وجه واحد .

الفرق بين الصبر والحلم : أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل يناهى تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين ، وليس هو الترك لتعجيل العقاب ، لأن الترك لا يجوز على الله تعالى ، لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ، ولا يصح الحلم إلا ممن يقدر على العقوبة وما يجري مجراها من التأديب بالضرب ، وهو ممن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

*** لا صفحَ ذلُّ ولكن صفحَ أحلام ***

ولا يقال لتارك الظلم : حلِيم ، إنما يقال : حلَّم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ، ولو عاقبه كان عادلا ، وقال بعضهم ضد الحِلْم السَّفَه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة ، وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل : السَّفَه في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها ، وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال : وهذا يوجب أنه ضد الحلم ، لأن الحلم من الحكمة ، والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل : ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة ، يقال : سَفِهَ رأيه سَفْهًا ، وقال الفراء سَفِهَ غير متعد ، وإنما ينصب رأيه على التفسير^(٨) ، وفيه لغة أخرى سَفِهَ يسفه سفاهة ، وقيل السفية في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا ﴾ [البقرة : ٢٨٢] هو الصغير ، وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة نقيضًا للسفه قول المتلمس^(٩) :

لِذِي الْحَلْمِ قَبْلَ الْيَوْمِ مَا تُقْرَعُ الْعَصَا وَمَا عِلْمُ الْإِنْسَانِ إِلَّا لِيَعْلَمَا

أى لذى المعرفة والتمييز ، وأصل السفه الخفة ، ثوب سفية أى خفيف ،

(٨) قال الراغب في مفرداته : قيل سَفِهَ نَفْسَهُ ، وأصله سَفِهَ نَفْسَهُ ، فَصُرِفَ عَنْهُ الْفِعْلُ نَحْوَ بَطَرَ مَعِيشَتَهُ .

(٩) انظر الشعر والشعراء ٢٨/١ ، وهذا من جيد شعر المتلمس كما قال ابن قتيبة . وكان المتلمس يتادم عمسرو ابن هند .

وأصل الحلم فى العربية اللين ، ورجل حلِيم أى : لين فى معاملته فى الجزء على السيئة بالأناة ، وحَلَمَ فى النوم ، لأن حال النوم حال سكون وهدوء ، واحتلم الغلام ، وهو محتلم وحالم يرجع إلى قولهم : حَلَمَ فى النوم ، وحَلَمَ الثدي الناتئ فى طرفه لما يخرج منها من اللبن الذى يحلم الصبى ، وحَلَمَ الأديم : ثقل بالحلم ، وهو قردان عظيمة لينة الملمس ، وتحَلَّمَ الرجلُ تكلف الحلم . **والصَّبْرُ** : حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر الرجل عنه حبس نفسه عن إظهار الجزع ، والجزع إظهار ما يلحق المصاب من المضض والغم ، وفى الحديث **«يُصْبِرُ الصَّابِرُ وَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ»** (١٠) والصابر هاهنا هو الذى يَصْبِرُ النفسَ عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر ، لأن المضار لا تلحقه ، وتجاوز الصفة عليه بالحلم ، لأنه صفة مدح وتعظيم ، وإذا قال قائل : اللهم حلمك عن العصاة ، أى : إمهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من غير أن يكون فيه مفسدة ، وإمهال الله تعالى إياهم مظاهره عليهم .

الفرق بين الصبر والاحتمال : أن الاحتمال للشئ يفيد كظم الغيظ فيه ، والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر عن الشئ يفيد حبس النفس عن فعله ، وصَبَرْتَ على خطوب الدهر : أى حبست النفس عن الجزع عندها ، ولا يستعمل الاحتمال فى ذلك لأنك لا تفتاظ منه .

الفرق بين الحلم والإمهال : أن كل حلم إمهال ، وليس كل إمهال حلمًا لأن الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الإمهال حلمًا لأن الحلم صفة مدح والإمهال على هذا الوجه مذموم ، وإذا كان الأخذ والإمهال سواء فى الاستصلاح فالإمهال تفضل ، والانتقام عدل ، وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السقه إذا كان الحلم واجبًا ، لأن ضده استفساد ، فلو فعله لم يكن ظلمًا ، إلا أنه لم يكن حكمة ألا ترى أنه قد يكون الشئ سفها ، وإن لم يكن

(١٠) ذكره ابن الأثير فى تذكرته «صبر» نقلًا عن الهروى ، وقال : ومنه الحديث فى الذى أمسك رجلا وقتله آخر: «اقتلوا القاتل ، وأصبروا الصابره» أى : احبسوا الذى حبسه للموت حتى يموت كفعله به ، وكل من قتل فى غير معركة ولا حرب ، ولا خطأ ، فإنه مقتول صبرًا .

ضده حلماً ، وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره ، لأن ذلك يكون ظلماً من حيث حرمة من استحقه ويكون سفهاً من حيث وضع في غير موضعه ، ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلماً لأحد ، ولكن كان سفهاً لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون إثابة المستحقين حلماً ، وإن كان خلاف ذلك سفهاً فثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة ، وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجباً لا ما كان منه تفضلاً ، وأن السفه نقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا : الله حلیم من صفات الفعل ، ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، ويضرق بين الحلم والإمهال من وجه آخر : وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام ، وليس كذلك الإمهال ، ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ، ولا يكون ذلك منك حلماً ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يمهل أحدٌ غيره في وقت إلا ليأخذه في وقت آخر .

الضرق بين الإمهال والإنظار : أن الإنظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والإمهال مبهم ، وقيل : الإنظار تأخير العبد لينظر في أمره ، والإمهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

الضرق بين الحلم والوقار : أن الوقار هو الهدوء ، وسكون الأطراف ، وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضاً على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقر وهو الحمل ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

الضرق بين الوقار والسكينة : أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف ، وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة : ٤٠] وقال ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح : ٢٦] ويضاف إلى القلب كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح : ٤] فيكون هيبه وغير هيبه ، والوقار لا يكون إلا هيبه .

الضرق بين ذلك وبين الرزانة : أن الرزانة تستعمل في الإنسان وغيره

فهى أعم ، يقال رجل رزين ؛ أى : ثقيل ، ولا يقال : حجر وقور .

الفرق بين الرجوح والرزانة : أن الرجوح أصله الميل ؛ ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ، ومنه : زِنٌ وَأَرْجَحٌ ، بوصف الرجل بالرجوح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه ، وليس هو صفة تختص الإنسان على الحقيقة ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان : تَرَجَّحَ ، أى : كن راجحا ولكن يقال له : تَرَجَّحَ ؛ أى تمايل ، ويجوز أن يقال له : تَرَزَّنَ ، أى : كن رزينا ، وهى أيضا تستعمل فى التثبيت والسكون ، والرجوح فى زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

الفرق بين الوقار والتوقير : أن التوقير يستعمل فى معنى التعظيم يقال وَقَّرْتُهُ إِذَا عَظَّمْتَهُ ، وقد أقيم الوَقَار موضع التَّوْقِير فى قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح : ١٣] أى تعظيما ، وقال تعالى : ﴿ وَتَعَزَّزُوا وَتَوَقَّرُوا ﴾ [الفتح : ٩] وقال أبو أحمد ابن أبى سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ، ويوصف العباد بأنهم يوقرونه ؛ أى : يعظمونه ، ولا يقال : إنه وقور بمعنى عظيم ، كما يقال : إنه يوقر بمعنى يعظم ، لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال : وهى غير لائقة به ؛ لأن الوقار مما تتغير به الهيبة ، قال أبو أحمد : والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال - أيده الله تعالى - : عندنا أنه يوصف بالتوقير إن وصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

الفرق بين الوقار والسَّمَت : أن السَّمَت هو حُسْنُ السَّكُوت ، وقالوا : هو كالصمت فأبدل الصاد سينا ؛ كما يقال خطيب مِسْتَقَّعٌ وَمِصْتَقَّعٌ ، ويجوز أن يكون السَّمَتُ حسن الطريقة واستواؤها من قولك : هو على سمت البلد ، وليس السميت من الوقار فى شىء .

الفرق بين الحليم والأناة : الأناة هى البُطء فى الحركة وفى مقاربة الخطو فى المشى ، ولهذا يقال للمرأة البدينة : أناة قال الشاعر :

ومته أناة من ربيعة عامر
ثيوم الضحى فى ماتم أى ماتم^(١١)

(١١) ذكره فى اللسان نقلا عن الأصمى حيث قال : الأناة من النساء التى فيها فتور عن القيام وتأن . قال أبوهمية النميرى : رمته أناة الخ .

ويكون المراد بها فى صفات الرجل المتمهل فى تدبير الأمور ، ومفارقة التعجل فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك : أنى الشئ إذا قرب وتأنى أى تمهل لياخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم : الأناة السكون عند الحالة المزعجة .

والضرق بينها وبين التؤدة : أن التؤدة مفارقة الخفة فى الأمور ، وأصلها من قولك : وأده يئده إذا أثقله بالتراب ، ومنه الموءودة ، وأصل التاء فيها واو ، ومثلها التخمة ، وأصلها من إلوخامة ، والتهمة وأصلها من وهمت ، والترة وأصله من ، وترت (١٢) ، فالتؤدة تفيد من هذا خلال ما تفيد الأناة ، وذلك أن الأناة تفيد مقاربة الأمر ، والتسبب إليه بسهولة ، والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ، ولولا أنا رجعنا إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقاً ، ويجوز أن يقال : إن الأناة هى المبالغة فى الرفض بالأمور والتسبب إليها من قولك أن الشئ ؛ إذا انتهى ومنه ﴿ حَمِيمٌ أَنْيٌّ ﴾ [الرحمن : ٤٤] وقوله : ﴿ غَيْرَ نَاطِرِينَ إِنْهَاءً ﴾ [الأحزاب : ٥٣] أى : نهايته من النضج .

*** ومما يخالف ذلك :**

الضرق بين الطيش والسفه : أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا ويستعار فى الكلام القبيح ، فيقال : سفه عليه ؛ إذا أسمع القبيح ويقال للجاهل : سفیه ، والطيش خفة معها خطأ فى الفعل ، وهو من قولك : طاش السهم ، إذا خف ، فمضى فوق الهدف ، فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

الضرق بين السرعة والعجلة : أن السرعة التقدم فيما ينبغى أن يتقدم فيه ، وهى محمودة ، ونقيضها مذموم ، وهو الإبطاء ، والعجلة التقدم فيما لا ينبغى أن يتقدم فيه ، وهى مذمومة ، ونقيضها محمود وهو الأناة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَعَجَلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴾ فَإِنَّ ذَلِكَ بِمَعْنَى أَسْرَعْتُ .

(١٢) قال فى الوسيط : وتر فلانا يتره وترًا ، وتره قتل حميمه . وأدركه بمكروه ، وأفرعه .

الباب الخامس عشر

فى الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة ، وما يجرى مع ذلك ، وفى
الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك

الفرق بين الحفظ والرعاية : أن نقيضَ الحفظ الإضاعة ، ونقيض
الرعاية الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع : هَمَل ، والإهمال
هو ما يؤدي إلى الضياع ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء
لئلا يَهْلِك ، والرعاية فعل السبب الذى يصرف المكاره عنه ، ومن ثمَّ يقال :
فلان يراعى العهود بينه وبين فلان ، أى : يحفظ الأسباب التى تبقى معها
تلك العهود ، ومنه راعى المواشى لتفقدته أمورها ، ونفى الأسباب التى
يخشى عليها الضياع منها .

فأما قولهم للساهر : إنه يراعى النجوم فهو تشبيهه براعى المواشى ، لأنه
يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه .

الفرق بين الحفظ والكلاءة : أن الكلاءة هى إمالة الشيء إلى جانب
يسلم فيه من الآفة ، ومن ثم يقال : كَلأت السفينة إذا قربتها إلى الأرض
والكلاء مرفأ السفينة ، فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل ، فإن استعملت
إحدى الكلمتين فى مكان الأخرى فلتقارب معنييهما .

الفرق بين الحفظ والحراسة : أن الحراسة حفظ مستمر ؛ ولهذا سُمى
الحارس حارساً لأنه يحرس فى الليل كله ، أو لأن ذلك صناعته فهو يديم
فعله ، واشتقاقه من الحرس^(١) وهو الدهر ، والحراسة هو أن يصرف
الآفات عن الشيء قبل أن تُصِيبَه صرفاً مستمراً ، فإذا أصابته فصرفها
عنه سُمى ذلك تخليصاً ، وهو مصدر والاسم الخلاص ، ويقال حَرَسَ اللهُ
عليك النعمة ، أى : صرف عنها الآفة صرفاً مستمراً ، والحفظ لا يتضمن
معنى الاستمرار ، وقد حَفِظَ الشيء ، وهو حافظ ، والحفيظ مبالغة ،
وقالوا : الحفيظ فى أسماء الله بمعنى العليم والشهيد ، فتأويله الذى لا

(١) قال فى المعجم الوسيط : الحرسُ : الدهر ، والوقت الطويل منه .

يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به فى أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يتأتى له حفظه .

قال أبو هلال : - أيده الله تعالى - والحفيظ بمعنى عليم توسع فيه ؛ ألا ترى أنه لا يقال : إن الله حافظ لقولنا وكلامنا على معنى قولنا : فلان يحفظ القرآن ، ولو كان حقيقة لجرى فى باب العلم كله .

الفرق بين الحفيظ والرقيب : أن الرقيب هو الذى يرقبك لئلا يخفى عليه فعلك ، وأنت تقول لصاحبك إذا فتش عن أمورك : أرقيب على أنت ؟ وتقول : راقب الله ؛ أى : اعلم أنه يراك ، فلا يخفى عليه فعلك ، والحفيظ لا يتضمن التفتيش عن الأمور ، والبحث عنها .

الفرق بين المهيمن والرقيب : أن الرقيب هو الذى يرقبك مفتشاً عن أمورك على ما ذكرنا ، وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ ، وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير^(٢) ، ومنه قول الشاعر :

ألا إن خيرَ الناسِ بعدَ نبيهم مهيمنه التالیه فی العرف والنكر^(٣)

يريد القائم على الناس بعده وقال الأصمى : ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [المائدة : ٤٨] أى : قفّاناً ، والقفّان فارسى معرب ، وقال عمر رضي الله عنه : إني لاستعين بالرجل فيه عيب ، ثم أكون على قفّانه ، أى تحفظ أخباره ، والقفّان بمعنى المشرف^(٤)

الفرق بين الوكيل فى صفات الله تعالى وبينه فى صفات العباد : أن الوكيل فى صفات الله بمعنى المتولّى القائم بتدبير خلقه ، لأنه مالك لهم ، رحيم بهم ، وفى صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

(٢) قال ابن الأثير : المهيمن هو الرقيب ، وقيل : الشاهد ، وقيل : المؤمن ، وقيل : القائم بأمر الخلق وقيل : أصله مؤيمن ، فأبدلت الهاء من الهمزة ، وهو مفعول من الأمانة .
(٣) ذكره فى اللسان بعد قوله : وقال ابن الأثيرى فى قوله تعالى : ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ ، قال : المهيمن : القائم على خلقه ، وأنشد : ألا إن خير الناس .. إلخ .
قال : معناه القائم على الناس بعده . وقيل : القائم بأمر الخلق .
(٤) قال فى المحيط : وقفّان كل شيء - كشّداد : جماعته واستقصاؤه .

الفرق بين الحفظ والحماية : أن الحماية تكون لما لا يمكن إحرازه وحصره مثل الأرض والبلد ؛ تقول : هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول : هو يحفظ دراهمه ومتاعه ، ولا تقول : يحمى دراهمه ومتاعه ، ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك : عامى لا يعرف الكلام .

الفرق بين الحفظ والضبط : أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يُفقد منه شيء ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى لأنه لا يخاف الإفلات ، ويستعار في الحساب ، فيقال : فلان يضبط الحساب إذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

الفرق بين الكفالة والضمان : أن الكفالة تكون بالنفس ، والضمان يكون بالمال ؛ ألا ترى أنك تقول : كَفَلْتُ زَيْدًا ، وتريد إذا التزمت تسليمه ، وضمنت الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها ، ولا يقال : كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج إلى إحضارها ، فالضمان التزام شيء عن المضمون ، والكفالة التزام نفس المكفول به ، ومنه كفلت الغلام إذا ضممته إليك لتعولّه ، ولا تقول : ضمنته ، لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه ، ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [آل عمران : ٣٧] ولم يقل ضممتها ، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال ، والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يضمن عمن لا يعرفه ، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ، ويصح أن يؤدي عنه وإن لم يعرفه .

الفرق بين الضمين والحميل : أن الحَمَالَة ضمان الدية خاصة تقول : حَمَلْتُ حَمَالَةً^(٥) ، وأنا حميل ، وقال بعض العرب : حملتُ دماءً عوَّلتُ فيها على مالى وآمالي فقدمت مالى ، وكنت من أكبر آمالى ، فإن حملتها فكم من غم شفيت ، وهَمَّ كُفَيْت ، وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ، ولم أياس من غدك . والضمان يكون في ذلك وفي غيره .

الفرق بين الرئيس والزعيم : أن الزعامة تقيد القوة على الشيء ، ومنه

(٥) قال في المختار : حَمَلٌ به حَمَالَةٌ - بالفتح - أى : كفل .

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٢] أى : أنا قادر على أداء ذلك (٦)
يعنى : أن يوسف زعيم به ، لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدى عن يوسف
-ﷺ- وإنما قال : أنا قادر على أداء ذلك ، لأنهم كانوا فى زمن قحط ،
لا يقدر فيه على الطعام ، ومن ثم قيل للرئاسة : الزعامة ، وزعيم القوم :
رئيسهم ؛ لأنه أقواهم وأقدرهم على ما يريد ، فإن سُمى الكفيل زعيماً
فعلى جهة المجاز ، والأصل ما قلناه ، والزعامة اسم للسلاح كله ، وسُمى
بذلك لأنه يتقوى به على العدو . والله أعلم .

(٦) قال الراغب فى مفرداته : وقيل للضمان بالقول والرئاسة زعامة ، فقيل للمتكفل والرئيس : زعيم ، للاعتقاد
فى قوليهما أنهما مظنة للكذب قال : ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ - ﴿ أَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ إما من الزعامة ، أى الكفالة ، أو من
الزعم بالقول .

الباب السادس عشر

فى الفرق بين الهداية والصلاآ والسداد ، وما يخالف ذلك

من الغى والفساد وما يقرب منه

الفرق بين الهداية والإرشاد : أن الإرشاد إلى الشىء هو : التطريق إليه والتبيين له . والهداية هى التمكن من الوصول إليه وقد جاءت الهداية للمهتدى فى قوله تعالى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة : ٦] فنذكر أنهم دعوا بالهداية ، وهم مهتدون لا محالة ، ولم يجرئ مثل ذلك فى الإرشاد ، ويقال أيضا : هداه إلى المكروه ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَاِهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصافات : ٢٣] وقال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الحج : ٦٧] والهُدَى الدلالة ، فإذا كان مستقيما ، فهو دلالة إلى الصواب ، والإيمان هدى ؛ لأنه دلالة إلى الجنة ، وقد يقال : الطريق هدى ، ولا يقال : أرشده إلا إلى المحبوب ، والراشد هو القابل للإرشاد ، والرشيد مبالغة من ذلك .

ويجوز أن يقال : الرشيد الذى صلح بما فى نفسه مما يبعث عليه الخير، والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد ، والمرشد الهادى للخير والذال على طريق الرشد ، ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدرى أيهما يؤدى إلى الغرض المطلوب ، فإذا دله عليه دال ، فقد أرشده ، وإذا قَبِلَ هو قولَ الدال فسلك قصدَ السبيل ، فهو راشد ، وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد ، والرشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو ، وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

الفرق بين الهدى والبيان : أن البيان فى الحقيقة إظهار المعنى للنفس كائنا ما كان ، فهو فى الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك دون طريق الغى هذا إذا أطلق ، فإذا قيد استعمل فى غيره فقيل : هدى إلى النار وغيرها .

الفرق بين الخير والصلاآ : أن الصلاآ الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، ويكون فى الضر والنفع ، كالمرض يكون صلاحا للإنسان فى وقت

دون الصحة ، وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين ، فأما الألم الذي لا يؤدي إلى النفع فلا يسمى صلاحاً مثل عذاب جهنم ؛ فإنه لا يؤدي إلى نفع ، ولا هو نفع في نفسه ، ويقال : أفعال الله تعالى كلها خير ، ولا يقال : عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل : الصلاح التغير إلى استقامة الحال ، والصلاح المتغير إلى استقامة الحال ، ولهذا لا يقال لله تعالى : صالح ، والصلاح في الدين يجري على الفرائض والنواقل دون المباحات لأنه مرغّب فيه ، وأمور به ، فلا يجوز أن يرغب في المباح ، ولا أن يؤمر به ؛ لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور ، والحسن ، وإذا لم يكن حسناً لم يكن خيراً لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ، ولذلك لم تكن المعاصي خيراً ، وإن كانت لذة وسرورا ، ولا يقال للمرض : خير ، كما يقال له : صلاح ، فإذا جعلت خيراً «أفعل» فقلت : المرض خير لفلان من الصحة ، كان ذلك جائزاً ، ويقال : الله تعالى خير لنا من غيره ، ولا يقال هو أصلح لنا من غيره ؛ لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة ، فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره ، والخير اسم من أسماء الله تعالى ، وفي الصحابة رجل يقال له : عبدُ خير . وقال أبو هاشم : تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز ؛ قال : يقال : خار الله لك ولم يجئ أنه خائر .

الفرق بين الهداية والنجاة : أن النجاة تقيّد الخلاص من المكروه والهداية تفيّد التمكّن من الوصول إلى الشيء ، ولفظهما ينبئ عن معنييهما ، وهو أنك تقول : نجاه من كذا ، وهداه إلى كذا ، فالنجاة تكون من الشيء ، وإنما ذكرناهما ، والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

الفرق بين الفوز والنجاة : أن النجاة هي الخلاص من مكروه ، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ، ولهذا سمى الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ، ونيلهم الجنة ، ولما كان الفوز يقتضي نيل المحبوب قيل : فاز بطلبته وقال تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٣] أي : أنال الخير نيلاً كثيراً .

الفرق بين الفوز والظفر : أن الظفر هو العلو على المناوئ المنازع ، وقال

اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح : ٢٤] وقد يستعمل فى موضع الفوز ، يقال : ظفر ببغيته ، ولا يستعمل الفوز فى موضع الظفر ، ألا ترى أنه لا يقال : فاز بعدوه ، كما يقال : ظفر بعدوه بعينه ، فالظفر مفارق للفوز ، وقال على بن عيسى : الفوز الظفر بدلا من الوقوع فى الشر ، وأصله : نيل الحظ من الخير ، وفَوَّزَ إذا ركب المفازة ، وفَوَّزَ أيضا ، إذا مات لأنه قد صار فى مثل المفازة .

الفرق بين النجاة والتخلص : أن التخلص يكون من تعقيد ، وإن لم يكن أذى ، والنجاة لا تكون إلا من أذى ، ولا يقال لمن لا خوف عليه : نجا ؛ لأنه لا يكون ناجيا إلا مما يخاف .

الفرق بين الصِّلاح والفَلاح : أن الصِّلاح ما يتمكن به من الخير ، أو يتخلص به من الشر. والفلاح نيل الخير ، والنفع الباقي أثره ، وسمى الشيء الباقي الأثر فَلَاحًا ، ويقال للأكار : فَلاح ، لأنه يشق الأرض شقا باقى الأثر . والأفْلَحُ : المشقوق الشفة السفلى ، يقال : هذه علة صلاحه ، ولا يقال : هذه علة فلاحه ، بل يقال هى سبب فلاحه ، ويقال : موته صلاحه ، لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال : هو فلاحه ؛ لأنه ليس بنفع يناله ، ويقال أيضا : لكل مَنْ عَقَلَ وَحَزَمَ ، وتكاملت فيه خلال الخير : قد أفلح ، ولا يقال : صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغيير ، ويجوز أن يقال : الصِّلاح : وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال : أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك ، فهو كالنفع فى أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال : فلان يصلح للقضاء ، ويصلح أمره ، ولا يستعمل الفلاح فى ذلك .

***ومما يجرى مع هذا :**

الفرق بين التسديد والتقويم : أن التسديد هو التوجيه للصواب ؛ فيقال سدد السهم إذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج ، كتقويم الرمح والقَدَح ، ثم يستعار ، فيقال : قوم العمل ، فالمسدد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون السبب المولد كتسديد السهم للإصابة ،

ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذى يؤدى إلى الطاعة ، والسبب على وجهين : مؤلّد ومؤدّ ، فالمولّد : هو الذى لا يقع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعى إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب ، والتسديد من أكبر الأسباب لأنه يكون فى المولّد والمؤدى ، والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق ، فأما مع الإعراض عنه ، والتشاغل بغيره ، فلا يصح . والإصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

الضرق بين الرشد والرشد : قال أبو عمرو بن العلاء : الرشد الصلاح ؛ قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ [النساء : ٦] والرشد الاستقامة فى الدين ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَعْلَمَنْ مِمَّا عَلِمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف : ٦٦] وقيل هما لغتان مثل العدم والعدم .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الضرق بين الإحكام والإتقان : أن إتقان الشيء إصلاحه ، وأصله من التّقن وهو التّرنوق^(١) الذى يكون فى المسيل ، أو البئر ، وهو الطين المختلط بالحماة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلّه ويصلحه ، فيقال : أتقنه إذا طلاه بالتّقن ، ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال : أتقنت كذا أى : عرفته صحيحا ، كأنه لم يدع فيه خلا ، والإحكام إيجاد الفعل محكما ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتِهِ ﴾ [هود : ١] أى خلقت محكمة ولم يقل : أتقنت ، لأنها لم تخلق وبها خل ثم سد خلها ، وحكى بعضهم : أتقنت الباب إذا أصلحته ، قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكما .

الضرق بين الإحكام والرّصنّف : أن الرّصنّف هو : جمع شيء إلى شيء يشاكلة ، وإحكام الشيء خلقه محكما ، ولا يستعمل الرّصنّف إلا فى الأجسام ، والإحكام والإتقان يستعملان فيها ، وفى الأعراض ؛ فيقال : فعل متقن ومحكم ، ولا يقال فعل مرصوف إلا أنهم قالوا : رصف هذا الكلام

(١) قال صاحب القاموس : أتقن الأمر : أحكمه ، والتّقن - بالكسر - ترنوق البئر ، ورسابة الماء فى الجدرل أو المسيل ، وتّقنوا أرضهم تقينا : أسقروا الماء الخائر لتجود .

حسن ، وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

الضرق بين إحكام الشيء وإبرامه : أن إبرامه تقويته ، وأصله فى تقوية الحبل وهو فى غيره مستعار .

الضرق بين الإبرام والتأريب : أن التأريب شدة العقد ، يقال : أَرَبَ العقدَ إذا جعل عقداً فوق عقد ، وهو خلاف النَّشْطِ ، يقال : نَشَطَهُ إذا عقده بأنشؤة ، وهو عقد ضعيف ، وأَرَبَهُ إذا أحكم عقده ، وَأَنْشَطَهُ إذا حلَّ الأَنْشُوطَةَ^(٢) .

*** الضرق ما يخالف الهداية وغيرها مما يجرى فى الباب :**

الضرق بين الزَّيغ والميل : أن الزَّيغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق يقال : فلان من أهل الزَّيغ ، ويقال أيضاً : زاغ عن الحق ، ولا أعرف زاغ عن الباطل ؛ لأن الزَّيغ اسم لميل مكروه ، ولهذا قال أهل اللغة الفَدَعُ^(٣) زِيغ فى الرسغ ، والميل عام فى المحبُوب والمكروه .

الضرق بين المَيْل والمَيْل : أن الميل مصدر ، ويستعمل فيما يرى ، وفيما لا يرى مثل ميلك إلى فلان ، ومال الحائط ميلاً و ، ومَيْلٌ بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة ؛ تقول فى العود : مَيْلٌ ، وفى فلان مَيْلٌ إذا كان يميل فى أحد الجانبين خَلْقَةً^(٤) .

الضرق بين العُتُو والفساد : أن العُتُو كثرة الفساد وأصله من قولك : ضَبُعُ عَثْوَاء ، إذا كثر الشَّعْرُ على وجهها ، وكذلك الرجل ، وعَاثَ يَعِثُ^(٥) لغة ، وعثا يعثو أفصح اللغتين ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

(٢) يقال : أَرَبَهُ أَرَباً : عقده ، وشده ، وأحكمه .

(٣) جاء فى المصباح : الفَدَعُ - بفتحين - اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل فينقلب الكف والقدم إلى الجانب الأيسر . وقد كانت بالأصل الفِرْع .

(٤) قال فى المصباح : والمَيْلُ - بفتحين - مصدر من باب تعب ، الاعوجاج خَلْقَةً .

(٥) قال فى الوسيط : عاث يعيث عيثاً ، وعيوثاً ، وعيثاناً : أفسد ، ويقال عاث فى ماله إذا أنلفه بالتبذير ، وعاث الذئب فى الغنم : أفسد فيها بالافتراس والتقتيل .

وعثا يعثو عثواً ، وعثواً ، وعثياً : أفسد أفسد الإفساد ، ومثله عثى يعثى عثواً ، وعثياً ، وعثياناً وفى التنزيل العزيز : ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] . وعلى ذلك فالعُتُو مصدر عثا يعثو أو عثى يعثى .

الفرق بين الفساد والقبيح : أن الفساد^(٦) هو التغيير عن المقدار الذى تدعو إليه الحكمة ، والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح ، وإذا كان على المقدار صلح . والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

الفرق بين الفساد والغى : أن كل غى قبيح ، ويجوز أن يكون فساداً ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعفنها ، ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التى كانت عليها ، وإذا قلنا : فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر ، وإذا قلت : إنه غاو اقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

الفرق بين الغى والضلال : أن أصل الغى الفساد ، ومنه يقال : غَوَى الفصيل إذا بَشَمَ^(٧) من كثرة شرب اللبن ، وإذا لم يَرَوْ من لبن أمه فمات هَزْلاً . فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة إذا هلكت بضياعها وفى القرآن : ﴿أَلَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة : ١٠] أى : هلكننا بتقطع أوصالنا ، فالذى يوجبه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغى فيه ويستعمل الضلال أيضاً فى الطريق ، كما يستعمل فى الدين ، فيقال ضل عن الطريق إذا فارقه ، ولا يستعمل الغى إلا فى الدين خاصة ، فهذا فرق آخر ، وربما استعمل الغى فى الخيبة ، يقال : غَوَى الرجلُ إذا خاب فى مَطْلَبِهِ ، وأنشد قول الشاعر :

فمن يلقَ خيراً يَحْمَدُ الناسُ أمره ومن يَغْوُ لا يَعْدُمُ على الغى لائماً^(٨)

وقيل أيضاً : معنى البيت : أن من يفعل الخير يحمد ، ومن يفعل الشر يُذم ، فجعل من المعنى الأول ، ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى : ﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ الْكَافِرِينَ﴾ [غافر : ٧٤] والضلال بمعنى الضياع يقال : هو ضال فى قومه ؛ أى : ضائع ومنه قوله تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى : ٧] أى : ضائعاً فى قومك لا يعرفون منزلتك ، ويجوز أن

(٦) فى الرسيط : الفساد : التلف ، والعطب . والاضطراب والخلل والجذب والقحط .

(٧) يقال : غوى الرضيع : أكثر من الرضاع حتى أتخّم وفسد جوفه .

(٨) يقال : غوى - بالفصح - غياً ، وغوى غواية : ضل كما جاء فى اللسان ، والبيت للمرقش .

يكون ضالاً أى : فى قوم ضالين ، لأن من أقام فى قوم نُسب إليهم ، كما قيل خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين ، وأبو عثمان المازنى لإقامته فى بنى مازن ، ولم يكن منهم ، وقال أبو على رحمه الله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ أى وجدك ذاهباً إلى النبوة فهى ضالة عنك كما قال تعالى : ﴿ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وإنما الشهادة هى الضلالة عنها وهذا من المقلوب المستفيض فى كلامهم ، ويكون الضلال الإبطال ، ومنه : ﴿ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] أى : أبطلها ، ومنه : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ [القيس : ٢] ويقال ضللتى فلان ، أى : سماني ضالاً ، والضلال يتصرف فى وجوه لا يتصرف الفى فيها .

الضرق بين الحنّف والحيف : أن الحنّف هو : العدل عن الحق والحيف الحمل على الشئ حتى يُنقصه ، وأصله من قولك تحييفت الشئ إذا تنقصته من حافاته .

الضرق بين الميل والميّد : أن الميّل يكون فى جانب واحد ، والميّد هو أن يميل مرة يمناً ، ومرة يسرة ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تُمِيدَ بِهِمْ ﴾ [الأنبياء : ٣١] أى تضطرب يمناً ويسرةً ، ومعروف أنه لم يرد أنها تميد فى جانب واحد ، وإنما أراد الاضطراب ، والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حَبَّتْهُمُ مَيَّالَةٌ تَمِيدُ مَلَاءَةٌ الْحَسَنِ لَهَا جَدِيدُ^(٩)

يريد : أنها تميل من الجانبين للين قوامها .

(٩) عزاه فى أساس البلاغة لابن ميادة . وقال : ومن المجاز عليها ملاءة الحسن . ورواه بلفظ : «بئتهم» بدلا من «حبتهم» . وبئتهم : سبقتهم وغلبتهم .

الباب السابع عشر

فى الفرق بين التكليف والاختبار، والفتنة والتجريب، وبين اللطف والتوفيق، وبين اللُّطْف واللُّطَف، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين التكليف والابتلاء : أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الإنسانية عليه ، وأصله فى العربية اللزوم ، ومن ثَمَّ قيل : كَلَّفَ بفلانة يكَلِّفُ بها كَلْفًا إذا لزم حُبُّها ، ومنه قيل : الكَلْفُ فى الوجه للزومه إياه ، والمتكلف للشئ المُلزم به على مشقة وهو الذى يلتزم مالا يلزمه أيضاً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [ص : ٨٦] ومثله المكلف .

والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلى ، وتعرّف حاله فى الطاعة والمعصية بتحميله المشقة ، وليس هو من التكليف فى شئ ، فإن سُمى التكليف ابتلاءً فى بعض المواضع ، فقد يجرى على الشئ اسم ما يقاربه فى المعنى ، واستعمال الابتلاء فى صفات الله تعالى مجاز ، معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلى المستخرج لما عنده ، ويقال للنعمة بلاء ، لأنه يُسْتَخْرَجُ بها الشكر ، والبلى يستخرج قوة الشئ بإذها به إلى حال البالى ، فهذا كله أصل واحد .

الفرق بين التكليف والتحميل : أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى : ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] والإصْرُ : الثقل ؛ والتكليف قد يكون لما لا ثقل له نحو الاستغفار ؛ تقول : كلفه الله الاستغفار ، ولا تقول حملة ذلك .

الفرق بين الابتلاء والاختبار : أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكاره والمشاق . والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب ، ألا ترى أنه يقال : اختبره بالإنعام عليه ، ولا يقال ابتلاه بذلك ، ولا هو مبتلى بالنعمة ، كما قد يقال : إنه مختبر بها ، ويجوز أن يقال : إن الابتلاء يقتضى استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية ، والاختبار يقتضى وقوع الخبر بحالة فى ذلك ، والخبر العلم الذى يقع بكنه الشئ وحقيقته ، فالفرق بينهما بيّن .

الفرق بين الضننة والاختبار : أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فساده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] ويكون في الخير والشر ، ألا تسمع قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ ﴾ [التغابن : ١٥] وقال تعالى : ﴿ لَأَسْقِيَنَّهُمْ مَاءً غَدَقًا لِنَفْسِهِمْ فِيهِ ﴾ [الجن : ١٧] فجعل النعمة فتنة ، لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها ، كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر ، وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

الفرق بين الاختبار والتجريب : أن التجريب هو تكرير الاختبار والإكثار منه ، ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك : جربه إذا داواه من الجرب ، فنظر أصلح حالة أم لا ، ومثله قرّد البعير إذا نزع عنه القرّدان^(١) وقرّع الفصيل إذا داواه من القرع ، وهو داء معروف ، ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياساً على قولهم يختبر ويبتلى ، لأن ذلك مجاز ، والمجاز لا يُقاس عليه .

*** الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة ، واللطف والرقة وما يجري مع ذلك ،**

الفرق بين اللطف والتوفيق : أن اللطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ، ولا يكون لطفاً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة ، فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً ، وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة ، وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يُسمَّ توفيقاً ، ولهذا قالوا : إنه لا يحسن الفعل . وفرق آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت ، فهو كالمصاحب لها في وقته ، لأن وقته يلي وقت فعل الطاعة ، ولا يجوز أن يكون وقتها واحداً ، لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو ، وإن كان بعده بلا فصل ، فأما إذا جاء بعده بأوقات ، فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة

(١) جمع قراد ، وهو دوية متطفلة ذات أرجل كثيرة تعيش على الدواب والطيور . الواحدة قرادة .

يكون له معها تأثير في نفس الملطوف له ، ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة ؛ حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير ، فكل توفيق لطف ، وليس كل لطف توفيقا . ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ، ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ، ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال ، يقال : وفق فلان للإنصاف ، ولا تقول : وفق للظلم ، ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال : زيد وافق عمراً في هذا القول ، وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور ، وكبيرها ، فالله تعالى لطيف ، ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شيء ، ولا يكون ذلك إلا بإجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ، ثم حذف ، وأجريت الصفة للمدبر على جهة المبالغة ، وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ، ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة ، واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة ، وهو خلاف الخفاء في المنظر ، وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فعيل ، وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره ، لأنه مُفَعَّل ، والعصمة هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختياراً ، والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح ، وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقييد فلا مدح فيه ، ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم ، ويقال : عصمه من كذا ووقفه لكذا ، ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف ، وها هنا وجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه ، وشرح هذا يطول فتركته كراهة الإكثار وأصولهما في اللغة واشتقاقتهما أيضا توجب فروقا من وجوه أخر ؛ فاعلم ذلك .

الفرق بين اللطف واللطف : أن اللطف هو البر ، وجميل الفعل من قولك فلان يبّرني ويلطفني ، ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده (٢) .

(٢) قال في الرسيط : اللطف فلانا بكلا : أخفه وره .

الضرق بين اللطف والرُفق : أن الرفق هو اليسر فى الأمور ، والسهولة فى التوصل إليها ، وخلافه العُنْف ، وهو التشديد فى التوصل إلى المطلوب، وأصل الرفق فى اللغة : النفع ، ومنه يقال : أرفق فلان فلانا إذا مكنه مما يرتفق به ، ومُرافق البيت : المواضع التى ينتفع بها زيادة على ما لابد منه . ورفيق الرجل فى السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته ، وليس هو على معنى الرفق واللطف ، ويجوز أن يقال : سمى رفيقا لأنه يرافقه فى السير ، أى : يسير إلى جانبه فيلى مرافقه .

الضرق بين اللطف والمداراة : أن المداراة ضربٌ من الاحتيال والخَتْل من قولك : دَرَيْتُ الصيْدَ إِذَا خَتَلْتَهُ ، وإنما يقال : داريتُ الرجلَ إِذَا توصلتَ إلى المطلوب من جهته بالحيلة والخَتْل .

الباب الثامن عشر

فى الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب

والحلال والمباح ، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الدين والملة : أن الملة اسم لجملة الشريعة ، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ، ألا ترى أنه يقال : فلان حسن الدين ، ولا يقال : حسن الملة ، وإنما يقال : هو من أهل الملة ، ويقال لخلاف الذمى : الملىّ نسب إلى جملة الشريعة ، فلا يقال : له دينى ، وتقول : دينى دين الملائكة ، ولا تقول ملّتى ملة الملائكة ، لأن الملة للشرائع مع الإقرار بالله . والدين ما يذهب إليه الإنسان ، ويعتقد أنه يقربه إلى الله ، وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك ، وكل ملة دين ، وليس كل دين ملة ، واليهودية ملة لأن فيها شرائع ، وليس الشرك ملة ، وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التى يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران : ١٩] وإذا قيد اختلف دلالاته ، وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر فى بعض المواضع لتقارب معنييهما ، والأصل ما قلناه ، والفرس تزعم أن الدين لفظ فارسى وتحتج بأنهم يجدونه فى كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف سنة ، ويذكرون أن لهم خطأ يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى : «دين دورى» أى : كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم «زرادشت» ونحن نجد للدين أصلا واشتقاقا صحيحا فى العربية ، وما كان كذلك لا نحكم عليه بأنه أعجمى ، وإن صح ما قالوه فإن الدين قد حصل فى العربية والفارسية اسما لشيء واحد على جهة الاتفاق ، وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة فى العربية الملّ وهو أن يعدو الذئب على شيء ضريبا من العدو ، فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها ، وقيل : أصلها التكرار من قولك : طريق ملىل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ، ومنه الملل وهو تكرر الشيء على النفس حتى تضجر ، وقيل : الملة مذهب جماعة يحمى بعضهم بعضا عند الأمور الحادثة ، وأصلها من المليلة وهى ضرب من الحمى ، ومنه الملة موضع النار ؛ وذلك أنه إذا دفن

فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج .

وأصل الدين الطاعة ، ودان الناس للمكهم ، أى : أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ، ثم قيل للطاعة : دين ، لأنها تُعتاد ، وتوطن النفس عليها .

الفرق بين العبادة والطاعة : أن العبادة غاية الخضوع ، ولا تستحق إلا بغاية الإنعام ، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ، ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود ، والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراد المرید متى كان المرید أعلى رتبة ممن يفعل ذلك ، وتكون للخالق والمخلوق ، والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة فى مجاز اللفظ تكون اتباع المدعو الداعى إلى ما دعاه إليه ، وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ، ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

الفرق بين الطاعة وموافقة الإرادة : أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة ، وذلك إذا لم تقع موقع الداعى إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم ، من غير أن يشعر بذلك ، فلا يكون بفعله مطيعاً لك ولو علمه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعاً لك ، ولذلك لو أحسن بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعاً لك .

الفرق بين الطاعة والخِدْمَة والحَفْد : أن الخادم هو الذى يطوف على الإنسان متحققاً فى حوائجه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن العبد يخدمُ الله تعالى ، وأصل الكلمة : الإطافة بالشئ ، ومنه سُمى الخَلْخَالُ خِدْمَةً ، ثم كثر ذلك حتى سُمى الاشتغال بما يصلح به شأن المخدم خِدْمَةً وليس ذلك من الطاعة والعبادة فى شئ ، ألا ترى أنه يقال : فلان يخدم المسجد إذا كان يتعهد به بتنظيف وغيره ، وأما الحفد^(١) فهو السرعة فى الطاعة ومنه قوله تعالى : ﴿ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ ﴾ [النحل : ٧٢] وقولنا فى القنوت وإليك نسعى ونحفد .

الفرق بين العبيد والخَوَل : أن الخَوَل هم الذين يختصون بالإنسان من (١) يقال : حفد فلانا حَفْدًا : أعانه وحف إلى خدمته . [المعجم الوسيط] .

جهة الخدمة والمهنة ، ولا يقتضى الملك كما تقتضيه العبيد ، ولهذا لا يقال : الخلق خول الله ، كما يقال : عبيده .

الفرق بين العبد والمملوك : أن كل عبد مملوك ، وليس كل مملوك عبداً لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك ، وليس بعبد ، والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ، ويدخل فى ذلك الصبى والمعتوه ، وعباد الله تعالى : الملائكة والإنس والجن .

الفرق بين الدين والشريعة : أن الشريعة هى الطريقة المأخوذ فيها إلى الشئ ومن ثم سُمى الطريق إلى الماء شريعة ومَشْرَعَة ، وقيل الشارع ؛ لكثرة الأخذ فيه ، والدين ما يطاع به المعبود ، ولكل واحد منّا دين ، وليس لكل واحد منا شريعة ، والشريعة فى هذا المعنى نظير الملة ، إلا أنها تفيد ما يفيد الطريق المأخوذ ما لا تفيد الملة ويقال : شرع فى الدين شريعة ، كما يقال : طرق فيه طريقاً ، والملة تفيد استمرار أهلها عليها .

الفرق بين التقيّ، والمتقى، والمؤمن : أن الصفة بالتقىّ أمدح من الصفة بالمتقى ؛ لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة ، والمتقىّ أمدح من المؤمن ؛ لأن المؤمن يُطلق بظاهر الحال ، والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة ، وهذا من جهة الشريعة ، والأول من جهة دلالة اللغة ، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعاً ، لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فسقاً ، كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفرًا ، إلا أن يقابل النقيض فى اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر.

الفرق بين الحسَن والحسنة : أن الحسنة هى الأعلى فى الحُسَن ، لأن الهاء داخلة للمبالغة ، فلذلك قلنا : إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ، ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً ، لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ، ولذلك رغب فى الحسنة وكانت طاعة ، والحسَن يدخل فيه المباح ، لأن كل مباح حسن ، ولكنه لا ثواب فيه ، ولا حمد فليس هو بحسنة .

الفرق بين الطاعة والقبول : أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة ، والقبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ، ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ، ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

الفرق بين الإجابة والقبول وبين قولك : أجب واستجاب : أن القبول يكون لأعمال مَنْ قبل الله عمله ، والإجابة للأدعية ، يقال : أجب دعاءه وقولك : أجب معناه فعل الإجابة ، واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل ، وصلح استجاب بمعنى أجب ، لأن المعنى فيها يشول إلى شيء ، واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها ، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها^(٢) .

الفرق بين الإجابة والطاعة : أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها فى موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة ، ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله ، وكذا قال على بن عيسى رحمه الله .

الفرق بين المذهب والمقالة : أن المقالة قول يعتمد عليه قائله ، وينظر فيه يقال : هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل ، والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق ، والشاهد أنك تقول : هذا مذهبي فى السماع والأكل والشرب لشيء تختاره من ذلك ، وتميل إليه ، تناظر فيه أو لا .

وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له ، أو بحكم المعتقد ، والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله ، وينظر فيه ، ويعتقد خلافه ، فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ، ومقالة ليست بمذهب .

الفرق بين الفرض والوجوب : أن الفرض لا يكون إلا من الله ، والإيجاب يكون منه ومن غيره ؛ تقول : فرض الله تعالى على العبد كذا ، وأوجبه عليه ، وتقول : أوجب زيد على عبده ، والمَلِكُ على رعيته كذا ، ولا

(٢) قال الراغب : والاستجابة قيل : هي الإجابة ، وحقيقتها هي التحري للجواب والتهيؤ له ، لكن عبر به عن الإجابة لقلة انفكاكها منها .

يقال فرض عليهم ذلك ، وإنما يقال : فرض لهم العطاء ، ويقال فرض له القاضى .

والواجب يجب فى نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث إنه غير متعد . وليس كذلك الفرض ، لأنه متعد ، ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى فى حكمته ، ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ، ولا تسمى فرضا ، مثل «سجدة التلاوة» هى واجبة على من يسمعها ، وقيل : على من قعد لها ، ولم يقل : إنها فرض ، ومثل ذلك الوتر فى أشباه له كثيرة ، وفرق آخر أن العقلية لا يستعمل فيها الفرض ، ويستعمل فيها الوجوب ، تقول هذا واجب فى العقل ، ولا يقال فرض فى العقل ، وقد يكون الفرض والواجب سواء فى قولهم : صلاة الظهر واجبة ، وفرض لا فرق بينهما ها هنا فى المعنى ، وكل واحد منهما من أصل ، فأصل الفرض الحز فى الشيء ، تقول : فرض فى العود فرضا إذا حز فيه حزًا ، وأصل الوجوب السقوط ، يقال : وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ، ووجب الحائط وجبة ، أى : سقط .

وحَدُّ الواجب والفرض عند من يقول : إن القادر لا يخلو من الفعل والترك ، وماله ترك قبيح ، وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب ، وليس يجب الواجب لإيجاب موجب له ، ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه موجب ، والأفعال ضربان : أحدهما ألا يقارنه داع ، ولا قصد ، ولا علم ، فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهى والنائم ، والثانى يقع مع قصد وعلم أو داع ، وهذا على أربعة أضرب : أحدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثانى ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه فى تركه مضرة ويسمى ذلك : ندبا ونفلا وتطوعا ، وإن لم يكن شرعيا سمى تفضلا وإحسانا ، وهذا هو زائد على كونه مباحا ، والثالث : ماله فعله ، وإن لم يفعله لحقه مضرة ، وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم ، والرابع الذى ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحظور والحرام .

الفرق بين الفرض والحتم : أن الحتم إمضاء الحكم على التوكيد والإحكام يقال : حتم الله كذا وكذا وقضاء قضاءً حتماً ، أى : حكم به حكماً مؤكداً ، وليس هو من الفرض ، والإيجاب فى شىء لأن الفرض والإيجاب يكونان فى الأوامر والحتم يكون فى الأحكام ، والأقضية ، وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة ، والمراد أنه لا يردّ كما أن الحكم الحتم لا يردّ ، والشاهد أن العرب تسمى الغراب حاتماً لأنه يحتمّ عندهم بالفراق ، أى يقضى به ، وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

الفرق بين الإيجاب والإلزام : أن الإلزام يكون فى الحق والباطل ، يقال : ألزمته الحق ، وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق ، فإن استعمل فى غيره فهو مجاز ، والمراد به الإلزام .

الفرق بين الإلزام واللزوم : أن اللزوم لا يكون إلا فى الحق ، يقال : لزم الحق ، ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون فى الحق والباطل يقال : ألزمه الحق ، وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

الفرق بين الحلال والمباح : أن الحلال هو المباح الذى علم إباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول : المشى فى السوق مباح ، ولا تقول : حلال ، والحلال خلاف الحرام ، والمباح خلاف المحظور ، وهو الجنس الذى لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال : هو ما كان لفاعله أن يفعله ، ولا ينبئ عن مدح ولا ذم ، وقيل : هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه ، وأنه لا ضرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ، ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا : إنه على الإباحة - أن للمكلف أن ينتفع به ، ولا ضرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح ، لأنه لا فائدة فيه ، إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يُستَحَقُّ عليه ثواب ، وليس كذلك الحلال .

الفرق بين النافلة والندب : أن الندب فى اللغة ما أمر به ، وفى الشرع هو النافلة ، والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضاً اسم للعطية والنَّوْفَلَةُ الجَوَاد ، والجمع نَوْفُلُونَ ، ويقال أيضاً للعطية : نَوْفَلٌ

والجمع نوافل^(٣) .

الفرق بين السنة والنافلة : أن السنة على وجوه أحدها : أنا إذا قلنا : فرض سنة ؛ فالمراد به : المندوب إليه ، وإذا قلنا : الدليل على هذا : الكتاب والسنة : فالمراد به قول رسول الله ﷺ ، وإذا قلنا : سنة رسول الله ﷺ ، فالمراد بها : طريقته ، وعادته التي دام عليها وأمر بها ، فهي في الواجب والنفل ، وجميع ذلك ينبئ عن رسم تقدم ، وسبب فرد ، والنافلة ما تعطيه من غير سبب .

الفرق بين السنة والعادة : أن العادة ما يُديم الإنسان فعله من قبل نفسه ، والسنة تكون على مثال سبق ، وأصل السنة الصورة ، ومنه يقال : سنة الوجه ، أى : صورته ، وسنة القمر أى : صورته ، والسنة فى العرف تواتر وآحاد ، فالتواتر ما جاز حصول العلم به لكثرة روايته ، وذلك أن العلم لا يحصل فى العادة إلا إذا كثرت الرواة ، والآحاد ما كان روايته القدر الذى لا يُعلم صدق خبرهم لقلتهم ، وسواء رواه واحد أو أكثر ، والمرسل : ما أسنده الراوى إلى من لم يره ولم يسمع منه ، ولم يذكر من بينه وبينه .

الفرق بين العادة والدأب : أن العادة على ضربين : اختيار أو اضطرار فالاختيار : كتعود شرب النبيذ ، وما يجرى مجراه مما يكثر الإنسان فعله فيعتاده ويصعب عليه مفارقتها ، والاضطرار : مثل أكل الطعام ، وشرب الماء لإقامة الجسد وبقاء الروح وما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً ألا ترى أن العادة فى الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأباً .

الفرق بين قولك : يجب كذا ، وقولك : ينبغى كذا : أن قولك : ينبغى كذا يقتضى أن يكون المبتغى حسناً سواء كان لازماً أولاً ، والواجب لا يكون إلا لازماً .

الفرق بين قولنا يجوز كذا ، وقولك يُجزئ كذا : أن قولك : يجوز كذا بمعنى يسوغ ويحل ، كما تقول يجوز للمسافر أن يفطر ونحوه ، ويجوز قراءة ﴿ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] و ﴿ مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ويكون بمعنى الشك ؛

(٣) قال فى اللسان : والنفل العطية ، والنفل السيد المعطاء ، يشبهان بالبحر .

كقولك : يجوز أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد ، وقال بعضهم : يجوز بمعنى يمكن ، ولا يمتنع نحو قولك : يجوز من زيد القيام : وإن كان معلوماً أن القيام لا يقع منه . وقال أبو بكر الأخشاد : أكره هذا القول ؛ لأن المسلمين لا يستجيزون أن يقولوا : يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كإبليس لقدرتهم على ذلك . ولا أن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرته عليه إلا أن يقيد . أصل هذا كله من قولك : جاز ؛ أى : وجد مسلكاً مضى فيه ، ومنه : الجواز فى الطريق ، والمجاز فى اللغة ، فقولك : قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها مذهباً يأمن معه أن يرد عليه . وإذا قلت : يجوز أن يكون فلان خيراً من فلان ، فمعناه : أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه ، فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لا بد أن يكون منبئاً عما سواه ، ألا ترى أن قائلها : لو قال : يجوز أن يعبد العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منبئاً عما سواه .

وقولنا : هذا الشيء يُجزئ يفيد أنه وقع موقع الصحيح ، فلا يجب فيه القضاء ، ويقع به التملك إن كان عقداً ، وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو التوضؤ بالماء المغصوب ، والذبح بالسكين المغصوب ، وطلاق البدعة ، والوطء فى الحيض ، والصلاة فى الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ، ولكن لحق صاحب الدار ، لأنه لو أذن فى ذلك لجاز ، ولا يكون المنهى عنه جائزاً ، فالفرق بينهما بيّن ، وذهب أبو على وأبو هاشم - رحمهما الله تعالى - إلى أن الصلاة فى الدار المغصوبة غير مجزئة ، لأنه قد أخذ على المصلى أنه ينوى أداء الواجب ، ولا يجوز أن ينوى ذلك والفعل معصية .

*** ومما يخالف ذلك :**

الفرق بين المردود والفساد ، وبين المنهى عنه وبين الفاسد : أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب ، وذلك أنه خلاف المقبول ، والقبول من الله تعالى : إيجاب الثواب ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً مثل التوضؤ بالماء المغصوب ، وغيره مما ذكرناه آنفاً ، والمنهى عنه ينبئ عن

كراهة الناهى له ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً ، فكل واحد من المنهى عنه ، والمردود يفيد مالا يفيد الآخر ، والفساد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

الفرق بين الحسن والمباح : أن كلُّ مُباح حسن ، وليس كل حسن مباحا وذلك أن أفعال الطفل والملجأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .

الفرق بين الإذن والإباحة : أن الإباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والإذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عمن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله تعالى مطلق ، وإن الأشياء مطلقة له .

الفرق بين الإسلام والإيمان والصلاح : أن الصلاح استقامة الحال ، وهو مما يفعله العبد لنفسه ، ويكون بفضل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والإيمان طاعة الله التي يؤمن بها العقاب على ضدها ، وسميت النافذة إيماناً على سبيل التبع لهذه الطاعة ، والإسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله ، وصار كالعلم على شريعة محمد ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ، ولا ينتفون من الإيمان .

الفرق بين الأمين والمأمون : أن الأمين الثقة فى نفسه ، والمأمون الذى يأمنه غيره .

الفرق بين الكفر والإلحاد : أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب، فمنها : الشرك بالله ، ومنها الجحد للنبوة ، ومنها استحلال ما حرم الله ، وهو راجع إلى جحد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والإلحاد اسم خص به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الإسلام ، وليس ذلك كفر الإلحاد ، ألا ترى أن اليهودى لا يسمى ملحداً ، وإن كان كافراً ، وكذلك النصرانى وأصل الإلحاد الميل ، ومنه سمي اللحد لحداً لأنه يحفر فى جانب القبر .

الفرق بين الرياء والنفاق : أن النفاق إظهار الإيمان مع إسرار الكفر وسمى بذلك تشبيهاً بما يفعله اليربوع ، وهو أن يجعل بجحره باباً ظاهراً ، وباباً باطنياً يخرج منه إذا طلبه الطالب ، ولا يقع هذا الاسم على من يظهر

شيئا ، ويُخفي غيره إلا الكفر والإيمان وهو اسم إسلامي ، والإسلام والكفر اسمان إسلاميان فلما حدثا ، وحدث في بعض الناس إظهار أحدهما مع إبطان الآخر سمي ذلك نفاقا ، والرياء : إظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس ، لا في ثواب الله تعالى ، فليس الرياء من النفاق في شيء ، فإن استعمل في موضع الآخر فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

الضرق بين الذنب والقبيح : أن الذنب عند المتكلمين يُنبئ عن كون المقدور مستحقا عليه العقاب ، وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه ، كالقبح يقع من الطفل قالوا : ولا يسمى ذلك ذنبا ، وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة على قولهم : الإتياع، ومنه قيل : ذنَّبُ الدابة ؛ لأنه كالتابع لها ، والذُنُوبُ : الدَّوُّ التي لها ذنْب ، ويجوز أن يقال : إن الذنب يفيد أنه الرَّذْلُ من الفعل الدنَّى ، وسمى الذنب ذنبا لأنه أرذل ما في صاحبه ، وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

الضرق بين الذنب والمعصية : أن قولك : معصية ينبئ عن كونها منهيها عنها ، والذنب ينبئ عن استحقاق العقاب عند المتكلمين ، وهو على القول الآخر فعل رديء ، والشاهد على أن المعصية تنبئ عن كونها منهيها عنها قولهم : أمرته فعصاني ، والنهي ينبئ عن الكراهة ، ولهذا قال أصحابنا : المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه ، أو كره منه .

الضرق بين المحظور والحرام : أن الشيء يكون محظورا إذا نهى عنه ناه، وإن كان حسنا كفرض السلطان التعامل ببعض النقود ، أو الرعى ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحا ، والحرام لا يكون إلا قبيحا ، وكل حرام محظور ، وليس كل محظور حراما ، والمحظور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور في الشريعة ، وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه ، ولهذا لا يقال : إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح ، وقال أبو عبد الله الزبيرى : الحرام يكون مؤيدا ، والمحظور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا : والله لا آكله أبدا ، فقالوا إذا حرمه على نفسه حنث بأكل الخبز ، وإذا قال : والله لا آكله لم يحنث

حتى يأكله كله ، وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله : والله لا أكل منه شيئا .

الضرق بين الطُغْيَانِ والعُتُوِّ : أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ ﴾ [الحاقة : ١١] الآية . يقال : طغى الماء إذا جاوز الحد في الظلم ، والعتوُّ : المبالغة في المكروه ، فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٨] قالوا : كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بِرِيحٍ صُرَّصِرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٦] أى : مبالغة في الشدة ، ويقال : جبار عات أى : مبالغ في الجبرية ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الطلاق : ٨] يعنى : أهلها تكبروا على ربهم ، فلم يطيعوه .

الضرق بين الكُفْرِ والشُّرْكِ : أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا ، وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان ، لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان ، والشرك خصلة واحدة ، وهو إيجاد إلهية مع الله ، أو دون الله ، واشتقاقه ينبئ عن هذا المعنى ، ثم كثر حتى قيل : لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته ، وأصله كفر النعمة ، ونقيضه الشكر ، ونقيض الكفر بالله الإيمان ، وإنما قيل لمضيق الإيمان : كافر لتضييعه حقوق الله تعالى ، وما يجب عليه من شكر نعمه ، فهو بمنزلة الكافر لها ، ونقيض الشرك في الحقيقة الإخلاص ، ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الإيمان ، ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله ، وذلك لعظم ما معه من المعصية ، وهو اسم شرعى كما أن الإيمان اسم شرعى .

الضرق بين الفسق والخروج : أن الفسق في العربية خروج مكروه ، ومنه يقال للفأرة : الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للإفساد ، وقيل : فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها ؛ لأن ذلك فساد لها ، ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ، ومن الخروج مذموم ومحمود ، والفرق بينهما بيِّن .

الضرق بين الفسق والفُجور: أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة ، والفُجور الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من قولك : فجرت السُّكَّر ، إذا خرقتَ فيها خرْقاً واسعا ، فانبعث الماء كل مُنْبَعث ، فلا يقال لصاحب الصغيرة : فاجر ، كما لا يقال لمن خرَق في السُّكَّر خرْقاً صغيراً : أنه قد فجر السُّكَّر^(٤) ، ثم كثر استعمال الفُجور حتى خص بالزنا واللواط وما أشبه ذلك .

الضرق بين قولك : كَضَرَ النُّعْمَةَ ، وقولك : بَطَرَ النُّعْمَةَ : أن قولك : بَطَرَهَا يفيد أنه عظمها وبغى فيها ، وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر : الشق ، ومنه قيل للبيطار : بيطار وقد بطرت الشيء أى شققته ، وأهل اللغة يقولون : البطر سوء استعمال النعمة ، وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ بَطَرْتُمْ مَعِشَتَهَا ﴾ [القصص : ٥٨] ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ ﴾ [الأَنْفَال : ٤٧] .

الضرق بين الظلم والجور: أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم ، وفي السيرة السلطانية تقول : جار الحاكم في حكمه ، والسلطان في سيرته : إذا فارق الاستقامة في ذلك ، والظلم ضرر لا يستحق ، ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ، ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلماً ، ولا تسمى جوراً ، فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم : نقصان الحق ، والجور : العدول عن الحق من قولنا : جار عن الطريق إذا عدل عنه ، وخولف بين النقيضين ، فليل في نقيض الظلم : الإنصاف ، وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي نقيض الجور العدل ، وهو العدول بالفعل إلى الحق .

الضرق بين السوء والقبيح : أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بما قَرَّبَهُ لها ، وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

الضرق بين الظلم والهضم : أن الهضم نقصان بعض الحق ، ولا يقال

(٤) قال في اللسان : وسكَّرَ النهرَ بسكَّره سَكْرًا : سَدَّاه ، وكل شق سَدٌّ فقد سَكِر . والسُّكَّر : سد الشق ومنفجر الماء .

لمن أخذ جميع حقه الظلم يكون في البعض والكل وفي القرآن: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] أى لا يمنع حقه ، ولا بعض حقه ، وأصل الهضم فى العربية النقصان ، ومنه قيل للمنخفض من الأرض : هضم ، والجمع أهضام .

الفرق بين الظلم والغشم : أن الغشم أكره الظلم^(٥) ، وعمومه توصف به الولاة لأن ظلمهم يعم ، ولا يكاد يقال : غشمنى فى المعاملة كما يقال : ظلمنى فيها ، وفى المثل : «وَالْغَشُومُ خَيْرٌ مِنْ فَتْنَةِ تَدُومٍ» وقال أبو بكر : الغشم اعتسافك الشيء ، ثم قال : يقال غشم السلطان الرعية يغشمهم ، قال الشيخ أبو هلال - رحمه الله - الاعتساف خبط الطريق على غير هداية ، فكأنه جعل الغشم ظلما يجرى على غير طرائق الظلم المعهودة .

الفرق بين الظلم والبغى : أن الظلم ما ذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب ، وأصله فى العربية شدة الطلب ، ومنه يقال : دفعنا بغي السماء خلفنا ؛ أى : شدة مطرها ، وبغى الجرح يبغى إذا ترامى إلى فساد يرجع إلى ذلك ، وكذلك البغاء وهو الزنا ، وقيل فى قوله تعالى : ﴿وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] إنه يريد : التراس على الناس بالغلبة والاستطالة .

الفرق بين القبح والفحش : أن الفاحش الشديد القبح ، ويستعمل القبح فى الصور فيقال : القرد قبيح الصورة ، ولا يقال : فاحش الصورة ، ويقال : هو فاحش القبح ، وهو فاحش الطول ، وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش ، وليس كذلك القبيح .

الفرق بين الحرام والسحت : أن السحت مبالغة فى صفة الحرام ، ولهذا يقال : حرام سحت ، ولا يقال سحت حرام ، وقيل : السحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا : حرام لا يفيد أنه سحت ، وقولنا : سحت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال : إن السحت الحرام الذى يستأصل الطاعات من قولنا : سحتّه إذا استأصلته ، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذى لا بركة

(٥) جاء فى الوسيط : غشم الرجل غشما : ظلمه أشد الظلم ، فهو غاشم وغشوم .

له ، فكأنه مستأصل ، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

الضرق بين الإثم والخطيئة : أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الإثم إلا تعمدًا ، ثم كثر ذلك حتى سُميت الذنوب كلها خطايا ، كما سميت إسرافا ، وأصل الإسراف مجاوزة الحد في الشيء .

الضرق بين الإثم والذنب : أن الإثم في أصل اللغة التقصير؛ يقال : أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جُمَالِيَّةٌ تَفْتَلِي بِالرَّدَافِ إِذَا كَذَبَ الْآثِمَاتُ الْهَجِيرَا^(٦)

الافتلاء بَعْدُ الخَطْوِ ، والرَّدَاف جمع رديف ، وكذب قصر ، وعنى بالآثِمَاتِ : المقصرات ، ومن ثم سمي الخمر إثمًا لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله .

الضرق بين الأثيم والآثم : أن الأثيم المنهادى في الإثم ، والآثم فاعل الإثم .

الضرق بين الذنب والجُرْمِ : أن الذنب ما يتبعه الذم ، أو ما يتتبع عليه العبد من قبيح فعله ، وذلك أن أصل الكلمة الإتياع على ما ذكرنا ، فأما قولهم للصبى : قد أذنب فإنه مجاز ، ويجوز أن يقال : الإثم هو القبيح الذى عليه تبعة ، والذنب هو القبيح من الفعل ، ولا يفيد معنى التبعة ، ولهذا قيل للصبى : قد أذنب ، ولم نقل قد أثم ، والأصل في الذنب الرَّذْلُ من الفعل كالذنب الذى هو أرذل ما فى صاحبه ، والجُرْمُ ما ينقطع به عن الواجب ، وذلك أن أصله في اللغة : القطع ، ومنه قيل للصرّام : الجِرَامُ ، وهو قطع التمر .

الضرق بين الحُوبِ والذَّنْبِ : أن الحُوبَ يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الرّجْر ، ومنه يقال فى زجر الإبل : حَوْبٌ حَوْبٌ . وقد سمي الجمل به لأنه يُزجر ، وحاب الرجل يحوب^(٧) ، وقيل للنفس حَوْبَاءَ

(٦) جاء في المعجم الكبير : الأثم المبطى المعبي ، والأنثى بهاء . وعزاه للأعشى يصف نوقا .

والجمالية : الناقة القوية . والرّداف : طرائق اللحم . نوق آثِمَات مبطقات معيبات .

(٧) قال فى المصباح من باب قال ، إذا اكتسب الإثم ، والاسم الحوب - بالضم - ، وقيل : المضموم والمفتوح لغتان ، فالضم لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم .

لأنها تزجر وتدعى .

الفرق بين الوزر والذنب : أن الوزر يفيد أنه يُثقل صاحبه ، وأصله الثقل ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤] أى : أثقالها ، يعنى السلاح ، وقال بعضهم : الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ ، والأول أجود .

*** ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب : العدل :**

الفرق بينه وبين الإنصاف : أن الإنصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون فى ذلك ، وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قُطع قيل : إنه عدل عليه ، ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصف الشيء ، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان ، وربما قيل : أطلب منك النصف كما يقال : أطلب منك الإنصاف ، ثم استعمل فى غير ذلك مما ذكرناه ويقال : أنصف الشيء ؛ إذا بلغ نصف نفسه ، ونصّف غيره ، إذا بلغ نصفه^(٨) .

الفرق بين العدل والقسط : أن القسط هو العدل البين الظاهر ، ومنه سُمى الميكال قسطاً ، والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ، ولهذا قلنا : إن القسط هو النصيب الذى بينت وجوهه ، وتقسط القوم الشئ : تقاسموا بالقسط .

الفرق بين العدل والحسن : أن الحسن ما كان القادر عليه يستحسن فعله ، ولا يتعلق بنفع واحد أو ضره ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضرر غيره ألا ترى أنه يقال : إن كل الحلال حسن ، وشرب المباح حسن ، وليس ذلك بعدل .

*** الفرق بين ما يخالف ذلك : من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه :**

الفرق بين التوبة والاعتذار : أن التائب مُقر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعدم عذره فيه ، والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً .
(٨) قال صاحب المصباح : ونصفتُ الشئ نصفاً من باب قتل : بلغت نصفه ، وكل شئ بلغ نصف شئ قيل : نصفه بنصفه ، فإن بلغ نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف من باب قتل ، وأنصف بالالف ، وتنصف .

ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال : اعتذَرَ إلى الله ، كما يقال : تابَ إليه ، وأصل العذر : إزالة الشيء عن جهته ، اعتذر إلى فلان فعذره ، أى : أزال ما كان فى نفسه عليه فى الحقيقة ، أو فى الظاهر ، ويقال عذرتَه عَذِيرًا ، ولهذا يقال : من عَذِيرى من فلان ؟ وتأويله : من يأتينى بعذر منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [المرسلات : ٦] والنذر جمع نذير .

الضرق بين الندم والتوبة : أن التوبة أخص من الندم ، وذلك أنك قد تقدم على الشيء ، ولا تعتقد قبجه ، ولا تكون التوبة من غير قبج ، فكل توبة ندم ، وليس كل ندم توبة .

الضرق بين الاستغفار والتوبة : أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة ، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة ، فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ما ليس من حكمه ومشيبته ما لا تفعله مما قد نصب الدليل فيه ، وهو تحكم عليه ، كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره ، بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

الضرق بين التأسف والندم : أن التأسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك ، والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره ، فهو مبين لأفعال القلوب ، وذلك أن الإرادة ، والعلم . والتمنى ، والغَبْطُ قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به . والغضب يتعلق بفعل الغير فقط .

الضرق بين العفو والغُفران : أن الغُفران يقتضى إسقاط العقاب ، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب ، فلا يستحق الغُفران إلا المؤمن المستحق للثواب ولهذا لا يستعمل إلا فى الله ؛ فيقال : غُفر الله لك ، ولا يقال غُفر زيد لك إلا شاذًا قليلا ، والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف فى صفات العبد ، كما يتصرف فى صفات الله تعالى ، ألا ترى أنه يقال : استغفرت الله تعالى ، ولا يقال استغفرت زيدا ، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ، ولا يقتضى إيجاب الثواب ، ولهذا يستعمل فى العبد فيقال : عفا زيد عن عمرو ، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغُفران

لما تقارب معناهما تداخلا ، واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد ، فيقال : عفا الله عنه ، وغفر له بمعنى واحد ، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا ، وذلك أنك تقول : عفا عنه ، فيقتضى ذلك إزالة شيء عنه ، وتقول : غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له .

الضرق بين الغُفران والسُّتر : أن الغُفران أخص ، وهو يقتضى إيجاب الثواب . والسُّتر سترك الشيء بسُّتر ، ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء ، فيقال : ستر فلان على فلان ؛ إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته ، وستر الله عليه خلافاً فضحه ، ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له ؛ لأن الغفران يُنبئ عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق .

الضرق بين الصَّفح والغُفران : أن الغُفران ما ذكرناه ، والصَّفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها ، وقيل : هو ترك مؤاخذه المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

الضرق بين الإحباط والتكفير : أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حَبَطَ هو ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَبَطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا ﴾ [هود : ١٦] وهو من قولك حَبَطَ بطنه إذا فسد بالمأكَل الرديء ، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى : ﴿ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [محمد : ٢] .

الضرق بين قولك : أبطل وبين قولك أدحض : أن أصل الإبطال : الإهلاك ، ومنه سمي الشجاع بَطْلاً لإهلاكه قِرْنَه ، وأصل الإدحاض الإزالة ؛ فقولك أبطله يُفيد أنه أهلكه ، وقولك : أدحضه يفيد أنه أزاله ، ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه^(٩) الأقدام وقد دحض إذا زَلَّ ومنه قوله تعالى : ﴿ حَجَّتْهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ [الشورى : ١٦] .

(٩) قال في الوسيط : دحضت رجله : زلفت ، ويقال : مكان دحض : زلق .

الباب التاسع عشر

فى الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة
والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب
والعذاب والألم والوجع ، وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الثواب والعوض : أن العوضَ يكون على فعل المعوض^(١) ،
والثواب لا يكون على فعل المثيب ، وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل ،
والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الإجلال ، وليس كذلك العوض
لأنه يستحق بالألم فقط ، وهو ماثمة من غير تعظيم ، فالثواب يقع على
جهة المكافأة على الحقوق ، والعوض يقع على جهة الماثمة فى البيوع .

الفرق بين الثواب والأجر : أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه
والشاهد: أنك تقول : ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول : لا أعمل حتى
آخذ ثوابى ، لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ما ذكرنا ، هذا على أن
الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب ، إلا أن الاستعمال يجرى بما
ذكرناه وإيضاً فإن الثواب قد شهر فى الجزاء على الحسنات ، والأجر
يقال: فى هذا المعنى ، ويقال على معنى الأجرة التى هى من طريق الماثمة
بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

الفرق بين العوض والبدل : أن العوض ما تعقب به الشئ على جهة
الماثمة تقول : هذا الدرهم عوض من خاتمك ، وهذا الدينار عوض من
ثوبك ، ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم إعواضاً ،
والبدل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب ، دون الماثمة ألا ترى
أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه : إنه بدل نعمته كضراً ، لأنه أقام
الكفر مقام الشكر ، فلا تقول : عوضه كضراً ، لأن معنى الماثمة لا يصح فى
ذلك ، ويجوز أن يقال : العوض هو البديل الذى ينتفع به ، وإذا لم يجعل على
الوجه الذى ينتفع به لم يُسمَّ عوضاً ، والبديل هو الشئ الموضوع مكان غيره

(١) قال فى الوسيط : عاضه بكذا ، وعنه ، ومنه عوضاً : أعطاه إياه بدل ما ذهب منه فخر عائض .

لينتفع به أولاً ، قال ابن دُرَيْدٍ : الأبدال جمع بَدِيل ، مثل : أشرف وشريف ، وأفناق وفَنِيْقٌ^(٢) ، وقد يكون البديل الخلف من الشيء ، والبديل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جارياً عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه ، وغير جنسه ألا ترى أنك تقول : مررت برجل زيد ، فتجعل زيداً بدلاً من رجل زيد معرفة ورجل نكرة ، والمعرفة من غير جنس النكرة .

الضَرْقُ بين تبديل الشيء والإتيان بغيره : أن الإتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والإتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ﴾ [يونس : ١٥] فائدة وفيه كلام كثير أوردناه فى تفسير هذه السورة ، وقال الفراء : يقال : بدله إذا غيره وأبدله جاء ببده .

الضَرْقُ بين العوض والتمن : أن التمن يستعمل فيما كان عيناً^(٣) أو ورقاً ، والعوض يكون من ذلك ومن غيره ؛ تقول : أعطيت ثمن السلعة عيناً أو ورقاً ، وأعطيت عوضها من ذلك أو من العُروض ، وإذا قيل التمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .

الضَرْقُ بين القيمة والتمن والملك : أن القيمة هى المساوية لمقدار التمن من غير نقصان ولا زيادة ، والتمن قد يكون بخساً وقد يكون وقفاً أو زائداً والملك لا يدل على التمن فكل ماله ثمن مملوك ، وليس كل مملوك له ثمن وقال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [البقرة : ٤١] فأدخل الباء فى الآيات ، وقال فى سورة يوسف ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ [يوسف : ٢٠] فأدخل الباء فى التمن ، قال الفراء هذا لأن العُروض كلها أنت مخير فى إدخال الباء فيها إن شئت قلت : اشتريت بالثوب كساءً ، وإن شئت قلت : اشتريت بالكساء ثوبا ، أيهما جعلته ثمنا لصاحبه جاز ، فإذا جئت إلى

(٢) قال صاحب القاموس : الفنيق كأمير موضع قرب المدينة ، والفحل المكرم لا يؤذى لكرامته على أهله ولا يركب ، والجمع ككتب ، وجمع الجمع أفناق .

(٣) العين تطلق على ما ضرب نقداً من الدنانير ، والورق - بفتح الواو وكسر الراء - الفضة . يقال : اشتريت بالعين لا بالدين .

الدراهم والدنانير وضعت الباء فى الثمن لأن الدراهم أبداً ثمن .

الضرق بين الشراء والاستبدال : أن كل شراء استبدال ، وليس كل استبدال شراء ، لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بغلام ، وأجيراً بأجير ، ولم يشتره .

الضرق بين العذاب والألم : أن العذاب أخص من الألم ، وذلك أن العذاب هو الألم المستمر ، والألم يكون مستمراً وغير مستمر ؛ ألا ترى أن قرصة البعوض ألم ، وليس بعذاب ، فإن استمر ذلك قلت : عذبنى البعوض الليلة ، فكل عذاب ألم ، وليس كل ألم عذاباً ، وأصل الكلمة الاستمراء ، ومنه يقال : ماء عذب لاستمرائه فى الحلق .

الضرق بين الألم والوجع : أن الوجع أعم من الألم ؛ تقول : ألمنى زيد بضربته إياى ، وأوجعنى بذلك ، وتقول : أوجعنى ضربى ، ولا تقول : ألمنى ضربى ، وكل ألم هو ما يلحقه بك غيرك ، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ، ومن قبل غيرك ، ثم استعمل أحدهما فى موضع الآخر .

الضرق بين الألم والوصب : أن الوصب هو : الألم الذى يلزم البدن لزوماً دائماً ، ومنه يقال : مفازة واصبة ، إذا كانت بعيدة ، كأنها من شدة بعدها لا غاية لها ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الدِّينُ وَأَصْبًا ﴾ [النحل : ٥٢] وقوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَأَصِيبٌ ﴾ [الصفات : ٩] .

الضرق بين العذاب والعقاب : أن العقاب يُنبئ عن استحقاق ، وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله ، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق ، وأصل العقاب التلؤ ، وهو تأدية الأول إلى الثانى ؛ يقال : عقب الثانى الأول ، إذا تلاه ، وعقب الليلُ النهار والليل والنهار هما عقيبان ، وأعقبه بالغيطة حسرة إذا أبدله بها ، وعقب باعتذار بعد إساءة وفى التنزيل ﴿ وَلَىٰ مُدَبِّرًا وَلَمْ يَعْقِبْ ﴾ [النمل : ١٠] أى لم يرجع بعد ذهابه تالياً له مجيئه ، وفيه : ﴿ لَا مَعْقِبَ لِحُكْمِهِ ﴾ [الرعد : ٤١] وتعقبت فلانا : تتبعت أمره ، واستعقت منه خيراً وشرّاً ، أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثانى ، وتعاقبا

الأمر : تناوباه بما يتلو كل واحد منهما الآخر ، وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقة ، واعتقب الرجلان^(٤) العقبة ، إذا ركبا كل واحد منهما على مناوبة الآخر ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص : ٨٣] علي المجرمين لأنها تعقب المتقين خيراً ، والمجرمين شراً كما تقول الدائرة لفلان على فلان .

الضرق بين البلاء والنقمة : أن البلاء يكون ضرراً ، ويكون نفعاً ، وإذا أردت النفع قلت : أبليته ، وفى القرآن ﴿وَلِيَبْلِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا﴾ [الأنفال : ١٧] ومن الضر بلوته ، وأصله : أن تختبره بالمكروه ، وتستخرج ما عنده من الصبر به ، ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة ، وأصلها شدة الإنكار تقول : نَقَمْت عليه الأمر إذا أنكرته عليه ، وقد تسمى النقمة بلاءً ، والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً ، والبلاء أيضاً اسم للنعمة ، وفى كلام الأحنف : البلاء ، ثم الثناء ؛ أى : النعمة ثم الشكر .

الضرق بين قولك : أنكّر ، وبين قولك : نَقَم : أن قولك : نَقَم أبلغ من قولك : أنكّر ، ومعنى أنكّر إنكار المعاقب ؛ ومن ثم سُمى العقاب نقمة .

الضرق بين العقاب والانتقام : أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب ، والعقاب جزاء على الجرم بالعذاب لأن العقاب نقيض الثواب ، والانتقام نقيض الإنعام .

الضرق بين الخوف والحذر ، والخشية والفرع : أن الخوف توقع الضرر المشكوك فى وقوعه ، ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفاً له ، وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ، ومن تيقن النفع لم يكن راجياً له ، والحذر توقى الضرر وسواء كان مظلوناً أو متيقناً ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ، ولهذا يقال : حَذَّ حَذْرَكَ ، ولا يقال حَذَّ خَوْفَكَ^(٥) .

الضرق بين الحذر والاحتراز : أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ، والحذر : هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .

(٤) قال فى المصباح : والعقبة : النوبة ، والجمع عَقَب ، مثل غُرْفَة و غُرْف ، وتعاقب الرجلان على الرحلة : ركب كل واحد منهما عقبة .

(٥) قال الراغب فى مفرداته : الحذر احتراز من مخيف يقال : حَذِر حذراً ، وحذرته ، وقال فى قوله تعالى : ﴿حَذِرُوا حَذْرَكُمْ﴾ النساء : ١٧١ ، أى ما فيه الحذر من السلاح وغيره .

الفرق بين الخوف والخشية : أن الخوف يتعلق بالمكروه ، وبغير المكروه تقول : خفت زيداً كما قال تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥] وتقول : خفت المرض كما قال سبحانه : ﴿ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد : ٢١] والخشية تتعلق بمنزل المكروه ، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ، ولهذا قال : ﴿ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد : ٢١] فإن قيل : أليس قد قال : ﴿ إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [طه : ٩٤] قلنا : إنه خشى القول المؤدى إلى الفرقة ، والمؤدى إلى الشئ بمنزلة من يفعله ، وقال بعض العلماء : يقال : خشيت زيداً ولا يقال : خشيت ذهاب زيد ، فإن قيل ذلك فليس على الأصل ، ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقد يوضع الشئ مكان الشئ إذا قرب منه .

الفرق بين الخشية والشفقة : أن الشفقة ضرب من الرقة ، وضعف القلب ينال الإنسان ، ومن ثم يقال للألم : إنها تشفق على ولدها ؛ أى : ترق له وليست هي من الخشية والخوف في شئ^(٦) والشاهد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ ﴾ [المؤمنون : ٥٧] ولو كانت الخشية هي الشفقة لما حسن أن يقول ذلك ، كما لا يحسن أن يقول : يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم : ثوب شفق إذا كان رقيقاً ، وشبهت به البداية^(٧) لأن حُمُرَتَهَا ليست بالمحكمة ، فقولك : أشققت من كذا معناه : ضعف قلبي عن احتمالها .

الفرق بين الخوف والرهبة : أن الرهبة طول الخوف واستمراره ؛ ومن ثم قيل للراهب : راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم : جمل رَهَبَ : إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق ، والرهابة العظم الذى على رأس المعدة^(٨) يرجع إلى هذا ، وقال على بن عيسى : الرَّهْبَةُ : خوف يقع ^(٦) يختلف الراجح فى مفرداته مع أبى هلال هنا فيقول : الإشفاق عناية مختلطة بخوف ، لأن المشفق يحب المشفق عليه ، ويخاف ما يلحقه قال تعالى : ﴿ وَهُمْ مِنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ ﴾ [الأنبياء : ٤٩] فإذا عدى بمن فمعنى الخوف فيه أظهر ، وإذا عدى بغير فمعنى العناية فيه أظهر .

^(٧) البداية : الكمأة كما فى المحيط ، والبداة : البادية ، كما فى اللسان .

^(٨) جاء فى الوميط : الرَّهْبُ - بفتح الراء وسكون الهاء - الجمل الضامر من كلال السفر ، أما «الرهابة» فهى غضروف كاللسان معلق فى أسفل الصدر مشرف على البطن .

على شريطة لا مخافة . والشاهد أن نقيضها الرغبة ، وهى السلامة من المخاوف مع حصول فائدة ، والخوف مع الشك بوقوع الضرر ، والرغبة مع العلم به يقع على شريطة كذا ، وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

الفرق بين التخويف والإنذار : أن الإنذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك : نذرت بالشئ إذا علمته ، فاستعددت له ، فإذا خوف الإنسان غيره ، وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل : أنذره ، والنذر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والإنذار إحسان من المنذر ، وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالإنذار أعظم ، ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس منةً بإنذاره لهم عقاب الله تعالى .

الفرق بين الإنذار والوصية : أن الإنذار لا يكون إلا منك لغيرك ، وتكون الوصية منك لنفسك ، ولغيرك ، تقول : أوصيت نفسي ، كما تقول : أوصيت غيرى ، ولا تقول : أنذرت نفسي ، والإنذار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح ، كما يوصى بفعل الحسن ، ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل : النذارة نقيضة البشارة ، وليست الوصية نقيضة البشارة .

الفرق بين الخوف ، والهلع ، والفرع : أن الفرع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة^(٩) ، وما أشبه ذلك ، وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل ، وتقول : فرعت منه ، فتعديه بمن ، وخفته فتعديه بنفسه ، فمعنى خفته أى : هو نفسه خوفى ومعنى فرعت منه ؛ أى : هو ابتداء فرعى ، لأن من لا ابتداء الغاية ، وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع ، وقيل الهلوع على ما فسره الله تعالى فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١) ﴾ [المعارج : ١٩-٢١] ولا يسمى هلوعا حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

(٩) قال فى اللسان : الهدة : صوت شديد تسمعه من سقوط ركن أو حائط ، أو ناحية جبل . وقيل : الهدة : صوت ما يقع من السماء .

الفرق بين الخوف والهول : أن الهول مخافة الشيء لا يدري على ما يقحم عليه منه كهول الليل ، وهول البحر ، وقد هائلنى الشيء وهو هائل ، ولا يقال : أمر مهول إلا أن الشاعر قال فى بيت :

وَمُهولٍ مِنَ المَناهِلِ وَحَشٍ ذى عَراقِيبٍ آجِنٍ مِدْفانٍ^(١٠)

وتفسير المهول أن فيه هولاً ، والعرب إذا كان الشيء هو له يخرجونه على فاعل كقولهم : دارع ، وإذا كان الشيء أنشئ فيه أو عليه أخرجوه على مفعول مثل : مجنون فيه ذلك ، ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

الفرق بين الخوف والوجل : أن الخوف خلاف الطمأنينة يقال : وجل الرجل يوجل وجلاً : إذا قلق ولم يطمئن ؛ ويقال : أنا من هذا على وجل ، ومن ذلك على طمأنينة ، ولا يقال : على خوف فى هذا الموضع ، وفى القرآن : ﴿ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال : ٢] أى : إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى ما قدموه من الطاعة ، وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك ، وقلقوا فليس الوجل من الخوف فى شيء ، وخاف متعدياً ، ووجل غير متعد ، وصيغتهما مختلفتان أيضاً ، وذلك يدل على فرق بينهما فى المعنى .

الفرق بين الاتقاء والخشية : أن فى الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف ، وليس ذلك فى الخشية .

الفرق بين الخوف ، والبأس ، والبؤس : أن البأس يجرى على العُدّة من السلاح ، وغيرها ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد : ٢٥] ويستعمل فى موضع الخوف مجازاً فيقال : لا بأس عليك ، ولا بأس فى هذا الفعل ، أى : لا كراهة فيه .

الفرق بين الحيرة والدّهش : أن الدّهش حيرة مع تردد واضطراب ، ولا يكون إلا ظاهراً ، ويجوز أن تكون الحيرة خافية كحيرة الإنسان بين أمرين تَرَوَى فيهما ولا يدري على أيهما يُقدم ، ولا يُظهر حيرته ، ولا يجوز أن

(١٠) ذكره فى اللسان دون عزو ، ونقل عن الأزهري قوله : أمر هائل ، ولا يقال مهول إلا أن الشاعر قال فى الشعر الفصيح : ومهول .. إلخ . وتفسير المهول : أى فيه هول .

يَدَهَشَ وَلَا يُظْهِرُ دَهَشَتَهُ .

الضرق بين الخجل والحياء : أن الخجل معني يظهر في الوجه لغم^{١١} يلحق القلب عند ذهاب حُجَّة ، أو ظهور على ريبة ، وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ، ولهذا يقال : فلان يستحي في هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال : يخجل أن يفعله في هذه الحال لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله ، فالخجل مما كان ، والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل توسعاً ، وقال ابن الأنباري : أصل الخجل في اللغة الكسل ، والتواني ، وقلة الحركة في طلب الرزق ، ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث : «إذا جمعتن وقعتن ، وإذا شبعتن خجلتن»^(١١) و«قعتن أي : ذللتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة الخجل هاهنا الأشر ، وقيل : هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش قال الكميت :

ولم يَدْقَعُوا عندما نابهم لوقع الحروب ولم يخجلوا^(١٢)

أي لم يبقوا دهشين مبهوتين .

الضرق بين الرجاء والطمع : أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذي يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب ، وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد : أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبي الجنة ، لكون ذلك متيقنا ، ويقال : أرجو أن يدخل الجنة إذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل في الخير والخشية والخوف في الشر لأنهما يكونان مع الشك في المرجو والمخوف ، ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول : رجوت زيدا ، والمراد رجوت الخير من زيد ، لأن

(١١) ذكر ابن الأثير في تذكرته الشق الثاني من هذا الحديث نقلا عن الهروي حيث قال : وفيه : أنه قال للنساء : «إذا شبعتن خجلتن» أراد الكسل والتواني ، لأن الخجل يسكت ويسكن ولا يتحرك ، وقيل : الخجل : أن يلتبس علي الرجل أمره ، فلا يدري كيف المخرج منه . وقيل الخجل هاهنا : الأشر والبطر من خجل الوادي إذا كثر نباته وعشبه .

(١٢) ذكره صاحب اللسان وعزاه للكميت وقال : الدقع : سوء احتمال الفقر . ثم قال : لم يخضعوا للحرب ، ولم يستكينوا ، ولم يخجلوا أي : لم يبقوا فيها باهتين كالإنسان المتحير الدهش ، ولكنهم جدوا فيها ، وقال غيره : لم يخجلوا : لم يبطروا ، ولم يأتروا ، قال أبو عبيد : وهذا أشبه الوجهين بالصواب .

الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه ، فإذا طمعت فى الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ، ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى إلى المفعول بحرف فتقول : طمعت فيه ، كما تقول : فرقت منه ، وحذرت منه ، واسم الفاعل طَمَعٌ مثل حَذَرَ وفَرَّقَ ودَثَّبَ إذ جعلته كالنسبة ، وإذا بنيته على الفعل قلت : طامع .

الضرق بين الوَجَل والأمل : أن الأمل رجاء يستمر ، فلأجل هذا قيل للنظر فى الشيء إذا استمر وطال : تأمل ، وأصله من الأَمِيل وهو الرمل المستطيل .

الضرق بين اليأس والقنوط والخيبة : أن القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل ، لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل ، وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس تقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

فى الفرق بين الكبر والتّيه ، والجبرية والزّهو ، وبين ما يخالف ذلك
من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك

الفرق بين الكبر والتّيه : أن الكبر هو : إظهار عظم الشأن ، وهو فى صفات الله تعالى مدح ، لأن شأنه عظيم ، وفى صفاتنا ذم ، لأن شأننا صغير ، وهو أهل للعظمة ، ولسنا لها بأهل ، والشأن هنا معنى صفاته التى فى أعلى مراتب التعظيم ، ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص الكبير فى السن ، والكبير فى الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له ، أما فى السن فبتضاعف مدة البقاء فى الشخص تتضاعف أجزاءه ، وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم .

والتّيه أصله الحيرة والضلال وإنما سُمى المتكبر تائها على وجه التشبيه بالضلال والتّحير ، ولا يوصف الله به ، والتّيه من الأرض ما يُتّحير فيه . وفى القرآن : ﴿ يَتَّيَهُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [المائدة : ٢٦] أى يتّحIRON .

الفرق بين الكبر والكبرياء : أن الكبر ما ذكرناه ، والكبرياء هى العز والملك ، وليست من الكبر فى شىء والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس : ٧٨] يعنى الملك والسّلطان والعِزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجّع إظهار الشجاعة ، إلا أنه فى صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يُعتقَد أنه الكبير وهو على معنى قولهم : تقدس ، وتعالى ، لا على ترفع علينا وتعظم ، وقيل : المتكبر فى صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

الفرق بين الكبر والجبرية والجبروت : أن الجبرية أبلغ من الكبر وكذلك الجبروت ، ويدل على هذا فخامة لفظها ، وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجرى هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية : الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه ، وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة^(١)

(١) قال أهل العلم : زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

لفظه ، ولكن كثر استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عُبِدَ من دون الله طاغوتا ، وسمى الشيطان به لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى .

وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر ، وهذا يؤيد ما قلناه : من أنه أبلغ من تكبر ، لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار ، والجبار العظيم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ [المائدة : ٢٢] والجبار المتسلط في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ﴾ [ق : ٤٥] وقال : الجبار : القتال في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء : ١٣٠] قالوا : قتالين ، والإجبار : الإكراه ، وجبر النقص إتمامه ، وجبر المصيبة رفعها بالنعمة ، والجبار خشب^(٢) الجبر ، واجتبر وتجبر تعظم بالقهر . والجبار الذى لا أرش^(٣) فيه ، وقيل الجبار فى صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالي بالأذى وأصله فى النخلة التى فأتت اليد ، ويقال : تجبر الرجل ما لا إذا أصاب ما لا وتجبر النبات إذا نبت فى بيسه الرطب ، وقال ابن عطاء : الجبار فى أسماء الله تعالى - عز اسمه - بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية : مصدر منسوب إلى الجبروت - بحذف الواو والتاء - والجبروت أيضا يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة فى التجبر .

الفرق بين الكبر والزهو : أن الكبر إظهار عظم الشأن ، وهو فىنا - خاصة - رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شئ إياها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال : زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً زهاه ، أى : رفع قدره عنده وهو من قولك : زهت الرياحُ الشئ إذا رفعته ، والزهو : التزديد فى الكلام .

الفرق بين الزهو والنخوة : أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر

(٢) قال فى اللسان : الجبارة : العيدان التى تجبر بها العظام .
(٣) الأرش : دية الجراحة ، والجمع أرش . وقد قال الفقهاء : جرح المعجماء جبار : أى هدر . قال الأزهري : معناه : أن البهيمة المعجماء تنفلت فتتلف شيئاً فهو هدر ، وكذلك المعدن إذا انهار على أحد قدمه جبار ، أى هدر . [المصباح المنير] .

ولهذا يقال فى رأسه نَخْوٌ ، ويتصرف فى العربية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو مَنْخُوٌّ ، إلا أنه لم يسمع نَخَاهُ كذا ، كما يقال : زهاه كذا .

الفرق بين النخوة والخنزوانة : أن الخنزوانة هو أن يَشْمَخَ أنفه من الكبر ويفتَحَ مَنْخَرَهُ ، ولهذا يقال : فى أنفه خُنزوانة ، ولا يقال : فى أنفه نَخْوَةٌ ، ويقال : أيضا : فى رأسه خُنزوانة إذا مال رأسه من الكبر شبهها بإمالة أنفه .

الفرق بين العُجْب والكِبَر : أن العُجْبُ بالشىء شدة السرور به حتى لا يعادله شىء عند صاحبه ، تقول : هو معجب بفلانة ، إذا كان شديد السرور بها ، وهو معجَبٌ بنفسه إذا كان مسرورا بخصالها . ولهذا يقال : أعجبه كما يقال : سُرِّ به ، فليس العُجْبُ من الكِبَرِ فى شىء ، وقال على بن عيسى : العُجْبُ عقد النفس على فضيلة لها ينبغى أن يتعجب منها ، وليست هى لها .

الفرق بين الاستكبار والاستنكاف : أن فى الاستكاف معنى الأنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَسْتَكْفِرْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ ﴾ [النساء : ١٧٢] أى يستكف عن الإقرار بالعبودية ، ويستكبر عن الإذعان بالطاعة .

الفرق بين الخشوع والخضوع : أن الخشوع على ما قيل : فعل يَرَى فاعله أن من يخضع له فوقه ، وأنه أعظم منه ، والخشوع فى الكلام خاصة ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ ﴾ [طه : ١٠٨] وقيل : هما من أفعال القلوب ، وقال ابن دُرَيْدٍ : يقال : خضع الرجل للمرأة ، وأخضع إذا ألان كلامه لها ، قال : والخاضع المطأطئ رأسه وعُنُقَه ، وفى التنزيل : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع الخشوع له ، ولا يكون تكلفا ، ولهذا يضاف إلى القلب فيقال : خشع قلبه وأصله اليبس ، ومنه يقال : قُفَّ خاشع للذى تغلب عليه السهولة^(٤) والخشوع هو التطامن ، والتطاطؤ ، ولا يقتضى

(٤) أى ليس بحجر ولا طين . وقال ابن الأثير : أصل القُفِّ : ما غلظ من الأرض ، أو هو من القُفِّ اليابس ، لأن ما ارتفع حول البحر يكون يابسا فى الغالب .

أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب ، فيقال : خضع قلبه ، وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفاً من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ، ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم : الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع فى البدن ، والإقرار بالاستجداء ، والخشوع فى الصوت .

الفرق بين التواضع والتذلل : أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أولاً ، ألا ترى أنه يقال : العبد متواضع لخدمته ، أى : يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ، ولا يقال : يتذلل لهم ، لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له ، وأنه قاهر ، وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

الفرق بين التذلل والتذلل : أن التذلل فعل الموصوف به ، وهو إدخال النفس فى الذل ، كالتحلّم إدخال النفس فى الحلم ، والتذليل المفعول به الذل من قبل غيره فى الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلاً ، ولهذا يُمدح الرجل بأنه متذلل ، ولا يمدح بأنه ذليل ، لأن تذلله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ، ويقال : العلماء متذللون لله تعالى ، ولا يقال أذلاء لسيحانه .

الفرق بين الذل والضعة : أن الضعة لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضعياً ، كما يكون بفعل غيره ذليلاً ، وإذا غلبه غير قيل : هو ذليل ، ولم يقل : هو وضع ، ويجوز أن يكون ذليلاً لأنه يستحق الذل ، كالمؤمن يصير فى ذل الكفر ، فيعيش به ذليلاً ، وهو عزيز فى المعنى فلا يجوز أن يكون الوضع ربيعاً .

الفرق بين الذل والصغار : أن الصغار هو : الاعتراف بالذل ، والإقرار به ، وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر ، وهو إظهار عظم الشأن ، وفى القرآن : ﴿ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأنعام : ١٢٤] وذلك أن العصاة بالآخرة مُقَرَّبُونَ بالذل ، معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

الفرق بين الذل والخزي : أن الخزي ذل مع افتضاح ، وقيل : هو الانقماح لقبح الفعل ، والخزاية : الاستحياء لأنه انقماح عن الشيء لما فيه من العيب ، قال ابن درستويه : الخزي : الإقامة على السوء خزي يخزي خزياً وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به قيل : خزي يخزي خزياً لأنهما في معنى واحد ، وليس ذلك بشيء ؛ لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد^(٥) .

الفرق بين الضراعة والذل : أن الضراعة مشتقة من الضرع والضرع معرّض لحالبه والشارب منه ، فالضارع هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ، ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه وتعالى في كتابه^(٦) إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لأكله كما وصفه الله تعالى بقوله : ﴿ لا يسمن ولا يغبني من جوع ﴾ [الغاشية : ٧] ويجوز أن يقال : التضرع هو : أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمي الضرع ضرعا لميل اللبن إليه ، والمضارعة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة .

الفرق بين الخضوع والذل : أن الخضوع ما ذكرناه ، والذل الانقياد كرها ونقيضه العز ، وهو الإباء والامتناع . والانقياد على كره فاعله ذليل والانقياد طوعا وفاعله ذلول .

الفرق بين الخضوع والإخبات : أن المخبت هو المطمئن بالإيمان ، وقيل هو المجتهد بالعبادة ، وقيل الملازم للطاعة وأسكون ، وهو من أسماء المدح مثل : المؤمن والمتقى ، وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما ، وأصل الإخبات أن يصير إلى خبت ، تقول أخبت إذا صار إلى خبت وهو الأرض المستوية الواسعة ، كما تقول : أنجد إذا صار إلى نجد ، فالإخبات على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

الفرق بين الإذلال والإهانة : أن إذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقادا على الكره ، أو في حكم المنقاد ، والإهانة أن يجعله صغير الأمر لا

(٥) قال الراغب في مفرداته : فالذي يلحقه من نفسه هو الحياء المفرط ومصدره الخزية .
والذي يلحقه من غيره يقال هو ضرب من الاستخفاف ، ومصدره الخزي .
(٦) في سورة الغاشية في الآية (رقم ٦) : ﴿ ليس لهم طعام إلا من ضريع ﴾ .

بيالى به ، والشاهد قولك : استهان به ، أى : لم يبال به ، ولم يلتفت إليه ، والإذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظير للنظير ، ونقيض الإذلال الإعزاز ، ونقيض الإهانة الإكرام ، فليس أحدهما من الآخر فى شىء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمى الهوان ذلاً ، وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه إذا غلبه فى خلوته لم يقل : إنه أذله ، ويجوز أن يقال : إن إهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير أنه غير مستصعب عليه ، وإذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يُذللَّ الله تعالى العبد ابتداءً ، لأن ذلك ظلم ، ولكن يذله عقوبة ، ألا ترى أنه من قاد غيره على كره من غير استحقاق ، فقد ظلمه ، ويجوز أن يُهينه ابتداءً بأن يجعله فقيراً ، فلا يلتفت إليه ولا يُبالى به ، وعندنا أن نقيض الإهانة الإكرام على ما ذكرنا ، فكما لا يكون الإكرام من الله إلا ثواباً فكذلك لا تكون الإهانة إلا عقاباً ، والهوان نقيض الكرامة والإهانة تدل على العداوة وكذلك العزيدل على العداوة والبراءة ، والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والألم يقع للعقوبة ، ويقع للمعارضة ، والإهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال : يستدل على نجابة الصبى بمحبهته الكرامة ، وقد قيل : الذلة الضعف عن المقاومة ، ونقيضها العزة وهى القوة على الغلبة ، ومنه الذلول وهو المقود من غير صعوبة لأن ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة ، وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة

الفرق بين الذليل ، والمهين ، والمذعن : أن المهين هو المستضعف ، وفر القرآن : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾ [الزخرف : ٥٢] وفيه : ﴿ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ ﴾ [السجدة : ٨] قال أهل التفسير : أراد الضعيف ، وقال الفضل : هو فعيل من المهانة ، يقال : مَهَنَ يَمَهِّنُ (٧) مَهَانَةً وَمَهَنْتُهُ مَهْنًا ، وأنا ماهن ، وهو مَهُونٌ وَمِهِينٌ ، ويقال : هو من المَهْنَةِ وهى العمل ، وامتهنته امتهاناً إذا ابتذلته ، ومن ثم قيل للخادم : ماهن ، والجمع : مَهْنَةٌ ومهان .

وأما الإذعان فى العربية فهو الإسراع فى الطاعة وليس هو من الذل

(٧) قوله : «مهن يمهن» بابه منع وقتل ، لازماً ومتعدياً ، كما فى القاموس والمصباح ، وقال الأصمى : المهنة - بفتح الميم - هى الخدمة . ولا يقال مهنة بالكسر .

والهوان فى شىء .

الضرق بين الحقيقير والصغير: أن الحقيقير من كل شىء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه ، يقال : هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصغفر فى السن وفى الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير ، ولا يقال حجر حقير ، لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم ، فإذا نقص شىء منها عنه سمى حقيراً ، كما أن الدجاج والحجل^(٨) وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شىء من جملتها عنه كان حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالإضافة إلى ما هو أكبر منه ، وسواء كان من جنسه أو لا ، فالكوز صغير بالإضافة إلى الجرّة ، والجمل صغير بالإضافة إلى الفيل ، ولا يقال للجمل : صغير على الإطلاق ، وإنما يقال : هو صغير بجانب الفيل .

الضرق بين اليسير والقليل : أن القلة تقتضى نقصان العدد ، يقال : قوم قليل ، وقليلون ، وفى القرآن : ﴿لَشِرْذِمَةً قَلِيلُونَ﴾ [الشعراء : ٥٤] يريد أن عددهم ينقص عن عدّة غيرهم وهى نقيض الكثرة ، وليست الكثرة إلا زيادة العدد ، وهى فى غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ، ولا يقتضى ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ، ألا ترى أنه يقال : عدد قليل ، ولا يقال : عدد يسير ، ولكن يقال : مال يسير ، لأن جمع مثله يتيسر ، فإن استعمل اليسير فى موضع القليل ، فقد جرى اسم الشىء على غيره إذا قرب منه .

الضرق بين الكثير والوافر : أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشىء حتى يكثّر حجمه ، ألا ترى أنه يقال : كُرْدُوس وافر ، والكُرْدُوس عَظْمٌ عليه لحم ، ولا يقال : كُرْدُوس^(٩) كثير ، وتقول : حظ وافر ، ولا تقول :

(٨) الحجل : جمع حَجَلَة - بفتح الحاء والجيم فيهما - طائر فى حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين طيب اللحم .

(٩) قال فى اللسان : الكُرْدُوس - بضم الكاف - فقرة من فقر الكاهل ، وكل عظم تام ضخم فهو كردوس ، وكل عظم كثير اللحم كردوس .
لكنه قال قبله : الكردوس : المغيل العظيمة ، والكراديس كتائب الخيل واحدها كردوس شبهت برؤوس العظام الكثيرة .

كثير . وإنما تقول : حظوظ كثيرة ، ورجال كثيرة ، ولا يقال : رجل كثير ، فهذا يدل على أن الكثرة لا تصح إلا فيما له عدد ومالا يصح أن يعدلا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسُّع .

الضرق بين الجَمِّ والكثير : أن الجم الكثير المجتمع ، ومنه قيل : جُمَّة البئر لاجتماعها ، وقال أهل اللغة جُمَّة البئر : الماء المجتمع فيها ، والجُمَّة من الشعر ، سميت جُمَّة لاجتماعها وأجَمَّتُ الفرس إذا أرحته يتجمع قوته ، وأجم الشيء إذا قرب كأنه قصد الاجتماع معك ، ويجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء

والسخرية ، وما يخالف ذلك

الفرق بين العبث ، واللعب ، واللهو : أن العبث ما خلا عن الإرادات إلا إرادة حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقعا بها لهوا ولعبا ، ألا ترى أنه كان يجوز أن يقعا مع إرادة أخرى ، فيخرجا عن كونهما لهوا ولعبا .

وقيل : اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة ، كعمل الصبى لأنه لا يعرف الحكيم ، ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

الفرق بين اللهو واللعب : أنه لا لهو إلا لعب ، وقد يكون لعب ليس بلهو لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ، ولا يقال لذلك لهو ، وإنما اللهو لعب لا يعقب نفعاً ، وسمى لهوا لأنه يشغل عما يعنى من قولهم : ألهانى الشئ أى : شغلنى ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر : ١] .

الفرق بين المزاح والاستهزاء : أن المزاح لا يقتضى تحقير من يمازحه ولا اعتقاد ذلك ، ألا ترى أن التابع يُمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، ولا يقتضى ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ، ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه فى أول الكتاب ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره .

الفرق بين الاستهزاء والسخرية : أن الإنسان يُستَهزأُ به من غير أن يسبق منه فعل يُستَهزأُ به من أجله ، والسُّخْرُ يدل على فعل يسبق من المسخُور منه ، والعبارة من اللفظين تدل على صحة ما قلناه ، وذلك أنك تقول : استهزأت به فتعدى الفعل منك بالباء ، والباء للإلصاق ، كأنك ألصقت به استهزأء من غير أن يدل على شئ وقع الاستهزاء من أجله ، وتقول : سخرت منه ؛ فيقتضى ذلك من وقع السُّخْر من أجله ، كما تقول : تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أجله ، ويجوز أن يقال :

أصل سَخِرْتُ منه التسخير ، وهو تذليل الشيء ، وجعلك إياه منقادًا ، فكأنك إذا سَخَرْت منه جعلته كالمنقاد لك ، ودخلت منَّ للتبعيض ؛ لأنك لم تُسَخِّرْه كما تُسَخِّر الدابة وغيرها ، وإنما خدعته عن بعض عقله ، وبنى الفعل منه على فَعَلْت لأنه بمعنى عنيت ، وهو أيضًا كالمطاوعة ، والمصدر السُّخْرِيَّة كأنها منسوبة إلى السُّخْرَةِ مثل العُبُودِيَّة ، واللُّصُوصِيَّة ، وأما قوله تعالى ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [الزخرف : ٢٢] فإنما هو بعث الشيء المسخر ، ولو وضع موضع المصدر جاز ، والهَزْءُ يجرى مجرى العَبَث ، ولهذا جاز هَزَأْت مثل عَبَثْت ، فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بيِّن .

الفرق بين المزاح والهزل : أن الهزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والمزاح لا يقتضى ذلك ، ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والنبى ﷺ يمازح^(١) ولا يجوز أن يقال : يَهْزَل ، ويقال : لمن يسخر : يهزل ، ولا يقال : يمزح .

الفرق بين المزاح والمجون : أن المجون هو صلابة الوجه ، وقلة الحياء من قولك : مَجَنَ الشئُ يَمَجُنُ مَجُونًا ، إذا صَلَّبَ وَغَلَّظَ ، ومنه سميت الخشبة التى يدق عليها القصارُ الثوبَ مِيجَنَةً^(٢) وأصل الميجنة البقعة الغليظة تكون فى الوادى وأصلها موجنة فقلبت الواو ياءً للكسرة ما قبلها ، ومنه الوَجِين وهو الغليظ من الأرض ، ومنه ناقه وَجْنَاء صَلْبَةٌ شديدة ، وقيل : هى الغليظة الوَجَنَات والوَجْنَةُ ما صَلَّبَ من الوجه ، والمجون : كلمة مولدة لم تعرفه العرب ، وإنما تعرف أصله وهو الذى ذكرناه ، وقيل : المزاح : الإبهام للشئ فى الظاهر ، وهو على خلافه فى الباطن من غير اغترار للإيقاع فى مكروه ، والاستهزاء : الإيهام لما يجب فى الظاهر ، والأمر على خلافه فى الباطن على جهة الاغترار .

الفرق بين الجِدِّ والانكماش : أن الانكماش سرعة السير ، يقال :

(١) انظر الشمائل للترمذى . والمزاح بضم الميم مصدر مزح كمنع يقال : مزح مزحا ومزاحا ، ويقال : مازح مزاحا كقاتل قتالا ، والمضموم هنا هو المناسب دون المكسور لأنه مصدر باب المفاعلة ، وهى غير مناسبة فى حقه **نقح** : قال ابن حجر وغيره : وهو الانبساط مع الغير من غير إبداء له ، وبه فارق الهزء والسخرية .
(٢) فى الأصل ميجنة ، والتصويب من لسان العرب . وهى مدقة قصار الثياب . قال : والجمع مواجن ومياجن .

انكمش سيره إذا أسرع فيه ، ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة
فتقول : انكمش على النسخ والكتابة ، وما يجرى مع ذلك ، والجد صدق
القيام في كل شيء ، تقول : جَدَّ في السير وجَدَّ في إغاثة زيد ، وفي
نُصرته، ولا يقال : انكمش في إغاثة زيد ونصرته إذ ليس مما تصح فيه
السرعة .

الباب الثاني والعشرون

فى الفرق بين الحيلة والتدبير، والسحر والشعبذة، والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك، وبين العجب والإمر وما بسبيله

الفرق بين الحيلة والتدبير: أن الحيلة ما أُحيل به عن وجهه، فيُجلب به نفع، أو يُدفع به ضرر، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه، وهى فى قول الفقهاء على ضربين: محظور ومباح، فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريتك فى حال شرائها قبل أن يشتريها: أعتقها، وتزوجها، ثم طأها، وأن تقول لمن يحلف على وطء امرأته فى شهر رمضان: أخرج فى سفر وطأها. والمحظور أن تقول لمن ترك صلوات: ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها، وإنما سمي ذلك حيلة، لأنه شئ أُحيل من جهة إلى جهة أخرى، ويسمى تدبيراً أيضاً. ومن التدبير ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله، وإصلاح أمر ولده وأصحابه، وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل.

الفرق بين السحر والشعبذة: أن السحر هو التمويه، وتخيل الشئ بخلاف حقيقته مع إرادة تجوزه على من يقصده به، وسواء كان ذلك فى سرعة أو بطء، وفى القرآن: ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦] والشعبذة ما يكون من ذلك فى سرعة، فكل شعبذة سحر، وليس كل سحر شعبذة.

الفرق بين السحر والتمويه: أن التمويه هو تغطية الصواب، وتصوير الخطأ بغير صورته، وأصله طلاء الحديد والصفير^(١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة، ويكون التمويه فى الكلام وغيره تقول: كلام ممّوه إذا لم تبين حقائقه، وحلّى ممّوه إذا لم يعين جنسه. والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تقطن الطريقة، وقال بعضهم: التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها، قال: ولا يقال: تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصد منه، ويقال: (١) الصفير - بالضم - الذى يعمل منه الأوالى. وأبو عبدة يقوله بالكسر كما فى المختار. وقال فى الوسيط: الصفير: النحاس الأصفر.

سحر وإن لم يعرّف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل : التمويه أن ترى شيئاً مجوزاً له بغيره كما يفعل مموه الحديد فيجوزه بالذهب . وسمى النبي ﷺ البيان سحراً^(٢) وذلك أن البليغ يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحر بلطافة حيلته .

الفرق بين العَجَب والإمْر : أن الأمر : العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ، ومنه قيل للعلامة : الأمانة لظهورها والإمرة والإمارة ظاهر الحال ، وفي القرآن ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا ﴾ [الكهف : ٧١] .

الفرق بين العَجَب والإدّ أن الإدّ العجب المنكر . وأصله من قولك أدّ البعير كما تقول : ندّ أي شرّد ، فالإدّ العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب : استعظام الشيء لخفاء سببه ، والمعجب ما يُستعظَم لخفاء سببه .

الفرق بين العجيب والطريف : أن الطريف خلاف التليد ، وهو ما يستطرفه الإنسان من المال ، والتليد المال القديم الموروث . والطريف من المال أعجب إلى الانسان ، وسمى كل عجيب طريفاً وإن لم يكن مالا .

الفرق بين الخدع والكيد : أن الخدع هو إظهار ما ينطق خلافه ، أراد اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر ألا ترى أنه يقال : خدعه في البيع إذا غشّه من جُشَاء^(٣) وهمّه الإنصاف ، وإن كان ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ، ولهذا قال أهل العربية : الكيد : التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيل التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكّايِد لأنها تكون بعد تدبر ونظر ، ويجيء الكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى :

(٢) ذكره ابن الأثير في تذكرته مادة «سحر» نقلا عن الهروي حيث قال فيه : «إن من البيان لسحرا» ، أي : منه ما يصرف قلوب السامعين ، وإن كان غير حق ، وقيل : معناه : إن من البيان ما يكتسب به من الإثم . ما يكتسبه الساحر بسحره ، فيكون في معرض الدم ، ويجوز أن يكون في معرض المدح لأنه يستمال به القلوب ، ويترضى به الساخط ، ويستنزل به الصعب ، والسحر في كلامهم : صرف الشيء عن وجهه .
(٣) في أساس البلاغة : جُشَأَ لِقمان من غير شيع ، مثل فيمن يتحلّى بغير ماهر فيه .

﴿كَذَلِكَ كَدَبْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف : ٧٦] أى : أردنا ، ودل على ذلك بقوله : ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [يوسف : ٧٦] وإن شاء الله بمعنى المشيئة ، ويجوز أن يقال : الكيد الحيلة التى تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو من قولهم : كاد يفعل كذا ، أى : قرب إلا أنه قيل فى هذا : يكاد ، وفى الأولى يكيد للتصرف فى الكلام ، والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال : إن الفرق بين الخدع والكيد : أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول : كایدنى فلان ، أى : ضرنى قهراً ، والخدعية : اسم لفعل بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ، ومنه الخديعة فى المعاملة ، وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة : كيداً فى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل : ٢] وذلك أنه كان على وجه القهر .

الفرق بين الخدع والغرور : أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل ما يضره مثل : أن يرى السراب فيحسبه ماء فيضيع ماءه ، فيهلك عطشاً ، وتضييع الماء فعل أداه إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غرّ إبليسُ آدمَ ففعل آدمُ الأكل الضارَّ له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه فى مكروه ، وأصله من قولهم : خدع الضبُّ إذا توأرى فى جُحره ، وخدعه فى الشراء أو البيع إذا أظهر له خلاف ما أبطن فضره فى ماله ، وقال على بن عيسى : الغرور إيهام حال السرور فيما الأمر بخلافه فى المعلوم ، وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاعتزاز ترك الحزم فيما يمكن أن يتوثق فيه فلا عذر فى ركوبه ، ويقال فى الغرور : غره فضيع ماله وأهلك نفسه ، والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدع يسمى غروراً على التوسع والأصل ما قلناه ، وأصل الغرور الغفلة ، والغرّ الذى لم يجرب الأمور يرجع إلى هذا ، فكأن الغرور يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر ، والخدع مرجع يستر عنه وجه الأمر .

الفرق بين الكيد والمكر : أن المكر مثل الكيد فى أنه لا يكون إلا مع تدبير وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد : أنه لا يتعدى بنفسه ، والمكر يتعدى بحرف فيقال : كاده يكيد ، ومكر به ولا يقال : مكره ، والذى يتعدى

بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ، ألا ترى أنه لو قال له : أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرًا وإنما يكون مكرًا إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لإيقاع المكروه بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قولك : فلان يكايدنى فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال : فلان يكيده لنفسه ؛ أى : يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لإيقاع ما فيه من المشقة ، ويجوز أن يقال : الكيد ما يقرب وقوع المقصود من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك : جارية ممكورة الخلق، أى : ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .

الفرق بين الحيلة والمكر: أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه ، فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعاً ، والمكر لا يكون نفعاً . وفرق آخر وهو أن المكر يقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به ، وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعد به الكفار مكرًا فى قوله تعالى : ﴿ فَسَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٩٩] وذلك أن الماكر يُنزل المكروه بالممكور به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرًا ، ويجوز أن يقال : سماه مكرًا ؛ لأنه دبره ، وأرسله فى وقته ، والمكر فى اللغة التدبير على العدو ، فلما كان أصلهما واحدًا قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر فى اللغة القتل ، ومنه قيل : جارية ممكورة ؛ أى : ملتفة البدن، وإنما سميت الحيلة مكرًا لأنها قيلت على خلاف الرشد .

الفرق بين الغرر والخطر: أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكن ذلك فيه ، والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ، ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

فى الفرق بين الحُسن والوُضاءة ، والبهجة ، والطهارة والنظافة ، وما

يخالف ذلك من القبح والسماجة ، وغير ذلك

الفرق بين الحُسن والوُضاءة : أن الوُضاءة تكون فى الصورة فقط ، لأنها تتضمن معنى النظافة ، يقال : غلام وُضِئَ إذا كان حسناً نظيفاً ، ومنه قيل : الوُضوء لأنه نظافة ، وَوُضُو الإنسان وهو وُضِئَ ، ووُضِئَ كما تقول : رجل قَرَأَ ، وقد يكون حسناً ليس بنظيف ، والحُسن أيضاً يستعمل فى الأفعال ، والأخلاق ، ولا تستعمل الوُضاءة إلا فى الوُضوء ، والحُسن على وجهين : حُسن فى التدبير ، وهو من صفة الأفعال ، والحُسن فى المنظر ويطلق على السماع يقال : صورة حسنة ، وصوت حسن .

الفرق بين الحُسن ، والقسامة : أن القسامة حُسنٌ يشتمل على تقاسيم الوجه ، والقسم المستوى أبعاضه فى الحسن ، والحُسن يكون فى الجملة والتفصيل ، والحُسن أيضاً يكون فى الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا فى الصور .

الفرق بين الحُسن والوسامة : أن الوسامة هى الحُسن الذى يظهر للناظر ويتزايد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر :

يسزيدك وجهه حسناً إذا ما زدته نظراً^(١)

والوسامة أبلغ من الحسن ، وذلك أنك إذا كررت النظر فى الشيء الحسن ، وأكثرت التوسم له نقص حسنه عندك ، والوسيم هو الذى تزايد حسنه على تكرير النظر .

الفرق بين الحسن والبهجة : أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ، ورجل بهج وبهيج مسرور ، وابتهج إذا سر ، ثم سمي

(١) القائل أبو نواس . انظر مهذب الأغاني / ٧ شعراء حكم . وقد ولد فى أوائل العقد الخامس من القرن الثانى للهجرة .

الحسن الذى يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته ، قال : ويقال : رجل بهجٌ أى مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

الفرق بين الحُسن والصِّباحة : أن الصِّباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته ، مأخوذ من الصَّبَح وهو بريق الحديد وغيره ، وقيل للصَّبَح : صُبَّح لبريقه ، وأما المَلاحة فهي أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وإن لم يكن حَسَنًا فى التفصيل ، قال العرب : المَلاحة فى الفم ، والحلاوة فى العينين ، والجمال فى الأنف ، والظَّرْف فى اللسان ، ولهذا قال الحسن : إذا كان اللص ظريفًا لم يُقَطَّع ؛ يريد : أنه يدافع عن نفسه بحلاوة لسانه ، وبحُسْنٍ مَنطقه ، والمشهور فى المَلاحة هو الذى ذكرته .

الفرق بين الحُسْن والجَمال : أن الجَمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق ، ومن كثرة المال والجسم ، وليس هو من الحُسْن فى شيء ألا ترى أنه يقال : لك فى هذا الأمر جمال ، ولا يقال : لك فيه حسن ، وفى القرآن : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تُسْرِحُونَ ﴾ [النحل : ٦] يعنى الخيل والإبل . والحسن فى الأصل الصورة ثم استعمل فى الأفعال والأخلاق ، والجمال فى الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل فى الصور ، وأصل الجمال فى العربية العِظْم ، ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفاريق ، والجَمَلُ الحبل الغليظ^(٢) ، والجَمَلُ سُمى جَمَلًا لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جَمِيلٌ لعِظَمِ نفعه .

الفرق بين الجَمال والنُّبل : أن النُّبل هو ما يرتفع به الإنسان من الرُّواء ومن المنظر ، ومن الأخلاق والأفعال ، ومما يختص به من ذلك فى نفسه دون ما يضاف يقال : رجل نبيل فى فعله ومنظره ، وفرس نبيل فى حسنه وتمامه .

والجمال يكون فى ذلك ، وفى المال ، وفى العشيرة ، والأحوال الظاهرة ،

(٢) قال فى مختار الصحاح : والجَمَلُ - بهجيم مضمومة وميم مشددة مفتوحة - الحَبْلُ الغليظ - حبل السفينة الذى يقال له : القلس ، وهو حبال مجموعة .

فهو أعم من النبل ، ألا ترى أنه يقال : لك فى المال والعشيرة جمال ، ولا يقال : لك فى المال نبل ، ولا هو نبيل فى ماله ، والجمال أيضا يستعمل فى موضع الحُسْن فيقال : وجه جميل ، كما يقال : وجه حَسَن ، ولا يقال : نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم : وجه جميل أنه يجرى فيه السَّمَن ، ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

الفرق بين الجمال والبهاء : أن البهاء جَهارة المنظر يقال : رجل بَهِيّ إذا كان مجهر المنظر وليس هو فى شىء من الحسن والجمال ، قال ابن دريد : بهى يبهى بهاء من النبل ، وقال الزَّجَّاج : من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال : شيخ بَهِيّ ولا يقال غلام بَهِيّ ، ويقال : بَهَاتُ به بالهمز^(٣) إذا أنست به ، وناقاة بَهَاء إذا أنست بالحالب .

الفرق بين الجمال والسرو : أن السَّرْو هو الجودة ، والسَّرَى من كل شىء الجيد منه يقال : طعام سرى ، وفرس سرى ، وكل ما فضل جنسه فهو سَرَى وسرارة القوم وجُوهُهُم لفضلهم عليهم ، ولا يوصف الله تعالى بالسَّرْو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

الفرق بين الكمال والتمام : أن قولنا : كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، ولهذا قال المتكلمون : العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ، ولا يقال : تمام علوم ؛ لأن التمام اسم للجزء ، والبعض الذى يتم به الموصوف بأنه تام ، ولهذا قال أصحاب النظم : القافية تمام البيت ، ولا يقال : كمال البيت ويقولون : البيت بكماله أى باجتماعه ، والبيت بتمامه أى بقافيته ، ويقال : هذا تمام ححك للبعض الذى يتم به الحق ، ولا يقال كمال ححك ، فإن قيل : لم قلت : إن معنى قول المتكلمين : كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا : لا اختلاف بينهم فى ذلك ، والذى يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة . واجتماعها ، ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل ، وإن حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له : عاقل إذا اجتمعت له .

(٣) فى الأصل «بهايه بالتمر» والتصويب من لسان العرب «بهاه» .

الفرق بين البشر والبشاشة : أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقاك ، ومنه البشارة وهي أول ما يصل إليك من الخبر السار^(٤) : فإذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ، ولهذا قالت الفقهاء : إن من قال : من بشرنى بمولود من عبيدى فهو حر ؛ إنه يعتق أول من يخبره بذلك ، والنغية هي الخبر السار وصل أولاً أو أخيراً^(٥) وفى المثل : البشر علم من أعلام النجح . والهشاشة هي الخفة للمعروف ، وقد هششت يا هذا بكسر الشين ، وهو من قولك : شىء هش ، إذا كان سهل المتناول فإذا كان الرجل سهل العطاء قيل : هو هش بين الهشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

الفرق بين ذلك وبين طلاقة الوجه : أن طلاقة الوجه خلاف العُبوس . والعُبوس تكره الوجه عند اللقاء والسؤال ، وطلاقة انحلال ذلك عنه ، وقد طلق يطلق طلاقة كما قيل صَبِحَ صَبَاحَةً ، ومَلَحَ مَلَاحَةً ، وأصل الكلمة : السهولة والانحلال ، وكل شىء تُطلقه من حبس أو تحلّه من وثاق فينصرف كيف شاء ، أو تحلّه بعد تحريمه ، أو تبيحه بعد المنع ، تقول : أطلقتة ، وهو طلق وطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحل .

الفرق بين الطهارة والنظافة : أن الطهارة تكون فى الخلقة والمعانى ، لأنها تقتضى منافاة العيب ؛ يقال : فلان طاهر الأخلاق ، وتقول : المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن ، وتقول : هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا فى الخلق واللباس ، وهى تقيّد منافاة الدنس ، ولا تستعمل فى المعانى ، وتقول : هو نظيف الصورة ، أى : حسنها ، ونظيف الثوب والجسد ، ولا تقول : نظيف الخلق .

الفرق بين القبح والسماجة : أن السماجة فعل العيب ، والشاهد : قول الهدلى :

(٤) قال فى اللسان : والبشارة المطلقة لا تكون إلا بالخير ، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة لقوله تعالى : ﴿ فبشرهم بعداب اليم » آل عمران : ٢١ | قال ابن سيدة : والتبشير يكون بالخير والشر .

(٥) قال فى اللسان « نغى » والنغية من الكلام والخبر : ما يبلغك من الخبر قبل أن تستبينه . ونغى إليه نغية : قال له قولاً يفهمه .

* فمنهم صالح وسَمِيحٌ (٦) *

وجعل السماجة نقيض الصلاح ، والصلاح فعل ، فكذلك ينبغى أن تكون السماجة ، فلو كانت السماجة قبح الوجه ، لم يحسن أن يقول ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : فمنهم صالح وقبيح الوجه .

وقال ابن دريد : ربما قيل لمن جاء بعيب : سمج ، ثم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة ؛ فقيل وجه سَمِيحٌ وسَمَجٌ كما قيل : قبيح كأنه جاء بعيب ، لأن القبح عَيَّب .

الضرق بين القبيح والوحش : أن الوَحْشُ : الهزيل ، وقد توحش الرجل إذا هُزِلَ ، وتوحش أيضاً إذا تجَوَّع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل ، لأن الهزيل قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتأهَى في القَبَاحَةِ حتى يَتَوَحَّشَ الناظر من النظر إليه ، ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحِشِ ، وتَوَحَّشَ الرجل أيضاً إذا تَعَرَّى ، ويجوز أن يكون الوَحْشُ العارى من الحُسن ، وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهُزَالِ .

الضرق بين السرور والاستبشار : أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب ، والمستبشر بمنزلة من طلب السرور في البشارة فوجده ، وأصل البَشْرَةِ من ذلك ، لظهور السرور في بَشْرَةِ الوجه .

الضرق بين السرور والفرح : أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبى بالرقص والعدو ، والسباحة ، وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ، ولا يسمى ذلك سروراً ، ألا ترى أنك تقول : الصَّبَّيان يفرحون بالسباحة والرقص ، ولا تقول يُسَرُّون بذلك . ونقيض السرور الحُزْنُ ، ومعلوم أن الحُزْنَ يكون بالمرأى ، فينبغى أن يكون السرور بالفوائد ، وما يجرى مجراها من المَلَادِّ ، ونقيض الفرح الغَمُّ ، وقد يفتن الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له كفرح الحالم بالْمُنَى وغيره ، ولا يجوز

(٦) قال في اللسان : السَمَجُ ، والسَمِيحُ : الذى لا ملاحه له ، قال أبو ذؤيب الهذلى :

فإن تصرمى حبلى ، وإن تبدلى خليلاً ، ومنهم صالح وسَمِيحٌ

وقيل : سَمِيحٌ هنا فى بيت أبى ذؤيب : الذى لا خير عنده .

أن يَحْزَنَ وَيُسِرَّ بما لا حقيقة له ، وصيغة الفَرْحِ والسرور في العربية تنبئ عما قلناه فيهما ، وهو الفَرْحُ فِعْلٌ ، مصدرٌ فَعِلَ فَعَلًا ، وفعل المطاوعة والانفعال ، فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب يوجبه ، والسرور^(٧) اسم وضع موضع المصدر في قولك : سرَّ سروراً ، وأصله سرّاً ، وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلاً ، فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال : فرح إذا جعلته كالنسبة ، وفارح إذا بنيته على الفعل ، قال الفراء : الفرِح الذي يفرح في وقته ، والفارح الذي يفرح فيما يُستقبل مثل طمَع وطامع .

الفرق بين السرور والجدل : أن الجدل هو السرور الثابت مأخوذ من قولك : جاذل أى منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجدل كل شيء أصله ، ورجل جدلان ولا يقال : جاذل إلا ضرورة^(٨) .

الفرق بين السرور والحبور : أن الحبور هي النعمة الحسنة من قولك حبرت الثوب إذا حسنته وفسر قوله تعالى ﴿ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ﴾ [الروم : ١٥] أى : يُنعمون وإنما يسمى السرور حبوراً لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل « ما من دارٍ ملكت حبرة إلا ستملاً عبيرة » قالوا الحبرة ها هنا السرور والعبيرة الحزن ، وقال العجاج^(٩) :

الحمد لله الذي أعطى الحبرَ هو إلى الحق إن المولى شكّر

وقال الفراء : الحبور الكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه النعمة الحسنة ، ومنه قولهم للعالم : حبرٌ^(١٠) لأنه حبرٌ بأحسن الأخلاق ، والمداد حبرٌ لأنه يُحسّن الكتب .

الفرق بين الهم والغم : أن الهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ، وليس هو من الغم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك : اهتم في حاجتي ، ولا يصح أن تقول : اغتم بها . والغم معنى ينقبض القلب معه

(٧) قال في المصباح : سرّه يسره سروراً - بالضم - والاسم السرور بالفتح . إذا أفرحه ، والمسرّة منه ، وهو ما يسر به الإنسان .

(٨) قال في الوسيط : وجاء جاذل في الشعر .

(٩) ذكر الشطر الأول منه في اللسان «حبر» معزواً أيضاً إلى العجاج ، وقال : الحبر ، والحبر ، والحبرة ، والحبور كله السرور .

(١٠) حبر - بفتح الحاء وكسرها . ويرويه المحدثون كلهم بالفتح .

ويكون لوقوع ضرر قد كان ، أو توقع ضرر يكون ، أو يتوهمه ، وقد سمي الحزن الذى تطول مدته حتى يُذيب البدن همًا ، واشتقاقه من قولك : انهمَّ الشحم إذا ذاب ، وهمَّ إذا أذابه .

الفرق بين الحُزن والكرب : أن الحزن تكاثف الغمّ وغلظه مأخوذ من الأرض الحُزن وهو الغليظ الصلَّب ، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار : يوم كُرب ، أى : كرب من فيه ، وقد كُربَ الرجل وهو مكروب وقد كُربَه ، إذا غمه وضيق صدره .

الفرق بين الحزن والكآبة : أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ، ولا يقال : علاه حزن أو كرب ، لأن الحزن لا يُرى ، ولكن دلالاته على الوجه ، وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :
إذا حلَّ بالأرض البرية أصبحت كئيباً وجهٍ غيها غير طائل^(١١)
فجعل الكآبة فى الوجه .

الفرق بين الغمّ والحسرة ، والأسف : أن الحسرة غم يتجدد لقوت فائدة فليس كل غم حسرة . والأسف : حسرة معها غضب أو غيظ ، والأسف الغضبان المتلهف على الشيء ، ثم كثر حتى جاء فى معنى الغضب وحده قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف : ٥٥] أى أغضبونا ، واستعمال الغضب فى صفات الله تعالى مجاز ، وحقيقته : إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

الفرق بين الحزن والبث : أن قولنا : الحُزن يفيد غلظَ الهمّ ، وقولنا : البث يفيد أنه ينبث ، ولا ينكتم من قولك : أبثثته ما عندى ، وبثثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة : كثرة التفريق ، ومنه قوله تعالى : كَالْفَرَّاشِ الْمُبْثُوثِ ﴿ [القارعة : ٤] وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف : ٨٦] فعطف البث على الحزن لما بينهما من الفرق فى المعنى وهو ما ذكرناه .

(١١) قال فى اللسان : ويقال للخسيس الدون : مامو بطائل . ويقول الجوهري : هذا أمر لا طائل فيه : إذا لم يكن فيه غناء ومزية . لا يتكلم به إلا فى الجحد . وأصل الطائل : النفع والفائدة .

الباب الرابع والعشرون

فى الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبى والرسول

الفرق بين الإرسال والإنفاذ : أن قولك : أرسلت زيداً إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه ، أو خبراً ، وما أشبه ذلك ، والإنفاذ لا يقتضى هذا المعنى إلا ترى أنه إن طُلبَ منك إنفاذُ زيدٍ إليه فأنفذته إليه قلت : أنفذته ، ولا يحسن أن تقول أرسلته ، وإنما يستعمل الإرسال حيث يستعمل الرسول .

الفرق بين البعث والإرسال : أنه يجوز أن يُبعثَ الرجلُ إلى الآخر لحاجةٍ تخصه دونك ، ودون المبعوث إليه ، كالصبي تبعثه إلى المكتب ؛ فتقول : بعثته ، ولا تقول : أرسلته ، لأن الإرسال لا يكون إلا برسالة وما يجرى مجراها .

الفرق بين البعث والإنفاذ : أن الإنفاذ يكون حملاً وغير حمل ، والبعث لا يكون حملاً ، ويستعمل فيما يعقل دون ما لا يعقل فتقول : بعثت فلاناً بكتابى ، ولا يجوز أن تقول بعثت كتابى إليك ، كما تقول : أنفذت كتابى إليك ، وتقول : أنفذت إليك جميع ما تحتاج إليه ، ولا تقول فى ذلك : بعثت ، ولكن تقول : بعثت إليك بجميع ما تحتاج إليه ؛ فيكون المعنى بعثت فلاناً بذلك^(١) .

الفرق بين البعث والنشور : أن بعث الخلق اسم لإخراجهم من قبورهم إلى الموقف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ من بعثنا من مرقدنا ﴾ [يس : ٥٢] والنشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ، ومنه قولك : نشرت اسمك ، ونشرت فضيلة فلان ، إلا أنه قيل : أنشر الله الموتى بالألف ، ونشرت الفضيلة والثوب للفرق بين المعنيين .

الفرق بين الرسول والنبي : أن النبى لا يكون إلا صاحب معجزة ، وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى ، فلا يكون صاحب معجزة . والإنباء

(١) قال فى المصباح : وكل شيء ينبعث بنفسه ، فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، فيقال : بعثته ، وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال : بعث به .

عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والإرسال لا يكون إلا بتحميل ،
والنبوة يغلب عليها الإضافة إلى النبي فيقال : نبوة النبي ؛ لأنه يستحق منها
الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله ، لأنه
المرسل بها ، ولهذا قال : برسالتى ولم يقل بنبوتى^(٢) ، والرسالة جملة من
البيان يحملها القائم بها ليؤديها إلى غيره ، والنبوة تكليف القيام بالرسالة ،
فيجوز إبلاغ الرسالات ، ولا يجوز إبلاغ النبوات .

الفرق بين المرسل والمرسول : أن المرسل يقتضى إطلاق غيره له ،
والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

(٢) وردت كلمة رسالة في القرآن ثلاث مرات : مرة مضافة إلى الظاهر وهو «ربي» ، ومرتين إلى ضميره ع
الوجه الآتي :

- ١ - يا قوم لقد أبلغتكم رسالة ربِّي . [الأعراف : ٧٩] .
 - ٢ - وإن لم تفعل فما بلغت رسالته . [المائدة : ٦٧] .
 - ٣ - الله أعلم حيث يجعل رسالته . [الأنعام : ١٢٤] .
- ليس منها ما هو مجرور بالباء ، أما ما جاء مجرورا بالباء فجمع رسالة : إني اصطفيتك على الناس برسالاتي
وبكلامي . [الأعراف : ١٤٤] .

الباب الخامس والعشرون

فى الفرق بين الزمان والدهر، والأجل والمدة، والسنة والعام

وما يجرى مع ذلك

الفرق بين الدهر والمدة : أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير مختلفة ، ولهذا يقال : الشتاء مدة ، ولا يقال دهر ، لتساوى أوقاته فى برد الهواء ، وغير ذلك من صفاته ، ويقال للسنين : دهر لأن أوقاتها مختلفة فى الحرّ والبرد ، وغير ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر ؛ ألا تراهم يقولون : هذه الدنيا دهور ولا يقال : الدنيا مُدَد ، والمدة والأجل متقاربان ، فكما أن من الأجل ما يكون دهورًا فكذلك المدة .

الفرق بين المدة والزمان : أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات وكذلك المدة ، إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر - إذا سأله أن يمهله - أمهلنى زمانا آخر ، غير معنى قوله : مدة أخرى ، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله : مدة أخرى أجلُّ أطول من زمن ، ومما يوضح الفرق بينهما : أن المدة أصلها المدّ وهو الطول ، ويقال : مدّه إذا طوّله إلا أن بينها وبين الطول فرقا وهو : أن المدة لا تقع على أقصر الطول ، ولهذا يقال : مدّ الله فى عمرك ، ولا يقال لوقتین مدة ، كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا : أنهما خط ممدود ، ويقال لذلك : طول ، فإذا صح هذا وجب أن يكون قولنا : الزمان مدة ، يراد به أنه أطول الأزمنة ، كما إذا قلنا للطويل : إنه ممدود ؛ كان مرادنا أنه أطول من غيره . فأما قول القائل : آخر الزمان ، فمعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثقلوا أن يقولوا : آخر الأزمنة ، والأزمان فاكتفوا بزمان .

الفرق بين الزمان والوقت : أن الزمان أوقات متوالية مختلفة ، أو غير مختلفة ، والوقت واحد ، وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم ، والشاهد أيضاً أنه يقال ،

زمان قصير وزمان طويل ، ولا يقال وقت قصير .

الفرق بين الوقت والميقات : أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الأعمال ، والوقت وقت الشيء قدره مُقدرٌ أو لم يُقدره ، ولهذا قيل : «مواقيت الحج» للمواضع^(١) التي قدرت للإحرام ، وليس الوقت فى الحقيقة ساعة غير حركة الفلك ، وفى ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

الفرق بين العام والسنة : أن العام جمع أيام ، والسنة جمع شهور؛ ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الزَّنج قيل عام الزَّنج ، ولما لم يقل شهور الزنج لم يقل سنة الزَّنج ، ويجوز أن يقال : العام يفيد كونه وقتاً لشيء ، والسنة لا تفيد ذلك ، ولهذا يقال : «عام الفيل» ، ولا يقال : «سنة الفيل»، ويقال فى التاريخ : سنة مائة ، وسنة خمسين ولا يقال عام مائة ، وعام خمسين ، إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد ، ومع هذا فإن العام هو السنة ، والسنة هى العام ، وإن اقتضى كل واحد منهما مالا يقتضيه الآخر مما ذكرناه ، كما أن الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل وإن كان الكل إحاطة بالأبعض ، والجمع إحاطة بالأجزاء .

الفرق بين السنَّة والحِجَّة : أن الحِجَّة تفيد أنها يُحجَّ فيها ، الحِجَّة المرة الواحدة^(٢) من حَجَّ يُحجُّ ، الحِجَّة فعلة مثل الجلسة والقعدة ، ثم سميت بها السنَّة ، كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

الفرق بين الحين والسنَّة : أن قولنا : حين اسمٌ جَمَعَ أوقاتاً متناهية سواء كان سنة ، أو شهوراً ، أو أياماً ، أو ساعات ، ولهذا جاء فى القرآن لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق ، وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ، ولهذا قال الله عز وجل حاكياً عن الدهريين: ﴿ وَمَا يَهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية : ٢٤] أى : يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة، ويكون الحين كذلك .

الفرق بين الدهر والعصر : أن الدهر هو ما ذكرناه ، والعصر لكل

(١) ومن أجل هذا كانت هناك مواقيت مكانية ، وأخرى زمانية للحج .
(٢) قال فى مختار الصحاح : والحِجَّة : المرة الواحدة وهى من الشواذ ، لأن القياس الفتح . والحِجَّة - بالكسر - أيضاً السنة . والجمع الحِجج ، بوزن عنب .

مختلفين معناهما واحد ، مثل الشتاء والصيف ، والليلة واليوم ، والغداة والسحر ، يقال لذلك كله : العصر ، وقال المبرد فى تأويله قوله عز وجل : ﴿ وَالْعَصْرُ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) ﴾ [العصر : ١-٢] قال : العصر هاهنا الوقت . قال : ويقولون : أهل هذا العصر ، كما يقولون : أهل هذا الزمان . والعصر : اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح منى الشباب قد نكرا إن بان منى فقد ثوى عصرا^(٣)

وتقول عاصرت فلانا ، أى : كنت فى عصره ، أى : زمن حياته .

الفرق بين الوقت والساعة : أن الساعة هى الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ، ولهذا تقول : إن الساعة عندى ، ولا تقول الوقت عندى .

الفرق بين البكرة والغداة ، والمساء والعشاء والعشي ، والأصيل : أن الغداة اسم لوقت ، والبكرة فُعلة من بكر يَبْكُرُ بُكُورًا ألا ترى أنه يقال : صلاة الغداة ، وصلاة الظهر ، والعصر ، فتضاف إلى الوقت ، ولا يقال : صلاة البكرة ، وإنما يقال : جاء فى بُكرة كما تقول جاء فى غُدوة وكلاهما فعل مثل النقلة ، ثم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت ، وإذا فاء الفى سمى عَشِيَّة ، ثم أصيل بعد ذلك ، ويقال ، فاء الفى إذا زاد على طول الشجرة ، ويقال : أتيت عشيية أمس ، وسأتيه العشيية ليومك الذى أنت فيه ، وسأتيه عشي غد بغير هاء ، وسأتيه بالعشي والغداة ؛ أى : كل عشي وكُلُّ غداة ، والطفل^(٤) وقت غروب الشمس ، والعشاء بعد ذلك ، وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة : قد أمسيت وذلك على المبالغة .

الفرق بين الزمان والحقبه والبرهة : أن الحقبه اسم للسنة ، إلا أنها تفيد غير ما تفيده السنة ، وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور ، والحقبه تفيد أنها ظرف لأعمال ولأمور تجرى فيها مأخوذة من الحقبية ، وهى ضَرَبٌ مِنَ الظُّرُوفِ تُتَّخَذُ مِنَ الأَدَمِ يجعل الراكب فيها متاعه ، وتشد خلف

(٣) نكر - بفتح النون ويكسر الكاف - الشيء ؛ جهله . وبان : بعد . وعصرا : سنين كثيرة .

(٤) قال فى الوسيط : طفلت الشمس طفلا وطفولا : مالت للغروب .

رَحله أو سَرجه . وأما البُرْهة فبعض الدهر ؛ ألا ترى أنه يقال : برهة من الدهر ، كما يقال : قِطعة من الدهر ، وقال بعضهم : هي فارسية مُعَرَّبة .

الفرق بين المدة والأجل : أن الأجل الوقت المضروب لانقضاء الشيء ، ولا يكون أجلا بجعل جاعل ، وما عُلِم أنه يكون فى وقت فلا أجل له ، إلا أن يحكم بأنه يكون فيه ، وأجل الإنسان هو الوقت لانقضاء عمره ، وأجل الدِّين مَحَله ، وذلك لانقضاء مدّة الدين ، وأجل الموت : وقت حلوله ، وذلك لانقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لانقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ، ويجوز أن تكون المدة بين الشئتين بجعل جاعل ، وبغير جَعَل جاعل، وكل أجل مدة ، وليس كل مدة أجلا .

الفرق بين النهار واليوم : أن النهار اسم للضياء المنفسح الظاهر لحصول الشمس بحيث ترى عينها ، أو معظم ضوئها ، وهذا حد النهار وليس هو فى الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنّ^(٥) ، ولهذا قال النحويون : إذا قلت : سرت يوماً فأنت مؤقّت تريد مبلغ ذلك ومقداره ، وإذا قلت : سرت اليوم ، أو يوم الجمعة ، فأنت مؤرخ فإذا قلت : سرت نهاراً أو النهار ، فليست بمؤرخ ولا بمؤقّت وإنما المعنى سرت فى الضياء المنفسح ، ولهذا يضاف النهار إلى اليوم ، فيقال : سرت نهارَ يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضىء الجو .

الفرق بين الدهر والأبد : أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية وهو فى المستقبل خلاف قط فى الماضى ، وقوله عز وجلّ : ﴿ خالدين فيها أبداً ﴾ [النساء : ٧٥] حقيقة ، وقولك : أفعل هذا أبداً مجاز ، والمراد : المبالغة فى إيصال هذا الفعل .

الفرق بين الوقت وإذ : وهما جميعاً اسم لشيء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر ، أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه . والوقت مطلق .

(٥) السنّ : الضوء الساطع كما فى الوسيط .

الباب السادس والعشرون

فى الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والأنام ،
وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القربات
و بين الصحبة والقربة ، وما بسبيل ذلك

الفرق بين الناس والخلق : أن الناس هم الإنس خاصة ، وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس ، فلما سكنت الهمزة أدغمت^(١) اللام كما قيل : «لكناً» وأصله : لكن أنا ، وقيل : الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النّوس ، وهو الحركة ناسَ يُنّوس نَوْسًا إذا تحرك ، والأناس لغة أخرى ، ولو كان أصل الناس أناسا لقليل فى التصغير أنيس ، وإنما يقال : نؤيس ، فاشتقاق أناس من الأنس خلاف الوحشة ، وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ [لقمان : ١٠] ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ [لقمان : ١١] وقد يختص به الناس ؛ فيقال : ليس فى الخلق مثله ، كما تقول : ليس فى الناس مثله ، وقد يجرى على الجماعات الكثيرة فيقال : جاءنى خلق من الناس ؛ أى : جماعة كثيرة .

الفرق بين الإنسى والإنسان : أن الإنسى يقتضى مخالفة الوحشى ، ويدل على هذا أصل الكلمة ، وهو الأنس ، والأنس خلاف الوحشة ، والناس يقولون : أنسٌ ووَحْشَةٌ ، وأما قولهم إنسى ووحشى ، والإنس والجن فأجرى فى هذا مجرى الوحش ، فاستعمل فى مضادة الإنس ، والإنسان يقتضى مخالفته البهيمية فيذكرون أحدهما فى مضادة الآخر ، ويدل على ذلك أن اشتقاق الإنسان من النسيان ، وأصله إنسيان ، فلهذا يصغر فيقال أنيسيان^(٢) ، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الإنسان إنسانا ، لأنه ينسى ما علمه ، وسميت البهيمية بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم ، ولاتعلم ولا تفهم ، فهى خلاف الإنسان ، والإنسانية خلاف البهيمية فى

(١) قال فى اللسان : أصله أناس فخفف ، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضا من الهمزة المحذوفة لكيلا يجتمع العوض مع المعوض فى قول الشاعر : مع الأناس الآمنيا .

(٢) قال فى اللسان : فدللت الياء الأخيرة على الياء فى مكبره .

الحقيقة ، وذلك أن الإنسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه ، والبهيمة لا يصح أن تعلم .

الفرق بين الناس والورى : أن قولنا : الناس يقع على الأحياء والأموات ، والورى الأحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورى الزند يرى ؛ إذا أظهر النار ، فسمى الورى ورى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال : الناس الماضون ، ولا يقال الورى الماضون .

الفرق بين العائم والناس : أن بعض العلماء قال : أهل كل زمان عالم وأنشد :

* وَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ (٣) *

وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس : العالم السفلى يعنون الأرض وما عليها ، والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ، ويقال على وجه التشبيه : الإنسان العالم الصغير ، ويقولون ، إلى فلان تدبير العالم ؛ يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والإنس ، وليس هو مثل الناس ، لأن كل واحد من الناس إنسان ، وليس كل واحد من العالم ملائكة .

الفرق بين العالم والدنيا : أن الدنيا صفة ، والعالم اسم تقول : العالم السفلى والعالم العلوى ، فتجعل العالم اسما ، وتجعل العلوى والسفلى صفة ، وليس فى هذا إشكال فأما قوله تعالى : ﴿ وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام : ٣٢] ففيه حذف أى : دار الساعة الآخرة ، وما أشبه ذلك .

الفرق بين الأنام والناس : أن الأنام - على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس ؛ قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٧٣] وإنما قال لهم : جماعة - وقيل : رجل واحد- إن أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول : جاءنى الأنام (٤)

(٣) عزاه فى اللسان للعجاج .

(٤) قال فى المحيط ، والأنام كسحاب ، وساباط ، وأمير : الخلق ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض . وجاء فى الوسيط : والناس : اسم للجمع من بنى آدم ، واحده إنسان من غير لفظه ، وقد يراد به الفضلاء دون غيرهم مراعاة لمعنى الإنسانية . ، وفى التنزيل العزيز : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾ البقرة : ١٧٣

تريد بعض الأنام .

الضرق بين الناس والبرية : أن قولنا : برية يقتضى تميز الصورة ، وقولنا الناس لا يقتضى ذلك ؛ لأن البرية فعلية من برا الله الخلق أى ميّز صُوَرَهُم ، وترك همزه ، لكثرة الاستعمال ، كما تقول : هم الخابية ، والذرية وهى من ذرء الخلق ، وقيل أصل البرية البرى ، وهو القطع ، وسمى برية لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم إسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء فى شعر النابغة وهو قوله :

* قُمْ فِي الْبَرِيَّةِ فَاحْدُدْهَا عَنِ الْفَنَدِ (٥) *

والنابغة جاهلى الأبيات .

الضرق بين الناس والبشر : أن قولنا : البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة ، وهى حسن الهيئة ، يقال : رجل بشير ، وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة ؛ فسمى الناس بشراً لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال : إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسُموا بشراً لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد : بشرة ، وقولنا : الناس يقتضى النّوس وهو الحركة ، والناس جمع ، والبشر واحد وجمع ، وفى القرآن : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [المؤمنون : ٢٤] وتقول : محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ، ويثنى البشر فيقال بشران وفى القرآن : ﴿ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا ﴾ [المؤمنون : ٤٧] ولم يسمع أنه يجمع .

الضرق بين الناس والجيلة : أن الجيلة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد ، وذلك أن أصل الكلمة العِلْظُ والعِظْمُ ، ومنه قيل : الجِبَلُ لِعِظْلِهِ وَعِظْمِهِ ، ورجل جِبِلٌّ ، وامرأة

(٥) قال فى اللسان : والحدّ : المنع ، وحدّ الرجل عن الشر ، أى منعه ، يحده حدًا : منعه وحجسه ؛ تقول : حددت فلانا عن الشر ومنه قول النابغة :
إلا سليمان إذ قال الإله له

قم فى البرية ، فأحددها عن الفند

والفند الظلم والقول السيئ . وانظر شرح المعلقة بتحقيقى - إصدار دار الطلائع .

جِبَلَةٌ غليظة الخلق وفى القرآن : ﴿ وَأَتَقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبَلَةَ الْأُولِينَ ﴾ [الشعراء : ١٨٤] وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ﴾ [يس : ٦٢] أى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم ، والجِبَلُ : أول الخلق ، جِبَلُهُ إذا خلقه الخلق الأول ، وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ؛ ولهذا قال النبى ﷺ : «جُبِلَتِ الْقُلُوبُ عَلَى حُبٍّ مِنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا»^(٦) وذلك أن القلب قطعة من اللحم ، وذلك يرجع إلى معنى الْفِلْظِ .

وخلاف الإنسى الجنى :

الضرق بينه وبين الشيطان : أن الشيطان هو الشرير من الجن ، ولهذا يقال للإنسان إذا كان شريراً : شيطان ، ولا يقال : جنى لأن قولك : شيطان يفيد الشر ولا يفيد قولك : جنى ، وإنما يفيد الاستتار ، ولهذا يقال على الإطلاق : لعن الله الشيطان ، ولا يقال : لعن الله الجنى ، والجنى اسم الجنس ، والشيطان صفة .

الضرق بين الرجل والمرء : أن قولنا : رجل يفيد القوة على الأعمال ؛ ولهذا يقال فى مدح الإنسان : إنه رجل ، والمرء يفيد أدب النفس ، ولهذا يقال : المرءة أدب مخصوص .

الضرق بين الجماعة ، والفُوج ، والثُلَّة ، والزُمرة ، والحزب : أن الفُوج الجماعة الكثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴾ [النصر : ٢] وذلك أنهم كانوا يُسلمون فى وقت أن نزلت هذه الآية قبيلة قبيلة ، ومعلوم أنه لا يقال للثُلَّة : فوج كما يقال لهم : جماعة ، والثُلَّة الجماعة تندفع فى الأمر جملة من قولك : ثلثتُ الحائط إذا نقضت أسفله فاندفع ساقطاً كله ، ثم كثر ذلك حتى سُمى كل بئر ثللاً ، ومنه ثل عرشه ، وقيل الثلل الهلاك ، والزُمرة جماعة لها صوت لا يفهم ، وأصله من الزُمارة وهو صوت الأنثى من النعام . ومنه قيل : الزُمرة ، قرب منها الزُجَلَّة وهى الجماعة لها زَجَل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة : الزُمرة جماعة فى تفرقة ، والحزب الجماعة تتحزب على الأمر ، أى : تتعاون

(٦) أورده السيوطى فى الدرر المنتثرة (برقم ١٧٥) - أخرجه البيهقى فى الشعب عن ابن مسعود مرفوعاً ، وموقوفاً ، قال : وهو المحفوظ ، وقال ابن عدى : وهو المعروف .

وحزب الرجل الجماعة التي تعينه فيقوى أمره بهم وهو من قولك : حزيتي الأمر إذا اشتد .

الضرق بين الجماعة والبوش : أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أخلاط الناس ، ولا يقال لبني الأب الواحد بوش ، ويقال أيضاً : جماعة من الحمير ، ولا يقال بوش من الحمير ، لأن الحمير كلها جنس واحد .

وأما العُصبة فالعشرة وما فوقها قليلا ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ٨] وقيل : هي من العشرة إلى الأربعين ، وهي في العربية الجماعة من الفرسان . والركب رُكبان الإبل خاصة ، ولا يقال للفرسان رُكب ، والعدويّ : رجال يعدون في الغزو ، والرجل جمع راجل ، والنقيضة هي الطليعة ، وهم قوم يتقدمون الجيش فينقون الأرض ، أي ينظرون مافيها من قولك : نقضت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يُغزى بهم ، والحضيرة^(٧) نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك : كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك :

الضرق بين الجماعة والطائفة : أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر ، ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة يطاف عليها ، ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد تكون اسما لواحد قال الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [الحجرات : ٩] ولا خلاف في أن اثنين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم ، وروى في قوله عز وجل : ﴿ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٢٠] أنه أراد واحدا ، وقال : يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾ [التوبة : ١٢٢] إلى أن قال : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٢] أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحدا .

الضرق بين الجماعة والفريق : أن الفريق الجماعة الثانية من جماعة

(٧) قال في الوسيط : الحضيرة : جماعة القوم أو المدون للقتال منهم ، ومن العسكر مقدمتهم .

أكثر منها تقول : جاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها فى الحلبة فيخرج منها^(٨) وفى المثل : أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

الفرق بين الجماعة والفئة : أن الفئة هى الجماعة المتفرقة من غيرها من قولك : فَأَوْتُ^(٩) رأسه أى فلقته ، وانفأى القَدَح إذا انفرج مكسوراً ، والفئة فى الحرب القوم يكونون وراء المحاربين ، يلجئون إليهم إن كان خوف أو هزيمة ومنه قوله عز وجل : ﴿ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ ﴾ [الأنفال : ١٦] . ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة : الفئة الأعوان .

الفرق بين الشيعة والجماعة : أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له ، وأصلها من الشَّياع ، وهى الحطب الدقاق التى تجعل مع الجَزَل فى النار لتشتعل ، كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجَزَل لتشرق^(١٠) .

الفرق بين الناس والثَّبة : أن الثَّبة الجماعة المجتمعة على أمر يُمدحون به وأصلها ثَبَّيتُ الرجلَ تَثْبِيتَهُ إذا أثبتت عليه فى حياته خلاف أثبتته إذا أثبتت عليه بعد وفاته ؛ قال الله عز وجل : ﴿ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾ [النساء : ٧١] وذلك لاجتماعهم على الإسلام ونصرة الدين .

الفرق بين القوم والقرن : أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس فى مدة سبعين سنة ، والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذى أنت فيهمُ وخُلِّفتُ فى قرْنٍ فأنت غريب^(١١)

وسُمِّوا قرْنَا لأنهم حد الزمان الذى هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله ﷺ «فإنها تطلع بين قرنى الشيطان»^(١٢) أراد أن الشيطان فر ذلك الوقت أقوى ، ويجوز أن يقال : إنهم سُمِّوا قرناء لاقترانهم فى العصر، (٨) وقال فى الوسيط : الفريق من الخيل : سابقها ، والمبارتان بمعنى . وانظر المثل فى تهذيب مجمع الأمثال للميدانى رقم ١٢٥٣ .

(٩) قال فى الوسيط : الفأو : الصدع والانفراج بين الجبلين .

(١٠) قال الراغب فى مفرداته : شيعت النار بالحطب : قويتها . وجاء فى أساس البلاغة : ومن المجاز شيعت النار بالحطب .

(١١) ذكره فى اللسان دون عزو وقال : القرن من الناس أهل زمان واحد . وقال صاحب كشف الخفاء ٣٣٣/١

هو مما أنشده الإمام أحمد بلفظ : «إذا سلف» بدلا من إذا ذهب ، وهما بمعنى .

(١٢) ذكره ابن الأثير فى تذكروته «قرن» وعزاه لأبى موسى .

وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج : القرن أهل كل عصر فيهم نبي ، أو من له طبقة عالية في العلم ، فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم ، فإذا كان في زمان فترة ، وغلبة جهل لم يكن قرنًا ، وقال بعضهم : القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة ، وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ذُوو أسنان متقاربة ، ومن ثم قيل : هو قرنُه أى على سنه ، ومنه هو قرنُه لاقتترانه معه في القتال ، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور ، ولا يقع على النساء إلا على وجه التبعية كما قال عز وجل : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء : ١٠٥] والمراد الرجال ، والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير :

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومُ آلُ حصنٍ أم نساءُ ١٩

فأخرج النساء من القوم .

الضرق بين الجماعة والملا : أن الملا الأشراف الذين يملئون العيون جمالا والقلوب هيبة ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح ، وهو من مَلَأَتْ ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مَلِئَ بالأمر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو المَلء .

الضرق بين النفر والرَهط : أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال ، وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ثم كثر ذلك حتى سموا نفرًا ، وإن لم ينفروا . والرَهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد ، وسموا رهطًا بقطعة أديم يقطع أطرافها مثل الشُرْك ، فتكون فروعها شتى ، وأصلها واحد ، تلبسها الجارية يقال لها : رهط ، والجمع رهاط قال الهذلي :

* وطعن مثل تعطيطة الرهاط *

وتقول : ثلاثة رهط ، وثلاثة نفر لأنه اسم لجماعة ، ولو كان اسما

واحدًا لم تجز إضافة الثلاثة إليه ، كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل ، وثلاثة فلّس ، وقال عز وجل : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل : ٤٨] على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد ، فيقال : تسعة على اللفظ ، وجاء في التفسير : أنهم كانوا تسعة رجال ، والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

الضرق بين الجماعة والشُرذمة : أن الشُرذمة البقية من البقية ، والقطعة منهم . قال الله عز وجل : ﴿ لَشِرْذِمَةً قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء : ٥٤] أى قطعة ، وبقية ، لأن فرعون أضل منهم الكثير ؛ فبقيت منهم شُرذمة أى قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقميصى أخلاقُ شراذمٌ يضحكُ منى التوّاق^(١٣)

وقال آخر :

* يجدن فى شراذم النعال *

* الضروق بين ضروب القرابات :

الضرق بين الأهل والآل : أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك : أهل الرجل لقرابته الأدنّين ، ومن جهة الاختصاص قولك : أهل البصرة ، وأهل العلم ، والآل خاصّة الرجل من جهة القرابة أو الصُّحبة تقول : آل الرجل لأهله وأصحابه ، ولا تقول : آل البصرة ، وآل العلم ، وقالوا : آل فرعون ؛ أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد : إذا صَغَرَتِ الْعَرَبُ الْآلَ قَالَتْ : أَهَيْلٌ ، فيدل على أن أصل الآل الأهل^(١٤) ، وقال بعضهم : الآل عيدان الخيمة وأعمدتها ، وآل الرجل مشبّهون بذلك لأنهم مُعْتَمِدُهُ ، والذي يُرْفَعُ فى الصّحارى آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة ، والشخص آل لأنه كذلك .

الضرق بين الولد والابن : أن الابن يفيد الاختصاص ، ومداومة

(١٣) قال فى اللسان : أنشده ابن برى لراجز . قال : والتوّاق : ابنه .

(١٤) بناءً على أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وجاء فى اللسان : وآل الرجل أهله ، وآل الله ، وآل رسوله ، أولياؤه . أصلها أهل ، ثم أبدلت الهاء همزة ، فصارت فى التقدير آل ، فلما توالى الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا : آدم وآخر . وفى الفعل آمن وأزر .

الصحبة ؛ ولهذا يقال : ابن الفلاة لمن يداوم سُلوَكها ، وابن السُرى لمن يُكثر منه ، وتقول : تبنيت ابناً إذا جعلته خاصاً بك ، ويجوز أن يقال : إن قولنا : هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ، ولهذا يقال : الناس بنو آدم ، لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن فى كل شىء صغير فيقول الشيخ للشاب : يا بنى ، ويسمى الملك رعيته الأبناء ، وكذلك أنبياء من بنى إسرائيل، كانوا يسمون أممهم أبناءهم ، ولهذا كُنِيَ الرجل بأبى فلان ، وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ، ويقال لطالبي العلم : أبناء العلم ، وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم : ابن عُرْس ، وابن نَمِرَة ، وابن آوى ، وبنت طَبَق ، وبنات نَعش ، وبنات (١٥) وَرَدَان، وقيل : أصل الابن التأليف والاتصال من قولك : بنيته وهو مبنى وأصله : بنى . وقيل : بَنَوُ ؛ ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضى الولادة ، ولا يقتضيهما الابن ، والابن يقتضى أباً ، والولد يقتضى والدًا ، ولا يسمى الإنسان والدًا إلا إذا صار له ولد ، وليس هو مثل الأب ، لأنهم يقولون فى التكنية : أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ، ولا يقولون فى هذا : والد فلان إلا أنهم قالوا فى الشاة : والد فى حملها قبل أن تلد ، وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن للذكر ، والولد للذكر والأنثى .

الضرق بين الآل والعترة : أن العترة على ما قال المبرد : النصاب ، ومنه عترة فلان أى : منصبه ، وقال بعضهم : العترة أصل الشجرة الباقى بعد قطعها ، قالوا : فعترة الرجل أصله ، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنو أعمامه الأذنون ، واحتجوا بقول أبى بكر رضي الله عنه عن عترة رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى قريشا ، فهى مفارقة للآل على كل قول ، لأن الآل هم الأهل والأتباع ، والعترة هم الأصل فى قول ، والأهل وبنو الأعمام فى قول آخر .

الضرق بين الأبناء والذرية : أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته ، لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

(١٥) قال فى الصباح : (الابن) أصله بَنَوُ - يفتحين لأنه يجمع على بنين ، وهو جمع سلامة ، وجمع السلامة لا تغيير فيه ، وجمع القلة أبناء . وقيل : أصله بَنُو - بكسر الباء مثل حِمْل بدليل قولهم : بنت .

بَنُونَا بَنُو ابْنَانَا وَبِنَاتُنَا بنوهن أبناء الرجال الأبعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكريم ، ثم صار اسماً لهما لكثرة الاستعمال ، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والإناث والشاهد قوله عز وجل : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ [الأنعام : ٨٤] ثم أدخل عيسى في ذريته .

الفرق بين العقب والولد : أن عقب الرجل ولده الذكور والإناث وولد بنيه من الذكور والإناث ، إلا أنهم لا يُسمون عقباً إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده ، والفرق بين الاسمين بين .

الفرق بين الولد والسبط : أن أكثر ما يستعمل السبط في ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين - رضى الله عنهما - سبطاً رسول الله ﷺ ، وقد يقال للولد : سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا : سبط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ، ومنه قيل : السبابط^(١٦) لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك ، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

الفرق بين البعل والزوج : أن الرجل لا يكون بعلاً للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعل : النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام دأبم أكل وشرب وبعال^(١٧) وقال الشاعر :

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أذجى لم تجد من تباعله^(١٨)

وأصل الكلمة القيام بالأمر ، ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتج إلى سقى : بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

*** ومما يجرى مع ذلك :**

الفرق بين الصاحب والقرين : أن الصحبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين

(١٦) قال في اللسان : والسبابط : سقيفة بين حائطين ، وفي المحكم بين دارين ، أما السبطانة فهي قناة جوفاء مضروبة بالعقب يرمى فيها بسهام صغار ينفخ فيها نفخاً فلا تكاد تخطع .

(١٧) الحديث ذكره ابن الأثير في تذكروته ، وعزاه للهروي ، ثم قال : البعل : النكاح ، وملاعبة الرجل أهله ، والمباعدة : المباينة . ويقال لحديث العروسين : بعال ، والبعال ، والتبعال أحسن العشرة . ا.هـ .

(١٨) عزاه في اللسان للحطيفة ، ويقال للمرأة : هي تباعل زوجها بعالاً ومباعدة ، أى تلاعبه ، وأراد أنك قتلت زوجها أو أسرته .

بالآخر ، ولهذا يستعمل فى الأدميين خاصة ؛ فيقال : صحب زيد عمرا ،
وصحبه عمرو ، ولا يقال : صحب النجمُ النجمَ ، أو الكون الكون ، وأصله
فى العريية الحفظ ومنه يقال : صحبك الله ، وسرِّ مصاحِبًا أى محفوظًا ،
وفى القرآن : ﴿ وَلَا هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ ﴾ [الأنبياء : ٤٣] أى : يُحفظون وقال
الشاعر :

* وصاحِبِي من دَوَاعِي الشَّرِّ مُصْطَحَبٌ (١٩) *

والمقارنة تقيد قيام أحد القرينين مع الآخر ، ويجرى على طريقته وإن لم
ينفعه ، ومن ثم قيل : قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر
بحبل : قرينان ، فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما فهما : قِرْنَانِ
فإنما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

الفرق بين المولى والولى : أن الولى : يجرى فى الصفة على المعان
والمعين تقول : الله ولى المؤمنين ، أى : مُعينهم ، والمؤمن ولى الله ، أى :
المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضا : المؤمن ولى الله ، والمراد أنه ناصر
لأوليائه ودينه ، ويجوز أن يقال : الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم
وكلاءتهم ، كولى الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولى على وجوه : منها ولى
المرأة القائم بأمرها ، ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه .

وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل ، من قولهم هذا يلى
ذاك ولىًا ، وولاه الله كأنه يلى أمره ولم يكله إلى غيره ، وولاه أمره وكله إليه
كأنه جعله بيده ، وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة ، وولى عنه
خلاف ولى إليه ، ووالى بين رَمَيْتَيْنِ : جعل إحداهما تلى الأخرى ، والأولى
هو الذى الحكمة إليه ادعى ، ويجوز أن يقال : معنى الولى أنه يحب الخير
لولىه ، كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه .

والمولى على وجوه : هو السيد ، والمملوك والحليف ، وابن العم ، والأولى
بالشئ ، والصاحب ، ومنه قول الشاعر :

(١٩) ذكره فى اللسان دون عزو وتماحه :
جارى ومولاى لا يزنى حريمهما
وصاحبى من دواعى السوء مُصْطَحَبٌ

ولست بمولى سواة أدعى لها فإن لسواتِ الأمور مواليا

أى : صاحب سواة ، وتقول : الله مولى المؤمنين ، بمعنى أنه معينهم ، ولا يقال : إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه ، كما تقول : إنهم أولياؤه بهذا المعنى .

الفرق بين الخلة والصداقة : أن الصداقة اتفاق الضمائر على المودة ، فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه ، فصار باطنه فيها كظاهره ، سُميا صديقين ولهذا لا يقال : الله صديق المؤمن ، كما أنه وليّه ، والخلة الاختصاص بالتكريم ، ولهذا قيل : إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة ، وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال : الله خليل إبراهيم ، لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريم ، وقال أبو على - رحمه الله تعالى : يقال للمؤمن : إنه خليل الله ، وقال على بن عيسى : لا يقال ذلك إلا لنبى لأن الله - عز وجل - يختصه بوحيه ، ولا يختص به غيره ، قال : والأنبياء كلهم أخلاء الله .

ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين الصفوة والصفو : أن الصفو مصدر سمي به الصافى من الأشياء اختصاراً واتساعاً ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد - ﷺ - صفوة الله ، ولا تقول : صفو الله . فالصفوة والصفو مختلفان ، وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ما ذكر ثعلب فى الفصيح لقيل : محمد ﷺ صفو الله ، كما قيل صفوة الله .

الفرق بين الاصطفاء والاختيار : أن اختيارك الشيء أخذك خير مافيه فى الحقيقة ، أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر ، واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون

فى الفرق بين الإظهار والإفشاء والجهر

أن الإفشاء كثرة الإظهار ، ومنه أفشى القوم إذا كثر مالهم ، مثل أمشوا والقشَاء كثرة المال ، ومثله المشَاء ، وقريب منه النماء ، والصَّبَاء ، وقد أنمى القوم وأصبوا وأمشوا ، وأفشوا إذا كثر مالهم ، ولهذا يقال : فشى الخير فى القوم ، أو الشر إذا ظهر بكثرة ، وفشا الجرب إذا ظهر وكثر ، والإظهار يستعمل فى كل شىء والإفشاء^(١) لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح فى ذلك ألا ترى أنك تقول : هو ظاهر المروءة ، ولا تقول : كثير المروءة .

الفرق بين الجهر والإظهار : أن الجهر عموم الإظهار والمبالغة فيه ، ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت : أظهرته لهما ، ولا تقول : جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة ، فيزول الشك ولهذا قالوا : ﴿أرنا الله جهرة﴾ [النساء : ١٥٣] أى : عياناً لا شك معه ، وأصله رفع الصوت يقال : جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفى القرآن ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا﴾ [الإسراء : ١١٠] أى : بقراءتك فى صلاتك ، وصوت جهير ، رفيع الصوت ، ولهذا يتعدى بالباء فيقال : جهرت به كما تقول : رفع صوته به ، لأنه فى معناه ، وهو فى غير ذلك استعارة ، وأصل الجهر : إظهار المعنى للنفس ، وإذا أخرج الشىء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً ، وكان إظهاراً ، وقد يحصل الجهر نقيض الهمس ، لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت .

الفرق بين الجهر والكشف : أن الكشف مضمن بالزوال ، ولهذا يقال لله عز وجل : كاشف الضر ، ولم يجر فى نقيضه سائر الضر ، لأن نقيضه من الستر ليس متضمناً بالثبات فيجرى مجراه فى ثبات الضر ، كما جرى هو فى زوال الضر ، والجهر غير مضمن بالزوال .

(١) جاء فى أساس البلاغة «مشى» : ومن المجاز مشى المرأة : كثرت أولادها منشاء ، وناقاة ماشية ولادة . وإن فلانا لدو منشاء ، ومال ذو منشاء : ذو نماء . وأصبى المرأة : كثر صبيانها .

الفرق بين الإعلان والجهر: أن الإعلان خلاف الكتمان ، وهو إظهار المعنى للنفس ، ولا يقتضى رفع الصوت به ، والجهر يقتضى رفع الصوت به، ومنه يقال : رجل جَهير وجَهَوْرِيٌّ إذا كان رفيع الصوت .

الفرق بين البُدُو والظهور: أن الظهور يكون بقصد ، وبغير قصد ، تقول : استتر فلان ثم ظهر ، ويدل هذا على قصده للظهور ، ويقال : ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك ، فأما قوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ [الروم : ٤١] فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قولك : ظهرت فى وجهه حُمْرة ، أى : حدثت ولم يَعْن أنها كانت فيه فظهرت ، والْبُدُو ما يكون بغير قصد ، تقول : بدا البرق ، وبدا الصبح وبدت الشمس ، وبدا لى الشيء ، لأنك لم تقصد للْبُدُو ، وقيل فى هذا بُدُو ، وفى الأول (٢) بَدْء وبين المعنيين فرق ، والأصل واحد .

الفرق بين الكتمان ، والإخفاء ، والستّر ، والحجاب وما يقرب من ذلك : أن الكتمان هو السكوت عن المعنى ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [البقرة : ١٥٩] أى : يسكتون عن ذكره ، والإخفاء يكون فى ذلك وفى غيره ، والشاهد أنك تقول : أخفيت الدرهم فى الثوب ، ولا تقول : كتمت ذلك ، وتقول : كتمت المعنى وأخفيته ، فالإخفاء أعم من الكتمان .

الفرق بين قولك : سترته ، وبين قولك : كننته : أن معنى كَننته : صنّته والموضع الكَنين هو المصون ، وذلك أنه يكون كنيئاً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل الدر المكنون ، لأنه فى حُقِّ يَصان فيه ، وجارية مكنونة فى الحجاب ، أى : مصونة قال الأعشى :

* وبيضة فى الدَعص (٣) مكنونة *

والبيضة ليست بمستورة وإنما هى مصونة عن الترجرج والانكسار ، واكتننت الشيء فى نفسى إذا صنّته عن الأداء ، ودخلت فيه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفى القرآن ﴿ مَا تَكُنْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النمل : ٧٤] .

(٢) جاء فى مفردات الرّاغب : والبَدْء والإبداء تقديم الشيء على غيره .

ويقال بدأ الشيء بدأً وبداءً ، أى ظهر ظهوراً بيئاً .

(٣) الدَعص : - بكسر الدال - رمل مجمع أقل من الحقف .

الفرق بين الغشاء والغطاء : أن الغشاء قد يكون رقيقا ، يبين ما تحته ، ويتوهم الرائي أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن ، وهى أعصاب رقيقة ، قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكبد والطحال ، فالغطاء يقتضى ستر ما تحته ، والغشاء لا يقتضى ذلك ؛ ومن ثم قيل : غُشِيَ على الإنسان ؛ لأن ما يعتريه من الغشى ليس بشيء بين ، والغطاء لا يكون إلا كثيفا متلاصقا ، وقيل : الغشاء يكون من جنس الشيء ، والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ، ولذلك تقول : تغطيت بالثياب ولا تقول : تغطيت بها ؛ فإن استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع^(٤).

الفرق بين الغطاء والستر: أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن مُلاصقا لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقا ، ألا ترى أنك تقول : تسترت بالحيطان ، ولا تقول : تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك ، والغشاء أيضا لا يكون إلا ملاصقا .

الفرق بين السُّتر والحِجاب والغطاء : أنك تقول : حجبتى فلان عن كذا ، ولا تقول : سترنى عنه ، ولا غطانى ، وتقول : احتجبت بشيء ، كما تقول : تسترت به فالْحِجاب هو المانع والممنوع به ، والسُّتر هو المستور به ، ويجوز أن يقال : حجاب الشيء ما قصد ستره ، ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى دار الرئيس من غير قصد المنع له : أنه حجبه ، وإنما يقال : حجبه إذا قصد منعه ، ولا تقول : احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك إذا جلست فى البيت ولم تقصد ذلك لم تقل : إنك قد احتجبت . وفرق آخر أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

(٤) وقد جاء فى القرآن الكريم : « واستغشوا ثيابهم » نوح : ٧١ . ويقول الراغب فى مفرداته : أى جعلوها غشاة على أسماعهم ، وذلك عبارة عن الامتناع من الإصغاء ، وقيل : « استغشوا ثيابهم » كناية عن العُدو ، كقولهم : شمر ذبلا ، وألقى ثوبه ، ويقال : غشيت سوطا أو سيفا ككسوته وعممته .

الباب الثامن والعشرون

فى الفرق بين الطلب والسؤال ، والرؤم والاقتضاء ، وما يجرى مع ذلك ،

والفرق بين البعث والإنفاذ ، وما يقرب منه

الفرق بين الطلب والسؤال : أن السؤال لا يكون إلا كلاماً ، ويكون الطلب بالسعى وغيره ، وفى مثل : عليك الهرب ، وعلى الطلب .

الفرق بين الطلب والمحاولة : أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سُمى كل طلب محاولة .

الفرق بين الالتماس والطلب : أن الالتماس طلب باللمس ، ثم سُمى كل طلب التماساً مجازاً .

الفرق بين الطلب والبحث : أن البحث هو طلبُ الشيء مما يخالطه ، فأصله أن يبحث الترابَ عن شيء يطلبه ، فالطلب يكون لذلك وغيره ، وقيل : فلان يبحث عن الأمور تشبيهاً بمن يبحث الترابَ لاستخراج الشيء .

الفرق بين الطلب والاقتضاء : أن الاقتضاء على وجهين : أحدهما اقتضاء الدَّين ، وهو طلب أدائه ، والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لا بد منه ، وهو على وجوه : منها الاقتضاء لوجود المعنى كإقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة ، وكإقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر ، وكإقتضاء وجود مثل آخر ، وليس كالضد الذى لا يحتمل ذلك ، وكإقتضاء القادر المقذور ، والمقدور القادر ، وكإقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة ، لأنه قد يكون فيه السكون ، وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو : ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضح اللغة له على هذه الجهة ، وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

الفرق بين الطلب والرؤم : أن الرؤم على ما قال على بن عيسى : طلب الشيء ابتداءً ولا يقال : رُمت إلا لما تجده قبل ، ويقال : طلبت فى الأمرين ، ولهذا لا يقال : رُمت الطعام والماء ، وقيل : لا يستعمل الرؤم فى الحيوان

أصلاً ؛ لا يقال : رمت زيداً ولا رمت فرساً ، وإنما يقال : رمت أن يفعل زيد
كذا ، فيرجع الرّوم إلى فعله وهو الروم والمرام .
ومما يجرى مع ذلك :

الفرق بين أوحى ووحي : أن وحى جعله على صفة كقولك : مسفرة ،
وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعّل أصله التعدية كذا قال على بن
عيسى .

في الفرق بين الكُتْب والنسخ ، وبين المنشور والكتاب ، والدفتر ، والصحيفة
وما يقرب من ذلك

الفرق بين الكتب والنسخ : أن النسخ نقل معانى الكتاب ، وأصله
الإزالة ومنه نسخت الشمسُ الظلّ ، وإذا نقلت معانى الكتاب إلى آخر ،
فكانك أسقطت الأول وأبطلته ، والكُتْب قد يكون نقلاً وغيره ، وكل نسخ
كُتْب ، وليس كل كتب نسخاً .

الفرق بين الزبير والكُتْب : أن الزبير الكتابة في الحجر نَقراً ، ثم كثر
ذلك حتى سمي كل كتابة زبيراً ، وقال أبو بكر : أكثر ما يقال الزبير ، وأعرّفه
الكتابة في الحجر ، قال : وأهل اليمن يسمون كل كتابة زبيراً ، وأصل الكلمة
الفخامة والغلظ ، ومنه سميت القطعة من الحديد زُبيرةً ، والشعر المجتمع
على كتف الأسد زُبيرةً ، وزُبرت البئر إذا طويته بالحجارة ، وذلك لغلظ
الحجارة ، وإنما قيل للكتابة في الحجر : زبير لأنها كتابة غليظة : ليس كما
يكتب في الرقوق ، والكواغد وفي الحديث «الفقير الذي لا زبير له»^(١) قالوا :
لا مُعتمد له ، وهو مثل قولهم : رقيق الحال ، كأن الزبير فخامة الحال ،
ويجوز أن يقال : الزبورُ كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك :
زبّره إذا زجره ، وسمى «زبورُ داود» لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج : الزبور :
كل كتاب ذى حكمة .

الفرق بين المنشور والكتاب : أن قولنا : عند فلان منشور ، يفيد أن

(١) ذكره ابن الأثير في تذكره «زبّره» نقلاً عن الهروي ، في حديث أهل النار ، وعد منهم «الضعيف الذي لا زبير
له» أى : لا عقل له يزيه ، وينهاه عن الإقدام على مالا ينهى .

عنده مكتوباً يقويه ويؤيده ، والمنشور في الأصل صفة الكتاب ، وفي القرآن : ﴿ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ﴾ [الإسراء : ١٣] لأنه قد صار اسماً للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

الفرق بين الكتاب والدفتر : أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ، ولا يفيد الدفتر ذلك إلا ترى أنك تقول : عندي دفتر بياض ، ولا تقول عندي كتاب بياض .

الفرق بين الصحيفة والدفتر : أن الدفتر لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول : عندي صحيفة بياض ، فإذا قلت : صُحْفٌ أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال : صحائف بياض ، ولا يقال : صُحُفٌ بياض وإنما يقال : من صحائف إلى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن : ﴿ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ ﴾ [التكوير : ١٠] وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من آدم أبيض ، أو ورق يكتب فيه .

الفرق بين الكتاب والمصحف : أن الكتاب يكون ورقة واحدة ، ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أي جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون : مِصْحَفٌ بالكسر أخرجوه مخرج ما يتعاطى باليد ، وأهل نجد يقولون : مُصْحَفٌ وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتابُ أيضاً يكون مصدراً بمعنى الكتابة ؛ تقول : كتبه كتاباً وعلمته الكتابَ والحسابَ وفي القرآن : ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ ﴾ [الأنعام : ٧] أي : كتابة في قرطاس ، ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

الفرق بين الكتاب والسفر : أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج : الأسفار الكتب الكبار ، وقال بعضهم : السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة ، والذي يوجبه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك : أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فانكشف وجهها ، وسفرت البيت كنته ، وذلك لإزالة التراب عنه حتى تنكشف أرضه ، وسفرت الريحُ التراب أو السحاب ، إذا قشعته فانكشفت السماء .

الفرق بين الكتاب والمجلة : أن المَجَلَّة كتاب يحتوى على أشياء جليلة من الحكم وغيرها قال النابغة :

مَجَلَّتْهُمُ ذَاتُ الْإِلَهِ وَدِينُهُمْ كَرِيمٌ بِهِ يَرْجُونَ حَسَنَ الْعَوَاقِبِ (٢)

ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السَّخْفِ وَالْمُجُونِ ، وما شاكل ذلك مجلة .

(٢) ذكره في اللسان ورواه بلفظ * قوم فما يرجون غير العواقب * وقال : والمجلة - بالجيم - الصحيفة يكتب فيها ، ويقول ابن سيده : والمجلة الصحيفة فيها الحكمة ، كذا روى بيت النابغة بالجيم . يريد الصحيفة لأنهم كانوا نصارى فعني الإنجيل .
ومن روى محلثهم - بالحاء - أراد الأرض المقدسة ، وناحية الشام ، والبيت المقدس ، وهناك كان بنو جفنة .

الباب التاسع والعشرون

فى الفرق بين غاية الشيء ومداه، ونهايته وحده، وآخره

وما يجرى مع ذلك

الفرق بين غاية الشيء والمدى : أن أصل الغاية الراية ، وسميت نهاية الشيء غايته ، لأن كل قوم ينتهون إلى غايتهم فى الحرب ، أى : رايتهم ، ثم كثر حتى قيل لكل ما ينتهى إليه : غاية ، ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه، ومدى الشيء ما بينه وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

وَلَمْ نَدَّرْ إِنْ خُضْنَا مِنَ الْمَوْتِ خَيْضَةً لَمَ الْعَمْرِبَاقِ وَالْمَدَى مَتَطَاوِلٌ ١٩

يعنى مدى العمر ، والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك قولهم : هو منى مدى البصر ، أى : هو حيث يناله بصرى ، كأن بصرى ينفسح بينى وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية : مدى ، كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .

الفرق بين الأمد والغاية : أن الأمد حقيقة ، والغاية مستعارة على ما ذكرنا ، ويكون الأمد ظرفاً من الزمان والمكان ، فالزمان قوله تعالى : ﴿ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ ﴾ [الحديد : ١٦] والمكان قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران : ٣٠] .

الفرق بين آخر الشيء ، ونهايته : أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ، والنهائية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به مُنْقَطِعُ الشيء فقيل : هو نهايته أى منتهاه ، وخلاف المنتهى ، فكما أن قولك : المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من جهة اللفظ ، وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزداد عليه ، وليس يقتضى النهاية منتهى إليه ، ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال : للعالم نهاية ، وقيل : الدار الآخرة لأن الدنيا تؤدى إليها ، والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل : الدار الآخرة كما قيل مسجد الجامع ، والمراد مسجد اليوم الجامع ، ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو كقولك : محض

(١) قال فى المصباح : أتى آخر - بكسر الخاء - آخرة ، أما الآخر - بالفتح - بمعنى الواحد فأنشأ أخرى .

اليقين ، وعين اليقين . وليس قول من يقول : هذه إضافة الشيء إلى نعته بشيء ، لأن الإضافة توجب دخول الأول فى الثانى حتى يكون فى ضمنه ، والنعت تحلية ، وإنما يحلّى بالشيء الذى هو بالحقيقة ، ويضاف إلى ما هو غيره هى الحقيقة تقول : هذا زيدٌ الطويلُ ، فالطويل هو زيد بعينه ، ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ، ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه ، فغيره نحو عبد زيد ، وبعضه نحو ثوب حرير ، وخاتم ذهب ، أى من حرير ، ومن ذهب ، وقال المازنى عام الأول إنما هو عام زمن الأول .

الفرق بين الآخر والأخير : أن الآخر بمعنى ثان ، وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه : آخر ، ويقال للمؤنث : أخرى ، وما لم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل : الأول والآخر ، ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر .

الفرق بين الحدِّ والنهاية والعاقبة : أن النهاية ما ذكرناه ، والحدُّ يُفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون : حدُّ القدرة كذا ، وحدُّ السواد كذا ، وسمى حدًّا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له ، وفى هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشرُّوطيون اشترى الدار بحدودها ، ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال : للعالم نهاية ، ولا يقال : للعالم حدٌّ ، فإن قيل : فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشيء منه ، فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب : حدها الأول دارُ زيد ، دخلت دار زيد فى الشراء ، وقال أبو حنيفة : لا تدخل فيه . وإن كتب حدها الأول المسجد ، وأدخله فسد البيع فى قولهما ، وقال أبو حنيفة : لا يفسد ، لأن هذا على مقتضى العُرف ، وقصد الناس فى ذلك معروف ، وأما العاقبة فهى ما تؤدى إليه التأدية ، والعاقبة هى الكائنة بالسبب الذى من شأنه التأدية ، وذلك أن السبب على وجهين : مولدٌ ومؤدٌّ ، وإنما العاقبة فى المؤدى ، فالعاقبة يؤدى إليها السبب المقدم وليس كذلك : الآخرة ، لأنه قد كان يمكن أن تجعل هى الأولى فى العدة .

الفرق بين الجانب والناحية والجهة : قال المتكلمون : إن جانب الشيء غيره ، وجهته ليست غيره ، ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء الذى لا يتجزأ منفرداً لكانت له جهات ست ، بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ، ولا يجوز أن يقال : إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ، ألا ترى أنك تقول للرجل : خذ على جانبك اليمين ، تريد ما يقرب من هذه الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الأخذ فيه ، وقال بعضهم : ناحية الشيء كله ، وجهته بعضه ، أو ما هو فى حكم البعض ، يقال : ناحية العراق ، أى العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحو يقال : كذا على جهة كذا ، قاله الخليل ، قال : ويقال رجل أحمر من جهة الحمرة ، وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ ﴾ [البقرة : ١٤٨] أى فى كل وَجْهٍ استقبلته ، وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبلته يقال : توجهوا إليك ، ووجهوا إليك ، كل يقال ، غير أن قولك : وجهوا إليك على معنى ولوا وجوههم ، والتوجه الفعل اللازم ، والناحية فاعلة بمعنى مفعولة ، وذلك أنها مَنْحُوَّةٌ ، أى : مقصودة ، كما تقول : راحلة ، وإنما هى مرحولة ، وعيشة راضية ، أى : مرضية .

الفرق بين الجانب والكنف : أن الكنف هو ما يسُدُّ الشيء من أحد جانبيه ، ولهذا يستعمل فى المعونة ، فيقال : أكنف الرجل إذا أعانه ، وكنفته إذا حطته ، وكنفت الإبل إذا حطتها فى حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال : الفرق بين الجانب والكنف : أن الكنف هو الجانب المعتمد عليه ، وليس كذلك الجانب .

الباب الثلاثون

فى الفرق بين أشياء مختلفة

الفرق بين الهبوط والنزول : أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل : هبطنا مكان كذا ، أى : نزلناه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ اهْبُطُوا مِصْرًا ﴾ [البقرة : ٦١] وقوله تعالى : ﴿ قُلْنَا اهْبُطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٣٨] ومعناه : انزلوا الأرض للإقامة فيها ، ولا يقال : هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ، ويقال : نزل وإن لم يستقر .

الفرق بين الظعن والرحيل : أن الظعن هو الرحيل فى الهودج ، ومن ثم سميت المرأة إذا كانت فى هودجها ظعينة ، ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعان حبل يُشدُّ به الهودج قال الشاعر :

* كما حاد الأرب عن الظعان (١) *

والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل : ظعن ، والأصل ما قلناه .

الفرق بين الهنىء والمرىء : أن الهنىء هو الخالص الذى لا تكدير فيه ويقال ذلك فى الطعام ، وفى كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها ، والمرىء المحمود العاقبة يقال مرىء ما فعلت ، أى : أشرفت على سلامة عاقبته ، وقال الكسائى : تقول : هنأنى الطعام ، ومرأنى الطعام بغير ألف ، فإذا أفردت ، قلت : أمرأنى بغير همز ، وقال المبرد : هذا الكلام لو كان له وجه لكان قمناً أن يأتى فيه بعة ، وهل يكون فعل على شىء إذا كان وحده ، فإذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد لا وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمرأنى بغير همز معناه هضمته معدتى .

(١) ذكره فى اللسان «ظعن» وهو ما أنشده ابن برى للنايفة وتمايه :

أثرت الفى ثم لزعت عنه

كما حاد الأرب عن الظعان

والظعان : الحبل الذى يشد به الهودج ، وفى التهذيب يشد به الحمل .

والأرب فى الإبل كثرة شعر العينين والحاجبين ، ولا يكاد يكون الأرب إلا نفوراً ، وفى المثل : كل أرب نفور .

الفرق بين النبذ والطرح : أن النبذ اسم لإلقاء الشيء استهانة به ، وإظهارًا للاستغناء عنه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَبَدَّوْهُ وَرَأَىٰ ظُهُورِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٧] وقال الشاعر :

نظرتُ إلى عُنْوَانِهِ فنبذتُهُ كنبذك نعلًا أخلقتُ من نعالكا^(٢)

والطرح اسم لجنس الفعل ؛ فهو يكون لذلك ، ولغيره .

الفرق بين التنحية والإزالة : أن الإزالة تكون إلى الجهات الست ، والتنحية : الإزالة إلى جانب اليمين أو الشمال ، أو خلف ، أو قدام ، ولا يقال لما صعد به أو سفل به : نُحِّي ، وإنما التنحية فى الأصل تحصيل الشيء فى جانب ، ونحو الشيء جانبه .

الفرق بين قولك : تابعت زيدا ، وقولك : وافقته : أن قولك : تابعته ، يفيد أنه قد تقدم منه شيء اقتديت به فيه ، ووافقته ، يفيد أنكما اتفقتما معا فى شيء من الأشياء ، ومنه سمي التوفيق توفيقا ، ويقول أبو على - رحمه الله عليه - ومن تابعه يريد به أصحابه ، ومنه سمي التابعون التابعين ، وقال أبو على - رحمه الله - ومن وافقه يريد من قال بقوله ، وإن لم يكن من أصحابه ، وأيضا فإن النظير لا يقال : إنه تابع للنظيره ، لأن التابع دون المتبوع ، ويحوز أن يوافق النظير النظير .

الفرق بين قولك : اجتزأ به ، وقولك : اكتفى به : أن قولك : اجتزأ يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه ، وأصله من الجرء ، وهو اجتزاء الإبل بالرطب عن الماء ، وهى وإن اجتزأت به يقتضى أنه دون ما تحتاج إليه عنه ، فهى محتاجة إليه بعض الحاجة ، والاكتفاء يفيد أن ما يكتفى به قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان ، تقول : فلان فى كفاية ، أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

الفرق بين المحض والخالص : أن المحض هو الذى يكون على وجهه ، لم يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمي الذهب

(٢) ذكره فى اللسان «خلق» مما أنشده ابن بَرى شاهدا على أخلقتُ الثوبُ لأبى الأسود الدؤلى . وهو أيضا مما أنشده سيويه لأبى الأسود .

النقى عن الغش خالصًا ، ومن الأول قولهم : لبن مَحْض ، أى : لم يخالطه ماء .

الضرق بين العدل والفيء : أن الفيء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها ، وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفيء مثلًا لما يُفدى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [البقرة : ١٢٣] وقال تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة : ٩٥] أى مثله .

الضرق بين قولك : تكأدنى الشيء ، وقولك : شق على : أن معنى قولك : تكأدنى ^(٣) آذانى ، ومعنى قولك : شق على : الأشق الطويل سمي بذلك لبعده أوله من آخره والشقة البعد ، والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم : بهظنى الشيء فمعناه شق على حتى غلبنى ، والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم : بهرتى الشيء ، فإن الباهر الذى يغلب من غير تكلف ، ومنه قيل : القمر الباهر .

الضرق بين الصراط ، والطريق ، والسبيل : أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :

حشوتنا أرضهم بالخيل حتى تركناهم أذل من الصراط

وهو من الذل خلاف الصعوبة ، وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق ، وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول : سبيل الله ، وطريق الله ، وتقول : سبيلك أن تفعل كذا ، ولا تقول : طريقك أن تفعل به ، ويراد به سبيل ما يقصده ، فيضاف إلى القاصد ، ويراد به القصد ، وهو كالمحبة فى بابه والطريق كالإرادة .

الضرق بين قولك : عندى ولدى : أن لددنى يتمكن تمكن عند ، ألا ترى أنك تقول : هذا القول عندى صواب ، ولا تقول : لددنى صواب ، وتقول : عندى مال ، ولا تقول : لددنى مال ، ولكن تقول : عندى مال ، إلا أنك تقول ذلك فى المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مال . وإن كان غائبًا عنك ؛ لأن لددنى هو لما يليك وقال بعضهم : لددنى فى لددنى .

(٣) قال فى اللسان : تكأدنى الأمر : شق على . تفاعل وتفعّل بمعنى ، وتكأدنى ككأدنى .

الضرق بين قولك : عندي كذا ، وقولك : قبلي كذا ، وقولك في بيتي كذا: قال الفقهاء : أصل هذا الباب أن المقرَّ مأخوذ بما في لفظه لا يُسقطه عنه ما يقتضيه ، ولا يزداد ما ليس فيه ، فعلى هذا إذا قال : لفلان على ألف درهم ، ثم قال : هي وديعة لم يصدق ، لأن موجب لفظه الدين ، وهو قوله : على ، لأن كلمة على ذمة فليس له إسقاطه ، وكذا إذا قال : له قبلي ألف درهم ؛ لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبيلًا ، فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به ، إلا أن يقيده بالأمانة ، فيقول : له قبلي ألف درهم وديعة وقوله : على لا يتوجه إلى الضمان ، فيلزمه به الدين ، ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، قوله : وعندي ، وفي منزلي ، وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضى الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

الضرق بين قولك : من مالى وقولك : فى مالى : أن قولك : فى مالى إقرار بالشركة ، وقولك : من مالى إقرار بالهبة ، فإذا قال : له من دراهمى درهم ، فهو للهبة وإن قال : له فى دراهمى كان ذلك إقرارًا بالشركة .

الضرق بين مع وعند : أن قولك : مع يفيد الاجتماع فى الفعل ، وقولك : عند يفيد الاجتماع فى المكان ، والذي يدل على أن عند تفيد المكان ، ولا تفيد مع أنه يجوز ذهبت إلى عند زيد ، ولا يجوز ذهبت إلى مع زيد ، ومن ثمَّ يقال : أنا معك فى هذا الأمر ، أى معينك فيه كأنى مشاركتك فى فعله ، ولا تقول فى هذا المعنى : أنا عندك .

الضرق بين الرسوخ والثبات والرُسُو: أن الرسوخ كمال الثبات ، والشاهد أنه يقال للشئ المستقر على الأرض : ثابت ، وإن لم يتعلق بها تعلقًا شديدًا ، ولا يقال : راسخ . ولا يقال : حائط راسخ ؛ لأن الجبل أكمل ثباتًا من الحائط وقال الله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] أى : الثابتون فيه ، وقد تكلمنا فى ذلك قبل ، ويقولون : هو أرسخهم فى المكرمات أى : أكملهم ثباتًا فيها ، وأما الرُسُو فلا يستعمل إلا فى الشئ الثقيل نحو : الجبل ، وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال : جبل راس ولا

يقال : حائط راس ، ولا عود راس وفى القرآن : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا
وَمُرْسَاهَا ﴾ [هود : ٤١] شبهها بالجيل لعظمتها فالرُسُو هو الثبات مع العظم ،
والثقل ، والعلو ، فإن استعمل فى غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو
قولهم : أرسيت العود فى الأرض .

الضرق بين أخدمت النار وأطفأتها : أن الإخماد يستعمل فى الكثير ،
والإطفاء فى الكثير والقليل يقال : أخدمت النار ، وأطفأت النار ، ويقال :
أطفأت السراج ، ولا يقال أخدمت السراج ، وطفئت النار يستعمل فى
الخمود مع ذكر النار فيقال خدمت نيران الظلم ، ويستعار الطفى فى غير
ذكر النار ؛ فيقال : طفئ غضبه ، ولا يقال : خدم غضبه ؛ وفى الحديث
«الصدقة تطفئ غضب الرب»^(٤) وقيل : الخمود يكون بالغلبة والقهر
والإطفاء بالمدارة والرفق ، ولهذا يستعمل الإطفاء فى الغضب لأنه يكون
بالمدارة والرفق ، والإخماد يكون بالغلبة ، ولهذا يقال : خدمت نيران الظلم
والفتنة .

وأما الخمود والهمود : فالفرق بينهما : أن خمود النار أن يسكن لهبها
ويبقى جمرها ، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوُقود بضم الواو فاشتعال
النار ، والوقود بالفتح ما يوقد به .

الضرق بين القناعة والقصد : أن القصد هو ترك الإسراف والتقتير
جميعاً ، والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ، ألا ترى أنه لا يقال : هو
قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ، ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ،
ولا يقصر دونها ، وترك الاقتصار مع الغنى ذم ، وترك القناعة معه ليس
بذم ، وذلك أن نقيض الاقتصار الإسراف ، وقيل الاقتصار من أعمال
الجوارح ، لأنه نقيض الإسراف ، وهو من أعمال الجوارح ، والقناعة من
أعمال القلوب .

(٤) أورده الزرقانى فى مختصر المقاصد الحسنة (برقم ٥٧٧) بلفظ «صدقة السر تطفئ غضب الرب» وقال
محققه : رواه الترمذى ٢٣/٢ ، عن أنس بلفظ : إن الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء» وقال : هذا
حديث حسن غريب من هذا الوجه . وانظر المقاصد ٢٦٠ ، والدرر ٢٧٩ ، والتميز ٩٣ ، والكشف ٢٢/٢ ،
والفوائد للشوكانى ١٥٨ ، وصحيح الجامع الصغير ٢٤٠/٣ «برقم ٣٦٥٣» .

الضرق بين الوسيلة والذريعة : أن الوسيلة^(٥) عند أهل اللغة هي القرية، وأصلها من قولك : سألت أسأل ، أى : طلبت ، وهما يتواسلان أى : يطلبان القرية التى ينبغى أن يطلب مثلها ، وتقول : توسلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقاً إلى بغيتك عنده ، والذريعة إلى الشيء : هى الطريقة إليه ، ولهذا يقال : جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هى الطريقة نفسها ، وليست الوسيلة هى الطريقة ، فالفرق بينهما بيّن .

الضرق بين قولنا : فاض ، وبين قولنا : سال : أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الإفاضة من عرفة ، وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا : سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال : فاض إذا سال بعد الامتلاء ، وسال على كل وجه .

الضرق بين النجم والكوكب : أن الكوكب اسم للكبير من النجوم ، وكوكب كل شىء معظمه ، والنجم عام فى صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هى الثوابت ، ومنه يقال : فيه كوكب من ذهب أو فضة ، لأنه : ثابت لا يزول ، والنجم الذى يطلع منها ويغرب ، ولهذا قيل للنجم : منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ، ولا يقال له كوكب .

الضرق بين الأفوال والغيوب : أن الأفول هو غيُوب الشىء وراء الشىء ولهذا يقال : أفل النجمُ لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون فى ذلك وفى غيره ؛ ألا ترى أنك تقول : غاب الرَّجُلُ ، إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل إلا فى الشمس والقمر والنجوم ، والغيُوبُ يستعمل فى كل شىء وهذا أيضاً فرق بيّن .

الضرق بين الزلزلة والرجفة : أن الرجفة الزلزلة العظيمة ، ولهذا يقال : زلزلت الأرض زلزلةً خفيفة ، ولا يقال : رجفت إلا إذا زلزلت زلزلةً شديدة .، وسميت زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الإرجاف ، وهو الإخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشىء إذا اضطرب ، يقال : رجفتُ منه إذا

(٥) عبارة القاموس المحيط فى «سأل» : ويقال : سألَ سألُ كخاف يخاف ، وهما يتساولان . أما فى «وسل» فإنه قال الوسيلة والواسطة المنزلة عند الملك والدرجة والقرية .

تقلقت .

الفرق بين السُّلْخ والإخراج : أن السلخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والإخراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجرى مجرى المحيط .

الفرق بين الخلط واللبس : أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجرى مجراهما ، وتقول : في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم فتقول : خلطت الأمرين ، ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ، ولا يقال : لبستهما ، وحد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالستر له ، وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر .

الفرق بين الرجوع والفاء : أن الفاء هو الرجوع من قرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢١] يعنى الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال المشركين فيثا لذلك ، كأنه فاء من جانب إلى جانب .

الفرق بين قولك : هو قمين به ، وقولك : هو حرى به ، وخليق به ، وجدير به : أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنو منه حتى يُرجى تحقيقه ، ولذلك قيل : خبز قمين إذا بدا ينكرج كأنه دنا من الفساد ، ويقال للقودح الذى تتخذ منه الكوامخ : القمن ، وقولك : حرى به يقتضى أنه مأواه ، فهو أبلغ من القمين ، ومن ثم قيل لمأوى الطير : حرأها ، ولوضع بيضها الحرى^(٦) ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطلبه قيل : تحرأه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فإن تَتَجَتْ مُهْرًا كَرِيمًا فبالحرى وإن يك إقراف فمن قِيلِ الفحل^(٧)

وأما خليق به بين الخلاقة ، فمعناه أن ذلك مقدر فيه ، وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم : جدير به ، فمعناه أن ذلك يرتفع من جهته ، ويظهر

(٦) قال فى الوسيط : الحرأ : مصدر ويوصف به على لفظه بمعنى الحرى . ويطلق الحرى على الناحية والجانب وكناس الظبي ، وموضع البيض .

(٧) ذكر فى اللسان الشطر الثانى فى «قرف» دون عزو ، وقال : والمقرف : النذل ، وعليه وجه قوله : وإن يك إقراف إلخ .

من قولك : جدر الجدار إذا بنى وارتفع ، ومنه سمي الحائط جدارًا .

الفرق بين اللمس والتمس : أن اللمس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الخشونة ، والحرارة من البرودة ، والتمس يكون باليد وبالْحَجَر ، وغير ذلك ولا يقتضى أن يكون باليد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ مُسَّتَهُمُ الْبِأْسَاءُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] وقال : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ ﴾ [الأنعام : ١٧] ولم يقل : يلمسك .

الفرق بين الرجوع والإياب : أن الإياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ؛ ألا ترى أنه يقال : رجع إلى بعض الطريق ولا يقال أب إلى بعض الطريق ، ولكن يقال إن حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة : التأويبُ : أن يمضى الرجل فى حاجته ، ثم يعود فيثبت فى منزله ، وقال أبو حاتم - رحمه الله - التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل فى منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون أبو الحى أو طرّقوا

وهذا يدل على أن الإياب الرجوع إلى منتهى المقصد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية : ٢٥] كأن القيامة منتهى قصدهم ؛ لأنها لا منزلة بعدها .

الفرق بين الرجوع والانقلاب : أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ، ويوضح ذلك قولك : انقلب الطين خزفاً ، فأما رجوعه خزفاً فلا يصح لأنه لم يركز قبل خزفاً .

الفرق بين الرجوع والإنابة : أن الإنابة الرجوع إلى الطاعة ، فلا يقال لمن رجع إلى معصية : أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والملتقى .

الفرق بين الهدى والبَدْنَة : أن البَدْن ما تبدين من الإبل أى تسمن ، يقال : بَدَنْتُ الناقة إذا سمنتها ، وبدن الرجل سَمِنَ ، ثم كثر ذلك حتى سميت الإبل بَدْنًا مهزولة كانت أو سميئة فالْبَدْنَة اسم يختص به البعير ، إلا أن البقرة لما صارت فى الشريعة فى حكم البَدْنَة قامت مقامها ، وذلك أن

النبي ﷺ قال : «البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة»^(٨) فصار البقر فى حكم البدن ، ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة فى حال وقوع الإحرام بها لسائقها ، ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الإبل والبقر والغنم ، ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع ، والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥] فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ، فمن قال على بدنة جاز له نحرها بغير مكة ، وهو كقوله على جزور ، ومن قال على هدى لم يجز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم : إذا قال : على بدنة أو هدى فبمكة ، وإذا قال : جزور فحيث يرى ، وهو قول أبى يوسف .

الفرق بين قولك : حاق به ، وقولك : نزل به : أن النزول عام فى كل شىء يقال : نزل بالمكان ، ونزل به الضيف ، ونزل به المكروه ، ولا يقال : حاق إلا فى نزول المكروه فقط ، تقول : حاق به المكروه يحيق حيقا وحيوقا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [هود : ٨] يعنى العذاب ، لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب استهزءوا به ، وأراد جزاء استهزأتهم ، وقيل : أصل حاق حق ، لأن المضاعف قد يقلب إلى حرف نحو قول الراجز :

*** تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ^(٩) ***

وهذا حسن فى تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذى أتت به الرسل .

(٨) جاء فى العدة شرح العمدة عن جابر قال : كنا ننحر البدنة عن سبعة ، فقيل له : والبقر ؟ فقال : وهل هى إلا من البدن ١٩ . وأحكام الهدى والأضاحى سواء . وحديث جابر رواه مسلم (برقم ١٣١٨) .

(٩) اللسان - قضض - تقضض : إذا أسرع فى طيرانه منكذرا على الصيد ، قال : وربما قالوا : تقضى يتقضى ، وكان فى الأصل تقضض ، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياء كما قالوا : تمطى ، وأصله تمطط ، أى تمدد . وقوله للمجاج :

إذا الكرام ابتدروا السباع يدير
تقضى البازى إذا البازى كسر

أى كسر جناحيه لشدة طيرانه .

الفرق بين الضيق والحرَج : أن الحرَج ضيق لا منفذ فيه ، مأخوذ من الحرَجَة وهى الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ، ولهذا جاء بمعنى الشك فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ [النساء : ٦٥] أى شكًا لأن الشاك فى الأمر لا ينفذ فيه ، ومثله : ﴿ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف : ٢] وليس كل ما خاطب به النبىُّ ﷺ والمؤمنين ، أرادهم به ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ [البقرة : ١٧٨] والقصاص فى العمد ، فكأنه أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد ، وقتل العمد يبطل الإيمان ، وإنما أراد أن يُعلمهم الحكم فيمن يستوجب ذلك ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ [آل عمران : ١٣٠] وقد تكلمنا فى هذا الحرف فى «كتاب تصحيح الوجوه والنظائر» بأكثر من هذا ، ومما قلنا : قال بعض المفسرين فى قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] أنه أراد ضيقًا لا مخرج منه ، وذلك أنه يتخلص من الذنب بالتوبة ، فالتوبة مخرج ، وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرخص ، ويحتج به فيما اختلف فيه من الحوادث ، فقليل إن ما أدى إلى الضيق فهو منفى ، وما أوجب التوسعة فهو أولى .

الفرق بين المحق والإذهاب : أن المحق يكون للأشياء ، ولا يكون فى الشيء الواحد يقال : محق الدينار ، ولا يقال محق الدينار ؛ إذا أذهب بعينه ، ولكن تقول : محق الدينار إذا أردت قيمته من الورق ، فأما قوله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ [البقرة : ٢٧٦] فإنه أراد أن ثواب عامله يُمحَق . والثواب أشياء كثيرة ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٧٦] ليس أنه يُرى نفسها ، وإنما يُرى ثوابها ، فلذلك يمحَق ثواب فاعل الربا ، ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا فى العاجل .

الفرق بين الوضيعة والخسران : أن الوضيعة ذهاب رأس المال ، ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله : قد وُضِع ، والشاهد أنه من الوَضَع خلاف الرَفَع ، والشيء إذا وُضِع لم يذهب ، وإنما قيل : وضع الرجل على

الاختصار، والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله ، وإذا نفذ ماله وضع . لأن الوَضْعَ ضد الرفع ، والخُسْران ذهاب رأس ماله ، وإذا نقص ماله فقد وضع ، لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله كله ، ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرا . وقال الله تعالى : ﴿ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٢] لأنهم عدموا الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا ، فلم يقدر منها على شيء . وأصل الخسران فى العربية الهلاك .

الضرق بين المضى والذهاب : أن المضى خلاف الاستقبال ، ولذا يقال : ماض ومستقبل ، وليس كذلك الذهاب ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما فى موضع الآخر ، وقال على بن عيسى : قبل نقيض بعد ونظيرهما من المكان خلف ، وأمام ، فقليل فيما مضى قبل ، وفيما يأتى بعد ، ويقال : المستقبل والماضى .

الضرق بين الإقبال ، والماضى ، والمجىء : أن الإقبال الإتيان من قبل الوجه والمجىء إتيان من أى وجه كان .

الضرق بين قولك جئته ، وجئت إليه : أن فى قولك : جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول إلى ، وجئته قصدته بمجىء ، وإذا لم تعد : لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك : جاء المطر .

الضرق بين المقاربة والملاقة : أن الشئيين يتقاربان وبينهما حاجز ، يقال : التقى الحدان والفرسان ، والملاقة أيضاً أصلها : أن تكون من قدام ، ألا ترى أنه لا يقال : لقيته من خلفه ، وقيل : اللقاء اجتماع الشئ مع الشئ على طريق المقاربة ، وكذلك يصح اجتماع عرضين فى المحل ، ولا يصح التقاؤهما ، وقيل : اللقاء يقتضى الحجاب ، يقال : احتجب عنه ثم لقيه ، وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب ، والصدفان جانبى الوادى ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَأَوْنِي بَيْنَ الصَّدْفَيْنِ ﴾ [الكهف : ٩٦] .

الضرق بين الندى ، والمجلس ، والمقامة : أن الندى هو المجلس للأهل ، ومن ثم قيل : هو أنطقهم فى الندى ، ولا يقال فى المجلس إذا خلا من أهله : ندى ، وقد تتادى القوم إذا تجالسوا فى الندى ، والمقامة : - بالضم -

المجلس - يُؤكل - فيه ويُشرب والمقامة - بالفتح - المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح - أيضا - الجماعة ، وأما المقام فالإقامة ، والمقام - بالفتح - مصدر قام يقوم مقاما ، والمقام أيضا موضع القيام .

الفرق بين أقام بالمكان وغمى بالمكان : أن معنى قولك غمى بالمكان يغنى غنياً أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره ، وليس فى الإقامة هذا المعنى .

الفرق بين العكوف والإقامة : أن العكوف هو الإقبال على الشيء والاحتباس فيه ، ومنه قول الراجز :

* باتت تبيياً حوضها عكوفاً (١٠) *

ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشغول بغيره والإقامة لا تقتضى ذلك .

الفرق بين المجلس والمخفل : أن المخفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً .

الفرق بين الدنو والقرب : أن الدنو لا يكون إلا فى المسافة بين شيئين تقول : داره دانية ، ومزاره دان . والقرب عام فى ذلك وفى غيره تقول : قلوبنا تتقارب ، ولا تقول : تتدانى ، وتقول : هو قريب بقلبه ، ولا يقال : دان بقلبه إلا على بعد .

الفرق بين قولك : طل دمه وقولك : أهدر دمه : أن قولك : طل دمه ، معناه أنه بطل ولم يطلب به ، ويقال : طل القتل نفسه ، وطله فلان إذا أبطله ، وأما أهدر فهو أن يبيحه السلطان أو غيره ، وقد هدر الدم هدرًا ، وهو هادر ، كأنه مأخوذ من قولك : هدر الشيء إذا غلى وفار ، وكذلك هدر الحمامة ، وهو ما دار ولج فى صوته بمنزلة غليان القدر ، ويقال للمستقتل من الناس : قد هدر دمه .

الفرق بين الظل والضىء : أن الظل يكون ليلاً ونهارًا ، ولا يكون الضىء

(١٠) مما أنشده ابن قتيبة فى الاقتضاب رقم ٢٨ ، وهو فى إصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وقال ابن السكيت . تبيياً حوضها : أى تعتمد حوضها . وقد أورده فى اللسان مما أنشده ابن الأعرابى ضمن خمسة أبيات .

إلا بالنهار وهو ما فاء من جانب إلى جانب ، أى : رجع ، والفضء الرجوع ، ويقال : الفضء التبع لأنه يتبع الشمس ، وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

الفرق بين الوَسَطِ والوَسَطِ : أن الوَسَطَ لا يكون إلا ظرفاً^(١١) ؛ تقول : قعدت وَسَطَ القوم ، وثوبى وَسَطَ الثياب ، وإنما تخبر عن شىء فيه الثوب ، وليس به ، فإذا حركت السين كان اسماً ، وكان بمعنى بعض الشىء ، تقول : وَسَطُ رأسِهِ صَلْبٌ ، فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس ، لا عن شىء فيه ، والوَسَطُ اسم الشىء الذى لا ينفك من الشىء المحيط به جوانبه كوَسَطِ الدار ، وإذا حركت السين دخلت عليه فى ؛ فتقول : احتجم فى وَسَطِ رأسه ، ووَسَطَ رأسه ؛ بموضع هذا فى وَسَطِ القوم^(١٢) . ولا يقال قعدت فى وَسَطِ القوم ، كما لا يقال قعدت فى بينِ القوم ، كما أن بين لا يدخل عليه فى فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

الفرق بين قولك : البَيْنِ والوَسَطِ : أن الوسط يضاف إلى الشىء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعداً لأنه من البينونة ؛ تقول : قعدت وسط الدار ، ولا يقال : قعدت بين الدارين ، أى : حيث تباين إحداهما صاحبتهما ، وقعدت بين القوم ، أى : حيث تباينوا من المكان ، والوسط يقتضى اعتدال الأطراف إليه ، ولهذا قيل : الوسط العَدْلُ فى قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة : ١٤٣] .

الفرق بين الطلوع والبزوغ والشروق : أن البزوغ أول الطلوع ، ولهذا قال تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً﴾ [الأنعام : ٧٨] أى : لما رآها فى أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بإله ولهذا سمى الشرط تزيغاً ، لأنه شق خفى ، كأنه أول الشق ، يقال : بزغ قوائم الدابة ، إذا شرطها ، واسم

(١١) قال فى الوسيط : الوَسَطُ - بفتح الواو والسين - وسط الشىء ؛ ما بين طرفيه وهو منه .

والوَسَطُ - بسكون السين - ظرف بمعنى «بين» يقال : جلس وَسَطَ القوم .

(١٢) قال فى اللسان : وأعلم أنه متى دخل على «وَسَطَ» حرف الرعاء خرج عن الظرفية ، ورجعوا فيه إلى وَسَطَ ، ويكون بمعنى وَسَطِ كقولك : جلست فى وسط القوم وفى وسط رأسه دهن . والمعنى فيه مع تحركه كمعناه مع سكونه إذا قلت : جلست وسط القوم ، ووسط رأسه دهن ، ألا ترى أن وسط القوم بمعنى وسط القوم ؟

ما يبرز به المبرغ ، وقيل : البروغ نحو البروز ، وبرزق قوائم الدابة إذا شرطها ليزرز الدم، والشروق : الطلوع تقول : طلعت ، ولا يقال : شرق الرجل ، كما يقال : طلع الرجل ، فالطلوع أعم .

الضرق بين الذوق وإدراك الطعم : أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه ، وغير تضمنين ملابسة الحس ، وكذلك يقال : ذقته فلم أجد له طعما .

الضرق بين قوله : لا يخضر أن يشرك به ، وقوله : لا يخضر الشرك به : فيما قال على بن عيسى : أن لا تدل على الاستقبال ، وتدل على وجه الفعل فى الإرادة ونحوها إذا كان : فقد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان ، كما يريد النصرانى عبادة المسيح ، ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان ، وأن يفعل يدل على زمان ، ففى قولك : أن مع الفعل زيادة ليست فى المصدر .

الضرق بين الاستقامة والإصابة : أن الإصابة مضمنة بملابسة الغرض وليس كذلك الاستقامة ، لأنه قد يمر على الاستقامة ، ثم ينقطع عن الغرض الذى هو المقصد فى الطلب .

الضرق بين قولك أتى فلان ، وجاء فلان : أن قولك : جاء فلان ، كلام تام ، لا يحتاج إلى صلة ، وقولك : أتى فلان ، يقتضى مجيئه بشيء ، ولهذا يقال : جاء فلان نفسه ولا يقال : أتى فلان نفسه ، ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين فى موضع الآخر .

الضرق بين أولاء وأولئك : أن أولاء لما قُرْب ، وأولئك لما بَعُد ، كما أن ذا لما قرب ، وذلك لما بعد ، وإنما الكاف للخطاب ، ودخلها معنى البعد ، لأن ما بَعُد عن المخاطب يحتاج من إعلامه ، وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .

الضرق بين من يأتنى فله درهم ، والذى يأتينى فله درهم : أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول ، والفاء فى خبر الذى مُشَبَّهة

بالجزاء ، وليست به ، وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الإتيان .

الفرق بين الجواب بالفاء وبين العطف : أن العطف يوجب الاشتراك فى المعنى ، والجواب يوجب أن الثانى مرتبط بالأول كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْسُوْهَا بِسُوْءٍ فَيَأْخُذْكُمْ عَذَابٌ قَرِيْبٌ ﴾ [هود : ٦٤] .

الفرق بين الركون والسكون : أن الركون السكون إلى الشئ بالحُب له ، والإنصات إليه ، وتقيضه النفور عنه ، والسكون خلاف الحركة ، وإنما يستعمل فى غيره مجازاً .

الفرق بين لما ولم : أن لما يوقف عليها نحو : قد جاء زيد ، فتقول : لما ، أى : لما يجىء . ولا يجوز فى ذلك كلامهم : كاد ولَمَّا كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ، ولم جواب فعل لأن قد للتوقع ، وقال سيبويه : ليست ما فى لما زائدة ، لأن لما تقع فى مواضع لا تقع فيها لم ، فإذا قال القائل : لم يأتى زيد ، فهو نفى لقوله أتانى زيد ، وإذا قال : لما يأتى ، فمعناه أنه لم يأت ، وإنما يتوقعه .

الفرق بين التابع والتالى : أن التالى فيما قال على بن عيسى : ثان ، وإن لم يكن يتدبر بتدبر الأول . والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع فى المكان ، كتقدم المدلول وتأخر الدليل ، وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال ، وتارة إلى اليمين كذا قال .

الفرق بين الخالى والماضى : أن الخالى يقتضى خلو المكان منه ، وسواء خلا منه بالغيبة أو بالعدم ، ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون . لامتناع خلو المكان منهما ، وأما لا يخلو الشئ من أن يكون موجوداً أو معدوماً ؛ فمعناه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

الفرق بين سوف والسين فى سيفعل : أن سوف إطماع كقولهم : سوفته أى : أطمعته فيما يكون ، وليس كذلك السين .

الفرق بين قولك : مالك لا تفعل كذا ؟ وقولك : لم لا تفعل ؟ أن قولك لم لا تفعل ؟ أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره ، ومالك لا تفعل ؟

بحال يرجع إليه .

الفرق بين المكان والمكانة : أن المكانة الطريقة ، يقال : هو يعمل على مكانته ومكينته ، أى : على طريقته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَيَّ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامِلُونَ ﴾ [هود : ١٢١] والمكان مَفْعَلٌ من يكون ، ويكون مصدرًا وموضعا .

الفرق بين قولك : تماما له ، وتاما عليه : فى قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكميله ، وتاما عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

الفرق بين ام واو : أن أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادلت الألف ، نحو : أزيد فى الدار ؟ وليس ذلك فى أو ، ولهذا اختلف الجواب فيهما ؟ فكان فى أم بالتعبير ، وأو بنعم أولا .

الفرق بين النار، والسعير، والجحيم، والحريق : أن السعير هو النار الملتهبة الحراقّة ، أعنى أنها تسمى حريقا فى حال إحراقها للإحراق : يقال: فى العود نار ، وفى الحجر نار ، ولا يقال فيه سعير ، والحريق النار الملتهبة شيئا وإهلاكها له ، ولهذا يقال وقع الحريق فى موضع كذا ، ولا يقال وقع السعير ، فلا يقتضى قولك : السعير ما يقتضيه الحريق ، ولهذا يقال : فلان مسعّر حَرْبٍ، كأنه يُشعلها ويُلهبها ، ولا يقال مُحَرِّقٌ ، والجحيم: نار على نار ، وجمر على جمر ، وجأحمة شديدة تلهبه ، وجأحِمُ الحرب أشد موضع فيها ، ويقال لعين الأسد جَحْمَةٌ لشدة توقدها . وأما جَهْتَمٌ فيفيد بُعد القعر من قولك : جهتّم إذا كانت بعيدة القعر .

الفرق بين النور والضياء : أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيضّ بذلك ، والشاهد أنهم يقولون : ضياء النهار ، ولا يقولون : نور النهار إلا أن يعنوا الشمس ، فالنور الجملة التى يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوؤا يقال ضاء وأضاء ، أى ضاء هو ، وأضاء غيره .

الفرق بين النُطفة والمنى : أن قولك : النطفة يفيد أنها ماء قليل ، والماء القليل تسميه العرب النطفة ، يقولون : هذه نطفة عذبة ، أى : ماء عذب . ثم كثر استعمال النطفة فى المنى حتى صار لا يُعرف بإطلاقه غيره .

وقولنا: المنى يفيد أن الولد يقدر منه ، وهو من قولك : منى الله له كذا ، أى: قدره ؛ ومنه المَنَّا الذى يوزن به لأنه مقدر تقديراً معلوماً .

الضرق بين قولك : أزاله عن موضعه ، وأزله : أن الإزالة عن الموضع هو الإزالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ، ومنه قيل : أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ، ومنه قيل للذنب الذى يقع من الإنسان على غير اعتماد : زلة ، والصفاء الزلال بمعنى المزلة .

الضرق بين الضيق والضيق : قال المفضل الضيِّق - بالفتح - فى الصدر والمكان ، والضيق - بالكسر - فى البخل ، وعسر الخلق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [النحل : ١٢٧] وقال غيره : الضيِّق مصدر ، والضيِّق اسم ضاق الشئ ضيقاً وهو الضيِّق والضيِّق ما يلزمه الضيق ، وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سيّد وميّت . والضائق : ما يكون فيه الضيق عارضا ومنه قوله تعالى : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [هود : ١٢] .

الضرق بين الخلف والخلف : أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف ، شراً^(١٣) كان أو خيراً ؛ والدليل على الشر قول لبيد :

* وبقيت فى خلف كجلد الأجرَب *

وعلى الخير قول حسان :

لنا القدمُ الأعلى عليك وخلفنا لأؤلئنا فى طاعة الله تابع^(١٤)

والخلف - بالتحريك - ما أخلف عليك بدلا مما أخذ منك .

الضرق بين ما ولا : أن «لا» جواب استفهام كقولك : أتقول كذا ؟ فيكون الجواب لا ، و «ما» جواب عن الدعوى تقول : قلت كذا ، فيكون الجواب : ما قلت .

(١٣) ذكره فى اللسان خلف . شاهداً للمذموم . وتماه :

ذهب الدين يعاش فى أكتافهم

وبقيت فى خلف كجلد الأجرَب .

(١٤) الخلف : المتخلفون عن الأولين ، والباقون ، وانظر ديوانه (ص ١٤٧) من قصيدة قالها فى يوم بدر عنوانها : «تذكرت عصرا قد مضى» .

الفرق بين السكب والصبّ والسفوح والهْمُول والهطل : أن السكب هو الصب المتتابع ، ولهذا يقال : فرس سَكَبٌ إذا كان يتابع الجرى ، ولا يقطعه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَاءٍ مَّسْكُوبٍ ﴾ [الواقعة : ٢١] لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة ، ولهذا يقال : صبه في القالب ، ولا يقال سكبه فيه ، لأن ما يصب في القالب يصب دفعة واحدة ، والسفوح اندفاع الشيء السائل وسرعة جريانه ، ولهذا قيل : دمٌ مَسْفُوحٌ ، لأن الدم يخرج من العرق خروجاً سريعاً ، ومنه سَفَحُ الجبل ، لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهْمُول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ، ولهذا قيل : أَهَمَلْتُ المواشىَ ؛ إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهَمْرُ : فكثرة السيالان في سهولة ومنه يقال : هَمَرَ في كلامه إذا أكثر منه ، ورجل مَهْمَارٌ كثير الكلام ، وظَبْيَةٌ هَمِيرٌ بسيطة الجسم ، والهطل دوام السّيالان في سكون كذا حكى السكري ، وقال : الهطلان مطر إلى اللين ما هو ، وأما السَحُّ فهو عموم الانصباب ، ومنه يقال شاة ساحت ، كأن جسمها أجمع يَصُبُّ وَدَكَا^(١٥) .

الفرق بين اللَّمَعِ وَاللَّمَحِ : أن اللمع أصله في البرق ، وهي البرقة ، ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللَّمَحُ مثل اللَّمَعِ في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد ، هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :

وتخرجُ منه لامعاتُ كأنها أَكْفًا تَلْقَى الفُوزَ عند المَفيض^(١٦)

والبَرْقُ أصله فيما يقع به الرعب ؛ ولهذا استعمل في التهديد .

الفرق بين التبديل والإبدال : قال الفراء : التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والإبدال جعل الشيء مكان الشيء .

الفرق بين الدُّوِّ والدُّنُوبِ : أن الدُّوًّا تكون فارغة ومَلَأَى ، والدُّنُوبُ لا

(١٥) الودك الدهن ، والمراد : أنها غاية في السمن .

(١٦) ديوان امرئ القيس (ص ١٢٦) من قصيدة عنوانها : «أعنى عند المفيض» . يقول : كأن هذا البرق في السحاب لسرعته وانتشاره أكفٌ تتسابق طمعا في القمر .

والمراد بالفوز هنا : القمر ، والمفيض : الذي يضرب بقذاح الميسر ، فالأكف تتلقى إفاضته ، وتتسابق إليها .

تكون إلا مَلَأَى ، ولهذا سَمِيَ النَّصِيبُ ذَنْبًا قَالَ الشَّاعِرُ (١٧) :

إِنَّا إِذَا سَاجَلْنَا شَرِيبَ لَنَا ذَنْبٌ وَهُوَ ذَنْبٌ

فَإِن أَبِي كَانَ لَهُ الْقَلِيبُ

فَلَوْلَا أَنَّهَا مَمْلُوءَةٌ مَا كَانَ لِقَوْلِهِ :

* لَنَا ذَنْبٌ وَهُوَ ذَنْبٌ *

معنى .

وكذا قول علقمة :

* فَحَقُّ شَأْسٍ مِّنْ نَّدَاكَ ذَنْبٌ (١٨) *

ساجلنا : شاركنا فى الاستقاء بالسجال ، والذَّنْبُ تذكر وتؤنث . وهكذا .
الضَّرْقُ بين الكأس والقَدَحِ : وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة ،
والقَدَحُ تكون مملوءة وغير مملوءة . وكذلك الفرق بين الخُوان والمائدة .
وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فهو خُوان .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه وإليك الفهرس التفصيلى .

المحقق

(١٧) قال فى اللسان : قال القراء : الذَّنْبُ فى كلام العرب : الدُّلُ العظيمة ، ولكن العرب تذهب به إلى النصيب والحظ وأنشد القراء : لها ذنوب ولكم ذنوب فإن أبيتم فلنا القليب والمعنى : إني أولر شريبي بالحظ الأوفر والنصيب الأجرل ، فإن لم يرض أولره بالجميع . والشريب من يشرب معك . وهذا المثل أصله فى السقاة يقتسمون الماء ، فيكون لهذا ذنوب ، ولهذا ذنوب .

(١٨) هذا البيت من شواهد سيبويه (٤٧١/٤) وهو لعلقمة بن عبدة . انظر ديوانه ١٣٢ ، والمنصف ٢: ٣٣٢ ، وأمالى ابن السجزي ١٨١/٢ ، وابن يعيش ٤٨/٥ وشرح شواهد الشافعية ٤٩٤ ، والمفضليات ٣٩٦ . يقول للحارث ابن أبى شمر الغساني وشطره الأول : * وفى كل حى قد خبطت بنعمة * خبطت : أسديت وأنعمت . وأصبل الخبط : ضرب الشجر بالعصا ليتحات ورقه ، فتعلمه الإبل ، فجعل ذلك مثلاً للعطاء . وشأس هو شأس بن عبدة أخوه ، وكان الحارث قد أسره . والذنوب - بالفتح - الدلو المملأ ماء ، فضره مثلاً فى القسم والحظ .

فهرس
الضروق اللغوية

٣	الإهداء
٤	الحب الذى تفتقده لغتنا الجميلة فى عصرنا الحاضر !
٥	مقدمة المحقق
٩	أضواء كاشفة تتناول ما يأتى :
١٠	أولا - المؤلف
١١	ثانيا - كتاب الفروق اللغوية
١٣	ثالثا - مؤلفات أبى هلال العسكرى
١٤	رابعا - مخطوطات الكتاب ومختصراته
١٤	خامسا - عملى فى هذا الكتاب
١٦	ظاهرة الترادف فى عصرنا الحديث
١٧	مصادرها - رأى العلم فيها
٢١	مقدمة المؤلف
	الباب الاول
٢٢	فى الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا لاختلاف المعانى فى كل لغة ، والقول فى الدلالة على الفروق بينها
	الباب الثانى
٢٩	فى الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما
	الباب الثالث
٦٨	فى الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال وبين النظر والتأمل ، وبين النظر والرؤية ، وما يجرى مع ذلك
	الباب الرابع
٨٠	فى الفرق بين أقسام العلوم ، وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان ، وفى الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها .

الباب الخامس

في الفرق بين الحياة والنماء ، والحى والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح - وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه

١٠٢

الباب السادس

في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم ، وما يجرى مجرى ذلك

١١٧

الباب السابع

في الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال

١٢١

الباب الثامن

في الفرق بين الفرد والواحد ، وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من : التأليف والتصنيف والنظم ، والتنضيد ، والممارسة والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .

١٤٠

الباب التاسع

في الفرق بين المثل والشبه ، والعديل والنظير ، وما يخالف ذلك من المختلف والمتضاد ، والمتنافي ، وما يجرى في ذلك

١٥٣

الباب العاشر

في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص والشبح ، وما يقرب من ذلك

١٥٨

الباب الحادي عشر

في الفرق بين الأصل والأس ، والجنس ، والنوع ، والصنف ، وما يقرب من ذلك

١٦٢

١٦٥	<p>الباب الثاني عشر في الفرق بين القسم ، والحظ ، والنصيب ، وبين السخاء والجود ، وأقسام العطيات ، وبين الغنى والجدة ، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة</p>
١٨١	<p>الباب الثالث عشر في الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان ، والدولة والتمكين ، والنصرة والإعانة وبين الكبير والعظيم ، والفرق بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجرى مع ذلك</p>
١٩٣	<p>الباب الرابع عشر في الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرافة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة ، وما بسبيل ذلك .</p>
٢٠٥	<p>الباب الخامس عشر في الفروق بين الحفظ ، والرعاية ، والحراسة ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك</p>
٢٠٩	<p>الباب السادس عشر في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغي والفساد ، وما يقرب منه</p>
٢١٦	<p>الباب السابع عشر في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف واللفظ ، وما يجرى مع ذلك</p>

٢٢٠	<p>الباب الثامن عشر في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب والحلال والمباح ، وما يجرى مع ذلك</p>
٢٣٧	<p>الباب التاسع عشر في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والضمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب والألم والوجع ، وما يجرى مع ذلك</p>
٢٤٦	<p>الباب العشرون في الفرق بين الكبر والتهيه ، والجبرية والزهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك</p>
٢٥٤	<p>الباب الحادي والعشرون في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح ، والاستهزاء والسخرية وما يخالف ذلك</p>
٢٥٧	<p>الباب الثاني والعشرون في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعبذة ، والمكر والكيد ، وما يقرب من ذلك وبين العجب والإمر ، وما بسبيله .</p>
٢٦١	<p>الباب الثالث والعشرون في الفرق بين الحسن والوضاء ، والبهجة والطهارة ، والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك</p>
٢٦٨	<p>الباب الرابع والعشرون في الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبي والرسول</p>

٢٧٠	الباب الخامس والعشرون فى الفرق بين الزمان والدهر ، والأجل والمدة ، والسنة والعام ، وما يجرى مع ذلك
٢٧٤	الباب السادس والعشرون فى الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والنورى والأنام ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القربات
٢٨٦	الباب السابع والعشرون فى الفرق بين الإظهار ، والإفشاء ، والجهر
٢٨٩	الباب الثامن والعشرون فى الفرق بين الطلب والسؤال ، والرؤم والاعتضاء ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والإنفاذ وما يقرب منه
٢٩٣	الباب التاسع والعشرون فى الفرق بين غاية الشئ ومداه ، ونهايته وحدّه ، وآخره ، وما يجرى مع ذلك
٢٩٦	الباب الثلاثون فى الفرق بين أشياء مختلفة

٩٨/٣٢٢١

977-5829-05-4

رقم الإيداع :

هذا الكتاب

خضعت ظاهرة الترادف اللفظي في اللغة العربية لكثير من الآراء والنظريات المتعارضة من جانب علماء فقه اللغة القدامى والمحدثين ، فقبل البعض وجود الترادف وأنكر وجود المعاني الفارقة ، بينما أنكر آخرون وجود الترادف التام وعدوه نوعاً من الترف مؤكداً على وجود المعاني الفارقة بين ما يبدو مترادفاً من أفاظ .

وفي هذا الكتاب يتبنى مؤلفه أبو هلال العسكري القول بوجود المعاني الفارقة الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» ، حيث يكشف لنا من خلال ثلاثين باباً عن تلك الفروق والدقائق متناولاً ثلاثة مجالات وهي : ما يعرض منه في كتاب الله تعالى ، وما يجري في أفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وما يدور بين الناس من محاورات ، مما يفيد الباحثين والمدققين وأصحاب الحس الأدبي الدقيق .

إن هذا الكتاب ليهدف إلى إيقاظ الحس اللغوي وتقويته في عقولنا وأفئدتنا ويدعونا إلى تنمية مهارتنا في انتقاء الكلمات ومعرفة مواضعها ، وصولاً إلى تعبير دقيق وعبارة محكمة ، وفكر سليم .

الناشر